Manifeste de Kefaya

Version arabe

من نحن؟

نحن مواطنون مصريون، اتفقنا، مع اختلاف اتجاهاتنا السياسية والفكرية والمهنية، على وجود مخاطر وتحديات هائلة تحيط بأمتنا، متمثلة في:

1. الإحتلال الأمريكي للعراق
2. والعدوان الصهيوني المستمر على الشعب الفلسطيني
3. ومشاريع إعادة رسم خريطة وطننا العربي، وآخرها مشروع الشرق الأوسط الكبير، مما يهدد قوميتنا ويستهدف هويتنا، ويستتبع حشد كل الجهود لمواجهة شاملة على كل المستويات، السياسية والثقافية والحضارية.

و أجمعنا على أن الإستبداد الشامل، هو السبب الرئيسي في عدم قدرة مصر على مواجهة هذه المخاطر، مما يستلزم إصلاح شامل،سياسي ودستوري، يضعه أبنائها قبل أن يزايد البعض به عليهم تحت أي مسمى .

ونرى أنه لا إنقاذ لمصر إلا بتداول فعلي للسلطة، بكل مستوياتها. وبإعلاء القانون، وإستقلال القضاء واحترام أحكامه، والإلتزام بتكافؤ الفرص بين المواطنين. وإنهاء احتكار الثروة الذي أشاع الفساد والظلم الاجتماعي، وأدى لتفشي البطالة والغلاء، و العمل على إستعادة دور مصر الذي فقدته منذ إتفاقية كامب ديفيد .

فالخروج من الأزمة الطاحنة يتطلب البدء فوراً في:

1. إنهاء إحتكار الحزب الحاكم للسلطة
2. إلغاء حالة الطوارئ وكافة القوانين الإستثنائية المقيدة للحريات
3. تعديل دستوري فوري يسمح بـ:
    1. انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه من الشعب
    2. مباشرة لمدة لا تزيد عن دورتين
    3. ويحد من الصلاحيات المطلقة للرئيس
    4. ويحقق الفصل بين السلطات
    5. ويطلق حرية تكوين الأحزاب وإصدار الصحف وتكوين الجمعيات
    6. ويرفع الوصاية على النقابات
    7. وإجراء إنتخابات برلمانية نزيهة وحقيقية تحت إشراف مجلس القضاء الأعلى ومجلس الدولة، بدءاً من إعداد كشوفها حتى إعلان نتائجها.

ذلك هو السبيل الوحيد لبناء وطن حر يؤمن بالديمقراطية والتقدم ويحقق الرفاهية المنشودة لشعبنا العربي بمصر الحبيبة.

Version anglaise

We, the undersigned, are citizens of Egypt; are part of its rich social texture; and are active in its public life in different arenas: intellectual, civic, political, cultural, and unionist. We come from different walks of life and together represent Egypt's rich political diversity. We believe there are two grave dangers which beset our nation today. They are two sides of the same coin, each nourishing the other, and neither curable alone:

First, The odious assault on Arab native soil through:

1. The US occupation of Iraq;

2. The Zionist devastation daily wreaked on the Palestinian people bordering on a holocaust; and

3. The designs, including the Broader Middle East Initiative, to recast the chart and fate of the Arab region and people.

All civil and political efforts must be massed and coordinated to ward off this peril to the future survival of the Arab peoples and society.

Second, The repressive despotism that pervades all aspects of the Egyptian political system and want for democratic governance. Political reform constitutes:

1. Termination of the current monopoly of power at all levels, starting with the seat of the President of the Republic;

2. Effecting the rule of law as the supreme source of legitimacy;

3. [T]ermination of the current unfounded monopoly and squandering of the wealth of the nation; and

4. Regaining Egypt's legitimate and significant, if now lost, place amongst the family of the nations.

What To Do: The Concrete Steps Our route to a homeland of democracy and progress for Egyptians calls for immediate measures towards:

1. Breaking the hold of the ruling party on power and all its instruments;

2. Cessation of the Emergency Law now in effect for a full quarter century;

3. Cessation of all laws which constrain public and individual freedoms; and

4. Effecting constitutional reform to

1. Allow for direct election by citizens of the President and Vice President of the Republic from within several candidates;

2. Limit the tenure of the President to a period not to exceed two terms;

3. Limit the currently almost absolute sanctions and prerogative currently entrusted to the office of the President of the Republic

4. Separate of the Legislative, Judiciary, and Executive Powers, and elaborating independent checks and balances for each;

5. Ensure the unsanctioned freedom of association; the formation of political parties; and the publication of newspapers;

6. Remove the current state of sequestration imposed on syndicates; and

7. Conduct fair and real parliamentary elections under the supervision of the Supreme Judicial Council and State Council for all steps, from citizen registration to the publication of the election results.

Programmes du Wasat

Programme de 1996

تمهيد

يجدر بكل محب لوطنه أن يقدم من جهده وماله ونفسه كل ما يستطيع في سبيل المساهمة في تقدم هذا الوطن ورفعته ونهضته.

وتتعدد المناهج لرامية إلى تحقيق هذه الغايات النبيلة, ويجتمع المؤمنون بكل منهج, المقدرون صلاحيته حول برنامج يضعون به منهاجهم موضع التطبيق, وحول تنظيم يحاولون من خلاله دعوة الناس للعمل وفق منهجهم ليخرجوا من السلبية واللامبالاة والانتماء النظري, إلى الإيجابية والاهتمام بأمر الوطن وقضاياه وأبنائه : أي إلى تحقيق المعنى العملي للانتماء إلى الوطن, وإلى أداء بعض حقه على أبنائه.

وقد التقي المؤسسون لحزب الوسط على الغربة الصادقة في خدمة وطنهم يحدوهم لذلك حب لا يحد, وإيمان بدوره الرائد في قيادة الأمة العربية والإسلامية لا يتزعزع, وحزن عميق يضرب في عمق قلب كل منهم على ما آل إليه حال الوطن في كثير من المجالات كان فيها – في سالف عهوده – مضرب المثل وقدوة المقلد الراغب في التفوق والتميز, فقد غدت مصر مسبوقة في معظم المجالات بعد أن كانت رائدة, وأصبحت ترنو إلى مكان الند والنظير الأمم وشعوب كان المحظوظ منها من يرسل إلى مصر أبناءه وبناته ليتعلموا من علمائها وينهلوا من حضارتها.

وقد دفع المؤسسين لحزب الوسط للالتقاء على هذه الغاية الكريمة حرصهم على تقوية الصف الوطني العامل لرفعة شأن البلاد وأهلها, وعلى توجيه العمل الوطني الوجهة التي ترضي الله سبحانه, فقد أمرنا بالعمل وبشرنا بالاطلاع عليه : ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون﴾, وحذرنا من خطورة العمل على غير هدى, فقال : ﴿قل هل أنبئكم بالأخسرين أعمالا الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا﴾.

وقد آمن المؤسسون لحزب الوسط بضرورة توجيه العمل الوطني الوجهة التي تحقق مصالح المواطنين, وتهيئ لهم ما يستطاع من سبل الحياة الكريمة العزيزة, باعتبار هذا النوع من العمل مما يدخل في الواجبات التي حث الدين عليها, إذ جعل "خير الناس أنفعهم للناس".

والمؤسسون يرون بعين الرضا كثيرا من الجهد المبذول في ساحة العمل الوطني سعيا إلى تغيير ما يجب تغييره, وهم يضعون أيديهم في أيدي العاملين المخلصين جميعا لتحقيق الغايات العليا التي يرومون تحقيقها, وهم – في الوقت نفسه – يرون الوطن العزيز لا يقدر على إهمال جهود أبنائه الراغبين في العمل لأجله, أو الاستغناء عن عطاء يقدم للمساهمة في بنائه وإعماره وتطويره لا يراد به غير وجه الله تعالي, ثم مصلحة الوطن وبنيه.

وهم يرون – كذلك – أن الجهد المبذول في العمل العام يحتاج في كثير من دقائقه وتفاصيله, كما يحتاج في عديد من أصوله وكلياته, إلى أن يبني على مفاهيم صحيحة مستمدة من أصول حضارتنا العربية الإسلامية, بعد أن يشاد أساسه على القيم المبثوثة في عقيدة الأمة وشريعتها, إذ هذا هو الذي يبقى في الأرض وينفع الناس, أما غيره – مهما أعجب به

الناظرون – فهو غثاء كغثاء السيل يذهب – عما قليل – جفاء ويضحي أثرا بعد عين.
والعمل الوطني والسياسي – في فهم المؤسسين لحزب الوسط – يوجب عليهم أن يسترخصوا كل غال في سبيل الوطن, وأن يعملوا للبناء لا للهدم وأن يكونوا في الحكم عمالا للمحكومين وفي المعارضة عونا للحاكمين, لا يعجلون بأمر تحسن فيه الأناة, ولا يتأخرون عن واجب يقتضي الأداء, نصب أعينهم الخير العام وحده, وليس فيهم – ولا يقبلون بينهم – من يسعى لكسب شخصي, أو لنفع ذاتي. فالتكسب بالعمل العام غلول يسأل صاحبه يوم القيامة من أين أتي به؟ ثم يلقي في النار.
وسوف يسعى المؤسسون ما وسعهم السعي إلى وضع النصوص الدستورية المهملة – عملا – موضع الاحترام, بتطبيقها والنزول على حكمها, ومن أهم هذه النصوص وأولاها نص المادة الثانية من الدستور الذي تضمن المرجعية العامة للدولة فحددها بالإسلام, وللتشريع فحصرها في مبادئ الشريعة الإسلامية.
ومرجعية الإسلام العامة في هذا الوطن محل احترام بنيه أجمعين مسلمين ومسيحيين, فهي بالنسبة للمسلمين مرجعية دينهم الذي به يحيون وعليه يموتون ويبعثون, وهي بالنسبة إلى غير المسلمين مرجعية الحضارة التي بما تميزت بلادهم وفي ظلالها أبدع مفكروهم وعلماؤهم وفنانوهم, وبلغتهم نطق وعاظهم وقديسيوهم, ولهم في إنجازاتها كلها دور مشهود وجهد غير منكور, وهم فيها صناع أصلاء, وفي ظلال غيرها من الحضارات أتباع أو دخلاء, ولذلك فإن السعي إلى تطبيق نص المادة الثانية من الدستور سيكون عملا أساسيا مما ينذر الحزب نفسه له.
وهذا العمل سيقتضي حمل المشرع – بالوسائل الديموقراطية المتاحة كافة – على أداء واجبه الذي استنهضته لأدائه المحكمة الدستورية العليا, فلم يفعل حتى الآن, وللحزب في سبيل ذلك خطة عمل متكاملة سيبدأ فور تكوينه – رسميا – في العمل على وضعها موضع التنفيذ.
والمؤسسون لحزب الوسط يعلمون أن مهمة المشرع في دولة كمصر – حين يحاول وضع الشريعة الإسلامية موضع التقنين العصري – لن تكون مجرد صياغة الأحكام بلغة عصرية, ولكنها ستكون أساسا تخير الاجتهادات التي لا تصيب حركة المجتمع بالشلل, ولا خطوات تطوره بالجمود, ولا تعوقه عن التقدم المنشود, فليس مبعث الرغبة – لدى المؤسسين – في خدمة الشريعة الإسلامية بوضعها موضع التنفيذ – بعد الإيمان العميق – إلا التطلع إلى حياة أفضل يوضع فيها عن الأمة إصرها والأغلال التي فرضت منذ زمن الاستعمار عليها, وليست الشريعة إلا رحمة عامة, ويسرا شاملا, وكل جرح يصيب الناس وكل عنت يلحقهم فرفعه واجب على كل قادر, العاملون في الحقل السياسي في طليعتهم, ولذلك سيعمل الحزب وأعضاؤه, وفي ذلك فليتنافس المتنافسون, ولمثل ذلك فليعمل العاملون. وقد صاغ المؤسسون قيها يلي الخطوط الرئيسية لبرنامج حزب الوسط.

في الحريات العامة وحقوق الناس

إن أساس الإصلاح في مصر الآن, كما يرى الحزب, هو تأكيد الحريات العامة للمواطنين كافة, دون تفرقة بينهم أو تجزئة لهذه الحريات, فالحرية شرط النهضة, وهي المقدمة اللازمة لجميع جوانب الإصلاح ومناحيه : فهي السبيل إلى استعادة الأمة حقها الأصيل في الاختيار الحر, والمشاركة الجادة في تقدير حاضرها ورسم مستقبلها.
إن إقرار الحريات العامة وتأكيدها في الواقع, يهدف في تقديرنا إلى إيجاد إطار, وخلق مناخ يفعّل طاقات الأمة بفئاتها وطوائفها كافة, ويفجر إمكاناتها المذخورة باعتبارها هي وحدها المنوط بها تحقيق الإصلاح في جميع المجالات

إن المدخل الأساسي لتحقيق الإصلاح الشامل, كما يرى الحزب, هو استعادة الأمة لدورها الحقيقي والفاعل. فالأمة في اعتقاد الحزب, هي أساس النظام السياسي والتشريعي بل والرقابي. وسند سلطة النظام السياسي في نظر الحزب هو الأمة, وجميع السلطات والولايات كافة تستمد سلطاتها ووجودها من إرادة الأمة.

للاعتبارات السابقة وغيرها, فإن الحزب يعتقد أن الأمة هي المنوط بها – بشكل أساسي – المحافظة على, والسعي لتطبيق المبادئ والأسس التي يتضمنها هذا البرنامج, ومن ثم سيسعى الحزب جاهدا نحو إعادة الاعتبار للأمة, لتأكيد فعالياتها وتكثيف قواها باعتبارها الضمان الحقيقي لتحقيق هذا البرنامج لأهدافه حيث لا معنى للحديث عن ضمانات للعملية الانتخابية – مثلا – دون دور فاعل للأمة.

وحتى يمكن أن نستعيد دور الأمة في الإصلاح الشامل فلابد من تهيئة الأجواء المواتية لذلك ويأتى في المقدمة من ذلك بالطبع قضية "الحريات" التي تعد المناخ الإيجابي لانطلاق طاقات الأمة وفعالياتها, فالحريات هي سبيل الإبداع الفكري والاجتهاد وهي سبيل المشاركة الجادة والفاعلة من جميع الفئات والقوى في هموم الوطن, بها وحدها يستطيع المصريون أن يخرجوا من سلبيتهم ولامبالاتهم, وبها يصل إلى سدة الحكم من هو أهل له. وبالحرية يمكن القضاء على كافة التجاوزات الأمنية, والقانونية, والاخلاقية.

كما يهدف الحزب من تأكيده على الحريات العامة إيجاد إطار يحكم العمل السياسي يجعل من التنافس والإقناع بين الأحزاب والقوى السياسية أساسين مبدئيين, ويؤكد على المشاركة السليمة في حوار سياسي هادئ بناء.

إن حزب الوسط من جانبه يؤكد التزامه بالمبادئ والأسس التالية, ويرى أنها السبيل لإقرار الحريات العامة :

أولا: الإقرار التام بأن الشعب هو مصدر جميع السلطات بحيث لا يجوز لأحد أو حزب أو هيئة أو جماعة أن تدعي لنفسها حقا في تولي السلطة أو في الاستمرار في ممارستها إلا إذا استمدت إدعاءها من إرادة شعبية حرة صحيحة.

ثانيا: التزام واحترام مبدأ تداول السلطة عبر الاقتراع العام الحر النزيه.

ثالثا : تأكيد حرية إقامة الشعائر الدينية لجميع الأديان السماوية.

رابعا : تأكيد حرية الاعتقاد الخاص.

خامسا : تأكيد حرية الرأي وحرية الجهر به, والدعوة السلمية إليه في نطاق النظام العام والأداب العامة والمقومات الأساسية للمجتمع المنصوص عليها في الباب الأول من الدستور, وتعتبر حرية تملك واستعمال وسائل الإعلام المختلفة (تليفزيون – إذاعة – شرائط وأجهزة الفيديو والفاكس – الصحف والمجلات – الكتب والنشرات...الخ) ضرورة لتحقيق ذلك.

سادسا : تأكيد وإطلاق حرية تشكيل الأحزاب السياسية وألا يكون لأية جهة إدارية حق التدخل بالمنع, أو التضييق من حدود هذا الحق, وأن تكون السلطة القضائية المستقلة هي المرجع لتقرير ما هو مخالف للنظام العام والمقومات الأساسية للمجتمع, أو ما يعتبر إخلالا بالتزام العمل السلمي, أو عدم الالتجاء إلى العنف أو التهديد به.

سابعا : تأكيد حرية الاجتماعات الجماهيرية العامة وحرية الدعوة إليها والمشاركة فيها في نطاق سلامة المجتمع وعدم الإخلال بالأمن العام, أو استعمال, أو التهديد باستعمال العنف,أو حمل أي سلاح.

ثامنا : تأكيد حق التظاهر والإضراب السلميين.

تاسعا : كفالة استقلال القضاء بجميع درجاته وبكل اختصاصاته, ومن ذلك تأكيد تبعية التفتيش القضائي, وإعادة صلاحية تعيين رؤساء المحاكم إلى المجلس الأعلى للقضاء, ووضع كل الضمانات لإبعاده عن أية مظنة خوف أو طمع, والتأكيد على ألا يحاكم أحد إلا أمام قاضيه الطبيعي, وأن تلغي جميع أنواع المحاكم الاستثنائية, وأن يقتصر اختصاص

المحاكم العسكرية على جرائم ومخالفات الانضباط العسكري بالنسبة للعسكريين وحدهم.
عاشرا : الفصل بين سلطتي الاتهام والتحقيق, والتأكيد على أن تكون النيابة العامة مستقلة وتابعة لمجلس القضاء الأعلى, وغير تابعة لوزير العدل, وأنه يحق لكل من يحبس احتياطيا أن يتظلم من قرار حبسه أمام جهة قضائية, وأن تكون السجون تابعة لوزارة العدل لوضع حد لجرائم التعذيب التي تتم داخلها.
حادي عشر : إلغاء جميع القوانين المقيدة للحريات العامة والشخصية والمناقضة للدستور والمقيدة لحقوق الناس, وإلغاء القوانين المناقضة للتوجه الديموقراطي, كتلك الخاصة بتعيين العمد, وعمداء الكليات, والنصوص المماثلة, كالنص الوارد في قانون العقوبات بشأن تقييد حرية الصحافة والصحفيين, وقانوني النقابات المهنية.
ثاني عشر : رفع حالة الطوارئ عن البلاد, والإفراج عن جميع المعتقلين, وتقديم المتهمين منهم – بلا تأخير – إلى القضاء العادي.
ثالث عشر : توفير الضمانات التي تكفل حيدة الانتخابات العامة وحريتها وذلك بسرعة إصدار مشروع الرقم القومي, وجعل جداول الناخبين مطابقة لسجل الأحوال المدنية بحيث يقيد اسم كل من بلغ 18 سنة, مع إجراء الاقتراع بموجب البطاقة العائلية, أو الشخصية دون الحاجة لاستخراج بطاقة انتخابية خاصة. واشتراط توقيع الناخب بإمضائه أو ببصمته عند الإدلاء بصوته للتأكد من حضوره بشخصه. والاتجاه لإسناد الإشراف على العملية الانتخابية بأكملها إلى هيئة قضائية مستقلة, يشكلها مجلس القضاء الأعلى, مع جعل التزوير جناية لا تسقط بالتقادم. وتكون اختصاصات الفصل في الطعون الانتخابية الخاصة بأعضاء مجلس الشعب للسلطة القضائية نهائية.
رابع عشر : العمل على أن تكون للشرطة وجميع أجهزة الأمن الداخلي, وظائف مدنية كما نص الدستور, وأن تحدد مهامها في الحفاظ على أمن المجتمع فقط, ولا يجوز تسخيرها في الحفاظ على بقاء الحكومة التي تكون في السلطة, كما لا يجوز اتخاذها أداة لقمع المعارضة, وكذا العمل على أن يوضع نظام يحكم عملها, ويمنع – على وجه الخصوص – تدخلها في الأنشطة السياسية, والانتخابات العامة.
خامس عشر : دعم مؤسسات المجتمع الأهلي من نقابات مهنية, وعمالية, وجمعيات, ومنظمات أهلية تطوعية, وإطلاق إنشائها بإلغاء القيود المفروضة على ذلك في القانون رقم 36 لسنة 1964, باعتباره قانونا استثنائيا وكذلك إلغاء القوانين والنصوص المقيدة لعمل مؤسسات المجتمع الأهلي.
سادس عشر : إلغاء كافة القيود (القانونية والأمنية) المفروضة على العمل الطلابي, والنشاط الجامعي.

في الوحدة الوطنية

|الحديث عن الفتنة الطائفية ثار ويثور مع تعاظم أزمات المجتمع السياسية, والاقتصادية, والاجتماعية, والثقافية, وهي تتفجر في مصر بين الفينة والأخرى, تحركها أيد خبيثة تضمر نوايا سيئة للبلاد والعباد.
ومن ثم أصبحنا في حاجة إلى التأكيد على معنى ثبت بالاجتهاد, وتتابع على تأكيده رجالات الفقه والشريعة في مصر, فمشاركة الإخوة المسيحيين في الدفاع عن تراب هذا البلد الأمين, يعني وطنا واحدا, ومواطنين مسلمين ومسيحيين, يتمتعون بحقوق المواطنة كاملة, لهم عين الحقوق المدنية, والسياسية, والقانونية... إلخ. وعليهم عين الالتزامات في إطار من المساواة الكاملة, التي يكفلها الدستور وتنظمها القوانين.
غير أننا – استنادا إلى المواد المتفق عليها من الدستور – لا نقر الدعاوى العلمانية التي تسعى إلى فصل الدين عن الحياة,

إذ أن تجربة أربعين عاما أكدت – مع وقوع أحداث الفتنة – أن تغذية الوحدة الوطنية برافد الدين أمر مهم, بحيث يشعر كل من المسلم والمسيحي بوطنيته وبوحدته : أحدهما مع الآخر من خلال دين كل منهما. فالدين هو أقوى مصدر للإلزام الخلقي.

وقد أصبحت هذه القضية – قضية الوحدة الوطنية – منشأ استقطاب حاد سياسي/ثقافي على مستوى النخبة, بحيث تدعي قوى فكرية, وسياسية, وأفراد أنهم يعبرون عن مسألة الوحدة الوطنية, لتبدأ بعد ذلك حزب المزايدة عليها. ومع تأكيدنا على المواطنة الكاملة للمسلمين والمسيحيين معا وجميعا, فإننا نؤكد أيضا خطورة محاولة جر الأمة لمثل هذا الاستقطاب من قبل مدعيي العلمانية. ومن القضايا التي تثار في ذلك الاستقطاب, مسألة المناصب في الدولة, وهي قضية تثار للدعاية لتيار سياسي لا غير, ولا أساس لها في الواقع. ذلك أن الفقه الإسلامي أكد أن الكثرة الدينية وحدها لا توجب حقا, وأن القلة الدينية وحدها لا تمنع من اقتضاء حق, وأن ادعاء اقتضاء الحق في العمل السياسي, أو في ممارسة الحكم على أهل دين معين في دولة متعددة الأديان, ادعاء لا تسنده أصول الشريعة, ولا يقوم له من فقهها دليل, كما أن الفقهاء أكدوا أن العبرة في الحياة العامة والممارسة السياسية لا تكون بالكثرة الدينية, وإنما تكون بالصلاحية والأهلية لتحقيق مصالح الوطن. وعلى هذا فإن تأكيدنا على تمتع الأقباط بالمواطنة الكاملة مسألة محسومة شرعا وعملا, ولا خلاف بين أبناء الأمة حولها. غير أننا – درءا لسبل تفجر تلك الأحداث الخبيثة – نؤكد أن الوحدة الوطنية لا يمكن أن تتحول إلى واقع اجتماعي ومعيشي راسخ في ضمير الأمة, ينأى عن الانحدار لمثل هذه الدركات, إلا إذا استندت هذه الوحدة المنشودة إلى حوار وطني فكري صريح, قائم على مواجهة المشاكل والاعتراف بالصعوبات, ومن هنا فإن المثقفين المسيحيين مدعوون مع إخوانهم المسلمين إلى سد الطريق في وجه الأيدي العابثة التي تحرك تلك الفتن.

الإرهاب

لابد وأن يقترن الحديث عن الإرهاب بتحديد هذا المصطلح, حتى لا يقرن بصور أخرى مشروعة لها سندها من القانون الدولي, والمواثيق الدولية, كحق مقاومة الاحتلال الغاصب, مثل مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال الصهيوني لبلاده.

الإرهاب هو استخدام الإكراه المادي (العنف), أو المعنوي لفرض رأي أو لتحقيق أهداف سياسية, أو اقتصادية, أو اجتماعية, أو ثقافية, سواء جاء هذا الإكراه من جانب جهة تحتكر الإكراه, أو لا ترتبط وظيفيا به.

والإرهاب مرفوض رفضا باتا, وقاطعا, ولا مجال للتعامل معه خارج إطار الرفض, إلا أنه ينبغي النظر إلى هذه الظاهرة المرضية بعين الخبرة الاجتماعية, بحيث يتصدى لها المجتمع بأسره بما يوفره من خبرات سياسية, وثقافية, واجتماعية, واقتصادية أيضا.

ويرى الحزب أنه لا ينبغي الوقوف في وجه هذه الظاهرة, استنادا إلى الحل الأمني فقط, فقراءات التاريخ أثبتت – بما لا يدع مجالا للشك – أن الإرهاب ذو الخلفية الثقافية لا يعالج إلا في إطار خطة ثقافية, وكذلك الحال مع الدوافع الاجتماعية, والسياسية, والاقتصادية للإرهاب. وفي سياق هذه المعالجة الشاملة للإرهاب بتقصي جوانبه كافة, يواصل الجهاز الأمني الرسمي دوره المشروع, الذي تنظمه اللوائح لمحكوم بشرعيتها, والمستمدة من القوانين المحكوم بدستوريتها. وهكذا, لا يحتاج العنف في النهاية إلى إجراءات استثنائية لمواجهته. وهذا الحل يجعل من قضية مواجهة الإرهاب مسؤولية المجتمع كله, مسؤولية كل من يشعر بأن مقترف العنف قد يكون جاره, أو أيا من أقربائه. ويكفي أن تجمعنا مصر الحبيبة كرباط متين, ووشيجة حميمة, لنستشعر مثل هذه المسؤولية تجاه أبناء هذا البلد الآمن.

ومن ناحية ثانية لابد من التفرقة بين مظاهر الاحتجاج السلمية على سلوك ما, أو سياسة ما, وبين العنف, فالأولى حقوق

مكفولة للمواطن باكتساب صفة المواطنة التي تعني عضوية مجتمع سياسي. كما يجب علينا التمييز بين الإرهاب, وبين العنف المشروع في مواجهة قوات احتلال أجنبية, كما يحدث في فلسطين المحتلة حيث يستخدم مصطلح الإرهاب لوصف المقاومة المسلحة للعدوان الغاصب.

ولابد من الإشارة في هذا الصدد إلى الإرهاب الدولي سواء أتي الإكراه من قبل دول, أو أتي من قبل تنظيمات غير رسمية, لفرض رأي معين, أو موقف معين, أو سياسات معينة. وفي هذا الصدد يطرح الحزب أطرا عملية لمواجهة الإرهاب تتمثل فيما يلي :

1. وضع الظاهرة على رأس قائمة أولوياتنا, للوقوف على العوامل النفسية, والاجتماعية, والاقتصادية, والسياسية, والثقافية التي تدفع للاستسلام لمنطق العنف في التعبير عن الرأي, خاصة في ظل انتشار كثير من مظاهر العنف اللفظي, والسلوكي بين أفراد المجتمع.
2. إجراء حوار وطني صريح بين كافة فصائل المجتمع السياسي للتعبير عن التصورات والبدائل المختلفة لدى هذه الفصائل بصدد هذه الظاهرة, وبحث مختلف وجهات النظر بالحجة والبرهان اللذين يقمعان أي بديل إرهابي.
3. معالجة قضايا الوطن في الصحف والدراسات الأكاديمية بأسلوب يخلو من الصدام والسباب, عن طريق تنمية وعى مهني بهذه القضية لا يستأصل الآخرين, بل يفند – في هدوء – الحجة بالحجة بعيدا عن التشنجات, والعنف اللفظي.
4. محاربة الاستفزازات المختلفة التي تمارس على المستوى القومي سياسيا, واقتصاديا واجتماعيا, وثقافيا, وكذلك الفساد والاضطرابات, والاختلالات القيمية, والخلقية التي لا تحظي بقبول عام بصفة مبدئية.
5. التأكيد على حق كل مواطن, أو فئة تنتمي لهذا الوطن في حرية العمل العام, والدعوة لأفكارها بحرية كاملة.
6. التوسع في تطبيق نظم العدالة الاجتماعية, وتقريب الفجوات بين الطبقات, والمساواة في الحقوق والواجبات بشكل حقيقي.
7. تطوير المناطق العشوائية, وتوصيل كل أنواع الخدمات لها, حتى لا تكون منبتا لهذه الظواهر المرضية.
8. حل مشكلة البطالة بشكل جاد وفعال, بالطريقة التي اقترحها الحزب في مشكلة البطالة.
9. احترام القوانين وتطبيقها بحزم على الجميع.

في المشاكل المعيشية للمواطن المصري

أولا : مشكلة البطالة

إن مشكلة البطالة من أخطر المشكلات التي تعاني منها مصر في الوقت الحاضر, لأنها ذات أبعاد اقتصادية, واجتماعية, وسياسية, وأمنية, وأخلاقية خطيرة, فالبطالة إهدار للثروة القومية بشقيها : الثروة البشرية, والموارد الطبيعية, الأمر الذي يؤدي إلى التخلف عن الدول الأخرى في مضمار النماء, بالإضافة إلى انخفاض الإنتاج عن الاستهلاك, وبالتالي تضطر الدولة إلى الاستيراد من الخارج, مما يسبب عجزا في ميزان المدفوعات, الأمر الذي يعالج بالاستدانة من الدول والبنوك, ومن المؤسسات المالية الدولية, بما تجره القروض من فوائد مركبة, وتعالج القروض وفوائدها بمزيد من القروض حتى يقع الاقتصاد رهينة للدائنين, يملون عليه شروطهم لإصلاحه, ويقفون منه موقف الوصي من القاصر, يراقبون تصرفاته, ويحجرون على حريته, ويؤدي ذلك إلى التبعية الاقتصادية, والتبعية السياسية. فمن المعلوم بالضرورة – الآن – أن من لا يملك قوته ولا ينتج مقومات حياته الضرورية, يستحيل عليه أن يملك قراره. ناهيك عن أن البطالة تؤدي إلى انخفاض

مستوى معيشة الأفراد, ومستوى الصحة, والتعليم, والثقافة بالإضافة إلى التفكك الأسري والانحلال الأخلاقي وتشرد الأبناء والأحداث.

ومن أبلغ الأضرار التي تتسبب فيها مشكلة البطالة هو ذلك الشعور النفسي الذي يصيب العاطل بالظلم الاجتماعي, وانعدام العدالة, وتكافؤ الفرص مما يثير حالات الإحباط, والأحقاد, والغضب, والكراهية, وانعدام الإحساس بالولاء, أو الانتماء للوطن والمجتمع, خصوصا وان هناك فئات تعيش حياة شديدة البذخ والترف, وتسلك سلوكا شديد الاستفزاز لمشاعر الفقراء والعاطلين.

ومما لا ريب فيه أن هذه المشاعر تدفع بأصحابها إلى المسلك الانتقامي العدواني, الذي أثمر كثيرا من الجرائم الاقتصادية, والاجتماعية, والأخلاقية التي لم يكن لمجتمعنا سابق عهد بها, كما أنها سبب من أسباب التطرف بأنواعه, بل وسبب السلبية, والإدمان أيضا.

وهكذا, فإن هذه المشكلة أشبه ما تكون بالقنبلة الموقوتة, تهدد السلام الاجتماعي في الداخل, والاستقلال السياسي إزاء الخارج.

وهذا كله إنما يؤيد وجهة نظر الحزب في أن الحياة الواقعية كل لا يتجزأ في الحقيقة, وإن جاز أن تتجزأ في الدراسات النظرية, وأن لكل مشكلة تأثيرها على جوانب الحياة كلها, وأنه من العسير أن تحل مشكلة مع إهمال الأخريات, أو أن تحل مشكلة بإجراء واحد متخصص, ولكن لكي نسير في طريق الإصلاح لابد من السعي لحل جميع المشكلات, وباستخدام كل الوسائل في نفس الوقت, فالإنسان وحدة واحدة. وحين ننظر إلى مشكلة البطالة, فإننا نجد أن البطالة المقنعة تقدر بخمسين في المائة (50%) من حجم المدخلات الحقيقية, أي بنسبة 89, 10% من عدد السكان, وبالتالي تكون درجة الإعالة الحقيقية 1 : 5, وهذا يعني أن خمس المجتمع المصري فقط هو المنتج الحقيقي.

وإذا أخذنا في الاعتبار سوء استخدام جزء من قوة العمل بوضع التخصصات المختلفة في أماكن غير مناسبة, بالإضافة إلى ارتفاع نسبة العاملين في القطاع الخدمي, فإنه يتضح أن عنصر العمل يتسم بالاستخدام السيئ, ويزيد الأمر سوءا إن ما تحققه القطاعات الإنتاجية غير موجه لسد الحاجات الاجتماعية الأساسية لغالبية الشعب, أي أن السلع والخدمات المنتجة موجهة لسد حاجات وإشباع رغبات طلب آخر لشرائح اجتماعية بعينها, أو سوق بعينه في حين يتم إشباع حاجات الغالبية العظمي من الشعب أساسا بالاستيراد من السوق العالمية, أي بمضاعفة مشاكل المجتمع, وإثقاله بالديون الخارجية, وربطه بإطار التبعية, وما يحيط بذلك من أخطار.

والحزب يرى لحل هذه المشكلة, وللخروج من هذه الأزمة ضرورة السير في خطوط متوازية تتمثل فيما يلي:

أولا : تغيير الأفكار والقيم بوسائل التربية المختلفة للوصول إلى :

1. تغيير النظرة الاجتماعية المتدنية إلى التعليم الفني, والعمل اليدوي, ورفع قيمتهما وقيمة من يمارس العمل اليدوي, باعتبار ممارسة معظم الأنبياء له, وباعتباره عبادة تقرب إلى الله, وباعتباره عملا شريفا يحتاجه المجتمع.

2. حشد الشعب خلف المشروع الوطني للنهضة, والإصلاح, مع توفير مقومات نجاحه العلمية, والعملية, والمعنوية, وعلى رأسها الصدق, والإخلاص, والقدوة.

ثانيا : تغيير أنماط المعيشة, وأساليب السلوك :

فليس من المنطقي أن يعيش الفقير كالغنى, ولا الدول المختلفة ذات الموارد المحدودة, كتلك التي بلغت شأنا كبيرا في التقدم المادي, وحظيت بموارد ضخمة, ولذلك كانت مجاراة الغربيين في أساليب المعيشة والإسراف في الاستهلاك, والتطلع إلى الترف دون مجاراتهم في البحث العلمي, والتطبيق التقني, والعمل الإنتاجي المتقن ضربا من السفه والتخلف,

ولذلك فإن حزبنا يرى :

1. ضرورة إعلاء قيمة الإنتاج في ضمير الأفراد, باستخدام وسائل التربية المختلفة. وكذلك, تخفيض قيمة الاستهلاك المادي, وتوضيح أن قيمة الإنسان في قيمة عمله الصالح المادي, والمعنوي, وليست في قيمة ما يستهلكه, وأن السعادة ليست في الإشباع المادي المسرف, إنما في الإشباع الروحي, والفكري, والمادي المعتدل, وأن التقدم الوطني, والاجتماعي, إنما يحدثه مجتمع يربو إنتاجه على استهلاكه.

2. التزام الحكومة بسياسة متقشفة تضغط فيها الإنفاق الحكومي إلى أقصي حد, تستغني عن كل مظاهر الأبهة والإسراف, وتضرب المثل للشعب.

3. منع إقامة الحفلات المسرفة والمستفزة, ومنع استيراد الكماليات, والمحرمات من السلع.

4. تشجيع الادخار, وإنشاء أوعية ادخارية تستوعب المدخرات الصغيرة والكبيرة المحلية, وتستثمرها في مجالات الإنتاج المختلفة.

ثالثا : اتباع الأسلوب العلمي في التخطيط والتعليم والتدريب لإيجاد فرص عمل وفتح أسواق للعمالة المصرية, وفي هذا المجال يرى حزبنا ضرورة عمل ما يلي :

1. وضع سياسة اقتصادية ثابتة وواضحة تنطوي على تشجيع رؤوس الأموال المصرية المهاجرة, وكذلك رؤوس الأموال العربية على الاستثمار في مصر, ووضع ضمانات تشريعية مستمدة من الشريعة التي تحرم الاعتداء على الملكية الفردية, ما دامت حلال المصدر والنشاط.

2. فتح أسواق للعمل والخبرة المصرية في البلاد العربية, في إطار اتفاقات للتعاون الاقتصادي, وإنشاء السوق العربية الموحدة, أو على الأقل في إطار اتفاقات لتبادل العمالة والخبرات, وكذلك فتح أسواق للعمل المصري في البلاد الأفريقية مع ضمان حقوق العاملين المصريين.

3. إعادة تأهيل الموظفين العاطلين (البطالة المقنعة) على أعمال منتجة مطلوبة, وتوزيعهم على مشروعات جديدة.

4. تأهيل المجندين الذين لا يتقنون عملا لأعمال وحرف نافعة, في فترة تجنيدهم, وكذلك خفض أعداد قوات الأمن المركزي (فالعدل أساس الملك), وتأهيل الباقين وتوظيفهم في مشروعات التنمية.

5. منع استيراد ما يمكن إنتاجه محليا, أو ما ينتج عن استيراده الإضرار بصناعة مصرية.

6. إعادة تخطيط خريطة التعليم في الدولة, بحيث توازن بين التعليم النظري, والعملي, والجامعي, والمعاهد الفنية, والعالي, والمتوسط في ضوء دراسة احتياجات السوق المحلية والخارجية.

7. ربط التعليم باحتياجات تنمية البيئة المحلية, ويرتبط بها تقنية التعليم العام, بمعنى إضافة التدريب على اكتساب مهارات حرفية, بحيث يصبح خريج كل مرحلة تعليمية بالإضافة إلى مؤهلاته العلمية النظرية قادرا على امتهان مهنة ما.

8. إعطاء أولوية للمشروعات كثيفة العمالة على المشروعات كثيفة رأس المال.

9. تشجيع المبادرة الفردية, والجهد الأهلي في الصناعات الصغيرة, ودعمها من الدولة, فهي أساس التحول الصناعي الحقيقي.

10. دعم الخبرة المصرية وبعث الثقة فيها تدريبا وتشغيلا, عن طريق استبدال أسلوب تسليم المفتاح في إنشاء المشروعات, بأسلوب فك الحزمة التكنولوجية على أطراف متعددة, أي إسناد معظمها إلى جهات وطنية, وقصر ما يسند إلى الأجانب على ما لا يمكننا تنفيذه.

11. اعتماد أسلوب المشروعات البحثية القومية المتطورة, التي تسند إلى الجامعات ومراكز البحوث, وتمولها المصانع,

ومؤسسات الإنتاج بغرض حل المشكلات, وتطوير الإنتاج, واستحداث أساليب ومجالات وأدوات إنتاج جديدة.
12. إعادة الاهتمام بالزراعة واستصلاح الأراضي, والإنتاج الحيواني, والصناعات الغذائية بقصد تحقيق الاكتفاء الذاتي في الحبوب الضرورية, والغذاء بوجه عام.
13. تحويل القرى إلى قرى منتجة كما كانت في السابق, تكفي نفسها وتصدر إلى المدن ما يفيض عنها.
رابعا : تغيير السلوك الاجتماعي ليصبح مجتمعنا مجتمعا متكافلا متعاونا, وفي هذا المجال يرى حزبنا ما يلي :
1. ضرورة جمع الزكاة من كل مكلف بأدائها شرعا في صندوق خاص تشرف عليه هيئة مستقلة, يستخدم جزءا من حصيلتها في إنشاء مشروعات منتجة صغيرة يتملكها ويعمل بها مستحقو الزكاة.
2. إنشاء صندوق للضمان الاجتماعي, تجمع حصيلته من خصم نسبة ضئيلة من دخول العاملين بالدولة, بالإضافة إلى التبرعات والهبات, وحصة من ميزانية الدولة, وتصرف في صورة رواتب اجتماعية شهرية للعاطلين, الذين لا يجدون عملا, حتى تتوفر لهم فرص العمل (لمدة محددة – عامين مثلا ثم يتناقص بعد ذلك لمدة عام آخر, حتى يجد عملا).
3. إنشاء جمعيات تعاونية إنتاجية تؤسس في المدن الجديدة, وفي المناطق البكر بعيدا عن المدن المزدحمة.
4. وضع خطة خمسية تلتزم الدولة خلالها بالقضاء على ظاهرة (عمل الأطفال) لإتاحة الفرصة للكبار للعمل, ولرفع مستوى الأطفال الصحي, والعلمي, والتدريبي, وحتى يعيشوا حياتهم الطبيعية.

ثانيا : العشوائيات والإسكان المتدني

يعتبر الإسكان المتدني والعشوائيات من الظواهر بالغة السوء, شديدة الوطء فيما يمس أمن المجتمع المصري وسلامته على الأصعدة : السياسي (فيما يتعلق بالاستقرار) والاقتصادي (فيما يتعلق بتأمين النشاط الاقتصادي بمصر) والاجتماعي (فيما يتعلق بحيوية العلاقات الاجتماعية, وتجنبا لمظاهرة الحقد الطبقي فضلا عن ضمان الأمن والسلام الاجتماعيين).
كما أن هذه الظاهرة ومضاعفاتها لها تأثيرها على نشوء ظواهر إجرامية عديدة يخشي منها على أمن أي مجتمع.
وتتعدد الأشكال والصور التي يتخذها الإسكان المتدني, مثل الإسكان العشوائي, إسكان القوارب, وإسكان الشرك, وإسكان المساجد, وإسكان الدكاكين, ومناطق الزبالين, وإسكان المخابئ, وإسكان قبوات السلالم, بالإضافة إلى إسكان العشش, وهو من أردأ الأوضاع الإسكانية في العالم, وهذه النماذج نعرض لها فيما يلي :
الإسكان الإيوائي : نمط يتكون من حجرة مساحتها ثلاثة أمتار مربعة, مسقوفة بألواح الاسبستوس المعرج, ويخصص لكل عدد من الأفراد, أو أسرة حجرة, ويخصص لكل عدد من الحجرات دورتا مياه في الوسط, أو قد تأخذ الحجرة شكلا أكثر اتساعا وتلحق بها دورة مياه ومطبخ, وقد يكون على هيئة عمارات ذات غرف منفردة.
الإسكان العشوائي : وهو نمط من الإسكان يبنيه الأهالي بلا تخطيط مسبق لمناطق البناء, مما يجعل ترك شوارع رئيسية أمرا نادرا نظرا لارتفاع سعر الأرض, ويترتب على ذلك ضيق الشوارع الجانبية, وتلاصق المباني مباشرة حتى يصبح دخول الشمس أمرا متعذرا, كما أن المنافذ تكاد تصطدم ببعضها, مما يترتب عليه شبه انعدام للخصوصية في هذه المناطق, كما يتم البناء في مناطق بلا مرافق ثم يقوم السكان بعد ذلك بمد المرافق – إن استطاعوا – على نفقتهم الخاصة. وهي منازل غير مرخصة, ولذا فهي لا تخضع في بنائها للقواعد والقوانين التي تنظم النمو العمراني. ويوجد في القاهرة الكبرى وحدها 16 تجمعا عشوائيا, تتسم بارتفاع معدلات التزاحم السكاني, والكثافات العالية, والنقص الواضح في شبكات المرافق, وتدني الخدمات اللازمة للإسكان, وترتفع فيها البطالة, وتتفشي فيها بعض الأمراض الخطيرة نتيجة تدني ظروفها الخدمية.

نموذج سكني المقابر : وهي ظاهرة خاصة بالقاهرة فقط, وكان تعداد سكني القبور في تعداد 1986, على مستوى الجمهورية 13 ألفا و 419 فردا, وتعاني هذه المناطق من سوء الخدمات, حيث يتشارك عدد كبير منهم في المرافق الضرورية, وقد نشأت ابتداء مع تهجير سكان مدن القناة أثر عدوان 1967, ويفرض الترابية والبلطجية على سكان المقابر مبالغ شهرية كإيجار نظير سكنهم الأحواش, ومن لا يستطيع منهم دفع المبالغ عليه أن يساعد في تنفيذ المهام التي يكلونها إليهم, مثل العناية بالأحواش وتنظيفها, وحراستها, والمساعدة في بناء المقابر الجديدة, وترميم المقابر القديمة ومساعدة زوجات هؤلاء في قضاء حوائجهم وأعمالهم المنزلية. ونظرا لعزلة المنطقة فإن الخارجين على القانون غالبا ما يتخذونها مسرحا لتنفيذ مختلف جرائمهم, من قتل, واتجار في المخدرات, وسرقة جثث الموتى وبيعها لطلبة الطب, وأحيانا سرقة الأكفان, والبغاء والخطف, والاغتصاب, فضلا عن تهريب المجرمين.

نموذج إسكان الشرك : وهو نمط تقيم فيه كل أسرة في حجرة واحدة ذات مساحة ضيقة, على أن يستخدم الجميع في كل طابق دورة مياه واحدة. وفي حالات كثيرة تكون دورة المياه بالطابق الأرضي يستخدمها سكان حجرات كل الأدوار ويقيم في هذا النوع من السكن عدد مليون و 1204 أسر على مستوى جمهورية مصر العربية.

إسكان المساجد : وهو نمط من الإسكان يترتب على انهيار بعض المساكن حيث تمتد إقامة بعض سكانه إلى المساجد الأثرية. وإذا كانت جهود المحليات تتجه لإخلاء هذه المساجد من هؤلاء السكان, فإن توالي الانهيارات تتوافد معه أسر جديدة تقيم لحين حل مشكلتها.

هناك إسكان الدكاكين : وهو وسيلة أيضا لإسكان من تهدمت منازلهم, حيث لم يجد مسؤولو بعض الأحياء أمامهم إلا تسكين بعض الأسر في الدكاكين المقامة بالعمارات السكنية, وهي دكاكين بلا فتحات تهوية, ولا دورات مياه, ومعظم أبوابها من الصاج, بما يعني ضرورة إغلاقها كاملة ليتحول الدكان إلى فرن صيفا. وداخل هذا الدكان تنام الأسرة, وتأكل, وتطبخ, وتستحم, وتستقبل ضيوفها, بل ويكون الدكان في أحيان كثيرة محلا للعمل أيضا.

إسكان قبوات السلالم : وهو نمط لا يقل تدنيا عما سبق, فإسكان عشة من الخشب أكثر تكلفة من تخير عمارة, والإقامة في قبو سلمها. بعضهم يعمل وفرض نفسه كبواب على العمارة التي أوي إليها, والبعض الآخر أرزاقية, وبخاصة الآوون إلى عمارات ومساكن الإيواء.

إسكان المخابئ : التي كان الأفراد يحتمون فيها من الغارات الجوية في الحربين الأوربيتين الأولى, ولثانية. وهو نمط للإسكان الاضطراري أيضا طال بأصحابه المقام به, حيث قامت البلديات في ظروف اضطرارية بإخلاء هذه المخابئ التي تستخدمها كمخازن لتشوين مهماتها, وتسكين هؤلاء الأفراد بها وهي بلا دورات مياه, أو مياه للشرب, ولهذا درج سكانها على استخدام دورات مياه المساجد, أو الدورات العمومية في قضاء حوائجهم.

إسكان البدرومات : حيث قامت مجالس المدن بتقسيم بدرومات المنازل باستخدام ألواح الخشب الحبيبي إلى حجرات, وهي أماكن بلا منافذ لدخول الشمس, وتقيم كل أسرة بحجرة.

هناك نمط إسكان القوارب : حيث تقيم الأسرة كاملة في قارب خشبي في مياه النيل, حيث تأكد, وتشرب, وتنام, وتطبخ, وتصطاد, وتعمل, وتستقبل ضيوفها في هذه القوارب الصغيرة, يعملون غالبا بالصيد, وتشترك العائلة في العمل, ونظرا للقيود المفروضة عليهم, علاوة على الضرائب التي يدفعونها, فإن مستواهم المعيشي متدن جدا, كما أن شرطة السياحة, وشرطة المسطحات المائية تشكل بالنسبة لهم مصدرا للقلق والغر.

مناطق الزبالين : وهي مناطق اختارها الزبالون للإقامة بها بجوار ما يجمعونه من قمامة, ومن هذه المناطق هناك في القاهرة, الدويقة, وأبو السعود, وحلوان, وشبرا, ومنشية ناصر, وعزبة النخل, وطرة. وهذه المناطق وعرة وتعيش في ظروف

سكانية صعبة, حيث تتجاور مساكن الآدميين مع مساكن بهائمهم, وتكاد تنعدم فيها المرافق الصحية, كما تتدني الأوضاع البيئية مما يسبب تفشي كثير من الأمراض نتيجة عمل الرجال والنساء وحتى الأطفال في مجال القمامة, سواء الجمع, أو الفرز بالأيدي مباشرة, سواء تم هذا في أحواش منازلهم, أو بجوار محال إقامته.

سكنى العشش : وسكنى العشش شريحة ضخمة من السكان تجاوز عددهم نسبة 1 % من السكان, وهذ العدد يتزايد, ولا يتناقص, رغم الإضافات السنوية للوحدات السكنية. فاستمرار رافدي الهجرة وانهيار المباني القديمة, يضيفان أعدادا جديدة إلى سكان العشش, بخلاف معدلات الإنجاب المرتفعة لهؤلاء السكان, ليصل متوسط الأسرة بينهم إلى ما بين ستة إلى ثمانية أفراد. كما أن ضعف قدرة هؤلاء المادية يحول دون استفادة معظمهم مما تطرحه المحافظات من وحدات جديدة لذوى الدخل المحدود, حيث تطلب المحليات مقدمات تتراوح بين ألف, وألفين, وخمسمائة جنيه كمقدم, وبدون تقسيط, في حين يعجز معظمهم عن تدبير نفقات الطعام اليومي.

وتبني هذه العشش في الشارع في منطقة رحبة إلى حد ما, أو تأخذ شكل تجمعات متلاصقة من العشش على رصيف ما. وغالبية العشش مكونة من حجرات واحدة ضيقة, جدرانها من الكرتون, أو الصفيح, أو الخرف, أو الخشب الحبيبي, أو الطين, يتم داخلها النوم, وتناول الطعام, والاستحمام, واستقبال الضيوف, بل وتربية الدواجن, أو مبيت حيوانات أصحاب العشش, والقسم الأكبر منها بلا دورات مياه, والبقية بها حفرة يتم نزح محتواها كل فترة, ويتم جلب المياه من المنازل المجاورة, ومعظمها يخلو من أية أجهزة منزلية, ولو حتى راديو ترانزستور. كما تعتمد إضاءتها في أغلبها على مصابيح الكيروسين.

ويرجع اهتمام حزبنا الأساسي بالإسكان في العشش إلى أنها بيئة غير إنسانية من ناحية, ومن ناحية أخرى لأن هذه البيئة الإنسانية تسفر عن تكوين مجرمين بالسليقة, فبداية توفر البيئة مناخا لاستيعاب هذه العناصر البشرية التي تنتج في هذه المناطق في تروس عجلة الجريمة, حيث ينشأ في هذه البيئة مروجو المخدرات, وقواد الدعارة فضلا عن أن كونها بعيدة عن الأعين والمطال يجعلها مأوى النشالين واللصوص, ومن ثم تفرز أجيالا من النشالين, واللصوص أشد خطرا بمقارنتهم بمروجي المخدرات, فضلا عن الجرائم التي تستتبع مثل هذه الأوضاع من اغتصاب وقتل وغيرها.

وعلى الصعيد النفسي, فإن جو الحرمان الذي يسود هذه المناطق يؤثر سلبيا على نفوس ساكنيها, فضلا عن أن انعدام الخصوصية الناجم عن تكدس العائلة كلها في حجرة واحدة, وربما على مفروش واحد, مع وجود ضرورات حياتية جنسية بين رب الأسرة وربتها, هي أمور تؤدي إلى خلق حالات نفسية مرضية, وكذلك حالات اجتماعية مرضية, يعززها نوم البنات والبنين من العائلة الواحدة متجاورين, وانفتاح العشش والحجرات على بعضها البعض, وهذه أمور خطيرة.

هذه الأوضاع وما شاكلها تقدم دلالات خطيرة تفسر ارتفاع معدلات الجريمة على الرغم من ارتفاع كفاءة الأجهزة الأمنية, كما أنها تذكرنا بأحداث يناير 1977, التي شاركت فيها بصفة خاصة عشش الترجمان, مما استدعي نقلها إلى مدينة السلام.

% ويشير التوزيع النسبي الأسر الجمهورية إلى سكن 45,6 % من الأسر في بيوت ريفية, و 37,6 % في شقق, و 12,3 يقيمون في سكن مشترك داخل الوحدات السكنية , و 6,5 % في حجرات مستقلة, و 1,3 % يقيمون في أكثر من شقة, و 1 % يقيمون في فيلات, و 0,5 % في العشش والخيام, وإجمالي الأسر المقيمة بالعشش وأحواش المدافن وإسكان الأنماط المتدنية الأخرى يمثل 0,8% من الأسر. وهذا يشير إلى أن مستوبات الإسكان المتدني بأنواعها المختلفة تصل إلى 13,8 % من أجمالي الأسر في مصر موزعة بين السكن المشترك, وسكنى القبور, وقبوات السلالم وبدرومات العمارات, والدكاكين, وسكن القوارب, وسكن العشش. كما أن بقية عدد الأسر في مصر ونسبتهم 86,2 % من أجمالي

الأسر في مصر لا تسكن في شقق مستواها المعيشي جيد, فمن هذه النسبة هناك سكان المساكن العشوائية بالمعنى الدقيق للكلمة, وهناك سكان مساكن الإيواء, وهناك سكان المساكن الاقتصادية وهي مساكن متدنية أيضا هذا إلى جانب سكني الحجرات المستقلة, وسكني البيوت الريفية في المدن الحضرية حيث لا مرافق إضافة إلى تدني مستوى الخدمات المسدي إليهم. أي أن لدينا حوالي 25 % من السكان يعيشون في العشوائيات, منهم 13 % تحيا في حياة دون مستوى البشر بما يعدها لتكون بؤرة لإفراز المجرمين والمنحرفين.

وبناء على ما سبق وانطلاقا من الرؤية الشاملة للحزب, فإن حزبنا يقدم التصور التالي لعلاج هذه المشكلة :

1. توزيع الاهتمامات التنموية على كافة محافظات مصر, وعدم التركيز على المحافظات الحضرية حيث يؤدي ذلك إلى تصاعد معدلات الهجرة إلى هذه المدن وبخاصة مع وجود ظروف اقتصادية واجتماعية مسهلة لهذه الهجرة.

2. تعميق اللامركزية في الإدارة بحيث تقل معدلات النزوح من الريف إلى الحضر على نحو يعزز – مع أزمة الإسكان في المحافظات الحضرية – اللجوء إلى مثل هذه الأحزمة السكنية التي تحيط بالقاهرة والمدن الحضرية كما أن ارتفاع مستوى التعليم الإقليمي يصاحبه حراك سكاني افقي لتلبية التطلعات, ما لم تكن الظروف الإقليمية مواتية لتحقيق ذوات الخريجين الجدد.

3. دعم وإطلاق دور العمل الأهلي في علاج هذه المشكلات بتقديم الحلول المبتكرة لها مع الأخذ في الاعتبار ضرورة التسبيق مع الوزرات المعنية بهذا الأمر من جميع زواياه مثل, وزارة الصحة, والسكان, ووزارة الإسكان والتعمير, ووزارة التخطيط, ووزارة الشؤون الاجتماعية, ووزارة الأوقاف.

4. منح الأراضي الصحراوية لراغبي إقامة مبان سكنية استثمارية, أو للاستخدام الذاتي ويكون هذا المنح مجانيا مع تسهيل إمداد هذه الأماكن بمرافق, وتشجيع الجمعيات الأهلية الإسكانية على حجر هذه الأراضي والبناء عليها, مع التوسع في الاستفادة من تشغيل المستفيدين من الفقراء – وأغلبهم باعة جائلون, أو عاطلون – في بناء وحداتهم.

5. ضرورة استمرار الدور التوزيعي للدولة, ليتكامل فيه الحل الإسكاني مع الحل الاجتماعي حتى لا نفاجأ, أو نواجه بمشكلة المدن الجديدة الخالية, أو حصول غير المحتاجين إليها عليها.

6. اقتصار الدور الحكومي في الإسكان على إسكان الشرائح الفقيرة, مع الالتزام في ذلك بالمواصفات الواردة في مؤتمر المستوطنات البشرية (الهابيتات) في 1976, سواء فيها يتعلق بمواصفات المجموعة السكنية, أو نطاق المشاة, أو المجتمع العمراني, أو الوحدة السكنية.

7. ضرورة اهتمام العمل الأهلي بالإبداعات الحادثة في مجال تأثيث المنازل, وتشطيب المباني , وضرورة حفزها لأنشطة تسابق في تقديم وتعميق هذه الإبداعات من ناحية الفن المقدم مقرونا بالتكلفة, والتركيز على الأفكار التي تناسب ظروفنا المناخية, وفوائضنا من الموارد الطبيعية, وتعميق الدراسات التي تهتم بالفن المتعامل مع عامل المنتج على نحو يسهم في توفير التكاليف غير المجدية في مواد البناء, والتي يمثل تجميعها على المستوى القومي رقما كبيرا.

8. تدبير الحكومة بالتعاون مع العمل الأهلي لآليات امتصاص واستيعاب الرافد الرئيسي لإسكان العشش, وهم سكان البيوت التي تنهار فجأة, حيث لا يجدون أمامها سوى العراء بعد أن فقدوا المتاع والملابس والممتلكات.

9. دراسة حالات العلاج الأهلي لهذه المشكلات, مثل حالة الخلفاوي, وحالة المعادي, وتجربة الطلاب في ساقية مكي, وأرض اللواء, وبولاق أبي العلا في 78_1979 للتنمية البيئية, والاجتماعية, والصحية, والجمالية, وعقد دورات تدريبية لتعميم مثل هذه التجارب.

ثالثا : مشكلة الفساد

يلاحظ بصفة عامة الانتشار واسع النطاق الألوان ودرجات عديدة من الفساد في المجتمع المصري, فهناك الفساد الفردي, وكذا الفساد المؤسس الهيكلي : أي ذلك الذي يرتبط بشكل المؤسسة من حيث بناؤها التنظيمي وأشكال وآليات الإدارة, والعمل داخلها. كما أن هناك الفساد المالي, وكذا الفساد الخلقي السلوكي.

إن انتشار الفساد بألوانه المتعددة وصوره المختلفة في جنبات المجتمع المصري يعكس غلبة وتقدم المشروع الفري على حساب الصالح العام, فالجميع يسعون عبر الفساد وباستخدام آلياته لتعظيم منفعتهم الشخصية الفردية الضيقة على حساب منفعة المجتمع, وصالح مجموع أفراده. وخطورة الفساد أنه يعد أحد أهم آليات تدعيم أسلوب الحياة الخطير السائد, خاصة أنه أصبح منهج حياة لكثير من القادرين, وكثير من صغار الموظفين الذين باتت لا تكفي دخولهم المحدودة في توفير متطلبات الحياة لهم ولأولادهم.

إن الفساد في جزء منه تعبير عن اختلال قيمي, وفساد أخلاقي أدى إلى عدم القدرة على التمييز بين الحلال والحرام, والصواب والخطأ, وهو أحد أهم آليات الإحساس بالوهم الزائف بالقدرة على حل المشاكل المعيشية لكثير من صغار الموظفين.

وإذا كان الفساد في جزء منه تعبيرا عن اختلال قيمي, فإنه في جزء منه أيضا مناخ إفساد يحيط بالفرد, وأوضاع ترتبط بالمؤسسات يجعل محاولات الاجتراء عليه والوقوع فيه سهلة مسيرة, خاصة في ظل افتقاد القدوة, وانتشار لأنماط حياة استفزازية صارخة تجعل الكثير يلهث وراء تقليدها وتوفير متطلباته, والأهم, في نظر الحزب, أن الفساد في جزء كبير منه يرتبط بأوضاع هيكلية في شكل المؤسسات, وطريقة إدارة شؤونها, والقوانين واللوائح والقواعد المنظمة لعملها خاصة : إذا كثرت الاستثناءات, أو الثغرات بها, والتي يمكن أن ينفذ منها ضعاف النفوس وأصحاب المصالح, أو إذا مالت الإدارة للأسلوب الفردي على حساب الجماعية. ويصاحب ذلك أسلوب انتداب الموظفين لأعمال ومؤسسات أخرى يكثر فيها تحقيق المكاسب المادية.

إن النوع الأخير من الفساد الذي يمكن أن نطلق عليه "الفساد الهيكلي", يجعل الحزب يهتم بأوضاع المؤسسات القائمة, وطريقة إدارتها, وأسلوب عملها بما يعطي أولوية للحيلولة دون انتشار الفساد داخل هذه المؤسسات, ولن يتوفر ذلك إلا بزيادة فاعلية الأجهزة الرقابية, ودعم أدائها, ورفع السرية عن تقاريرها, بالإضافة إلى أسلوب الإدارة الشورية, أو الديمقراطية داخل المؤسسات.

كما سيعمل الحزب على شن حملة منظمة ضد الفساد بتشجيع وتنشيط مجموعة من المواقع القانونية, والإعلامية, والبحثية, ونقاط الاتصال الجماهيري التي تمثل محاور ارتكاز في شبكة سنحاول بناءها لمحاربة ومقاومة الفساد.

وهذه الحملة تتطلب :

التأكيد على حق العمل الأهلي في طلب بيانات ومعلومات تيسر له القيام بدور رقابي. فالجمهور المتضرر من الفساد هو أهم من يعنيه عملية مكافحة الفساد, ولذا فإنه من الضروري إطلاق طاقات العمل الأهلي في هذا الصدد. ومطالبة الحزب بهذا ليست عضلا, فالأمة هي مصدر السلطات, وبالتالي يتيح لها هذا الحق مراقبة أداء هذه السلطات, ولا يمنع وجود نواب لها, أو قيام السلطة التنفيذية بمهمة الرقابة من حق الأمة في الرقابة, إذ أن سلطة الوكيل لا تلغي سلطة موكله في شؤونه الخاصة.

كما أن هذه الحملة تقتضي التأكيد على القيم الأخلاقية, وبخاصة ما يتعلق منها بالمال العام, مع توفير حد الكفاية لصغار الموظفين برفع أجورهم, وزيادة دخولهم, ومحاربة الثقافة الاستهلاكية التي خلقت ثورة تطلعات متزايدة لدى الأفراد

قصرت مواردهم عن القدرة على إشباعها.

رابعا : الصحة والبيئة

تعاني مصر بوجه عام, والمدن الكبرى بوجه خاص من تدهور الرعاية الصحية وارتفاع مستوى التلوث البيئي في الهواء والماء والشوارع والأحياء السكنية الصناعية, وقد أصبحت مشكلات المجاري ونقص المياه وتراكم أكوام القمامة والشكوي من تكاثر الذباب والناموس والفئران وغيرها من الكائنات الناقلة للأمراض الضارة بالإنسان, أصبحت هذه الأمور جميعا من الحديث المكرر في صحافتنا اليومية, وعلى ألسنة الناس في كل مكان.

والاهتمام الكلامي بهذه الأمور مقتصر على المدن, أما الريف فلا يعرف عنه أحد شيئا ولا يهتم به أحد من الذين يكثرون الحديث – مشكورين – عن مشكلات العناية الصحية وحماية البيئة في مدن مصر الكبرى.

والمشكلتان مرتبطتان أشد الارتباط وأوثقه, لذلك يرى حزب الوسط ضرورة معا لجتهما على صعيد واحد, وإذا كانت الأجهزة الإدارية المهتمة بكل منهما – بحكم تقسيم العمل – منفصلة إلا أن هذا لا يمنع من التنسيق الكامل بينها, ومن التعاون المستمر في تقديم خدماتها وبرامجها.

وفي مجال الرعاية الصحية والطبية يرى الحزب الإسراع باتخاذ الإجراءات التالية.

1. دعم الجهود التطوعية, والمستوصفات الخيرية التي تقدم الخدمات الصحية للمواطنين.
2. إعادة النظر في الأسلوب المتبع حاليا في تقديم الخدمات الصحية المجانية في مستشفيات الدولة ضمانا لحق المواطنين الفقراء في خدمة صحية مجانية جديدة.
3. ترشيد استخدام الدواء على المستوى العام, وتوعية المواطنين باستمرار بأضرار الإسراف في تعاطى الأدوية دون مشورة طبية دقيقة.
4. التوسع في إنشاء وحدات صحية صغيرة في جميع الأحياء السكنية في المدن وفي جميع القرى والمراكز الريفية, على أن يقدم في هذه الوحدات نوعان من العلاج : مجاني, وبأجر, يخصص عائد العلاج بالأجر أو الجزء الأكبر منه لتمويل الإنفاق على العلاج المجاني لمستحقيه.
5. تنشيط الخدمات الصحية في الوحدات الريفية وتطويرها بحيث تجهز بكل منها غرفة عمليات صغيرة أو متوسطة – حسب الإمكانات المتوفرة في كل وحدة – وتصبح الوحدات الصحية الصغيرة مجالا لتقديم خدمات طبية متكاملة في الريف المصري.
6. إعفاء المستشفيات الخاصة من أية قيود على إنشائها وتمويلها, توفيرا لإمكانات الرعاية الطبية المتميزة للقادرين عليها من المواطنين, وتطويرا لمورد هام من موارد الاقتصاد هو السياحة العلاجية. مع التوسع في قيام الدولة بإنشاء المستشفيات المتوسطة لخدمة الطبقات الأقل قدرة من المواطنين وعدم قيامها على الإطلاق بإنشاء المستشفيات الفاخرة أو المتميزة.
7. العناية بمهنة التمريض إعدادا وتدريبا, والاهتمام بتحسين أوضاع الممرضات بمختلف فئاتهن ماليا ووظيفيا ومهنيا, بحيث تواكب الخدمة التمريضية – التي لأزالت محل انتقاد من الجميع – الخدمة الطبية المتطورة التي يقدمها أطباء مصريون لا يقلون كفاءة عن نظرائهم في أي مكان خارج مصر.
8. توفير الإمكانات المادية اللازمة لتزويد المستشفيات الجامعية والعامة بأحدث الأجهزة الطبية العلاجية والجراحية لضمان رعاية أفضل للمرضى وتدريب أحدث الأطباء المصريين.
9. تطوير نظام التامين الصحي بحيث يمتد نطاق الإفادة منه تدريجيا إلى المواطنين غير القادرين جميعا, ويقل في المقابل

اضطرارهم إلى التردد على العيادات والمستشفيات الخاصة التي تستنزف من مواردهم ما هم في أشد الحاجة إليه.

10. العمل على إقامة صناعات طبية متكاملة لتصنيع الأجهزة الطبية بأنواعها كافة وتطوير الصناعات القائمة حاليا, حتى يمكنها الوقوف على قدم المساواة مع الصناعة الطبية العالمية.

11. تطوير صناعة الدواء والتوسع في القائم منها وإنشاء المزيد من مصانع الدواء لسد النقص الظاهر في مختلف أنواع الدواء, ولتحقيق الاعتماد على النفس في إنتاج هذه المنتجات التي لا يستغني عنها الإنسان.

12. إعادة النظر في سياسة القبول في كليات الطب, وقبول الأعداد التي يمكن – وفق الإمكانات المتاحة في المستشفيات من الأجهزة وأعضاء هيئة التدريس – تدريبها التدريب الجيد الذي يخرج طبيبا كفؤا يسد نقصا فعليا في مجالات الرعاية الطبية.

13. الاهتمام بمعاهد الصحة العامة, ودور الزائرات الصحيات في المدن والقرى, وتوعية النساء والأسر بوجه عام بضرورة العناية الصحية, للوقاية من الأمراض والإسراع باستشارة الطبيب عند الإصابة بها.

14. تطوير برامج كليات التمريض ومعاهده العليا في الجامعات, بحيث تهتم بالجوانب العلمية التطبيقية أكثر من اهتمامها بالجوانب النظرية, فيمكن بذلك توسيع نطاق الاعتماد على خريجاتها في المستشفيات العامة والخاصة, وتعيين عدد منهن في كل عام في وظائف الزائرات الصحيات, ووظائف الأشراف على العناية الصحية بالمدارس.

15. تطوير العلاقات القائمة بين مراكز البحث الطبي في الجامعات ووزارة الصحة, وبين المراكز المماثلة في الجامعات خارج مصر, وتبادل الخبرات معها للإفادة من التطورات الكبيرة التي تشهدها وسائل العلاج والرعاية الطبية في الخارج, ولتدريب الأطباء وهيئات التمريض في مصر على العمل وفق أرقي المستوبات العالمية في الخدمة الطبية والتمريضية.

16. ضرورة البدء في حملة عامة للقضاء على الأمراض المتوطنة, لما لها من تأثير ضار على القوة الإنتاجية للفرد ولما تسببه من تقصان ساعات العمل الحقيقية للمصاب بها, ولما تسببه من عواقب وخيمة تؤدي إلى انخفاض متوسط عمر الإنسان المصري بوجه عام, مع زيادة الاهتمام بحملة التطعيمات الإجبارية.

أما في مجال العناية بالبيئة وحمايتها من التلوث, فيرى حزب الوسط أهمية مباشرة التدابير الآتية :

1. نقل جميع المصانع خارج مناطق التجمع السكني وإلزام القائم منها حاليا قرب مناطق التجمع السكني باتخاذ الوسائل اللازمة لمنع تسرب المواد الملوثة للبيئة إلى أن يتم تدبير أمر نقلها جميعا إلى مناطق بعيدة عن التجمعات السكنية.

2. البدء فورا في إنشاء أماكن للورش الصغيرة, والمتوسطة خارج المدن, ونقل الورش القائمة داخل المدن إليها, وإغلاق الورش التي يمتنع أصحابها عن تنفيذ قرار النقل.

3. المراقبة الدقيقة لوسائل النقل العام والخاص لحماية الهواء الذي يستنشقه الناس من التلوث, من مخلفات هذه الوسائل والعوادم التي تنتج عن عملية احتراق الوقود, ومنع تسيير أية وسيلة لالتزم بذلك وسحب ترخيصها مع إلزام الدولة نفسها بصيانة وسائل النقل المملوكة لها وإصلاحها.

4. منع مصادر الضوضاء التي أصبحت ظاهرة مقلقة للراحة بصورة لا يجوز السكوت عليها.

5. الإسراع بتنفيذ مشروعات الصرف الصحي وفق الأسس العلمية السليمة التي تحافظ على ضرورات الصحة العامة, وتحمي شواطئنا ومياه نهر النيل والترع الكبيرة من آثار التلوث الناتج عن أخطار الصرف الصحي في المدن والقرى.

6. العمل دون إبطاء على إحلال وتجديد وتوسيع المشروعات الخاصة بماء الشرب, فقد أصبح تلوث المياه ظاهره خطيرة في كل المدن المصرية, ولم تفلح زيادة نسبة المطهرات من الكلور وغيره في منع حدوث هذا التلوث أو القضاء على أخطاره, بالإضافة لما لها من أخطار خاصة.

7. حماية الشواطئ المصرية من التلوث الناتج عن إلقاء السفن فضلاتها قرب هذه الشواطئ, وعلى الأخص ما تقوم به ناقلات البترول من غسل خزاناتها بمياه البحر قرب شواطئ الإسكندرية الأمر الذي ضاعف من تلوث هذه المياه وأضاف إليه مصادر جديدة, ويجب معاقبة السفن التي تقوم بذلك بغرامات كبيرة وحرمانها من دخول الموانى المصرية لفترات تؤثر على اقتصاديات تشغيلها. كما يجب توفير مراقبة مستمرة في صورة دوريات بحرية لشرطة الموانى وخفر السواحل لمراقبة هذه السفن في فترات انتظارها بقرب مداخل الموانى المصرية ومخارجها.

8. إدخال موضوعات تتضمن الحث على العناية بنظافة البيئة في مناهج الدراسة ومقرراتها, وعلى الأخص في المدارس الابتدائية والإعدادية.

9. توجيه وسائل الإعلام المملوكة للدولة والمملوكة لغيرها من الأحزاب والهيئات إلى العناية بهذه المسألة وكذلك أجهزة الدعوة الدينية.

10. ضرورة حماية البيئة ووضع الإمكانيات الضرورية تحت تصرفها وإنشاء فروع لها في شتى المحافظات والمدن المصرية.

11. العمل على إعادة التناسق بين أشكال البناء والعمارة في المدن المصرية, وتخطيط ذلك تخطيطا دقيقا لا يسمح بالاستثناء قيه في المدن الجديدة, والأحياء الجديدة في المدن الحالية بوجه خاص, مع التركيز على إيجاد مساحات خضراء كافية في المناطق السكنية.

12. وضع ضوابط صارمة لاستخدام الكيماويات المصنعة في المواد الغذائية.

13. عدم الإسراف في استخدام المبيدات الحشرية في الزراعة, واستخدام أساليب المقاومة البيولوجية.

14. وضع ضوابط لاستخدام الكيماويات والهرمونات في تغذية الدواجن والماشية.

خامسا : النقل والمواصلات

لا شك أن قطاع النقل من القطاعات المهمة, سواء على المستوى الدولي لما له من علاقة بالتجارة الدولية, أو على مستوى العلاقات بين العرب في مجال الاتصال والتجارة, أو البعد الوطني واثره في قضية التنمية الإقليمية المتوازنة واثره في حل المشكلة السكانية.

وفيما يلي رأي الحزب في أهم القضايا التي تخص هذا القطاع :

أ. قطاع النقل والبعد الدولي :

يرى الحزب أهمية البعد الدولي للقطاع (النقل البحري والنقل الجوي) وضرورة تنظيم دوره في نقل تجارة مصر الخارجية, وتأمين أكبر حصة ممكنة من حركة الطيران الجوي على وسائل وطنية. وينظر الحزب إلى دور قطاع النقل باعتباره أداة لتحقيق الوصل بين المشرق والمغرب العربي من ناحية وبين شمال الوادي وجنوبه من ناحية أخرى, وضرورة مد جسور النقل (عبارات) عبر البحر الأحمر للتخفيف من الآثار الاستراتيجية لوجود إسرائيل في قلب العالم العربي.

ب. قطاع النقل والبعد الوطني :

القطاع والمشكلة السكانية.

يرى الحزب أنه يمكن لقطاع النقل المساهمة في حل المشكلة السكانية التي تتمثل في اختلال توزيع القوى البشرية على الخريطة الاقتصادية لمصر, والتركز الشديد لهذه القوى في دلتا وادي النيل, وبالتالي فالواجب يقتضي البحث في سبل

تحقيق توزيع أفضل لهذه القوى البشرية, ومن ثم تحويل هذه الموارد البشرية إلى قوة دافعة للتنمية. ويمكن لقطاع النقل والمواصلات أن يسهم في ذلك بإعطاء الأولوية لتشييد وصلات شبكية للنقل والمواصلات تحقق الربط المنشود بين المناطق النائية ذات الإمكانيات الاقتصادية الواعدة (الوادي الجديد – سيوه – الساحل الشمالي – سيناء – البحر الأحمر... إلخ) ومناطق الاكتظاظ السكاني الحالية في وادي النيل.

القطاع والتنمية الإقليمية المتوازنة :

يرى حزب الوسط أن هذا القطاع يمكن أن يكون له – بهياكله الأساسية (طرق – سكك حديدية... إلخ) دور مواز في تحقيق تنمية متوازية بين الأقاليم الاقتصادية لمصر للقضاء على الفروق الحضارية فيما بينها, وتوفير الظروف الموضوعية لتقليل المسافات الاقتصادية وجذب الاستثمارات, والربط بين مصادر الخامات ومناطق الإنتاج وأسواق الاستهلاك بما يعمل على توطيد الأنشطة الاقتصادية سواء في مجال الصناعة, أو الزراعة, أو السياحة.

قضية تشوه هيكل توزيع نشاط النقل المستوى القومي :

ما زال أكثر من 80 % من نقليات البضائع يتم بالسيارات يليها السكك الحديدية ثم النقل النهري في تناسب عكس مع التكلفة الاقتصادية لكل من هذه الوسائل, لذلك يرى الحزب وجوب اتخاذ خطوات حاسمة نحو تدعيم أسطول ومؤسسات النقل النهري ورفع مشاركتها في نشاط النقل, وبخاصة في النوعيات المناسبة لهذا النوع من النقل.

قضايا النقل النهري :

يرى حزب الوسط أنه من الضروري دعم النقل النهري بما يلي :

أ. تنفيذ برنامج لتطهير المجاري الملاحية على المقاطع المختلفة لنهر النيل والقنوات الملاحية.

ب. تدعيم كوادر مؤسسات النقل النهري وبخاصة الإدارة العليا.

ج. تشجيع دور القطاع الخاص في تكوين شركات خاصة للنقل النهري للبضائع وفق مواصفات تحددها الدولة.

د. تدعيم تجهيزات الشحن والتفريغ على الموانى النهرية القائمة على الطرق الملاحية.

ز. تطوير محور دمياط على نهر النيل لتنشيط حركة الشحن في ميناء دمياط.

و. توجيه العناية الكافية نحو انتظام مواعيد وجداول الخدمة على الخطوط العاملة بما يرفع درجة الثقة والاعتمادية على هذا الوسيلة منخفضة التكاليف.

مشاكل السكك الحديدية :

نظرا لأهمية هذا القطاع من قطاعات النقل لكبر حجم المتعاملين معه, ولدوره البارز في خدمة قضايا التنمية والإسكان, وحفظا لأرواح المتعاملين معه فإن حزب الوسط يرى وجوب الإصلاحات الأتية :

أ. إعادة جدولة القطارات بما يسمح بإفساح الوقت أمام عمليات الصيانة.

ب. إتمام الوصلات الناقصة.

ج. توجيه الاستثمارات المتاحة نحو النوعيات المطلوبة من العربات والمعدات.

د. تحسين نظم الإشارات وصيانة السكة لرفع اعتبارات الأمان.

ه. فصل وظيفة إنشاء الخطوط الجديدة عن تشغيل الخطوط القائمة, وإسناد هذه الوظيفة لشركة متخصصة تتراكم لديها الخبرة وتقوم بتسويق خبراتها في الدول المجاورة بينما تركز هيئة السكك الحديدية على كفاءة التشغيل وتحسين مؤشرات الخدمة الباقية.

مشكلة غياب التنسيق.

يرى حزب الوسط ضرورة التنسيق بين الجهات المتصلة بخدمة قطاع النقل في النشاطات ذات العلاقة بعين المجال مثل : وزارة التعمير والحكم المحلي (المحافظات) في حالة النقل البري والبحري, ووزارات التموين والصناعة والزراعة في مجال نقل السلع الاستراتيجية, ووزارة الري فيما يتعلق بالنقل النهري والمجاري المائية.

في الأسرة والمرأة

يرى حزبنا أن الأسرة هي خلية المجتمع الأولى والأساسية, التي إن صلحت صلح سائر الجسد الاجتماعي كله, فهي مستودع قيم الأمة وخبراتها وتجاربها.

وترتبط رؤية الحزب للأسرة برؤيتنا للفارق بين الحضارة الإسلامية وبين الحضارة الغربية, حيث اعتمدت الأخيرة على الفرد فغذت فيه نزعة الواحدية الفردية, وترتب على ذلك سهولة تفكك العلاقة الزوجية ثم الأسرية عموما, لتنعدم الرقابة التراحمية – المنوطة بالأسرة – على الأجيال الناشئة فسقط الشباب فريسة الإدمان والأمراض المدمرة وأخطرها الإيدز وهو ما يبرز الوجه القبيح لحضارة الغرب والذي تحاول ستره فلا تفلح.

وباعتبار الأسرة وحدة التنشئة, وليس الفرد, وجب علينا النظر بعين التدبر لتلك المحاولات التي تسعى الحضارة الغربية الأنفاذها إلى داخل الأسرة في أوطاننا عن طريق آلياتها لتدويل نمط حياتها, ومنها تلك المحاولات التي تبذل لتفتيت الأسرة, مثل المؤتمرات التي تخص واحدا فقط من أفراد الأسرة مثل المرأة والطفل, وهي مؤتمرات على الرغم من أهميتها على صعيد التنمية البشرية إلا أنها تتضمن مفاهيم تؤدي إلى التحول نحو النمط الفردي في المجتمع لا النمط الأسري, ومن ثم فعدم التفاتنا للإطار المرجعي لتوصياتها وكيفية حضوره في هذه التوصيات يعني أننا نقود الأسرة المصرية إلى وضع تتعاظم فيه نزعات أفرادها نحو الفردية المفرطة وتؤدي تدريجيا لذوبان الطبيعة التراحمية للأسرة وتلاشيها.

واعتبارا بهذا كله فإن الحزب في تصوره لوضع المرأة الاجتماعي ينطلق من الأسس التالية :

1. أن النظر إلى المرأة يجب أن يكون عبر مؤسسة الأسرة, فالمرأة بالنسبة للرجل هي الأم صاحبة الحقوق على الرجل, وهي الابنة, وهي الأخت محل الرعاية والتكريم, والنساء شقائق الرجال, وهن نصف المجتمع ونصف الأمة, ومن ثم فلا وجه للصراع بين الرجل والمرأة, كما لا تقل مسؤوليتها عن مسؤولية الرجل, ولذا فإن الحزب يرى أن النظرة المتخلفة للمرأة باعتبارها متاعا للرجل أوباعتبارها مخلوقة دونه في القيمة والقدرة والمنزلة الاجتماعية هي نظرة سطحية وواجبة التغيير فورا وبجميع الوسائل المؤدية إلى ذلك.

وإذا كان الحزب يؤكد النظر إلى وضع المرأة في المجتمع عبر مؤسسة الأسرة, فإن رعاية الأسرة هي أولى المهمات الأساسية للمرأة, لأن أحدا غيرها لا يستطيع أن يقوم مقامها فيها.

2. يؤكد حزبنا أن المرأة تتساوي مع الرجل في الحقوق والالتزمات المدنية والسياسية تساويا كاملا, ولذا كان من حقها أن تتولي كافة المناصب وأن تكون ناخبة, أو منتخبة, أو عضوا بالمجالس النيابية, وأن تقوم بكافة الأعمال والوظائف العامة والمهنية, كما أن عليها عين الالتزام بالمشاركة في العمل والاهتمام بالعمل العام بكافة جوانبه وشتى صوره.

وحتى يتحقق هذان الأساسان في أرض الواقع فإن الحزب يرى ما يلي :

1. العمل على إكساب كل من الرجل والمرأة المهارات اللازمة لحسن الاضطلاع بمسؤولياتهما نحو تحقيق النموذج النهضوي المنشود, بما يتطلبه ذلك من العمل على محو أمية الأسرة, ورقع مستواها المعيشي وتوفير آليات تلك الأهداف فضلا عن توفير أليات الوعى العام الاجتماعي والثقافي عن طريق العمل الأهلي العام وتشجيع هذا الأخير ليتناول مشاكل

الأسرة سواء فيما يتعلق بظروفها الصحية, أو الاجتماعية, أو حتى السياسية والاقتصادية لضمان استقامة أداء هذه الوحدة لدورها وعدم انحرافها.

2. تفعيل الدور التوزيعي للدولة لضمان حسن توزيع عوائد العملية الإنتاجية على الأسر المصرية, على نحو يلغي تهميش هذا العدد الهائل من الأسر المهمشة حاليا, والتي يصل تعدادها إلى 30 % من جملة الأسر المصرية, وحسن استغلال أموال الزكاة لضمان توجيهها لصالح الأسر المصرية المحتاجة إلى دعم مادي.

3. الاهتمام بالجوانب الأخلاقية والاجتماعية في التعليم حتى ينشأ التلميذ معتبرا الأسرة وحدة أساسية في حياته لا مجرد مأوى وقتي, أو مطعم, أو خلاف ذلك, وغلق بؤر الفساد التي يروج لها الإعلام بدون حساب.

4. توفير الدعم والرعاية اللازمين للمرأة العاملة التي أصبح عليها عبء كبير, وذلك بتوفير المتطلبات المادية للأسرة, حتى لا يؤثر ذلك على دور الأم في رعاية شئون أسرتها.

5. نشر الوعى بدور المرأة ومسؤوليتها مع زيادة مشاركتها في العمل الأهلي الذي يعد المدخل الطبيعي لزيادة اهتمامها بالعمل العام.

6. إدارة الأداة الإعلامية بصورة تراعي خصوصية القيم التراحمية الأصيلة في مجتمعاتنا, وتحرص على الابتعاد عن الترويج لأنماط العلاقات الاجتماعية الغربية بطريقة غير مدروسة على نحو يؤدي إلى تفكك الأسرة المصرية.

دعم العمل الأهلي

يطرح الحزب في هذا المقام مسألة العمل الأهلي كبديل حيوي وضروري تدفع إلى طرحه واستغلاله كافة المتغيرات المحلية والدولية. كما أن التوصيف الاقتصادي والاجتماعي – فضلا عن المسألة البيروقراطية – قد جعلوا من مسألة فتح المجال على مصراعيه أمام العمل الأهلي بديلا يغري بالتعامل معه.

وبداية نجد أن قفز العالم إلى مستويات وآفاق صناعية أوسع وأرحب مع استمرار عجلة الزمن في الدوران, بل وتخطي العالم نطاق الثورات الصناعية إلى نطاق الثورات المعلوماتية, ثم ثورات التقنية – نجده يضيف إلى أعباء الدولة أعباء جديدية, حيث يضاف إليها عبء الحفاظ على البيئة بشقيه السلبي (الذي يتمثل في الحيلولة دون وقوع أضرار أو مثالب تؤثر سلبا على البيئة), أو الإيجابي (الذي يتمثل في النهوض بمستوى البيئة من الوضع المقبول إلى الوضع الجيد فالأجود).

كما يفرض التقدم على الدولة التوجه إلى مشكلات عدة أكثر إلحاحا في الآونة الراهنة مثل مشكلة احتمال نضوب الثروات (مصادر الطاقة) الطبيعية, الأمر الذي يحتم ابتكار تقنية جديدة لإنتاج الطاقة, فضلا عن تقنية المعلومات وغيرها من مستحدثات الدور المطلوب للدولة, هذا في حين توجد جملة من الوظائف – مثل الأمن والدفاع والدبلوماسية, ثم الوظيفة الماكر اقتصادية للدولة (التدخل في ترشيد العملية الاقتصادية والمالية) والوظيفة التوزيعية لها – كل هذه الوظائف يترتب عليها تضخم جهاز الدولة إلى حد الترهل الذي لا يمكن معه بأي حال من الأحوال إجراء متابعة دقيقة للمهام المطلوبة, التي يتوه الباحث عن تأديتها بين تشعب الأجهزة البيروقراطية وروتينيتها, وعدم تعاون العاملين بها. هذا فضلا عن احتياجات هذا الجهاز البيروقراطي المالية أيضا, وهو أمر يعني تضخم إلتزامات الدولة الإنفاقية بصورة هائلة.

وفي المقابل نجد أن الحكومة إزاء هذا الترهل الواضح في الجهاز البيروقراطي لم تعد تنجز المهام المطلوبة منها, وهو ما يتضح جليا في سوء الأداء وتدني مستوى الخدمات الإدارية للموظفين العاملين في المرافق العامة. هذا فضلا عن ضعف العائد الذي تمنحه الدولة لموظفيها نتيجة التضخم الهائل في جهاز بيروقراطيتها في مقابل إلتزامها إزاء المؤسسات المالية

الدولية بتقليل الإنفاق الحكومي, ومن ثم تتجه الحكومة – في الغالب – إلى رفع الدعم التدريجي عن السلع الغذائية والأساسية, الأمر الذي يضطر الموظف إلى فتح الأبواب غير المشروعة لتغطية الفجوة بين مصروفاته وإيراداته بما يترتب عليه في النهاية انتشار الفساد والرشوة والمحسوبية, وإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص, هذا فضلا عن فتح أبواب أخرى للفساد أصبحت معلومة للناس كافة.

ويترافق هذا الوضع السيئ مع اتجاه البلاد لفرض ضرائب على المواطنين لمواجهة هذا التضخم البيروقراطي, الذي غالبا ما يطول محدودي الدخل, وذلك لقدرة الميسورين على الضغط لدفع العبء عنهم, وهذا وضع لا يتناسب وسوء الخدمات المقدمة للمواطنين بشكل عام. كل ذلك يقودنا إلى دوامة لا مجال لتجاوزها إلا بتخفيف العبء عن الدولة, وفتح المجال للعمل الأهلي ليأخذ زمام المبادرة في قطاع كبير من الوظائف التي تقوم بها الدولة, في حين يمكن للجهد الأهلي القيام بها بتكلفة أقل وبكفاء وفاعلية أعلى.

فالرؤية التي تضخم دور الدولة وتحفزه وترفده بمبررات نفى المجتمع, أو رميه بالقصور, إنما تقوم على أساس نظري يعبر عن عدم أهلية / كفاءة المجتمع لخدمة نفسه, أو توخي مصالحه وحسن إدارته للموارد التي يحقق بها هذه المصالح وتلك الخدمات. فتتعامل مع المجتمع باعتباره مجتمعا قاصرا بالمعنى القانوني لهذه الكلمة. وهكذا تتذرع الدولة بقصور أهلية المجتمع وبإمهاله حتى النضج, دون وعى بأن نضج النشاط الأهلي لا يتأتى إلا عبر ممارسة النشاط الأهلي نفسه, غير أن الرؤية السائدة لا تشي بادراك هذه المقولة على نحو ما يسفر عنه النظر في العوائق التي يضعها القانون الحالي المنظم للعمل الأهلي (القانون رقم 32 لسنة 1964).

وهكذا يرى الحزب :

1. أن الوضع القانوني القائم يمثل عائقا يحول دون تشكيل الجمعيات على الرغم من إدراك جميع قطاعات وفئات وتيارات الفكر والممارسة الاجتماعية في مصر لأهميتها العملية سواء فيما يتعلق بالمهام المنوطة بها, أو في مردودها المتعلق بتفعيل المجتمع.

2. الوضع القانوني الذي يوضحه القانون رقم 32 لسنة 1964 يضع جهد الدولة مع جهد المجتمع في سياق تنافسي, وعلى الرغم من أن الدولة – ممثلة في وزارة الشؤون الاجتماعية – اتجهت بعد ذلك إلى الاعتماد على العمل الأهلي في قيامها بأداء مهامها التنموية إلى حد ما, إلا أن الطابع التنافسي لا يزال هو الغالب والمهيمن على العلاقة, خاصة فيما وصفه المراقبون والأكاديميون بعدم الثقة المتبادل بين الدولة والمجتمع.

3. يعكس الوضع القانوني تطرفا من قبل الدولة في الهيمنة على العمل الأهلي, بما يعني أنها ترى قصور المجتمع وعدم أهليته في القيام بمهام بدأ التاريخ يفرضها عليه, أو عدم ثقة الدولة في المجتمع على اختلاف مناحي تفسير عدم الثقة هذا, الأمر الذي يتطلب توضيح رؤية الدولة للعمل الأهلي واتخاذ إجراءات من شأنها تأمين وإطلاق العمل الأهلي من قيوده.

ويطرح الحزب تصورا للعمل الأهلي يقوم على ما يلي :

1. افتراض حسن النية في تعامل الدولة مع النشاط الأهلي بحيث يطرح الإطار القانوني المقترح تصورا لا يحجم أو يقزم العمل الأهلي ويجعله منحة من الدولة, بل يقوم بفتح الباب للعمل الأهلي في المجالات التي يحتاجها المجتمع.

2. إيكال المهام التي لابد لجهاز الدولة من القيام بها للدولة, أما ما يمكن للدولة الاستغناء عن أدائه فيمكن تركه للمجتمع بحيث يقاس النشاط الاجتماعي والثقافي على النشاط الاقتصادي من اضطلاع الأهلي بكل هذه الأنشطة, لتقوم الدولة بما لا يمكن للأهلي القيام به, أو بالمهام التي لابد للدولة من احتكارها كالمهام السيادية.

3. إطلاق العمل الأهلي على النحو السابق يعني أن يكون القانون, لا القرار الإداري هو المرجع في الفصل في الخلاف بين الجمعية والمجتمع, أي المطالبة بحرية العمل الأهلي وفق قانون يكون محل اتفاق بين فئات المجتمع عامة, وهو أمر يضمن رقابة فعالة ومبررة وقانونية تخلو من إمكانية تحكم الدولة في العمل الأهلي إنشاء له وترخيصا به وإيقافا لنشاطه – كما هو الحال الآن.

4. ويرى الحزب, فيما يتصل بإنشاء المنظمات الأهلية غير الحكومية ذات الامتداد الخارجي من حيث الأشخاص والتمويل والاهتمامات والنشاط, أنه لابد من زيادة الدور الرقابي على مثل هذه المنظمات حتى لا تتخذ أداة للعبث بأحشاء المجتمع, أو اختراقه. وبالطبع لا يحبب أن تكون الرقابة على هذه الجمعيات منعا للحق في إنشاء الجمعيات, أو تقييدا له, بل تنظيما وأشرافا ضمانا لأمن مصرنا.

العمل النقابي :

يعد العمل النقابي جزءا من العمل الأهلي, وإن كانت الدولة تتعامل معه في سياق قانوني مخالف للسياق الذي تعامل به الجمعيات الأهلية لاعتبارات تتعلق بالطبيعة المهنية للنقابات. وتتراوح أعداد المهنيين في مصر بين 3_5 ملايين, ومن ثم فإنهم يمثلون شريحة هامة من المواطنين لابد من اعتبارها, لذا فالحزب يرى أن يكون التعامل مع العمل النقابي من المنظور الآتي :

أ. كفالة احترام السلطة التشريعية للجمعيات العمومية للمهنيين, واعتبار رأيها في الأمور التي تخص العمل النقابي بشكل عام.

ب. التأكيد على الدور المهني والخدمي للنقابات فيما يتعلق بالفئة التي تتولي التعبير عنها, على أن ذلك لا يلغي الدور الذي تسهم به هذه النقابات في قضايا الوطن بإثراء الرؤى المثارة حول هذه القضايا, فضلا عن أهمية الدور القومي العربي والإسلامي والدولي لها.

ج. كفالة حريات النقابات في تشكيل اتحادات إقليمية دولية وتسهيل الإجراءات لتمثل هذه الاتحادات قوة عربية ودولية يمكن استثمارها في الضغوط والتوازنات الدولية فيما يتعلق بالإطار الوظيفي للعلاقات الدولية. ومن أهم ضمانات ذلك تذليل العقبات التشريعية والتنفيذية إزاء هذا الدور.

د. إلغاء القوانين التي تحكم العمل النقابي, ولا تحظي برضا المهنيين, أو برضا جمعياتهم العمومية, وضرورة الاسترشاد بآراء الجمعيات العمومية فيما يتعلق بأية تشريعات تمس شؤونها, وبما يتفق مع الدستور.

ه. دعم الدور الاستشاري للنقابات المهنية تجاه الدولة, فيما يخص المشروعات القومية المتعلقة بمجال عمل النقابات وتخصصها, وخلق أطر مشتركة بين سلطتي الدولة التنفيذية, والتشريعية, والنقابات المهنية, تأخذ في الاعتبار – بشكل جدي – رؤى النقابات وملاحظاتها وانتقاداتها للأداء التنفيذي للمؤسسات التنفيذية, فيما يتعلق بمجال تخصصها.

التنمية والاقتصاد

أولا : ضرورة التنمية المستقلة

الإنسان هو صانع التنمية, وهو هدفها أيضا, ويسعى الحزب في صدد التنمية إلى إقامة "الحياة الطيبة" التي لا تعتمد فقط على الوفرة المادية, التي يؤكد عليها الأساس الاقتصادي لما يسمي بالنظام العالمي الجديد, بل تعتمد أيضا على جملة

من المبادئ مثل تزكية النفس, التي ترتبط بجملة من المفاهيم الفرعية الأخرى تجعل لحياة الإنسان معنى آخر خلاف الاستهلاك والمزيد من الاستهلاك.

ولما كان الاندماج – وقد نسميه الإقحام – في النظام العالمي الجديد يعني ربط نمط التنمية بالاقتصاد العالمي, وما يستتبعه ذلك من ترتيبات تعمل على تنمية الدول الصغيرة في هذا النظام العالمي من خلال تقسيم العمل دوليا على نحو يجعل من اقتصادات دول العالم الثالث – ومنها مصرنا والعالمان العربي والإسلامي – خصوصا اقتصادات هامشية, لا تنمو إلا ارتباطا بنمو اقتصادات المراكز الاقتصادية الأقوى بل إنها في كثير من الأحيان تسجل معدل نمو ضئيل مقارنة بتلك المراكز.

ولذا يؤكد حزبنا على ضرورة تنفيذ هذا البرنامج الذي يحدد سياسة تنموية بناءة لمصر والعالمين العربي والإسلامي :

1. يؤكد حزب الوسط على نمط "التنمية المستقلة" باعتباره النمط الوحيد الذي يمكن لنا في إطاره تقويم احتياجاتنا الحقيقية وحصر مواردنا وتوظيفها لخدمة هذه الاحتياجات, بحيث تصبح التنمية المستقلة بديلا مخالفا لنمط التنمية التابعة التي تنمي الهوامش من خلال نمو المراكز, وهو نمط من النمو غير المتكافئ, وبحيث يصبح قرارنا الاقتصادي في يدنا وليس في يد غيرنا, حتى يمكننا ضمان استقلالنا وسيادتنا, وضمان أمننا القومي في تجلياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والعسكرية.

2. ولما كان اتجاه الاقتصادات الكبرى هو تحقيق مزيد من الاندماج في التكتلات المتمايزة لزم على أي برنامج تنموي جاد وصادق أن ينظر للعمق الاستراتيجي الطبيعي لنا, إن دخولنا كشركاء لعمالقة لا يعني سوى الانسحاق والتبعية التي تدفعنا بالتالي لمزيد من التبعية, غير أن لدينا عمقا استراتيجيا اقتصاديا لابد من التعويل عليه لخلق القوة المنشودة التي يتطلبها الواقع الاقتصادي العالمي ومن المؤكد أن الدول العربية والإسلامية تشكل هذا العمق مع تنوع مناخها وزراعتها وتنوع مواردها الطبيعية.

3. يؤكد الحزب أن التطور الاقتصادي مرهون بالاستقرار السياسي, ولن يحدث أي تقدم اقتصادي إذا لم تزد مساحة الحريات في كافة صورها ويشعر الفرد بكرامته ويطمئن على مستقبله فينهض ويتحرك ليؤدي دوره في إصرار وشغف, ويتحمل النتائج. وحين يشارك المواطن في صنع القرار ويؤخذ رأيه في السياسات ويكاشف بالأزمات تهون عليه التضحيات ويتحمل بصبر ما يترتب على قراره من مشقات. فبدون الحريات سيزداد الاقتصاد تدهورا وسيقل الإنتاج وستتضاعف ديوننا الخارجية وسنعجز عن اتخاذ قرار في شئوننا وأحوالنا.

4. يقوم الاقتصاد الوطني على أساس حرية استخدام رأس المال دون احتكار, أو استغلال, بقصد الاستثمار الأمثل لثروات البلاد تحقيقا للاستقلال الاقتصادي, والنفع العام وإشباعا لحاجات المواطنين المشروعة. فالإعمار يبدأ من الفرد وعلى الدولة أن تعززه وتقويه وتهيئ له المناخ الذي ينمي فيه ماله آمنا مطمئنا فتعمل الخطة العامة من خلاله, أو ما يسمي اليوم بالتخطيط التأشيري.

5. ضرورة تبني الأساليب الإنتاجية كثيفة العمل, والاعتماد على القوه البشرية لتخفيف حدة البطالة, وبالنسبة لبعض قطاعات الاقتصاد التي تعتمد على أساليب إنتاجية كثيفة رأس المال لابد أن يتم ذلك من خلال منظومة استيعابية تؤول في النهاية إلى إحلال البديل الوطني, أو نسبة كبيرة منه حتى لا نصبح عالة على العالم.

6. إصدار القوانين التي تسمح بإعادة الوقف الخيري تحقيقا للمشاركة الشعبية والمؤسسات الأهلية في خطط التنمية لإطلاق طاقات الخير والإبداع عند الأفراد ليحققوا احتياجاتهم بأيديهم, ويحقق كل فرد ذاته على تراب وطنه, مع إعطاء الفرصة لأصحاب الوقف أن يديروه أو يختاروا من يديره دون تدخل من جهات معوقة.

7. التأكيد على محدودية دور الدولة في العملية التنموية بالدور الحارس لنشاط المجتمع, حيث تتدخل في سياق (ماكرو اقتصادي) لضبط سوق المال حتى تحقق الأهداف التنموية المختلفة, كما أن الدولة لها دور رقابي تعمل من خلاله على إزالة الآثار السلبية التي قد تنشأ عن التفاعل الحر غير المقيد لقوى السوق, مثل الاحتكار وغيره, فضلا عن الوظيفة التنظيمية لها مثل وضع التشريعات الملائمة, وتنفيذ مطالب البنية الأساسية.

8. تشجيع الصناعات الحرفية والصغيرة وتيسير تمويلها بما يكفل تطوير إنتاجها وزيادة الدخل العائد منها.

9. تخفيض النفقات الحكومية وتقليل المهرجانات والاحتفالات وتوجيه رصيدها لجهود التنمية مراعاة للأولويات.

10. وضع خطة طويلة الأجل تتابع وتقوم سنويا للاكتفاء الذاتي للبلاد من السلع الغذائية الاستراتيجية ومنها القمح, والصناعات الاستراتيجية.

ثانيا : القطاع العام والقضايا العمالية

القطاع العام وبيعه ظاهرة شغلت الرأي العام في الفترة الماضية أيما شغل, ويرى الحزب أن القطاع العام له دوره – على الأقل في الوقت الحالي – في التنمية لانه يمثل ثروة قومية لا يستهان بها, دفع ثمنها الشعب من دمائه وعرقه, ولذلك فإن الخصخصة ليست هدفا في ذاتها وإنما هي عنصر في المجهود المبذول لزيادة الإنتاج.

لذلك يرى الحزب تشكيل لجنة وطنية للإشراف على القطاع العام, يتحدد منها جها من خلال الإجابة على الأسئلة الآتية في شأن التخصصية :

ما هدف البيع ؟

هل هو هدف قومي لدفع التنمية وزيادة الإنتاج ؟

أم هو حكومي لسد العجز ؟

أم هو لتوسيع قاعدة الملكية الخاصة كهدف اجتماعي ؟

أم هو مجرد تنفيذ لاتفاق مع المؤسسات الدولية ؟

أيضا لابد أن تصف بدقة أسلوب البيع, ومتى ؟ وكيف ؟

ثم, ما هي مصلحة العمال الواجب اتباعها في هذا الإطار ؟

كما أنه لابد من توصيف أسلوب التصرف في الثمن ضمانا لاستمرارية الخدمة في المصالح العامة, وتوصيف نوعية النشاط بدقة : متى يستبدلها ؟ ومتى يتوسع في الاستبدال ؟ ومتى ينكمش ؟ ومتى يصفي ؟ وكيف ؟ ولمن ؟ ومتى يستدين ؟ وكم يستدين ؟ على أن تكون توصياتها ملزمة لمركز صناعة القرار, ويكون ذلك دستورا للشركات القابضة يضمن سلامة التطبيق وأولويات الإنتاج.

والواقع أن رؤيتنا هذه لا تعني إغفال دور القطاع الخاص, بل إن هذا الأخير له دور بالغ الخطورة ومتعاظم الأهمية في التنمية, وهو المعول عليه في زيادة الإنتاج بدرجة أكبر من القطاع العام, إلا أن هذا لا يعني بيع القطاع العام بالطريقة الساذجة الحادثة الآن.

ويرى الحزب في هذا الصدد ضرورة اتخاذ الإجراءات التالية :

1. هناك بعض المشروعات يجب أن تبقى قطاعا عاما لمدة طويلة وهي المشروعات التي لا يمكن للقطاع الخاص أن يضطلع بالقيام بها, إما لضخامة متطلباتها, أو لاعتبارات أمنية بصددها.

2. المشروعات التي تمثل احتكارات طبيعية للدولة مثل المياه والكهرباء والتليفونات وما شاكلها, ومشروعات لا يجب

انتقالها ليد القطاع الخاص.

3. وحدات القطاع العام التي تقوم باستغلال وإدارة الموارد الطبيعية مثل النفط, أو قناة السويس يجب ألا تخرج – في الفترة المنظورة والمتوسطة – من يد الدولة.

4. هناك بعض شركات القطاع العام قد يكون علاجها ميسورا عند تخصيص إدارتها لا تخصيص ملكيتها بحيث تظل مملوكة للدولة, ولكن تدار بواسطة جهاز إداري محترف يهدف إلى تحقيق ربح.

5. يجب التمهل في بيع القطاع العام حتى تتأهل قدرات سوق المال في مصر, وكذا المدخرات الوطنية لاستيعاب هذه الوحدات التي سيتم تحويلها للملكية غير العامة.

القضايا العمالية

حقوق العمال في إطار مسألة بيع القطاع العام من الهموم الوطنية التي تؤرق الحزب, ولذا يرى الحزب بالنسبة للعمال ما يلي :

1. ضرورة مراعاة حقوق العمال, وضمان وظائفهم في ظل الأوضاع الجديدة للقطاع العام.

2. يجب أن يراعي قانون العمل التوازن بين حقوق العمال ومصالحهم, وبين حقوق ومصالح الرأسمالية الوطنية.

3. يجب أن يصاغ قانون النقابات العمالية بإرادة عمالية سليمة, وأن يتضمن حرية تكوين نقابات عمالية, ويصبح حق الإضراب فيه مكفولا لهم دون قيد.

ثالثا : تحرير التجارة الخارجية

يرى الحزب أن الإجراءات الحمائية تضر المستهلك وتتسبب في رفع الأسعار ورداءة الجودة, وتضر المنتج في عدم الاستجابة للتطوير والتحسين وخفض التكلفة, وتضر الاقتصاد بقيام مؤسسات الوطن على قواعد اقتصادية غير قوية, كما يرى أن تحرير التجارة الخارجية يحقق القوة المنشودة بالمنافسة, مما يؤدي إلى زيادة الصادرات وحسن تخصيص الموارد, مع وجود ميزة نسبية للمصدر بانخفاض الأجور, وانخفاض سعر صرف الجنيه مع تحريره.

ولكن لابد وأن نتساءل عن أثر ذلك على قاعدة الصناعات الوطنية, خصوصا الصناعات الوليدة, علما بأن الصناعات الأجنبية قد اكتسبت برسوخ أصولها مزايا احتكارية كاسحة, وهي لذلك تتبع أحيانا سياسة الإغراق والبيع بأقل من التكلفة لقتل المنافسة, ومنها من ينتهز ظروف الفقر والأزمة ليحول السوق الوطني إلى سوق تباع فيه السلع الرديئة وبقايا المواسم والمهملات مما يسهم في تعميق الركود ومضاعفته.

ولابد أن نأخذ في الحسبان ملاحظات هامة : منها أن المنتج المصري يخضع لعديد من الضرائب الثقيلة بينها المنتج الخارجي قد يكون مدعما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ثم إن التصنيع المحلي يحتاج في احدي مراحل مكوناته إلى عنصر أجنبي, كالخامات وقطع الغيار التي يدفع عنها ضرائب جمركية, مما يجعل إعفاء المنتج النهائي المستورد اللازم للإنتاج المحلي أدعي إلى المنافسة.

كما أن الصناعات المحلية تعاني من ثقل الفوائد التي وصلت إلى أكثر من 20 % بينها هي في الخارج من 6_10 %, وهي على كل حال فوائد ربوية غير جائزة شرعا.

والدول الأجنبية لا تطلق حرية التجارة – كما نتصور – بإطلاق, فهي تتخذ الأسلوب الذي يحمي مصالحها, فتستخدم نظام الحصص المستوردة, والالتزام بالمواصفات القياسية, ومكافحة الدعم والإغراق بفرض رسوم تعويضية, كما تراقب المعاملات المالية والمصرفية وتعتبر ذلك دعامة لأمنها القومي, صحيح أن ذلك قد يختفي بمرور الفترة الانتقالية التي

حددتها اتفاقية ألجات إلا أن الاحتكارات العالمية ومع ضخامة حجمها وقدرتها على التطور يجعلهم تحصد كل المزايا المكنة.

وعلى ذلك يرى الحزب :

1. أن الربا محظور لأنه في جوهره إثراء بلا جهد أو إنتاج وتنمية للمال بلا مخاطر, لذلك فإننا ندعو إلى المشاركة بدلا من ألإقراض. ويتم ذلك تدريجيا, مع ضرورة توفر فترة انتقالية مناسبة لإجراء هذا التحول.

2. تخفيف الرسوم الجمركية على السلع الوسيطة والخامات التي لا يوجد لها بديل محلى وزيادتها على المنتج النهائي الوارد من الخارج.

3. تخفيض الضرائب على الأنشطة الاقتصادية (صناعة – زراعة – خدمات) إلى النصف مما هي عليه الآن وفي المقابل تقل التزامات الدولة الإنفاقية.

4. يؤكد الحزب أننا جزء من عالم عربي وإسلامي, ولنا جوار جغرافي في أفريقيا وآسيا, ومن ثم ينبغي أن نراجع سلوكنا السياسي الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى قطيعة تنموية مع امتداداتنا العربية والإسلامية, من أجل ذلك لابد أن تخفض السياسة جناحها للتنمية والتجارة الخارجية بين البلدان العربية والإسلامية ابتغاء مصلحة مشتركة لأوطاننا جميعا مع تشجيع الوحدة الجزئية توطئة للوحدة العربية والإسلامية الشاملة.

5. العمل خلال الفترة الانتقالية التي نحياها – لحين تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية – على انتقاء قائمة من السلع نتمتع فيها بمزايا نسبية فنيسر لها مواردها الخام ونطبق عليها أنظمة الجودة بصرامة تحسبا لظروف دولية آتية لابد وأن نكون فيها أهلا للمواجهة وإلا سحقت مقاومتنا.

رابعا : العدالة الاجتماعية

يصاحب برنامج الإصلاح الاقتصادي معاناة شديدة من جانب الفقراء ومحدودي الدخل – كما حدث في كثير من دول العالم وما نراه الآن حولنا في مصر – ولابد أن يكون مفهوما ابتداء أن مشاريع البنية الأساسية ودعم التعليم والصحة هي واجب الدولة, وأن هذا الدور لا يعني إهمالها للفقراء فلا يسقط ذلك حقهم في كفالة حاجاتهم الأساسية.

ويصاحب برنامج الإصلاح في مصر ارتفاع الأسعار وتقليص الدعم وزيادة الضرائب غير المباشرة الأمر الذي يرهق الفقراء ومحدودي الدخل, وما قيل عن الصندوق الاجتماعي لا صلة له اليوم بالفقراء, وإن كانت الصلة واضحة بينه وبين البطالة.

وترك العدالة الاجتماعية للضمان الاجتماعي مع صغر الاعتمادات المخصصة له وعدم مراعاته لا للحاجات ولا للمحتاجين أمر غير مقبول ؛ لأن هذا أمر يهدد الأمن والسلام الاجتماعيين.

أما عن التأمينات الاجتماعية فهي نظام مبني على المساهمة من ذوى الدخل الثابت, والمعاوضة بالمكافأة أو المعاش من قبل الدولة, بمعنى أنه لا يعوض إلا القادر على دفع الأقساط, وربما يملك الكثير ولا يعطي المحتاج إلا بقدر ما دفع لا بقدر ما يحتاج ذلك الأخير, بل إن التضخم يأكل معاش المحتاجين فيدخلون باستمرار في عداد الفقراء, ومع ذلك تبقى أعداد كبيرة جدا من المحتاجين دون رعاية, لذلك يرى الحزب لرعاية محدودي الدخل عمل الآتي :

1. اعتبار العدالة الاجتماعية مطلبا أساسيا لا يمكن قبول عذر في تجاهله.

2. تقوم مؤسسة عامة على تحصيل الزكاة من المكلفين بها وتتولي أنفاقها في مصارفها الشرعية, مع مراعاة ترك نسبة منها ليتولى الملتزمون بالزكاة التصرف فيها لصالح المستحقين من ذويهم, ويستكمل النظام الضريبي بتغطية النفقات العامة للدولة بمراعاة المقدرة المالية للمكلفين.

3. زيادة حد الإعفاء الضريبي سنويا بنفس نسبة الزيادة في معدل التضخم.
4. فصل موازنة الرعاية الاجتماعية (إيرادا وإنفاقا) عن الموازنة العامة للدولة حفاظا على حقوق الفقراء ومحدودي الدخل. وإذا لم تكف الزكاة لسد احتياجات العدالة الاجتماعية خصصت نسبة من الموارد المالية لسد هذا العجز الواجب قضاؤه.
5. مراعاة أن يكون البرنامج الضريبي مبنيا على اعتباره نسبة من عوائد العملية الإنتاجية دون غيرها من مصادر الضرائب كما هو الحال الآن, وبذلك نضمن عدالة هذا النظام وحسن سيره, باعتباره مأخوذا ممن يجب أن يدفع الزكاة مع عدم جواز أثقالهم بأعباء غير مشروعة وهذا خير من أخذ الضرائب من أموال اليتامى والقصر.
6. تشجيع الجهود الأهلية التي تبذل بصدد الرعاية لاجتماعية, مع مراعاة التخفيف من الأعباء الروتينية المفروضة على تلك الجمعيات ومنحها تخفيضا فيما يتعلق بالإعلان في أدوات الاتصال الجماهيري, وإمدادها بالمعلومات اللازمة لأداء دورها.

في التعليم

أولا : السياسة التعليمية

يعد التعليم عنصرا أساسيا في مجال التنمية البشرية لا يمكن معه تصور أي تقدم بدون اعتباره وتقديم رؤية سليمة لمستوى وكيفية أدائه. ولأشك أن القدوة والأسوة والوعي الصحيح بمصالح الوطن والإصرار على تقديمها على المصالح الفردية الصغيرة والمنافع الشخصية العاجلة, كل ذلك يؤدي إلى أوضاع أفضل كثيرا من الأوضاع التي يعاني منها الشعب في وقتنا الحاضر.
غير أن الإصلاح المنشود لن يتأتى إلا بتقديم رؤية كاملة وشاملة لأوجه القصور السائدة وتحديد الأهداف المنشودة بدقة ثم العمل على تحقيقها. وهكذا, فإن رؤيتنا لمناط الخلل في السياسة التعليمية تتعلق بأربعة مجالات للإصلاح هي :
إصلاح المنهج.
إصلاح المعلم.
إصلاح المدرسة.
إصلاح نظم الرقابة.
وهذا هو ما يجب أن تبدأ به السياسة التعليمية وتنتهي عنده, إذ إن المتبقي تتكفل به جوانب أخرى من برنامج حزبنا, مثل الأسرة والعمل الأهلي.
أ. أما المنهج, فإن إعداده لا يزال بحاجة إلى العلاج في إطار رؤية متكاملة يتم فيها وضع خطة لخريطة احتياجاتنا التي يجب غرسها في النشء وأولويات هذه الاحتياجات, ثم نقدر الاحتياجات العامة للبلاد من الأجيال القادمة ويتم تضمينها في بنية المنهج ثم وضع نظام دقيق ومدروس للكشف عن الميول والتمايزات داخل مجموعات الأفراد. وقد تكاملت منذ قرابة العامين أي عام 1993 استراتيجية التربية العربية التي أعدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم, وقد قامت مؤسسات عربية ودولية بجهود ضخمة في هذا السبيل, لاحظ التربويون أننا لم نستفد منها بعد, أو لم نستفد منها الاستفادة الواجبة في بعض الحالات.

ويجب أن يتسم بناء المنهج من وجهة نظر الحزب بالسمات الآتية :

1. تحديد المشاكل التي يرغب المجتمع في مواجهتها عن طريق التعليم بعدما ثبت أن الجانب التربوي هو جانب معول عليه كثيرا في علاجها.

2. تحديد طرق علاج هذه المشاكل, وهل ستتم من خلال بث قيم مضادة لها, أو تعظيم قيم تم تهميشها, أو استبعاد التركيز على قيم أخرى, أو أن العلاج سيتم من خلال آليات أخرى كما هو معروف لدى علماء نفس التربية.

3. تحديد الاحتياجات العامة إجرائيا ووضع برنامج عملي لتنفيذها على مراحل يتم تقييم الأداء فيه بكل مرحلة من خلال هيئة تعليمية تضطلع بإجراء اختبارات نفسية للطلاب, وهي مسألة بسيطة من الناحية الإجرائية إلا أنها مهملة ولا تنفذ.

4. تحديد مشروع قومي نهضوي واستغلال آليات علم نفس التربية في تعزيز الميول تجاه أدائه وإنجازه.

5. تعزيز دراسة الدين وتقديم مواده بصورة شيقة تحببه لدى التلاميذ والطلبة وتحفزهم على استبطانه لمقاومة الفساد وسوء الأداء وانخفاض الإنتاجية.

6. من الضروري تدريب التطور الكيفي للمناهج العامة بحيث تواكب مجريات التطور التقني العالمي, عل أن يكون التغيير جوهريا توظف فيه إمكانيات الكفاءات التربوية المتاحة, وعدم الاقتصار على التغيير الشكلي الذي يكلفنا طباعة جديدة من دون عائد حقيقي.

ب. والمجال الثاني للإصلاح هو مجال المعلم الذي يتم اختياره وفقا للمجموع في مصر ولا يتم تقييمه إلا بعد النزول لمراحل التدريب العملي. كما إن إعداد المدرس يجب أن يراعي فيه عوامل مثل المظهر والسلوكيات الشخصية مثل حسن الخلق, وحسن الهيئة, واللياقة النفسية هذا عن ناحية التأهيل النفسي.

وهنك أيضا جانب لا يقل أهمية عن سابقه, وهو جانب التأهيل الاقتصادي, فتدني أوضاع المدرسين يؤدي إلى تعمد الغالبية منهم عدم الشرح بما تقتضيه الأمانة سعيا وراء دروس خصوصية أو مجموعة مدرسية, وهو أمر غالبا ما لا يأتى بنتيجته المرجوة في مجال تنمية قدرات التلميذ / الطالب المطلوبة, حيث ينظر الطالب إلى هذه الدروس غالبا على أنها وسيلة ليهرب من عقاب المدرس, أو استفزازه, أو لتلافي إعطائه درجة سيئة, وتكون النتيجة هي عدم تحصيل التلاميذ القادرين ماديا وتكريس للأمية في المرحلة الابتدائية, أو انعدام الإحساس بالاستفادة من التعليم.

الخلاصة أن عدم التأهيل الاقتصادي للمدرس يؤدي في النهاية إلى إفساد العملية التعليمية.

ويطرح حزبنا في هذا السياق عدة إجراءات :

1. الاهتمام باختيار نوعي في كليات التربية لذوى المجموع العالي في الثانوية العامة, على أن يكونوا من الشخصيات المتوازنة المستقيمة التي تؤتمن على تنشئة الأجيال.

2. تحسين آليات ووسائل التدريب النوعي للمدرسين وتعميق الاهتمام بدراسات علم نفس التربية حتى نصل بأهلية المعلم النفسية إلى أقصاها. وهذا الإعداد النفسي لا يجوز أن يكون بمعزل عن الإعداد المهني والسلوكي له.

3. ضرورة تضمين البرامج التدريبية سواء برامج كليات التربية أو دورات التأهيل أثناء الخدمة مجموعة من المواد تسهم بتأصيل القيم السامية لمهنة التعليم, وترسخ المعاني المثيرة للفخر والاعتزاز في نفوس المعلمين بما يجعلهم يحترمون عملهم ويحبونه, ويقيمون علاقاتهم بطلابهم على نحو ما تقوم علاقة الآباء بالأبناء, أساسها التراحم وقوامها الحزم.

4. ومن ناحية أخرى, فهناك ضرورة لتحسين الأوضاع المالية للمعلمين, حتى لا تعود الدروس الخصوصية مصدرا معتادا لتحسين الدخل, بما تمثله من إضرار بالعملية التربوية.

5. ومن ناحية أخرى نرى من الأهمية بمكان إمداد برامج الإصلاح التعليمي بمواد تعيد للمعلم صورته الوقورة, باعتباره قدوة لطلابه خاصة وللمجتمع عامة, وأن يعيد هذا البرنامج إلى المعلم حرصه على أن يكون أثره في الناس أثرا حميدا,

بما يجب أن يتضمنه هذا البرنامج من معاني الجدية وشمائل وأخلاق الرجولة الحميدة.
ومما يجب التأكيد عليه في إعداد المعلمين كذلك توجيههم إلى تربية الناشئين على الشعور بالانتماء الصحيح للوطن بصورة عملية تتمثل في الحرص عليه والسعي لرفعته, لا انتماء نظريا في الأغاني والأناشيد التي لا نجد لها أثرا في واقع الحياة.

ج. أما المجال الثالث فهو مجال المدرسة, فقد بلغ العجز في المباني المدرسية عددا يقدر بعشرات الآلاف, وأصبحت الدولة عاجزة قطعيا عن الوفاء باحتياجات الشعب للابنية المدرسية, فضلا عن عجزها عن توفير المتطلبات المثلى, أو المقارنة لها في الأبنية القائمة, بل إن المدارس التي كانت تتمتع بملاعب واسعة وحدائق خضراء وأماكن لمزاولة الرياضة, فقدت هذه المميزات جميعها لترفع بدلا منها المباني الخرسانية القائمة التي تضم فصولا ضيقة لا يكاد المدرس – فضلا عن الطالب – يجد مكانا لأداء دروسه دون أن يضيق بزحام المكان.
ولذلك يرى الحزب ضرورة اتخاذ الإجراءات التالية :
أ. تقليل الإنفاق العام إلا على مجالات التعليم والصحة, وهذا يتيح للدولة أداء التزاماتها بصدد قضية التعليم, فتعمل على تحسين الأبنية التعليمية القائمة ومراعاة إتمام هذا التحسين وفق المواصفات التي أكد عليها علماء نفس التربية. هذا فضلا عن إقامة أبنية جديدة ملائمة ومطابقة لذات المواصفات.
ب. تشجيع القطاع الخاص على الاستمرار في إقامة المدارس بالمراحل التعليمية المختلفة والتشاور الدائم بين وزارة التربية والتعليم وبين جمعية أصحاب المدارس الخاصة والاستفادة منها في تحسين وضع المدرسة عموما.
ج. تشجيع العمل الأهلي في مجال بناء المدارس وبخاصة العمل التعاوني الذي يتيح الفرصة لأداء الدور الذي تعجز الدولة عن أدائه في حالة تعذر وفائها بكل التزاماتها الاجتماعية كما يمكن الاستفادة من المبادرات الأهلية في مجال تحسين المباني القائمة.
د. يجدر اختيار أماكن فسيحة للمدارس, خاصة في المجتمعات العمرانية الجديدة, بحيث نتخلص من عيوب الضيق التي تضج منها العملية الدراسية.
ه. استغلال التوسع في التعليم الفني بإقامة معسكرات تدريب إجبارية ذات مكافأة رمزية يتم فيها ترميم المدارس وإصلاح نجارتها ودهانها ومرافقها. وهكذا تجري دورة صيانة سنوية لكل المدارس في مصر بنفقة زهيدة, أو ربما بدون نفقات على الإطلاق, وأشراف فني هندسي من وزارة التعليم أو مجالس الأباء, أو جمعية أهلية مختصة بالأبنية التعليمية ومتابعة تنفيذ مثل هذه الاقتراحات.

د. وأخيرا إصلاح نظم الرقابة : الملاحظ في عملية الرقابة على التعليم أنها شكلية أكثر منها موضوعية, وبصرف النظر عن تأهيل المعلم, فإن الإشراف يأتى من وجهة نظر الحزب من خلال متابعة استيعاب الطالب عبر آليتين قد تزاد ولكنها لا تنقص.
1. متابعة الشهادات الطلابية لتحديد العناصر التي تشكل فئة منخفضة الاستيعاب وحجمها الحقيقي وأسباب انخفاض درجة الاستيعاب للوقوف على سببها الحقيقي.
2. إجراء مواجهة اختبارية شفوية مع التلاميذ عامة, ثم مواجهة اختبارية شفوية مع التلاميذ منخفضي القدرة على الاستيعاب.

والهدف من هذا الإجراء الرقابي الجديد هو تحجيم عملية الضغوط التي قد يلجأ إليها بعض المدرسين لإجبار الطلبة على الدخول في مجموعات, أو دروس خصوصية وفي هذا منع للفساد من ناحية, ومن ناحية أخرى استثمار لجهود مشرفين

وموجهين على أن يناط بمجلس الآباء, أو أن تنظيم أهلي مراقبة أداء الموجهين والمفتشين لهذا الدور الرقابي, ويحسن تسجيل مثل هذه الحالات في استمارات تعارف سرية مصاغة بطريقة فنية تكشف أي محاولة للكذب من خلال أسئلة مكررة بصور مختلفة وخلاقة ضمانا لحسن الأداء.

هذا بخلاف الدور الفعلي الذي يؤديه هؤلاء المفتشون بشكل منتظم, وهذه الإجراءات يمكن صياغة إعدادها بطريقة تطلق ملكات التربويين والمتخصصين ليبدعوا فيها نحو يحقق الصالح العام ويضمن لمصر الخير وحسن النماء.

ثانيا : التعليم الفني والمهني

تعاني مصر نقصا شديدا في العمالة الفنية المدربة تدريبا حديثا, أو حتى تدريبا مناسبا. وقد أصبحت سوق المهن والحرف تعاني من ندرة العمل الفني القادر على القيام بعمليات الصيانة الضرورية والتركيبات والإنشاءات اللازمة للمنشآت الجديدة بأسعار معقولة. وقد أدى ذلك إلى خلف فئة من الحرفيين لا يعرفون لمهنهم احتراما أو لمواطنيهم حقا ويسيطر عليهم الاعتبار المادي والرغبة في الثراء... ولذا نؤكد في برنامج الحزب ما يلي :

أ. نشر الوعى بأهمية العمل الفني والمهني في المجتمع حتى يتم تحويل جانب من الطلبة إليه دون تحايل من هؤلاء الطلبة للاستمرار في التعليم العام.

ب. دعم التعليم الفني والمهني بآلات ومعدات وبرامج تدريبية جديدة وجذابة.

ج. دعم الجانب الخلقي في التعليم الفني للرقي بالمستوى الأخلاقي للمهنيين والحرفيين.

د. تشجيع إنشاء الروابط الأهلية لزيادة الوعى بقيمة وأهمية العمل المهني والحرفي.

ه. الاستفادة من هذا التعليم في إعداد معسكرات إصلاح للأبنية والمؤسسات التعليمية في مصر قاطبة كجزء من مسوغات وخبرات الطالب, وإجراء مسابقات في هذا الشأن مع أخضاع القائم عليها للمساءلة ما لم يتم إنجاز المطلوب.

ثالثا : التعليم العالي والبحث العلمي

ثمة أهمية كبرى للتعليم العالي والبحث العلمي في إعداد الكفاءات التي ستتولى مباشرة إدارة العملية التسموية, لذا احتاج الحزب إلى الوقوف أمام النقاط التالية :

1. في محاولة لتحقيق إنجازات صورية في هذا المجال تم التوسع في إقامة الجامعات الإقليمية والفروع الإقليمية للجامعات المصرية دون وجود كوادر (أعضاء هيئة تدريس) كافية, بالإضافة إلى عدم توافر إمكانات معملية وتدريبية لازمة لهذا التعليم, لذا, تطالب بوقف هذا التوسع لحين إعداد كوادر وتجهيز إمكانيات, ومن ناحية أخرى يجب بحث الحلول العملية المتاحة لتوفير الحد الأدنى لكل منطقة بضم كل وحدات التعليم العالي فيها إلى بعضها البعض.

2. على الرغم من تشجيع الحزب للدور الأهلي في العملية التعليمية عامة والتعليم العالي خاصة إلا أننا نؤكد ضرورة وقف التوسع في منح تراخيص إقامة معاهد عالية خاصة لحين توفير كوادر قادرة عل القيام بمهام التدريس في هذه المعاهد بمستوى معقول من الكفاءة والفاعلية, فضلا عن تحديد حد أدنى من المواصفات يجب أن يتوافر في أبنية هذه المعاهد, وتوافر حد أدنى من الميزانية اللازمة لتوفير إمكانات ومتطلبات التدريب والأداء قبل الموافقة على منح مثل هذه التراخيص, مع القيام بتشكيل لجنة فنية لمراقبة المواد التي يتم تدريسها ومستوى الأداء في هذه المعاهد, وتقييم اختباراتها النظرية والعملية, وذلك من النقابات التي من المتوقع انضمام الطلبة إليها بالتعاون مع الجامعات المصرية العريقة.

3. مسألة البحث العلمي مسألة بالغة الأهمية, ولكن تواجهها مشكلتان : أولاهما, التوسع المبالغ فيه في إنشاء المراكز البحثية القومية دون توفير إمكانات حقيقية لهذه المراكز مثل مكتبة متخصصة قوية وإمكانات معقولة تتيح تفرغا للبحث العلمي, وثانيتهما, أن نتائج البحث العلمي توضع على الرفوف بلا تطبيق. لذا, ففي مجال البحث العلمي يتطلع حزبنا أولا إلى ضرورة وقف التوسع في إقامة مثل هذه المراكز لحين اعتماد ميزانية معقولة للبحث العلمي وتوجيه الميزانية لخدمة المراكز القائمة بالفعل وتوسيع إمكانياتها الفنية والمكتبية وتجنب الازدواجية في إقامة مراكز تخدم نفس الغرض وإعادة تأهيل المراكز القديمة ودعمها وإمدادها بالمستلزمات الكافية. وثانيا : تشكيل لجنة لمراقبة تنفيذ توصيات الدراسات العلمية. وتتولي إدارة هذا الوضع لجان غير تنفيذية لضمان الفعالية على أن تنشر تقارير هذه اللجان في نشرة دورية متاحة للاطلاع يقيم على أساسها أداء السلطة التنفيذية, ويفضل أن تكون هذه اللجان أهلية أو تشريعية.

رابعا : محو الأمية

من معوقات التنمية في مصر قضية الأمية التي تبلغ نسبتها الرسمية 52 % من إجمالي الشعب المصري في أواخر الثمانينيات مع أنها في منتصف العقد المذكور كانت تشكل 49 % فقط, وعلى الرغم من أن الحكومة المصرية أقامت لجنة لمتابعة محو الأمية برئاسة رئيس الوزراء إلا أن إنجاز هذه اللجنة كان سلبيا.

ويرى حزبنا ضرورة القيام بالآتي لنضمن علاج هذه المشكلة :

أ. اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمراقبة عدم التسرب من التعليم واستغلال جيش البطالة المقنعة في ذلك.

ب. اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمراقبة إلزامية التعليم, لا سيما في الريف والمناطق البدوية.

ج. دراسة المشاريع القومية للدول التي نجحت في القضاء على الأمية إلى حد كبير وإعداد مشروع قومي يتم تنفيذه على مراحل. ولعل من أهم المسالك التي يمكن أن نلجأ إليها في مصر هو ربط إعطاء مميزات للمتعلمين بدور كل متعلم في محو أمية عدد مناسب من الأميين, ومن هذه المزايا مثلا الإعفاء من الخدمة العامة, أو القيام بإعداد معسكرات ترفيهية تعليمية يكون فيها نشاط محو الأمية جنبا إلى جنب مع الأنشطة الترفيهية, ويستغل في هذه المعسكرات طلاب المدارس الإعدادية, والثانوية العامة, والفنية, وطلبة الجامعات, وإجراء مسابقات لمد مصر بحلول مبتكرة وعملية وممكنه وقليلة التكاليف في هذا الصدد.

أدوات صناعة المعاني : الثقافة والإعلام والفنون

يولي الحزب اهتماما كبيرا الأدوات صناعة المعاني من ثقافة وإعلام وفنون ؛ فهي تكتسب أهمية متزايدة, وثقلا كبيرا في ظل تحديات يفرضها الواقع الدولي والإقليمي بل والمحلي أيضا.

فعلي المستوى المحلي : نعاني من تدهور في القيم الحضارية الدافعة للنهضة والتقدم مع افتقاد لقيم العمل العام التي تستند إلى الحوار والتسامح وقبول الآخر والتعددية, ناهيك عن السلبية واللامبالاة التي تتخذ صورا شتى ومظاهر متباينة.

وعلى المستوى الإقليمي والدولي : فإن أدوات صناعة المعاني تعد أفضل آلية أيديولوجية لترويج نمط الحضارة الغربية بقيمها وثقافتها, حيث توظف هذه الأدوات الدوافع المادية والاقتصادية والجنسية من أجل تسويق النموذج الغربي في الحياة, جارفة في طريقها قيمنا وتقاليدنا الأصيلة, وخصوصيتنا الحضارية في ظل حديث عن ثقافة واحدة.

هذه التحديات الجسام تتم في ظل انقسام شديد توزعت معه جهود المثقفين والإعلاميين والفنانين من أبناء الوطن بما أوجد حالة من الاستقطاب الحاد والتراشق, بدلا من الحوار والتعاون من أجل مصلحة الوطن.

ومما زاد الطين بلة أنه في سبيل الانتصار للرأي بالحق, أو الباطل لم تحترم مقدسات الأمة وقيمها الأصيلة وثوابتها الوطنية. وانحازت أجهزة الحكم لطرف دون آخر, بل سعت بالفتن بين الأطراف المختلفة, وتم الزج بالقضاء في مسائل وقضايا لا يحسمها إلا الحوار الهادئ والنقاش العقلي المستنير.

يرى الحزب أن المستفيد الأول من حالة الاستقطاب الحاد هذه هم أعداء الوطن, وسيسعى مؤسسو الحزب جاهدين نحو تضافر جهود المخلصين في هذا البلد لمواجهة التحديات الجسام التي يفرضها علينا الواقع الدولي والإقليمي, وسيعمل على توسيع مناخ الحرية حتى تنطلق طاقات الأمة وفعالياتها.

ويرى الحزب أن أجهزة الثقافة والإعلام والفن (وهي أدوات صناعة المعاني في الأمة) لابد وأن يكون محور رسالتها هو التأكيد على تنمية القيم الأصيلة وثقافتنا الوطنية, وخصوصيتنا الثقافية والحضارية, وهذا يتطلب منا دفع مظاهر الفرنجة الوافدة علينا من كل بقاع العالم, وأن نترفع عن أن نكون أدوات في تدويل نمط الحياة الغربي ونشر نموذجه الحضاري. وهذا بالطبع لا يعني الانغلاق عن متابعة التراث الإنساني بكافة صوره وأشكاله أو الاستفادة منه, ولكن سيتم ذلك وفقا لأسسنا نحن, وقيمنا نحن, وتقاليدنا نحن.

إن قيام أدوات صناعة المعاني بدورها ورسالتها يقتضي من الحزب دعام للأصيل دون الوافد, والجيد من دون الرديء, والسامي دون الهابط.كما يستلزم توفير مناخ من الحريات يدفع بالقيم الوطنية لمواجهة الفساد الوافد. وفي سبيل ذلك فإن الحزب يرى – على سبيل المثال لا الحصر – ما يلي :

أولا : يحظر على الإعلاميين نشر الإعلانات, أو المواد الإعلامية التي تتعارض مع قيم المجتمع العامة, أو تلك التي تروج لمصالح جهات أجنبية لا تتفق مع المصالح الوطنية أو مصالح الأمة.

ثانيا : يحظر على الإعلامي أو أجهزة الإعلام قبول تبرعات, أو إعانات, أو مزايا من جهات أجنبية بطريقة مباشرة, أو غير مباشرة, تأكيدا على استقلالية الإعلام الوطني وحمايته من الاختراق الخارجي.

ثالثا : ضرورة إطلاق الحريات وإزالة جميع القيود المفروضة على الإعلام الوطني, حتى يتسنى له القيام بدوره في مواجهة هيمنة الإعلام الخارجي, سواء من حيث الانتشار, أو الممارسة.

رابعا : إعادة النظر في الأوضاع الراهنة للمؤسسات الإعلامية القومية (الصحف واتحاد الإذاعة والتليفزيون) بحيث تصبح مؤسسات مستقلة ومحايدة بالمعنى الدقيق, فتعبر عن كافة الآراء والتيارات والقوى الفاعلة في المجتمع.

خامسا : نشر اللغة العربية وإحياء التراث وتيسيره للمثقفين.

سادسا : العمل بكل الوسائل المكنة على تشجيع الإبداع والابتكار وعلى الأخص لدى الشباب, وفي مراحل الطفولة ليمكن معالجة الركود والتراشق الذي تعاني منه الحياة الثقافية والفنية في مصر, مع مراعاة النظام والآداب العامة.

العلاقات الخارجية والأمن القومي

أولا : الوضع الدولي الجديد

ينطلق الحزب في تعامله مع الوضع الدولي الجديد من اعتقاد مؤسسيه الراسخ بإمكان المساهمة في التأثير فيه, وفي

تشكيل ما قد يتمخض عنه من نظام دولي. ذلك أن أمتنا آخذة في تطوير مبدأ الاستجابة الفاعلة وإعمال مبدأ المبادرة المدروسة, بل هي تجتهد أن تنفض عن نفسها غبار الاستسلام للانكماش أو رد الفعل غير المدروس.

ويتميز حزب الوسط برؤية غير تقليدية للوضع الدولي, تتضمن تحديدا متميزا لحقيقة الوضع الراهن, تصاحبها جملة أسس توجه تعامل حزب الوسط معه.

أ. حقيقة الوضع الدولي الجديد.

يرى المؤسسون أن الوضع الدولي الجديد إنما هو حالة عالمية من البحث عن إطار جديد للعلاقات الدولية خلفا للإطار ذي القطبين الذي انهار مع انهيار الاتحاد السوفيتي, وما أعقبه من تغيرات, وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى الوصول بهذا الوضع إلى نظام ذي قطب واحد تكون هي القطب المهيمن عليه.

ويعتقد المؤسسون أن ما تمر به العلاقات الدولية إنما هو وضع دولي جديد, وليس نظاما دوليا جديدا ؛ ذلك أن محددات العلاقات الدولية عقب زوال المحددات السابقة – وحتى الآن – لم تصل إلى حالة من النضج أو الاستقرار بحيث يمكن النظر إليها كمكونات لنظام ما يمكن أن يعمر لفترة ما.

فعل صعيد العلاقات الخارجية :

تسعى دول كبرى إلى اكتساب أدوار إقليمية ودولية مغايرة لذلك الدور الذي كانت تلعبه إبان الحرب الباردة, وتعمل دول أخرى على توسيع نفوذها الدولي, وربما يحصل ذلك بشكل يثير حفيظة دول أخرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية, بما قد ينجم عنه من شد وجذب لم تستبن محصلته بعد.

أما على صعيد التطورات الداخلية :

فثمة تغيرات جذرية تمس جوهر وطبيعة بعض النظم في دول محورية بما يمكن أن يعيد ترتيب الأوراق تارة أخرى على الطاولة الدولية, بل إن الوضع الداخلي للبيت الأمريكي نفسه يشهد تصدعات خطيرة على مستويات متنوعة : اقتصادية واجتماعية وفكرية أيضا بما يصعب على الولايات المتحدة مباشرة دور القطب الأوحد.

وأخيرا على صعيد طبيعة الوضع الدولي الراهن :

يبصر المؤسسون التغير الحاصل في لون وصبغة العلاقات الدولية التي طغى عليها اللون الاقتصادي بعد أن كان يسيطر اللون السياسي العسكري.

وتشهد العلاقة الاقتصادية شدا وجذبا شديدين خاصة بين اللاعبين الكبار كاليابان ونمور آسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا, فكل يسعى جاهدا, وربما على حساب الآخر, لكسب مواقع اقتصادية تعزز موقفه السياسي والاستراتيجي.

لكن يبقى أن محصلة هذا الصراع لم تستبن بعد, وربما يحتاج الأمر بعض الوقت لمعرفة من سيكون صاحب الكلمة المسموعة.

ب. أسس التعامل مع الوضع الدولي الجديد :

الأساس الأول : إن تعايشا سلميا بين أعضاء المجتمع الدولي يستلزم الإقرار بحق كل عضو في اتخاذ المواقف التي تناسبه, طالما لا تتضمن هذه المواقف تعديا على غيره من أعضاء الجماعة الدولية, كما يستلزم الاعتراف بالطموحات المشروعة لشعوب العالم أجمع وآمالها.

فهناك قناعة بوجوب الحرص على توطيد العلاقات بين الأمة وأعضاء الجماعة الدولية, خاصة في ظل ثورة الاتصال والمعلومات التي يستحيل معها الانعزال والانكماش وينجح معها الانفتاح الواثق والمبادرة الواعية.

وثمة فهم بأن تشييد جسور الحوار مع أعضاء الجماعة الدولية على أساس محاولة فهم الآخر يمكن أن يصل بأطراف – قد لا ترى أرضية مشتركة بينها وبين أطراف أخرى – إلى اكتشاف مصالح مشتركة يمكن الالتقاء عليها ومن ثم تقل نقاط الاختلاف بينهما.

وفي كل الأحوال نؤكد على وجوب احترام المواثيق الدولية والمعاهدات, ومبادئ القانون الدولي, وعلى رأسها مبدأ سيادة الدول وعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول, المبنيين على الاحترام المتبادل. كما يؤكد الحزب على ضرورة الاجتهاد في حل المنازعات بالطرق السلمية, وأهمية السعي نحو تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتصارعة.

ويولي الحزب اهتماما كبيرا للعمل على صيانة مبادئ القانون الدولي المرتبطة بحقوق الشعوب مثل حق الشعوب في تقرير مصيرها, فلا يمنع شعب من اختيار ممثليه أو من إجراء انتخابات نزيهة والحق في مباشرة حياة كريمة, فلا يتعرض شعب لا جريرة له للحصار أو التجويع, وحق الدفاع الشرعي عن النفس, فلا يمنع شعب من مقاومة من اعتدى عليه.

كما نحرص على تذكير أعضاء الجماعة الدولية بضرورة أن تسعى الشعوب الحرة إلى التفاهم والتنسيق فيما بينها للوصول بمنظمة الأمم المتحدة إلى درجة من القوة تمكنها من مباشرة مهامها الدولية بحياد وموضوعية, وحتى تصبح أكثر فعالية ومصداقية.

وأخيرا يعتقد المؤسسون أن من أوجب واجبات الأمة تحريك جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي واستنهاضهما لتلعبا الدور الذي يتناسب مع ما تمثلانه, ولتحملا آمال الأمة وطموحاتها.

الأساس الثاني : إن تعزيز القوة الاقتصادية للأمة يجعلها قادرة على أن تؤدي دورا حقيقيا في المجتمع الدولي, وأن تشارك بفعالية في بناء إطار سليم للعلاقات الدولية.

فيبصر المؤسسون تصاعد أهمية عنصر الاقتصاد في العلاقات الدولية ومدى تأثيره على مواقف الدول, بل ومدى اتصاله بتحديد السياسات الكبرى للدول الكبرى. وها هي المنافسة تحتدم بين اللاعبين الكبار لدرجة أن البعض يرى أنها قد استحالت لبعض الوقت – وقد تستحيل في المستقبل – إلى حرب اقتصادية ضروس.

وينظر المؤسسون بعين ملؤها الضيق لذلك التفاوت الهائل, وغير الإنساني في مستويات الدخل والمعيشة بين دول الشمال ودول الجنوب, وإلى سياسة الديون القاهرة التي لا يسوغ الاستمرار في انتهاجها, رغم ما ترتب عليها من مشاكل دولية مستعصية ومعاناة شديدة لكثير من شعوب العالم الفقيرة.

ولا يرحب المؤسسون بتلك السياسات الاقتصادية المتطابقة التي تعمد المؤسسات الاقتصادية الدولية – وعلى رأسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي – إلى فرضها بالقوة والضغط على شعوب تختلف في طبيعة حياتها, وتتمايز في نظم حكمها, وبأسلوب لا تقع فيه الضغوط سوى على الفئة محدودة الدخل.

فلابد من التأكيد, لذلك كله, على الأهمية البالغة التي يجب أن توليها الأمة لاستغلال ثرواتها بحرية كاملة ولتحسين توظيف طاقاتها الاقتصادية.

كما أنه لابد من استحضار طبيعة عالم اليوم التي تكشف أنه لم يعد ثمة مكان, أو دور للكيانات الصغيرة, فعالم اليوم هو عالم تكتلات وكيانات كبيرة, والمنافسة هائلة. لذا تعين على الأمة أن تطور إطارا اقتصاديا تكتليا تنصهر فيه إمكاناتها المتنوعة لتفرز قوة اقتصادية تستطيع أن تزاحم القوى الموجودة على الساحة.

ولا نعني بهذا الكيان الاقتصادي ما يسمي بسوق الشرق الأوسط, كلا... فنحن وهذه السوق على طرفي نقيض سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي.

لكننا نعني بهذا الكيان الاقتصادي الاتحاد الاقتصادي العربي والإسلامي, وننادي كافة قوى الأمة أن تستنهض طاقتها

وتنسق فيما بينها للسعي في تشييده.

ويجب أن يكون من أول واجبات الاتحاد الاقتصادي العربي والإسلامي إرساء سياسة تكامل اقتصادي بين دول الاتحاد, بحيث يتوفر لكل دولة العنصر الاقتصادي الذي تحتاجه بالفعل, وبحيث تخرج دول الاتحاد من بين فكي الدول الصناعية الكبرى التي تستأثر بما لها من سلع هامة وتفرض عليها استيراد سلع غير أساسية.

إننا نستشعر بقلق شديد انحسار حجم التبادل التجاري بين دولتين عربيتين متجاورتين – على سبيل المثال – إلى ما لا يزيد عن 4 % بينما يصل حجم التبادل التجاري بين إحدى هاتين الدولتين وبين دولة أوربية إلى 96 %.

إن معالجة القضية الاقتصادية على المستوى المحلي وتوسعة القاعدة الاقتصادية على المستوى الدولي ضمن إطار أو تكتل اقتصادي حقيقي – تمثلان وجهى العملة اللذين لا غنى لأحدهما عن الآخر, وإن من شأن تكامل الوجهين أن ينعكس بالإيجاب على مستوى الأداء السياسي الدولي حيث تصبح الأمة اكثر ثقة بثقلها, وأكثر قدرة على اتخاذ المواقف السياسية الصعبة.

الأساس الثالث : إن من حق الأمة وواجبها – كما هو حق وواجب كل الدول – أن تعمل على صيانة أمنها القومي فانطلاقا من مركزية مصر وتأسيسا على ثقلها الاستراتيجي وكونها حجر الزاوية الذي يحفظ للمنطقة توازنها, لابد من ضمان استمرارية مناعتها ضد ما قد يهدد أمنها وسلامتها, ومن ثم بالطبع أمن وسلامة المنطقة.

ووفقا لقناعة المؤسسين فمن غير المفهوم أن تفترض جهة ما أنها في مركز وصاية على دول أخرى, أو على سياساتها ومواقفها المنصبة على صيانة أمنها القومي, إلا أن يكون ثمة إطار متفق عليه تخول الدول نفسها حق مراجعته.

ويثق الحزب أن نجاح عملية نزع أسلحة الدمار الشامل من المنطقة أو أي خطوة على هذا الطريق لا يمكن تحقيقها, إلا إذا شملت هذه العملية كافة دول المنطقة دون تحيز لأي طرف خاصة إسرائيل التي تتعنت بشكل مثير للدهشة والضيق معا, عندما تصر أن توقع دول المنطقة على المعاهدة النووية بينما تأبي هي الانضمام إليها.

الأساس الرابع : إن للأمة مشروعا حضاريا متميزا عليها أن تضطلع به, فنحن على يقين من أن لدينا من القيم الإنسانية والحضارية ما يجب علينا أن نطرحه على شعوب العالم, مثل احترام التنوع البشري, الاهتمام بتعارف الشعوب وتفاعلها على أساس من الاحترام المتبادل, والتكافل الاجتماعي والمساواة وعدم التفرقة العنصرية, وفوق ذلك كله تقديس كرامة الإنسان, وغير ذلك من عناصر تتميز بها أمتنا.

لكننا نشعر بقلق إزاء ما يقدم عليه بعض مفكري وساسة الغرب من استهداف واستعداء غير مبررين للمشروع الحضاري الإسلامي, وكذا إزاء محاولات هذا البعض إلصاق صفتي التطرف والعنف الأهوج بالأمة الإسلامية قاطبة.

ونشعر بقلق أشد تجاه للمحاولات الدؤوبة من قبل بعض الجهات الغربية التي تهدف إلى فرض ثقافة عالمية موحدة وفق النموذج الغربي أو ما يسمي بالتدويل. ولعل مصدر ذلك القلق الأصيل – من ناحية أولى – اصطدامه البين بقانون من أهم قوانين الإنسانية وهو تنوع أجناس الشعوب وألوانها وألسنتها وعاداتها وطرائق حياتها أيضا. ومن ناحية ثانية, يرجع قلقنا الحقيقي إلى ما تتضمنه بعض تلك القيم – التي يراد لبذورها أن تلقي في تربتنا – من تهديد للسلام الاجتماعي حيث تهتز الضوابط الاجتماعية وتتزلزل أركان الأسرة, من تهديد للسلام النفس للفرد حيث يتعرض لضغوط قاسية خاصة على الصعيد المادي تنسيه دوره الاجتماعي أو حتى الأسرى, وتنتهي به إلى التقوقع والسقوط في دوامته الخاصة, ومن تهديد للسلام الاقتصادي حيث تشتد حدة التنافس غير المنضبط والقائم على الاحتكار وعلى إهدار الحقوق الأساسية للفئات محدودة الدخل وفق عقلية مادية صرفة.

لذا نشعر بواجبنا في مواجهة عملية التدويل تلك والتركيز على ضرورة احترام خصوصيات الشعوب ومناحي تميزها والعمل

على صيانتها ودرء محاولات تذويبها. بحيث يكون العمل الدولي قائما على أساس تعاون الثقافات في إطار من احترام تنوعها, وراميا إلى تبادل الخبرات الإنسانية لا إلى سيطرة بعض الدول, أو الشعوب على غيرها من الدول والشعوب الأخرى.

ثانيا : الوضع الإقليمي / منطقة الشرق الأوسط

تنبع رؤية الحزب تجاه الوضع في منطقة الشرق الأوسط من :

– إيمان عميق بالأسس الراسخة التي يقوم عليها بنيان الأمة, وحرص أصيل على دعم هذه الأسس للحفاظ على روح الأمة وهويتها والإسهام في انطلاقتها ونهضتها, وإحاطة بما مرت به المنطقة خلال الآونة الأخيرة من أحداث جسام, وبما تمر به حاليا من تحديات مصيرية.

– إدراك لما تشرف عليه المنطقة من تغييرات هيكلية تريد أطراف دولية, وأخرى إقليمية فرضها على الأمة, ضمن مشروع السوق الشرق أوسطية, وبما يخدم مصالح تلك الأطراف, وبما يرمي إلى تقطيع أوصال الأمة ونسيجها.

– فهم لتوجه إسرائيل في ظل السلام الذي يجري ترتيب خطواته النهائية نحو تحويل صبغة الصراع والتعامل بينها وبين الدول العربية بحيث تصبح صبغة اقتصادية أساسا بعد أن كانت سياسية في المقام الأول. ولعله باد لكل ناظر كيف أضحت القضية الاقتصادية تحتل الدرجة الأولى في جدول أعمال أية مفاوضات تتم بين إسرائيل وبين الدول العربية. وغاية ذلك مفهومة, وهي تذويب البعد السياسي للقضية وتحقيق مكاسب سريعة وفعالة على مستوى شعوب الأمة ومجتمعاتها لا يتسنى للمفاوضات السياسية تحقيقها, وأهمها اندماج إسرائيل ضمن إطار جامع للأمة بحيث تزول روح المواجهة بين الطرفين.

والسوق الشرق الأوسطية إن هي إلا الإطار الذي يحتضن ذلك التوجه الذي يمثل منعطفا شديدا في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي يستحق كثيرا من الاهتمام. هذا, ويرى الحزب أنه من المتعين الوقوف على حقيقة السوق الشرق أوسطية وكنهها, ومن الضروري استقصاء الأرضية الفكرية التي تبني عليها تلك السوق وفلسفتها حتى تتبين الأمة ما هي مقدمة عليه.

حقيقة السوق الشرق الأوسطية :

نعتقد أن السوق الشرق الأوسطية مشروع طويل الأمد لترتيب منطقتنا على أساس اقتصادي, يهدف إلى تكريس السيطرة على ثروات الأمة واستغلالها, بما يضمن القيادة الإسرائيلية للمنطقة, ويؤدي إلى إجهاض المشروع الحضاري للأمة.

ونحن إذ نرفض إقامة السوق الشرق أوسطية ونعمل على مواجهتها, نستند في ذلك إلى فلسفة هذه السوق نفسها التي تصطدم بثوابت الأمة على مختلف المستويات.

فنحن نرفض تلك العقلية الاستعمارية التي تنبع منها فكرة السوق الشرق الأوسطية لأنها في المقام الأول استجابة لاحتياج الغرب وإسرائيل لإيجاد أسواق تستغل ثروات المنطقة.

وليس تحديد السلع الأساسية والنشاطات الاقتصادية الرئيسية التي يجب على كل دولة من دول المنطقة تقديمها – من نفط أو عمالة أو معادن أو مصادر طاقة أو ما إلى ذلك – إلا تحديدا لتفصيلات عملية الاستغلال هذه.

وليس اضطلاع إسرائيل بدور الوسيط, أو بالأحرى السمسار, بين الدول العربية وبين الغرب بحيث تكون هي المتحكمة في أولويات اقتصادات دول المنطقة, سوى تقنين لعملية الاستغلال هذه. فإسرائيل تتمتع بمميزات جمركية هائلة – لا

تتمتع بها أي من دول المنطقة – مع الولايات المتحدة والمنظمات الاقتصادية والدول الأوربية, تجعلها في مركز قوة بالنسبة لدول المنطقة, حيث يمكنها آنئذ الضغط على الدول العربية لتوجيه سياساتها الاقتصادية بما يناسب وساطتها هي, وبما يصل بتل أبيب إلى أن تصبح سنغافورة المنطقة, وبما لا يناسب أبدا وضع دول المنطقة الاقتصادي.

وليست الأصوات التي ترتفع بشكل متكرر في الغرب بأن ثروات المنطقة أكبر بكثير من أن يستقل بها أهلها إلا صدى لهذه العقلية الاستعمارية.

ونحن نرفض ذلك الفكر المادي البحت والرأسمالي الصرف الذي تستند إليه السوق الشرق الأوسطية.

ومن أولى أولويات السوق الشرق أوسطية تحفيز البعد الاستهلاكي لدى الأفراد والجماعات على السواء, بحيث ينصب تفكير الفرد, ومن ثم المجتمع, على ما يشتري ويبيع وما يأكل ويشرب, وعلى كيفية زيادة قدراته الاستهلاكية هذه بشكل لا نهائي, حتى لو تحقق ذلك عن طريق الاستدانة. إن نتيجة ذلك سقوط المجتمع في دوامات اقتصادية لا يستطيع منها خروجا, وإرهاقه بقيود مالية لا يملك منها فكاكا.

ولا يغيب عن أذهان المتأملين في تبعات هذه السوق انعكساتها الوخيمة على هوية الأمة ووحدتها فعندما يتعاظم البعد الاقتصادي بصورة شاذة, وعندما تطغي الفردية, تتقلص أبعاد الانتماء الأخرى الثقافية والاجتماعية والحضارية, وتخفت الجماعية بما يهدد نسيج الأمة ذاته.

كما أن من أكثر ما يقلقنا هو انعكاس تقديس البعد المادي والطموحات المالية على المستوى الأخلاقي.

ومما نحذر منه بقوة, ونعمل على مواجهته, نفاذ إسرائيل إلا أعماق مجتمعات الأمة. ومرد هذه الخطورة ما عرف عنها من الاهتمام بإثارة الفتن وتعميق الخلافات العربية, الذي يصحبه توجه نحو أطراف المنطقة عن بقية الوطن العربي التي يراد لها هي الأخرى أن تصاب بالتفسخ, فتقدم على علاقة خاصة بين أضلاع ما سمى بالمثلث الذهبي الذي يراد له أن يضم إسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية, والذي يراد له أن يكون قلب هذه السوق. ولقد بدا واضحا خلال مناقشة اقتراحات ترتيبات السوق مدى تأثير هذا الأمر على وضع مصر التي بان على لسان وزير خارجيتها ضيقها الشديد بمثل هذه الترتيبات.

ولئن كان معيار هذه السوق أنها شرق أوسطية, فأين الأدوار الحقيقية لبقية دول المنطقة مثل تركيا وإيران وقبرص ومالطة والسودان التي هي شرق أوسطية أيضا ؟ أم أن هذه التسمية التحكمية لم تأت إلا لتزيل تسميات أخرى لا تصلح لوصف تجمع يضم إسرائيل داخله ؟

إزاء هذه السوق, وإزاء مختلف المسائل الإقليمية الرئيسية الأخرى, فقد أنضج الحزب عدة أسس للتعامل مع الوضع في الشرق الأوسط, استلهمها من ثوابت الأمة ومن إرادة شعوبها, تتضمن ما يلي :

الأساس الأول : أن هوية الأمة الحضارية ثابتة ولا مجال المحاولة تذويبها ولابد من دفع أي خطر يتهددها :

فالمرجعية الإيمانية والقيم الأخلاقية والأعراف المتسقة معها هي الدعائم الأساسية لصرحنا الحضاري. ولا تستطيع, ولا يجوز لنا أن نستبدل بها معايير المنفعة والمصلحة والتعطش للربح إذا ما جاءت تلك المعايير على حساب ثوابت الأمة.

ولعلنا نكون مصيبين إذ نعتقد أن الأطر التي يراد لها أن تعبر عن هوية الأمة أو عن أي عنصر من عناصرها, لابد أن تكون أطرا طبيعية تلقائية حقيقية. فلا يمكن ولا يسوغ أن تكون أطرا مفتعلة أو قسرية أو غير مستندة لأي أرضية مشتركة.

فمنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية كلها إفرازات حقيقية تعبر عن قواسم مشتركة بين أعضائها, مثل المرجعية العقائدية, أو الأرضية الثقافية, أو التقارب الجغرافي.

لكن السوق الشرق الأوسطية لا تعبر عن أي من هذه العناصر ولا عن غيرها. ومن غير المستساغ موافقة من يقول بوجود

قواسم مشتركة بين الأمة وبين إسرائيل كالمصلحة الاقتصادية أو التقارب الجغرافي, فالأولى غير متحققة ؛ لما أشرنا إليه آنفا من حقيقة توجهات إسرائيل للسيطرة على ثروات الأمة والتحكم فيها. والثاني غير صحيح لأن طرفا من أطراف العلاقة يفتقر إلى مقومات التقارب الجغرافي الذي له شروط لا تتوافر في حالة السوق الشرق أوسطية. بل إن تلك السوق المزعومة – فوق ذلك كله – تصطدم بمسألة الرفض الشعبي القاطع لها. فأين القواسم المشتركة ؟

الأساس الثاني : أن وحدة الأمة وتكاملها مطلب رئيس لشعوبها وشرط أساسي لنهضتها :

فيرى الحزب أن وحدة الأمة وتكاملها أمر طبيعي وتلقائي وأصيل, ومرجع هذه الطبيعية والتلقائية والأصالة هو جملة القواسم المشتركة الحقيقية التي تربط شعوب هذه الأمة ربطا لا تستطيع حدود مصطنعة أن تؤثر عليه, ولامتلك شقاقات طارئة بين حكوماتها أن توحي بضعفه. فوحدة الأمة هي الأصل الذي يجب الرجوع إليه, وهي لم تكن, ولا يمكن أن تكون في يوم من الأيام, وحدة اضطرارية كتلك التي تعمد الدول الأوروبية إلى إرسائها, نتيجة إدراكها أن عالم اليوم هو عالم تكتلات اقتصادية كبرى. بل إن وحدة الأمة مطلب حيوي لشعوبها – بغض النظر عن مستوى الأداء الاقتصادي لدولها.

لكن هذا لا ينفي ولا يناقض كون التكامل الاقتصادي عنصرا من عناصر وحدة الأمة, وضرورة من ضرورات تماسكها من هذا المنطلق يرى الحزب ضرورة العمل على إقامة "اتحاد تعاون اقتصادي عربي إسلامي", بحيث يكون هو الوعاء الذي يحتضن التكامل الاقتصادي للأمة, والذي ينبغي أن تبادر مصر – باعتبارها قلب الأمة النابض – إلى الدعوة إلى إقامته ودفعه إلى الأمام. وإننا لفي غنى عن بيان مدى ملاءمة هذا الإطار, أو توضيح مدى انسجامه مع كافة عناصر هوية الأمة, أو شرح مدى استجابته لتطلعات شعوبنا.

كما أننا في غنى عن توضيح إمكانية تطبيقه, خاصة أن البنية التحتية للتعاون الاقتصادي بين شعوب الأمة من معاهدات واتفاقات تسهيل تجارية واتفاقات تبادل تجاري ومن أجهزة تمخضت عنها كصناديق إنماء أو نقد, كل ذلك موجود بالفعل ومن أيسر اليسر توظيفه لخدمة شعوب أمتنا خدمة حقيقية في حالة توفر إرادة حقيقية لذلك, والأهم من ذلك في حالة الأمة العربية والإسلامية وجود انتماء أصيل يسمح بالتنازل عن جزء يسير من السيادة الاقتصادية, لامتنع في نفس الوقت تنمية المسؤوليات الوطنية والمحلية, مقابل اغتنام المكاسب العظيمة الناجمة عن المشاركة في بنيان تكتلي يستطيع التعامل مع الكيانات الاقتصادية الكبيرة.

ويرى الحزب أن عنصر التكامل الاقتصادي يقف بجوار بقية العناصر الأخرى من تنسيق سياسي حقيقي, وتلاحم اجتماعي أكثر سعة, وتوأمة ثقافية تحتاج إلى إنعاش, وفوق ذلك كله, توافق في المرجعية الحضارية يحتاج إلى توظيف واستفار طاقات.

والمهم أن يتم دفع هذه العناصر مجتمعة, وبشكل تدريجي, حتى تتم إزالة آثار التقسيم والتفكيك والتفريق الذي أصاب الأمة, وحتى لا نقع في أخطاء محاولات الوحدة السابقة التي سرعان ما انهارت ؛ إذ كانت رسمية وتحكمية وفاقدة لعنصر التدرج.

الأساس الثالث : أن الأمة هي صاحبة الحق في استغلال ثرواتها, ولا مجال لأي نوع من أنواع الوصاية الاقتصادية عليها من أي جهة كانت :

لابد من احترام إرادة شعوب الأمة ورأيها إزاء أية خطوات نوعية تتخذها النظم الحاكمة على كافة المستويات, والتي منها المستوى الخارجي عموما. فأي مشروع تنموي يرتبط بتوظيف ثروات الأمة وطاقاتها لابد أن ينبع من أهلها, أو على أقل تقدير أن يعبر عن تطلعاتها ولا يصطدم بمصالحها.

كذلك يجب أن تنبع أية عملية لتقويم الأداء والمسار الاقتصادي من داخل مجتمعاتنا ومن قبل خبرائنا المحيطين بطبيعة الأمة وإمكانيتها ومشاكلها والحلول التي تناسبها نتيجة معايشتهم لأوضاعها.

ولنا أن نتساءل عن محصلة ما وصلت إليه توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مختلف البلاد التي طبقت فيها, وهل أتت بما كان مرجوا منها ؟

ولنا أن نستشرف محصلة ما سيصل إليه إعمال برنامج السوق الشرق أوسطية الذي أرسى دعائمه فريق يرأسه شمعون بيريس !

ولعل المسألة قد تمت معالجتها بشكل أكثر سعة وتفصيلا في الجزء الخاص بالتنمية المستقلة.

لكن تبقى الإشارة إلى أن الحزب يرى وجوب إعمال مبدأ استفتاء الشعوب عند الإقدام على خطوات سياسية نوعية من شأنها إحداث آثار تمس أساسيات الأمة وركائزها. ومبدأ "الاستفتاء عند المنعطفات" مبدأ مستقر ومتعارف عليه ومتبع في مختلف بلاد العالم التي تقدم على سياسات تمثل اختلافا جذريا في التوجه. وهو أحد تطبيقات عقد الوكالة الذي يكيف العلاقة بين الحاكم والمحكوم على أساسه.

الأساس الرابع : أن مبدأ تحرير فلسطين وانتماء القدس العربي الإسلامي هما المبدآن الأساسيان في تعاملنا مع قضية فلسطين :

فلا مجال للتفريط في انتماء فلسطين وقدسها الشريف, وليس مقتضى الانشغال بمواجهة السوق الشرق الأوسطية, أو بإعادة ترتيب بيت الأمة من الداخل, ليس مقتضى ذلك نسيان هذه الحقيقية أو التغافل عنها. وليس مقتضى موقف قيادة منظمة التحرير الحالية من الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني التسليم بما ارتأته تلك القيادة.

فالقضية الفلسطينية هي قضية الأمة قاطبة, وهي قضية الشعب الفلسطيني الذي لا يزال أبناؤه صغارهم وكبارهم يضربون بانتفاضتهم المباركة أعظم أمثلة الكرامة والعزة والإباء.

ولا تزال الانتفاضة أبلغ وأجزل رد من الأمة على الطروحات الاستسلامية والتسويات المقنعة.

وكلنا قناعة بوجوب دعم الانتفاضة, ومواجهة عملية الاستيطان المستمرة, ومجابهة عملية تهويد القدس التي هي من أهم مقدساتنا, والوقوف بجانب الشعب الفلسطيني حتى يسترد حقوقه كاملة.

الأساس الخامس : أهمية تفعيل الرفض الشعبي القائم لمشروع السوق الشرق الأوسطية, وترجمته إلى مواقف واقعية لإحداث نتائج ملموسة ومؤثرة.

فيؤكد الحزب على المزج بين الدعوة إلى المقاطعة العامة, وبين الدعوة المنظمة للمقاطعة, وبين إيجاد سبل للخروج من أسر حتمية الاختراق الإسرائيلي لمجتمعاتنا.

فالدعوة العامة للمقاطعة ومباشرة هذه المقاطعة عنصران مهمان ومؤثران عل الصعيد الشعبي, حيث يكون الشعب في حالة اختبار شبه مستمر لقدرته على الصمود في وجه المغريات المتضمنة في قبول الاختراق الاقتصادي والتعامل مع مؤسسات العدو وبضائعه. والدعوة العامة للمقاطعة أيضا صاحبة تأثير على مستوى تكوين الرأي العام الذي يحتاج إلى شحن مكثف في مواجهة اختراق العدو لأمتنا خاصة في ظل الإلحاح الإعلامي الراهن الذي يروج له بصور مباشرة وغير مباشرة.

لذا, يؤكد الحزب على ضرورة تطوير أطر جماهيرية مباشرة تستهدف نشر فكرة مواجهة محاولات السيطرة الأجنبية في جوانبها كافة, وفي ذلك بجميع الوسائل من مؤتمرات وندوات ومحاضرات ونشر كتب وأبحاث وغير ذلك.

وثانيا, يعمل الحزب على إيجاد وتطوير هياكل اقتصادية وطنية وأهلية مستقلة, فلا يمكن الاكتفاء بالمواجهة السلبية, أي

المقاطعة, على ما لها من أهمية. كذلك يعمل الحزب على تشجيع وتنسيق الجهود الاقتصادية عموما بين أطراف وطنية مخلصة لإيجاد ملاذ أمام الذين لا يجدون مناصا أو بديلا عن التعامل مع جهات صهيونية, وأمام من يبحثون عن فرص عمل فيتجهون للشركات المشبوهة ويسقطون في براثنها. وقد أشرنا إلى هذا الأمر في الجزء المتعلق بالتنمية المستقلة.

ثالثا : مشكلة المياه في مصر والمنطقة العربية

يرى حزب الوسط أن مشكلة المياه أحدى مشكلات مصر المزمنة التي يجب إيجاد حلول لها, كما أنها أيضا مشكلة تمس أمننا القومي بحكم انتمائنا العربي ونتيجة لوجود تهديدات خارجية تسعى إلى منع جزء كبير من موارد نهر النيل أن تصل إلينا, وكذلك تهديدات تطمع في مياه الأردن وسوريا ولبنان والعراق, الأمر الذي يضعنا في قلب المشكلة شئنا أم أبينا.

ومن ثم كان لابد من السعي لحل المشكلة قبل أن تصل إلى مرحلة الأزمة, وفي هذا المجال يرى حزب الوسط المصري ما يلي :

أولا – بالنسبة لمشكلة المياه في مصر :

1. لا يجوز أن تكون مياه النيل موضوع تفاوض إقليمي, أو دولي يسمح بمدها إلى أي دولة مجاورة بأي حال من الأحوال, فهذا – بالإضافة إلى خرقه للاتفاقيات المبرمة مع دول حوض نهر النيل, وهو ما يعطي هذه الدول ذريعة للتحلل من هذه الاتفاقيات من باب المعاملة بالمثل – يعد عدوانا على حق المصريين في مقوم حياتهم الأول (الماء) الذي لا يكاد يكفيهم في الوقت الحاضر, فضلا عن كفايته لخططهم الطموحة للتوسع في المستقبل.
2. التأكيد على التزام مصر بالاتفاقيات الدولية الخاصة بتوزيع حصص المياه على دول حوض النيل.
3. تحسين وتوطيد العلاقات السياسية والاقتصادية والعلمية والفنية مع دول حوض النيل, ومدها بالخبراء المصريين في كل المجالات.
4. العمل على تنمية موارد مياه النيل بإقامة المشروعات التي تقلل الفاقد من هذه المياه في أعالي النيل بالتعاون مع الدول التي تقام فيها هذه المشروعات, والتي تحقق النفع لنا ولهم (ومن الأمثلة الحاضرة لهذه المشروعات قناة جونجلى التي توفر لمصر وحدها حوالي ستة مليارات متر مكعب من المياه سنويا).
5. التعاون الوثيق مع السودان الشقيق باعتباره امتدادا طبيعيا لمصر, للاستفادة من موارده الطبيعية الضخمة من المياه والأراضي وغيرها, عن طريق إزالة الرواسب التاريخية والحساسيات السياسية والعرقية, حتى يمكن توطين عدد كبير من المصريين في الجنوب واستثمار هذه الموارد, بالإضافة إلى تشجيع رؤوس الأموال العربية على الاستثمار في السودان في إطار التعاون الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة الصالح مصر والعرب أجمعين.
6. إصدار التشريعات التي تحمي ماء النيل من التلوث بكل أنواعه.
7. تكليف المختصين بدراسة تطوير نظم الري من أجل الاقتصاد في استخدام مياه الري.
8. إعداد الدراسات العلمية والفنية المتخصصة بغرض إيجاد وسائل جديدة لتوفير مصادر أخرى للمياه, مثل تحلية مياه البحر بالطاقة النووية السلمية, والاستفادة من مياه الصرف الزراعي.
9. توفير الدراسات والمعلومات الكاملة عن الخزانات الجوفية بمناطق الجمهورية لتتسني الاستفادة الاقتصادية القصوى منها في التوسع الزراعي.
10. توعية الشعب لضرورة الاقتصاد في الاستخدام الشخصي للماء باعتباره من تعاليم الدين ولوازم الحياة.

ثانيا – بالنسبة المشكلة المياه في المنطقة العربية :

يرى الحزب – من أجل الحفاظ على أمن المنطقة وسلامتها – ما يلي :

1. يجب أن تقسم المياه بين الدول العربية وبين بعضها البعض, وبينها وبين جاراتها المشتركة معها في مجاري أنهار وفقا لاتفاقيات تلتزم بالقانون الدولي على غرار اتفاقية دول حوض نهر النيل.

2. تقسم مياه الخزانات الجوفية المشتركة والوقعة تحت أراضى أكثر من دولة حسب مساحة الأراضى التي يمتد تحتها الخزان في كل دولة.

3. ضرورة الحفاظ على مياه الخزانات الجوفية المشتركة من التلوث بعدم دفن أية نفايات ضارة في أي دولة من الدول الواقعة فوق الخزان.

4. لا يجوز منع تدفق السيول – التي تقوم بتغذية الخزانات الجوفية المشتركة – في أراضى الدول التي تغذي خزاناتها من قبل أية دولة.

في ضوء هذه المبادئ العادلة يجب أن تكون العلاقة بين دول المنطقة وفي ضوئها أيضا سوف تتحدد مواقفنا السياسية من أي خلاف ينشأ بصدد هذه المشكلة.

Programme de 1998

بسم الله الرحمن الرحيم.

تمهيد

في أوقات المحن لا يملك أحد ترف القعود عن العمل في صفوف الساعين إلى حماية البناء الوطني, أو يملك رخصة الشح بنفسه أو ماله أو جهده عن المساهمة في العمل على تحقيق النجاة الوطنية, والسعي – بعدها – إلى رفعة الوطن وتقدمه ونهضته.

وليس لأحد أن يحتكر العمل الوطني. والمحتكر – في السلع التي يحتاجها الناس – خاطئ. وهو في العمل السياسي والوطني مجرم آثم. لأن الأول يحرم عددا من الناس – يقل أو يكثر – حقهم في متع استعمال سلع بعينها, والثاني يحرم الوطن كله, حاضره ومستقبله, من جهد أبنائه وعطائهم, ومن جهادهم بالنفس والمال والعقل والقول والفعل في سبيله والناس لا يتفقون في قضايا العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي على رأي. والذي يحول بين الناس وبين الالتقاء على ما اتفقوا عليه من قضايا كلية, وحلول تفصيلية, ومناهج عمل في شتى المجالات, وأسس للتفكير في مواجهة التحديات, يدفعهم إلى السلبية دفعا, ويغلق أبواب العمل المشروع أمامهم, ويجعلهم فتنة للذين ضلوا سبيل العمل الصالح : يقولون ها أنتم تحاولون – المرة بعد المرة – أن تجدوا لكم في العمل الوطني الصادق الخالص موضعا فلا تنالون إلا الرفض والرد والمنع, وقد ينالكم الاتهام والعقاب فتسيئون إلى أنفسكم وإلى أفكار كم في آن واحد. فدعوا هذا الوطن وما يريده له المتحكمون في أمره, القائمون على شأنه : إن أحسنوا نلنا بعض هذا الإحسان وإن أساؤوا فإساءتهم على أنفسهم.

والوطن الذي تصبح هذه مقولة أبنائه وطن محكوم عليه بالتخلف والضياع, وأن يكون في ذيل الأوطان ويكون أبناؤه عبرة للأمم وأمثولة بينها.

والمؤسسون لحزب الوسط المصري, وهم جملة من المؤمنين بدور مصر في قيادة الأمة العربية الإسلامية, بل ومساهمتها العالمية في قيادة الشرق كله, وهم من المؤمنين, بقدرة مصر بإذن الله على تجاوز كل محنة, وتخطي كل عقبة, والوقوف في مواجهة كل عدو حتى تستوعب شروره ومكره, ويبقي شعبها مثلا مضروبا لقوة الإرادة, وشدة البأس, وحسن المكر, والقدرة على العمل الخلاق في الوسائل والأساليب والأخذ بالأسباب.

والمؤسسون لحزب الوسط المصري يلتقون على غاية كريمة هي العمل المخلص في سبيل رفعة هذا الوطن العزيز, واسترداد مكانته الحضارية بين بلاد الدنيا. وهمد أمران لا يتمان – التمام المبتغى – إلا بالعمل في ظل الإيمان بالله والحضارة الإسلامية والمحافظة, بلا قيد ولا استثناء, على حقوق الإنسان وحرياته وحرماته وكرامته وخصوصيته و العمل الخير هذا الوطن ورفعته وتقدمه, والحفاظ على حقوق الإنسان كلها فيه لن يستقيم أدائه ولن تجني ثمراته, ولن يقبل الناس كلهم الانخراط فيه, إلا إذا أعيدت صياغته على أساس جديد مستمد من المفاهيم الراسخة, في وجدان المصريين جميعا, للحضارة العربية الإسلامية, ومن القيم الثابتة في نفوسهم التي استوعبت, على مر العصور, رسالات السماء رسالة في أثر أخرى, وبقدر ما استقر في مصر الإسلام والمسيحية, بقدر ما أشرب أهلها قيم التوحيد والعدل واحترام الحق وكراهية الظلم, والعيش والعمل في سلام مهما اختلف ببعضهم عن بعض في المعتقد الديني أو المذهب السياسي أو التوجه الفكري.

وإحياء لهذه المعاني, واستهداء بها, اجتمع المؤسسون لحزب الوسط المصري على تأسيسه وفق الدستور والقانون للعمل في الحياة السياسية المصرية على تحقيق البرنامج الذي صاغوا معالمه الرئيسة فيما يأتى.

في المرجعية العامة

تقوم رؤية الحزب على المبادئ والمقومات الأساسية الآتية :

1. إن المرجعية الحضارية للأمة – العربية الإسلامية – هي الإطار الذي لا يجوز الخروج عليه, ومنه تستمد كل الرؤى والبرامج والأنظمة.

2. إن الهوية المصرية, لها تميزها المستمد في جذوره من أصالتها التاريخية والفكرية والمعرفية, ومن أنها جزء من الأمة العربية, ومن الأمة الإسلامية, وأن هذه الانتماءات لا تعارض بينها, بل بينها تكامل وتواصل وتساند, يجعل الانتماء الدائرة يفضي للانتماء للدائرة التالية وتكون – جميعا – في النهاية النسيج المصري المتميز

3. إن الهوية الجامعة للأمة تعبر عن كل فئات الأمة, وجماعاتها, وأفرادها, دون تحيز, فهي السياق الذي خرج منه "الكل", ليعبر عن الكل.

4. إن دور الأمة ومبادرة الأفراد والجماعات أصبحا, في القرن الأخير أضعف كثيرا مما كانا, و مما يجب أن يكونا عليه, مما يجعل رؤية الحزب تتجه نحو إعادة إحياء دور الأمة, كل فرد وجماعة فيها, في أطر وأشكال جديدة ونماذج مبتكرة, حتى يعود للأمة دورها باعتبارها الكيان الفاعل في مختلف الأنشطة الحضارية, أو باعتبارها مصدرا للسلطة, ومعبرا أصيلا عن الشرعية وحاميا دائما لها.

5. إن الأشكال الاجتماعية الصالحة الموروثة, والقيم الإيجابية الراسخة في النفوس, التي تحيت جانبا لصالح أنماط مستوردة من العمل الاجتماعي, أو تضاءل تأثيرها بفعل التقليد غير الواعي للنمط الغربي للحياة الاجتماعية – هذه الأشكال والقيم – يلزم إعادة بنائها على أسس جديدي, حتى يتطور وجودها, وتستعيد سلطاتها, وتؤدي دورها في النهضة الاجتماعية الشاملة.

في الشريعة الإسلامية

يتضمن الدستور المصري في مادته الثانية النص على المرجعية العامة للدولة, بتقريره أن دينها الإسلام, وأن اللغة العربية لغتها الرسمية, وأن مبادئ الشريعة لإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع. والمرجعية الإسلامية العامة في مصر محل اتفاق المصريين جميعا بحكم التاريخ البالغ أربعة عشر قرنا وبضع سنين, وبحكم الحياة الواحدة التي عاشها المصريون جميعا مسلمين وأقباط على امتداد هذا التاريخ كله قبل أن يكون ذلك كذلك, بحكم النص الدستوري.

وهذه المرجعية الدينية هي مقتضى إيمان المسلم, لا يكون كذلك إلا به. وهي للأقباط مرجعية الحضارة التي بها يعتزون وإليها ينتمون, كتبوا بلغتها هو اعظهم, وترجموا إليها كتابهم المقدس, ونظموا شعر الولاء للوطن والانتماء للدين, وشادوا على هدي مبادئها بنيان كنائسهم وأديرتهم آمنين, فأعطوها, بذلك كله, نكهة جعلتها تتيه على غيرها من الحضارات, بما أصبح سمتا معروفا لها من التسامح, والسعة, والقبول الحقيقي بالآخر, في أقصي صوره, الآخر في العقيدة الدينية, ليصبح مكونا رئيسيا من مكونات الحضارة الجامعة.

ولذلك فقد رأي المؤسسون لحزب الوسط المصري أن من أهم واجبات الحزب العمل – في ضوء هذه الرؤية الحضارية – على تنشيط عملية وضع نص المادة الثانية من الدستور موضع التطبيق, وهو واجب على المشرع ندبته إلى أدائه الحكمة الدستورية العليا.

ومبادئ الشريعة الإسلامية, هي قواعد ومقاصد, تلبي الاجتهادات الفقهية المعبرة عن ظروف الأمة في الزمان والمكان حاجات تطبيقها على الوقائع الجزئية, أو صياغتها القانونية في صورة القواعد العامة المجردة. ويرى الحزب أن ذلك يجب أن يتم من خلال التوافق العام الذي تأيد بقبول العمل السياسي في ظل الدستور الذي ارتضته الأمة حاكما لحياتها السياسية.

والتوافق العام, يتحقق من خلال التفاعل بين العلماء والفكرين وغيرهم من القيادات المؤثرة, وبين جمهور الأمة, حتى نصل للصياغات التي تحوز على موافقة تمثلي الأمة. ونحن هنا لا نتكلم عن موقف حزب يفوز بالأغلبية, بل نتكلم عن التوافق العام والتقبل الغالب للجماعة السياسية, من خلال وكلائها. لأن الصياغات الأساسية للقانون المستمد من دستور الأمة يجب أن تعبر عن القاسم المشترك العام لمختلف الفصائل والفرق والجماعات, دون أن تنتج فقط عن فكرة الأغلبية السياسية.

وفي الشريعة الإسلامية أحكام جزئية تفصيلية تضمنتها النصوص, وهي واجبة التطبيق بالنسبة للمسلم. أما بالنسبة لغير المسلم, فالقاعدة الإسلامية أن يتركوا وما يدينون, ولذلك فإن كل ما يتعارض مع عقيدة غير المسلم لا يطبق عليه, بل تطبق عليه فيه شريعته (مثل الزواج والطلاق لدي الأقباط المصريين). أما مالا يتعارض مع العقيدة فهو ينطبق على المسلم وغيره, سواء بسواء. فالجانب الديني للاجتهاد, يتوقف عند تحديد مساحة "المسموح" وهي المساحة المستمدة من الأصول, التي سبق أن أشرنا إليها, أما الحركة داخل "المسموح" أي "الحلال", فهي مساحة للاجتهاد القانوني البشري وعملية الاختيار للتشريع البشري (أو الوضعي) التي تسع الجميع.

والمساحة الكبيرة المتروكة للاجتهاد المتجدد الذي يتم لإصدار قانون يتبنى رأيا من بين آراء متعددة, ففيها يشترك المسلمون وغير المسلمين جميعا في الاختيار, الذي يتضمن بالضرورة ترجيحا تطبيقيا لرأي على بقية الآراء المراعاة لظروف المتغيرة زمانا ومكانا. نقصد بهذا أن المساحة المتروكة للاختيار البشري, هي مساحة لتحديد ظروف الواقع, وصياغة التشريع. وفيها تبادل الرأي, واختيار الأوفق, وفي هذه المساحة يتحرك كل أبناء الأمة المسلم والمسيحي معا وثمة مساحة أخرى يعمل فيها التشريع البشري الوضعي تحدده المصالح الآنية وحدها والمفاسد الواجب منعها. وفي هذه المساحة يشترك جهد المسلم وجهد المسيحي ويتساوقا لتحديد المصالح وتحقيقها وتعريف المفاسد واجتنابها

التعددية الدينية :

في الشريعة الإسلامية, هناك مرجعية دينية للأمة, وهناك أيضا اعتراف حقيقي بالتعددية الدينية, وذلك هو أهم ما يميز الشريعة الإسلامية – في هذا الخصوص – عن كل الشرائع التي عرفها العالم.

والمرجعية الإسلامية ليست مرجعية دينية حسب الفهم الغربي, ولكنها مرجعية دينية وحضارية معا, والجانب الديني منها يخص من يؤمن بالإسلام دينا, والجانب الحضاري منها يخص من ينتمي للحضارة الإسلامية مسلما كان أم غير مسلم.

هي إذن مرجعية حضارية عامة, أي إطار حضاري جامع, يرتبط بالنسبة للمسلم بعقيدته الإسلامية, ويرتبط بالنسبة للمسيحي بعقيدته المسيحية. لأن المسلم والمسيحي اتفقا عبر القرون على عقيدة حضارية واحدة, إن جاز التعبير, ونعنى بها قيم النظام الحضاري والاجتماعي الواحد الذي عاشا في ظله جميعا بعد أن أقاماه بمجهدهما معا.

لذلك ففي المشروع الحضاري الإسلامي, المسلم والمسيحي كلاهما على قدم المساواة, في الانتماء, والدور, والأصالة.

فهما أبناء أمة واحدة, وحضارة واحدة, وإن تعدد الانتماء الديني.
وهنا لا نقول إن الحقوق متساوية بينهما فقط, بل الأهم أن نقول إن الواجبات متساوية بينهما, في النهوض بالأمة وإدارتها, والدفاع عنها, وحماية مقدساتها الإسلامية والمسيحية جميعا. والأمر ليس أمر مساواة سلبية بينهما فقط, بل هو أمر مشاركة إيجابية ومساهمة مشتركة في إدارة أوضاع الجماعة.
ولهذا فلأبناء الأمة جميعا حق ممارسة شعائر دينهم, وإقامة معابدهم, المسلم وغير المسلم, وفق معايير واحدة للاحتياج والملائمة تطبق على الجميع, ولا يجوز أن تفرد لبعض أبناء الأمة قواعد تطبق عليهم دون سواهم, وإلا كان هذا إخلالا صارخا مبدأ المساواة الذي يقرره الدستور.
ولهذا أيضا فعلى أبناء الأمة جميعا القيام بدورهم للنهوض بالأمة والدفاع عنها ضد التدخل الخارجي, ومقاومة الاختراق الأجنبي, والغزو الثقافي. لأسيما ما تستر منه بدعوى حماية دينية.
ولا يجوز حرمان أحد من المواطنين من تولى أية وظيفة عامة, مهما كانت, بسب انتمائه الديني. وجميع المقولات الخاصة بالولاية المبنية على اختلاف الدين تحتاج إلى تبني الاجتهاد الجديد الذي ينظر إليها في ضوء طبيعة النظام السياسي الذي كان سائدا وقت صدورها عن النبي – صلا الله عليه وسلم – أو عن كبار الصحابة, أو أئمة الفقه.
والحزب ينطلق في اعتناقه لهذا الموقف الاجتهادي من حقيقة واقعية, يعلمها الكافة, هي توزع الأدوار الذي كانت تعبر عنه "ولاية الأمر" على مؤسسات تنفصل فيها الأدوار عن الأشخاص القائمين بها, وتتمايز كل مؤسسة عن سواها في اختصاصاتها وكيفية تشكيلها. مما يعني أن نشاط الأمة يخص كل أبنائها ولهم فيه أن يصلوا حسب كفاءتهم لأي منصب, وهم يتشاركون معا, في كل شيء, ولا يختص المسلم أو المسيحي منها, إلا بأن تولى المناصب ذات الصبغة الدينية يجب أن يبقي حقا خالصا لأبناء الدين.
ونضيف أن حزبنا يرى أن التعددية الدينية المتمثلة في الإيمان بالأديان السماوية الكبرى, لا سيما المسيحية والإسلام, هي جزء من تراث الأمة, وثقافتها, وأن الإسهام المسيحي وجذوره القبطية, وتراث كنيسته وتاريخها جزء من ثقافة الأمة ومعارفها, يحب أن يجد طريقه جنبا إلى جنب مع معالم الثقافة الإسلامية وقيمها ومكوناتها, ومع الآثار الشاخصة والمعالم الدالة على المسيرة الحضارية لمصر عبر عصور التاريخ كله – منذ العصر الفرعوني – في وسائل الإعلام, والتعليم, وغيرها.
إننا أمة تحافظ على تاريخها وعراقتها, لا تهدم الماضي بالحاضر, ولا الحاضر بالماضي, بل تؤكد الاستمرار والتواصل والتتابع, الناهي عن الفرقة والاختلاف والانقطاع, فتحمل تاريخها, وتشيد بماضيها وتعتز بحاضرها, وتتطلع – بالعمل الجاد والأمل الصادق – للمستقبل الأفضل.

المبادئ الأساسية للنظام السياسي

التعددية :

يرى الحزب أن أهم المبادئ الحضارية لأمتنا, وبالتالي النظام العام للأمة, هو التعددية. ونعني بها التعددية في مختلف الجوانب, وليس التعددية السياسية فقط, لأن هذه الأمة قامت عبر تاريخها على التعددية الدينية والثقافية والاجتماعية وغيرها. وهذه التعددية زادت من تماسك الأمة, ولم تضعفها, لأن تعددية الجماعات, والبناءات, والأفكار, داخل سياق حضاري واحد, يجمع الكل, يعني التوحد في الأصول والتعدد في الفروع معا. لذلك لا تعرف أمتنا الأقليات بالعنى الذي يفهمه الغرب. ولابد أن يعكس أداء أجهزة التوجيه الإعلامية والتربوية والتعليمية والاجتماعية والثقافية, هذه التعددية, التي

هي خصيصة من خصائص الأمة, ومعلم بارز من معالم حضارتها عبر العصور.

الأمة مصدر السلطات :

يرى حزبنا أن الأمة هي صاحب السلطة الأول والأصيل والوحيد. نعني بذلك أن الدولة ليست مصدرا للسلطة, بل هي جهاز "توكل" له سلطات من الأمة, وبالتالي فالدولة تأتى بعد الأمة.

لذلك فالدستور هو دستور الأمة, وليس دستور الدولة والقوانين المكملة له, هي قوانين الأمة لا الدولة. وهذا الدستور وقوانينه تخضع له الدولة. لذلك فلا يجوز تغيير الدستور والقوانين المكملة له بقرار أو إرادة, من أي جهاز يرتبط بالدولة أو جهازها الحكومي, أو الحزب صاحب الأغلبية السياسية. بل إن الدستور والقوانين الأساسية المكملة له, يجب أن تصاغ من مجلس يعبر عن الأمة كلها, ويصبح مسؤولا عن الدستور وتعديله والحفاظ عليه. ويكون هذا المجلس منفصلا تماما عن بناء الدولة وأجهزتها ومؤسساتها.

إن من أهم مقتضيات كون الأمة مصدر السلطات التأكيد على مسألة التداول السلمي للسلطة, التي تعني أن اختيار الأمة هو الأساس, فهي التي تحدد وتختار وكلاءها, اختيارا سلميا من غير إكراه أو إجبار مادي أو معنوي.

توكيل لا تمثيل :

لأن الأمة مصدر السلطات, لذلك يرى حزبنا أن الأمة لا تنتخب ممثليها, بل تختار وكلاءها, والاختيار يعني أن الناس تختار من بينها من تريد, وتختار طبقا لمعرفتها به وبأدواره السابقة, وليس طبقا للدعاية والوعود الانتخابية. بهذا فإن الاختيار يتحدد وفق معرفة الناس بالشخص, وهذا الاختيار يتم في المؤسسات الدينية والاجتماعية والسياسية والمهنية التي يتوزع عليها الناس.

والوكيل هنا عليه واجب الوكالة والتزاماتها, وهو موكل لهدف, وتفرض الوكالة عليه شروطها, ويمكن أن تنزع منه الوكالة إذا خرج عن شروطها. وينطبق هذا على وكلاء الأمة المنوط بهم التشريع ووضع الدستور. وينطبق أيضا على الدولة كمؤسسة, كما ينطبق على الحزب الحاكم والأحزاب المعارضة التي تشاركه في المجلس الخاص بتشكيل الحكومة.

وهذا التصور الذي سوف يعمل الحزب – بإذن الله – على تحقيقه بتعديل التشريع, يجعل النائب في البرلمان وكيلا عن ناخبه, يخضع لما يخضع له الوكيل من وجوب العمل وفق تعليمات الموكل ولتحقيق مصلحته, ويحق للموكل أن يعزله. وسوف تكون لذلك ضوابطه من حيث الأسباب المجيزة للعزل ومن لهم حق العزل, وكيفية ذلك, وقنواته, التي يجب أن تكون واردة في التشريع المنظم لذلك على سبيل الحصر.

العمل الأهلي

تستند رؤيتنا في الحزب لقضية العمل الأهلي إلى مجموعة من الأسس التي من شأنها أن تمثل مرتكزا لتقويته وتحقيق انطلاقه :

الأساس الأول : يجب ألا تحل الدولة محل الناس في القيام بالأعمال, فلا يجب عليها أن تقوم بما يجب أو يستطيع أن يقوم به الأفراد أو الجماعات, أو مؤسسات الأمة المختلفة.

الأساس الثاني : إن تقوية المؤسسات الدينية في أمتنا من شأنه أن يوفر البنية الثقافية والقيمية اللازمة لانطلاق العمل الأهلي, فهذه البنية الثقافية والقيمية تفجر ينبوع الخير والطوعية والمشاركة والإيجابية في الناس, فيساهموا في تحمل أعباء أمتهم وأداء واجباتهم.

الأساس الثالث : إحياء التكوينات الاجتماعية التراحمية والحفاظ عليها وتقوية بنيانها من شأنه أن يقوي دوائر الانتماء الفرعية لدي المواطنين التي هي أحد أسس تقوية العمل الأهلي وتدعيم دوره في البناء الاجتماعي والاقتصادي.
الأساس الرابع : ضرورة توفير الاستقلال المالي والإداري لمؤسسات العمل الأهلي, ويمثل "الوقف" لبنة أساسية في تصورنا لتحقيق هذا الاستقلال, وسيأتى الكلام عنه في موضعه من هذا البرنامج.
الأساس الخامس : إن إطلاق حرية العمل الأهلي بمؤسساته المختلفة من جمعيات ونقابات ونواد وروابط... إلخ. من شأنه أن يجعل العمل الأهلي يستوي على سوقه ويؤتي ثماره اليانعة التي يمكن أن يستفيد منها المجتمع ككل.
إيمانا منا بهذه الأسس, وانطلاقا منها, فإن الحزب يهتم بالقضايا والموضوعات التالية :

أولا : استقلال المؤسسات الدينية

ينظر الحزب بقلق شديد إلى المحاولات المستمرة من قبل الدولة وأجهزتها المختلفة لإلحاق الدين برموزه وقيمة ومؤسساته وشخصياته بها, ويرى الحزب ضرورة تحرير "الدين" من كل سلطان عن طريق تحقيق الاستقلال المالي والإداري لمؤسساته المختلفة. والاستقلال المالي سبيله إعادة الوقف للمؤسسات الدينية كافة وعلى رأسها الأزهر الشريف والكنيسة القبطية, والاستقلال الإداري يتحقق بانتخاب شيخ الأزهر من جماعة كبار العلماء التي يجب أن تعود مؤسسة مستقلة تشرف على الأزهر والدعوة الإسلامية والتعليم الديني الإسلامي. ويبقي مجمع البحوث بوضعه الحالي مؤسسة للشورى الفقهية, والاجتهاد الجماعي, ويضم إلى عضويته – بحكم القانون – أعضاء جماعة كبار العلماء, الذين يجب أن يكون تعيينهم بناء على انتخاب علماء الأزهر الحاصلين على درجة علمية تخصصية, ومن بين هؤلاء الأعضاء في جماعة كبار العلماء ينتخب شيخ الأزهر, ويختار الشيخ وكيلا له من بينهم أيضا. وبذلك يتحقق الاستقلال الحقيقي للمؤسسة الدينية الإسلامية. وهو الاستقلال الذي يضمن نهضة دينية دائمة وصدقا في الرأي والفتوى, لا يميل بهما أو بأيهما, الرغبة في إرضاء ذي سلطان, أو الخوف من حيفه.
وبذلك يكون للمؤسسة الدينية الإسلامية مثل ما للمؤسسات الدينية المسيحية في مصر من استقلال في التكوين وفي اتخاذ القرار جعلها محل الاحترام الكامل محليا وعالميا.

ثانيا : في الأسرة والمرأة

يرى حزبنا أن الأسرة هي خلية المجتمع الأولي والأساسية, التي إن صلحت صلح سائر الجسد الاجتماعي كله, فهي مستودع قيم الأمة وخبراتها وتجاربها.
وترتبط رؤية الحزب للأسرة برؤيتنا للفارق بين الحضارة الإسلامية وبين الحضارة الغربية, حيث اعتمدت الأخيرة على الفرد فغذت فيه نزعة الواحدية الفردية, وترتب على ذلك سهولة تفكك العلاقة الزوجية ثم الأسرية عموما, لتنعدم الرقابة التراحمية – المنوطة بالأسرة – على الأجيال الناشئة, فسقط الشباب فريسة الإدمان والأمراض المدمرة وأخطرها الإيدز وهو ما يبرز الوجه القبيح لحضارة الغرب الذي تحاول ستره فلا تفلح.
وباعتبار الأسرة وحدة التنشئة, وليس الفرد, وجب علينا النظر بعين التدبر لتلك المحاولات التي تسعى الحضارة الغربية لإنفاذها إلى داخل الأسرة في أوطاننا عن طريق آلياتها لتدويل مخط حياتها, ومنها تلك المحاولات التي تبذل لتفتيت الأسرة, مثل المؤتمرات التي تخص واحدا فقط من أفراد الأسرة مثل المرأة والطفل, وهي مؤتمرات, على الرغم من أهميتها على صعيد التنمية البشرية, إلا أنها تتضمن مفاهيم تؤدي إلى التحول مخو النمط الفردي في المجتمع لا النمط الأسرى,

ومن ثم فعدم التفاتنا للإطار المرجعي لتوصياتها وكيفية تأثيره في هذه التوصيات يعني أننا نقود الأسرة المصرية إلى وضع تتعاظم فيه نزعات أفرادها مخو الفردية المفرطة وتؤدي تدريجيا لذوبان الطبيعة التراحمية للأسرة وتلاشيها, مما يهدد المجتمع كله بدمار سريع يجب تدارك أسبابه قبل أن يستحيل تدارك آثاره ونتائجه.

واعتبارا بهذا كله فإن الحزب في تصوره لوضع المرأة الاجتماعي ينطلق من الأسس التالية :

1. إن النظر إلى المرأة يجب أن يكون عبر مؤسسة الأسرة, فالمرأة بالنسبة للرجل هي الأم صاحبة الحقوق على الرجل, وهي الابنة, وهي الأخت محل الرعاية والتكريم كما إنها هي الزوجة محل المودة والرحمة, والنساء شقائق الرجال, وهن نصف المجتمع ونصف الأمة, ومن ثم فلا وجه للصراع بين الرجل والمرأة, كما أنها لا تقل مسؤوليتها عن مسؤولية الرجل, ولذا فإن الحزب يرى أن النظرة المختلفة للمرأة باعتبارها متاعا للرجل أو باعتبارها مخلوقا دونه في القيمة والقدرة والمنزلة الاجتماعية هي نظرة سطحية وواجبة التغيير فورا وبجميع الوسائل المؤدية إلى ذلك.

وإذا كان الحزب يؤكد على النظر إلى وضع المرأة في المجتمع عبر مؤسسة الأسرة, فإن رعاية الأسرة هي أولى المهمات الأساسية للمرأة, لأن أحدا غيرها لا يستطيع أن يقوم مقامها فيها.

2. يؤكد حزبنا أن المرأة تتساوى مع الرجل في الحقوق والالتزامات المدنية والسياسية تساويا كاملا, ولذا كان من حقها أن تتولي المناصب كافة أخذا مما يتبناه الحزب من موقف الاجتهاد الإسلامي المعاصر حول الولايات وانتهاء مفهومها القديم بتوزيع الاختصاصات على مؤسسات متعددة. فمن حق المرأة, بل واجبها, أن تكون ناخبة, أو منتخبة, أو عضوا بالمجالس النيابية, وأن تقوم بجميع الأعمال والوظائف العامة والمهنية, كما أن عليها عين الالتزام بالمشاركة في العمل والاهتمام بالعمل العام بكافة جوانبه وشتي صوره.

وحتى يتحقق هذان الأساسان في أرض الواقع فإن الحزب يرى ما يلي :

1. العمل على إكساب كل من الرجل والمرأة المهارات اللازمة لحسن الاضطلاع بمسؤولياتهما نمو تحقيق نموذج النهضة المنشود, بما يتطلبه ذلك من العمل على محو أمية الأسرة, ورفع مستواها المعيشي وتوفير آليات تلك الأهداف فضلا عن توفير آليات الوعي العام الاجتماعي والثقافي عن طريق العمل الأهلي العام, وتشجيع هذا الأخير ليتناول مشاكل الأسرة سواء فيما يتعلق بظروفها الصحية, أو الاجتماعية, أو حتى السياسية والاقتصادية لضمان استقامة أداء هذه الوحدة لدورها وعدم انحرافها.

2. تأكيد الدور التوزيعي للدولة – وبعثه حيث توقف عن العمل – لضمان حسن توزيع عوائد العملية الإنتاجية على الأسر المصرية, على نحو يلغي تهميش هذا العدد الهائل من الأسر المهمشة حاليا, والتي يصل تعدادها – حسب الإحصاءات الرسمية – إلى 30 % من جملة الأسر المصرية, وحسن استغلال أموال الزكاة والصدقات – التي يدفعها المصريون عن طيب خاطر طلبا لرضاء الله – لضمان توجيهها لصالح الأسر المصرية المحتاجة إلى دعم مادي.

3. الاهتمام بالجوانب الأخلاقية والاجتماعية في التعليم حتى ينشأ التلميذ معتبرا الأسرة وحدة أساسية في حياته لا مجرد مأوى وقتي, أو مطعم, أو مصدر للمال قبل القدرة على كسبه, وغلق بؤر الفساد التي يزرعها الأعداء في صورة استثمارات يسمونها ترويحية, ثم يروج لها الإعلام عن غير وعي بمخاطرها وآثارها المهلكة.

4. توفير الدعم والرعاية اللازمين للمرأة العاملة التي أصبح عليها عبء كبير, وذلك بتوفير المتطلبات المادية للأسرة, حتى لا يؤثر ذلك على دور الأم في رعاية شؤون أسرتها.

5. نشر الوعي بدور المرأة ومسؤوليتها مع زيادة مشار كتها في العمل الأهلي الذي يعد المدخل الطبيعي لزيادة اهتمامها

بالعمل العام.

6. إدارة الأداة الإعلامية بصورة تراعي خصوصية القيم التراحمية الأصيلة في مجتمعاتنا, وتحرص على الابتعاد عن الترويج لأنماط العلاقات الاجتماعية الغربية بطريقة غير مدروسة على نحو يؤدي إلى تفكك الأسرة المصرية.

ثالثا : إصلاح نظام الوقف وتفعيل دوره الاجتماعي والنهضوي

يرى حزبنا ضرورة العمل على إحياء نظام الوقف وتجديده بما يتمشى مع متطلبات الواقع الاجتماعي, وبما يتلاءم مع مستجدات العصر الحديث. كما يرى حزبنا أنه من الضروري إعادة الصلة التي كانت قائمة بين نظام الوقف من ناحية والعمل الأهلي. بمختلف صوره وأنماطه من ناحية أخرى.

إن "الوقف" عبارة عن صدقة جارية, يتصدق بها صاحبها ليتم إنفاقها في وجوه البر والخيرات والمنافع العامة, وقد عرف مجتمعنا المصري "نظام الوقف" بهذا المعنى ومارسه بانتظام منذ فجر الإسلام حتى العصر الحديث, فكان بمثابة قاعدة مادية ومعنوية للعمل الأهلي في أنشطته المتعددة وأنماطه المختلفة, وعلى أساس هذه القاعدة تمتع العمل الأهلي بقدر كبير من الاستقلال المالي والإداري والوظيفي, وارتبط أشد الارتباط بالمجتمعات المحلية ومجاجاتها المتنوعة والمتجددة ويلفت نظرنا – في سياق التطور الحديث للمجتمع والدولة في بلدنا – أن دعم نظام الوقف للعمل الأهلي ومؤسساته المختلفة قد تراجع لسلبيات كثيرة عاني منها هذا النظام ونتيجة للسيطرة الحكومية عليه وعلى موارده المالية ؛ الأمر الذي أدي إلى فتح الطريق أمام التدخل الأجنبي في مجال الأعمال التطوعية, أو غير الحكومية, من خلال تقديم المنح والقروض والمساعدات الفنية المتمثلة في التوجيهات والبرامج التدريبية والمشروعات التطبيقية التي يتعين على "المنظمات الأهلية" الأخذ بها ؛ حتى تحافظ على استمرار تدفق تلك المعونات إليها. ومعنى ذلك هو أن العمل الأهلي في بلدنا يتهدده خطر التدخل الأجنبي ؛ وهو خطر يفقده استقلاليته المالية والإدارية والوظيفية, كما يفقده صفته "الأهلية" ويكسبه صفة أخرى الصفة "لأجنبية".

لذلك فإن ثمة حاجة ماسة إلى إصلاح نظام الوقف وتجديد وإعادة الصلة بينه وبين العمل الأهلي. ويرى حزبنا أن هذا الإصلاح يجب أن يتم في ضوء ثلاث قواعد أساسية هي :

1. احترام إرادة الواقف والالتزام بالشروط التي يضعها لصرف ريع وقفيته في وجوه البر والمنافع التي تسهم في حل مشكلات المجتمع وفي تطويره والارتقاء به.

2. أن تكون إدارة المؤسسات الوقفية إدارة أهلية مستقلة غير مندمجة في الجهاز البيروقراطي الحكومي, حتى يتحقق لها أكبر قدر ممكن من الفاعلية والكفاءة في ظل نظام فعال للرقابة الأهلية الذاتية.

3. إزالة القيود القانونية والإدارية التي تحول دون مبادرة الأهلي بإنشاء أوقاف جديدة وتخصيصها لخدمة الأنشطة الاجتماعية والتنموية المختلفة. وهذا يتطلب ضرورة إعادة النظر في قوانين الوقف ولوائحه التنظيمية التي صدرت في مصر ابتداء من قانون الوقف رقم 48 لسنة 1946, وما تلاه من قوانين وتشريعات خاصة بالأوقاف وبوزارة الأوقاف كجهة حكومية تديرها وتشرف عليها.

إن رؤيتنا في إصلاح نظام الوقف تأخذ في اعتبارها – أيضا – ضرورة التجديد في أنظمته الإدارية, وفي المشروعات التي يجب أن تتوجه إليها رغبات أهل الخير والمبادرين بوقف ممتلكاتهم – أو بوقف بعضها – وتخصيص منافعها للمصلحة العامة, وفي أنواع جديدة من العمل الخيري الاجتماعي والنهضوي ؛ فيوقف أهل الخير على تطوير الصناعات, وعلى

النهوض بالزراعات, وعلى كل ثغرة في سياج المجتمع, في إطار من التكافل الاجتماعي الذي يحفظ كيان الدولة والمجتمع معا. فنحن نعتقد أن الأوقاف التي تزيد قوة التضامن الاجتماعي وتزيد فاعلية العمل الأهلي ومؤسساته المختلفة ؛ تؤدي أيضا إلى شد أزر الدولة وتدفع الأمة في مجموعها على طريق النهوض والتقدم.

رابعا : إطلاق حرية التنظيمات الأهلية والنقابات المهنية والعمالية

المنظمات الأهلية :

تحكم الحزب في رؤيته التفصيلية لموضوع التنظيمات الأهلية مجموعة من, النقاط أبرزها :

أ. الأوضاع القانونية للتنظيمات الأهلية : التي تتطلب تغييرا يضمن حرية تكوين وتشكيل المؤسسات والجمعيات المعبرة عن فاعليته.

ب. الأوضاع المؤسسية : التي تعني ضرورة توفر قواعد مؤسسية مستقرة تحكم عمل المنظمات الأهلية, لأن وجود هذه القواعد من شأنه أن يساعد في انخراط هذه المنظمات في حركة التغيير المجتمعي الشامل

ج. الدور والوظيفة : ضرورة توسيع وظيفة ومهام المنظمات الأهلية لتشمل مع الدور الخيري والإغاثي, الدور النهضوي بمعناه الشامل.

د. بناء القدرات : والتي تعني ضرورة توفير الخبرات الفنية اللازمة لحسن إدارة المنظمات الأهلية, من تدريب القائمين على تشغيل المؤسسات الأهلية, وتشبيك بين مؤسساته المختلفة, وبناء قواعد للمعلومات خدمة لأغراضها.

النقابات المهنية

تكتسب النقابات المهنية أهميتها في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها المجتمع المصري والتي تلقي بظلالها على "الشرائح الوسطى المصرية" التي تشهد تآكلا شديدا, وانهيارا متزايدا, واختفاء كبيرا. والنقابات المهنية هي التي يمكن أن تمثل أداة أساسية في الحفاظ على تماسك هذه الشرائح, التي هي في كل المجتمعات مخزن القيم ومصدر التغيير, لذا فإن الحزب يرى ضرورة الاهتمام بالنقابات المهنية التي يمكن أن تمثل طموحات ومصالح الشرائح الوسطي في مقابل مصالح فئات اجتماعية أخرى.

لذا, فإن الحزب يرى أن يكون التعامل مع النقابات المهنية من المنظور الآتي.

أ. كفالة احترام السلطة التشريعية للجمعيات العمومية للمهنيين, واعتبار رأيها في الأمور التي تخص العمل النقابي بشكل عام.

ب. التأكيد على الدور المهني والخدمي للنقابة فيما يتعلق بالفئة التي تتولي التعبير عنها, على أن ذلك لا يلغي الدور الذي تسهم به هذه النقابات في قضايا الوطن بإثراء الرؤى المثارة حول هذه القضايا, فضلا عن أهمية الدور القومي العربي والإسلامي والدولي لها.

ج. كفالة حريات النقابات في تشكيل اتحادات إقليمية ودولية وتسهيل الإجراءات لتمثل هذه الاتحادات قوة عربية ودولية يمكن استثمارها في الضغوط والتوازنات الدولية فيما يتعلق بالإطار الوظيفي للعلاقات الدولية. ومن أهم ضمانات ذلك تذليل العقبات التشريعية والتنفيذية إزاء هذا الدور.

د. إلغاء القوانين التي تحكم العمل النقابي, ولا تحظي برضا المهنيين, أو برضا جمعياتهم العمومية, وضرورة الاسترشاد بآراء الجمعيات العمومية فيما يتعلق بأية تشريعات تمس شؤونها, وبما يتفق مع الدستور.

ه. دعم الدور الاستشاري للنقابات المهنية تجاه الدولة, فيما يخص المشروعات القومية المتعلقة بمجال عمل النقابات وتخصصها, وخلق أطر مشتركة بين سلطتي الدولة التنفيذية, والتشريعية, والنقابات المهنية, تأخذ في الاعتبار – بشكل جدي – رؤى النقابات وملاحظاتها وانتقاداتها للأداء التنفيذي للمؤسسات التنفيذية, فيما يتعلق بمجال تخصصها النقابات العمالية :

إن عبء التطورات الجارية في مصر الآن يقع ثقله الاقتصادي والمعيشي الأكبر على الفئات العمالية, كما يقع على الطبقة الوسطي المصرية كما قدمنا.

ولذا يرى الحزب بالنسبة للعمال ما يلي :

ضرورة مراعاة حقوق العمال, وضمان وظائفهم في ظل الأوضاع الجديدة للقطاع العام, وإعادة تأهيل وتدريبهم بما يمكنهم من تحسين أوضاع أعمالهم في ظل ظروف العمل المتغيرة.

يجب أن يراعي قانون العمل التوازن بين حقوق العمال ومصا لحهم, وبين حقوق ومصالح الرأسمالية الوطنية.

يجب أن يصاغ قانون النقابات العمالية بإرادة عمالية سليمة, وأن يتضمن حرية تكوين نقابات عمالية, ويجب أن ترتفع الوصاية الحكومية عن التنظيمات العمالية كلها فيصير التنظيم النقابي العمالي خالصا للإدارة العمالية وللمشاركين فيه وحدهم.

يجب أن يصبح حق الإضراب مكفولا للعمل دون قيد, لتتوازن به حقوقهم مع حقوق أصحاب الأعمال في تقرير سياسة مشاريعهم.

الأزمة الحضارية في المجتمع المصري

يرى المؤسسون لحزب الوسط المصري أن مصر تمر الآن بفترة انتقالية بكل معاني كلمة انتقالية, في جميع المجالات, وعلى كل المستويات. هي فترة انتقالية لأنها تشهد تحولات كبري في المجال السياسي والاقتصادي كما في المجال الاجتماعي والثقافي... إلخ, وعلى المستوى المحلي, كما على المستوى الإقليمي والدولي المحيط بمصر, وفي جانب الحركات والقوي السياسية والاجتماعية, كما في جانب الدولة المصرية والواقع المحيط بها.

ولقد تركت الفترة الانتقالية التي تحياها مصر بصماتها الواضحة على المجتمع المصري, حيث بتنا نشهد ظواهر ومظاهر جديدة لم نكن نشهدها من قبل في الواقع, ويرى الحزب أن أبرز مظاهر هذه الأزمة الحضارية الشاملة التي يعاني منها الواقع المصري هي.

أولا : تصدع منظومة القيم في المجتمع

يعتقد الحزب أن القيم هي أساس النهضة ومبعثها, فهي التي تحفظ تماسك المجتمع وتضمن قيامه برسالته, لذا فإن المؤسسين في الحزب ينظرون بقلق بالغ إلى تصدع منظومة القيم في المجتمع المصري التي أدت إلى بروز ظواهر لم يعرفها مجتمعنا من قبل مثل : الاعتداء على المحارم جسديا أو جنسيا, وضعف الدور الرقابي للأسرة المصرية على أولادها, بالإضافة إلى غلبة النزعة الفردية والرغبة الاستهلاكية المادية على السلوك والتصرفات, ناهيك عن ضعف القيم التراحمية والتكافلية والتعاونية وقيمة العمل المنتج بين أبناء الشعب المصري, وشيوع ظاهرة استباحة المال العام, وصور الفساد الإداري والوظيفي في معظم الأجهزة الإدارية التي تهدف أساسا إلى تحقيق مصالح المواطنين.

إن المؤسسين في الحزب يولون أهمية كبيرة لمحاولة بلورة نسق قيمي وثقافي يكون بمثابة أرضية وأساس لمعالجة الاختلالات الهيكلية في المجتمع, ويرون في سبيل تحقيق ذلك :

1. ضرورة دعم دور الأسرة المصرية ليعود لها دورها المحوري في الحفاظ على نمطنا القيمي.
2. تقوية دور المؤسسات الدينية, فالقيم التي تدعو لها الأديان هي سبيل الحفاظ على تماسك المجتمع.
3. أن تقوم مؤسسات التنشئة الاجتماعية كافة بدورها في ترسيخ القيم الأصيلة في المجتمع المصري, وهي القيم التي حفظت عليه تماسكه, ومكنته من مواجهة محاولات الاجتياح الثقافي في الماضي القريب والبعيد.
4. التأكيد على أن تكون محور رسالة أجهزة الثقافة والإعلام والفن – وهي أدوات صناعة المعاني في الأمة – تنمية القيم الأصيلة, والثقافة الوطنية, والدفاع عن مكونات الخصوصية الحضارية والثقافية, وهذا يتطلب دفع مظاهر التغريب الوافدة علينا من كل بقاع الدنيا, وأن تترفع تلك الأجهزة عن أن تكون أدوات في تدويل نمط الحضارة الغربي ونشر نموذجه القيمي والثقافي.

ثانيا : انتشار العنف الهيكلي في المجتمع المصري

خطورة انتشار مفاهيم العنف في المجتمع المصري أنه لم يعد قاصرا على العنف السياسي التي تعالت موجاته منذ 1996 وحتى الآن, والذي نرفضه رفضا قاطعا. خطورة العنف في نظر الحزب أنه لم يعد قاصرا على فئات بعينها, وإنما أصبح يمثل ظاهرة يقوم بها فئات وأطراف عديدة في البيت والمدرسة, وفي النادي والحزب السياسي... إلخ, وهذا يمثل تغيرا في طابع الشخصية المصرية التي تتسم بالتسلح الشديد, وهو تغيير اضطر الحكومة مؤخرا إلى تعديل بعض نصوص قانون العقوبات فيما عرف باسم (قانون البلطجة) لتشديد العقوبة على بعض صور استخدام العنف التي شاعت بشكل يبعث على الخوف العام.

ويرى الحزب أن اتساع نطاق العنف وتعدد أطرافه له أسباب فكرية وثقافية, كما أنه له أسبابه الاجتماعية والاقتصادية, هوه يتبنى الإجراءات الآتية لمعالجته :

1. وضع الظاهرة على رأس قائمة أولوياتنا, للوقوف على العوامل النفسية, والاجتماعية, والاقتصادية, والسياسية, والثقافية التي تدفع للاستسلام لمنطق العنف, خاصة في ظل انتشار كثير من مظاهر العنف اللفظي, والسلوكي بين أفراد المجتمع, وبين أبناء فئات كانت تعتبر ذلك خطيئة محظورا الوقوع فيها.
2. إجراء حوار وطني صريح بين فصائل المجتمع السياسي كافة للتعبير عن التصورات والبدائل المختلفة لدي هذه الفصائل بصدد هذه الظاهرة, وبحث مختلف وجهات النظر بالحجة والبرهان اللذان يقمعان أي بديل إرهابي.
3. معالجة قضايا الوطن في الصحف والدراسات الأكاديمية بأسلوب يخلو من الصدام والسباب, عن طريق تنمية وعى مهني بهذه القضية لا يستأصل الآخرين, بل يفند – في هدوء – الحجة بالحجة بعيدا عن التشنجات, والعنف اللفظي.
4. مقاومة الاستفزازات المختلفة التي تمارس على المستوى القومي سياسيا, واقتصادي, واجتماعيا, وثقافيا, وكذلك الفساد والاضطرابات, والاختلالات, القيمية, والخلقية التي لا تحظي بقبول, بحيث يقلل ذلك كله من فرص اللجوء إلى العنف أو مغرياته.
5. التأكيد على حق كل مواطن, وكل جماعة وكل فئة من المواطنين في حرية العمل العام, والدعوة لأفكارها مجرية كاملة في حدود القانون والعمل السلمي.

6. التوسع في تطبيق نظم العدالة الاجتماعية, وتقريب الفجوات بين الطبقات, والمساواة في الحقوق والواجبات بشكل حقيقي.
7. تطوير المناطق العشوائية, وتوصيل كل أنواع الخدمات لها, حتى لا تكون منبتا لهذه الظواهر المرضية.
8. حل مشكلة البطالة بشكل جاد وفعال.
9. احترام القوانين وتطبيقها بحزم على الجميع.

ثالثا : مشكلة الفساد

يلاحظ بصفة عامة الانتشار واسع النطاق الألوان ودرجات عديدة من الفساد في المجتمع المصري, فهناك الفساد الفردي, وهناك الفساد المؤسسي الهيكلي : أي ذلك الذي يرتبط بشكل المؤسسة من حيث بناؤها التنظيمي وأشكال الإدارة وآلياتها, والعمل داخلها. كما أن هناك الفساد المالي, وهناك الفساد الخلقي السلوكي.

إن انتشار الفساد بألوانه المتعددة وصوره المختلفة في جنبات المجتمع المصري يمثل صورة من صور غلبة المشروع الفردي على حساب الصالح العام, فالجميع يسعون عبر الفساد وباستخدام آلياته لتعظيم منفعتهم الشخصية الفردية الضيقة على حساب منفعة المجتمع, وصالح مجموع أفراده. وخطورة الفساد أنه يعد أحد أهم آليات تدعيم أسلوب الحياة الخطير السائد, خاصة أنه أصبح منهج حياة لكثير من القادرين وكثير من صغار الموظفين الذين باتت دخولهم المحدودة لا تكفي توفير متطلبات الحياة لهم ولأولادهم.

إن الفساد في جزء منه تعبير عن اختلال قيمي, وفساد أخلاقي أدي إلى عدم القدرة على التمييز بين الحلال والحرام, والصواب والخطأ.

وإذا كان الفساد في جزء منه تعبيرا عن اختلال قيمي, فإنه في جزء منه أيضا.

مناخ إفساد يحيط بالفرد, وأوضاع ترتبط بالمؤسسات يجعل محاولات الاجتراء عليه والوقوع فيه سهلة ميسرة, خاصة في ظل افتقاد القدوة, وانتشار لأنماط حياة استفزازية صارخة تجعل الكثير يلهث وراء تقليدها وتوفير متطلباتها, والأهم, في نظر الحزب, أن الفساد في جزء كبير منه يرتبط بأوضاع هيكلية في شكل المؤسسات, وطريقة إدارة شؤونها, والقوانين واللوائح والقواعد المنظمة لعملها خاصة إذا كثرت الاستثناءات, أو الثغرات بها, والتي يمكن أن ينفذ منها ضعاف النفوس وأصحاب المصالح, أو إذا مالت الإدارة للأسلوب الفردي على حساب الجماعية. ويصاحب ذلك أسلوب انتداب الموظفين لأعمال ومؤسسات أخرى يكثر فيها تحقيق المكاسب المادية.

إن النوع الأخير من الفساد الذي يمكن أن نطلق عليه "الفساد الهيكلي", يجعل الحزب يهتم بأوضاع المؤسسات القائمة, وطريقة إدارتها, وأسلوب عملها بما يعطي أولوية للحيلولة دون انتشار الفساد داخل هذه المؤسسات, ولن يتوفر ذلك إلا بزيادة فاعلية الأجهزة الرقابية, ودعم أدائها, ورفع السرية عن تقاريرها, بالإضافة إلى أسلوب الإدارة الشورية, أو الديمقراطية داخل المؤسسات.

سوف يعمل الحزب – ما وسعه الجهد – على شن حملة منظمة ضد الفساد بتشجيع مجموعة من المواقع القانونية, والإعلامية, والبحثية, ونقاط الاتصال الجماهيري التي تمثل محاور ارتكاز في شبكة سنحاول بناءها – وتشجيع القائم من مكوناتها – لمحاربة ومقاومة الفساد.

وهذه الحملة تتطلب :

التأكيد على حق العمل الأهلي في طلب بيانات ومعلومات تيسر له القيام بدور رقابي. فالجمهور المتضرر من الفساد هو أهم من يعنيه عمليا مكافحة الفساد, ولذا فإنه من الضروري إطلاق طاقات العمل الأهلي في هذا الصدد. ومطالبة الحزب بهذا ليست عضلا, فالأمة هي مصدر السلطات, وبالتالي يتيح لها هذا الحق مراقبة أداء هذه السلطات, ولا يمنع من ذلك وجود نواب لها, أو قيام السلطة التنفيذية بمهمة الرقابة, فللأمة – صاحبة الحق الأصيل في الرقابة – أن تقوم بها, إذ أن سلطة الوكيل لا تلغي سلطة موكله في شؤونه الخاصة والعامة.

كما أن هذه الحملة تقتضي التأكيد على القيم الأخلاقية, وبخاصة ما يتعلق منها بالمال العام, مع توفير حد الكفاية لصغار الموظفين برفع أجورهم, وزيادة دخولهم, ومحاربة الثقافة الاستهلاكية التي خلقت ثورة تطلعات متزايدة لدي الأفراد قصرت مواردهم عن القدرة على إشباعها. فلجأ ضعاف النفوس منهم إلى الطريق غير المشروعة لإرواء هذه التطلعات الاستهلاكية غير مبالين في ذلك بحلال ولا حرام ولا مهتمين مجرمة المال العام.

رابعا : انهيار أسس العدالة الاجتماعية

العدالة الاجتماعية في تصور حزبنا تقوم على دعامتين.

الأولى : ألا يكون المال دولة بين الأغنياء فقط, وهذا يستدعي تشجيع دخول الأفراد إلى العمليات الإنتاجية وتملك أصولها, وتوسيع قاعدة المشاركين في الشركات المختلفة بأنواعها.

الثانية : قيام الأمة أفرادا وجماعات ومؤسسات بواجبها في تحقيق العدالة الاجتماعية, وتقليص دور الدولة – في هذا السياق – إلى مجرد سد الحاجات التي تنشأ عن عجز الأمة عن القيام بواجبها كاملا, بناء عليه فنحن في الحزب نرفض ابتداء الربط بين الحاجات العامة وبين الإنتاج العام أي دخول الدولة في العمليات الإنتاجية من باب الرعاية الاجتماعية للفقراء ومحدودي الدخل, فهذا مما يفسد النشاط الاقتصادي ككل, ونرى ضرورة الفصل بين الرعاية الاجتماعية والعملية الإنتاجية.

إن هاتين القاعدتين تستدعيان الإجراءات التالية.

1. أن تقوم مؤسسة أهلية على تحصيل الزكاة والصدقات من المسلمين, وتحصيل الصدقات الطوعية من المسيحيين, على أن تتولي اتفاقها في مصارفها المختلفة, وأول مصارفها هو تحويل الناس إلى منتجين, أي المساهمة في العملية التنموية.
2. فصل موازنة الرعاية الاجتماعية عن الموازنة العامة للدولة, وهذا يستدعي أن تستقل مؤسسة أو مؤسسات بالتأمينات والضمان الاجتماعي حيث يقوم الأفراد باختيار المؤسسة التي يودون الاشتراك بها, على أن يكون هذا الاشتراك إجباريا على جميع المواطنين.
3. تشجيع الجهود الأهلية التي تبذل الآن في مجال الرعاية الاجتماعية.
4. إصلاح نظام الوقف ليساهم بدوره في إعادة توزيع الثروة بالإضافة إلى تحقيق أسس العدالة الاجتماعية.

في التعليم والتعلم والعلم

التعليم

يرى الحزب أهمية تحرير عملية "التعليم" من النمطية والتوجيه المركزي أي أن يكون التعليم مجالا للتعددية المعبرة عن

الأمة, فيأتى تعبيرا عن القائمين عليه, مما يسمح بظهور مناهج وأساليب وذلك في إطار الثوابت الوطنية, ورقابة الأمة. وأنه يجب أن يتوجه العمل التعليمي إلى توليد القدرة على التعلم المستمر لدي الأفراد بدلا من توجه إلى الحصول على الشهادات الرسمية دون العناية بالقدرة على كسب مهارات حقيقية نافعة ومفيدة.

فالتعليم في الأساس عمل أهلي, نتصور أن تقوم به الأمة كعمل اجتماعي لا يهدف للربح, بجانب وجود تعليم خاص. بل تقام المؤسسات التعليمية بالمبادرات الأهلية, لتأتى معبرة عن "احتياجات العمل" وعن "اتجاهات الأمة" تعبيرا مباشرا لذلك يجب أن يعتمد التعليم على التبرعات والوقف, وغيرها من المساهمات الطوعية لأبناء الأمة. وأن يتحرر من سيطرة الدولة على برامجه ومؤسساته ومناهجه.

وبهذا ننادي بالتعددية التعليمية, ونرفض "توحيد" المناهج, وتنميط المضامين التعليمية, وغيرها من الوسائل التوجيهية الإدارية المركزية, ويظل للأمة في تصورنا دور هام في تحديد الأرضية والقواعد المشتركة التي يجب أن يتضمنها نظامنا التعليمي محافظة على التماسك الاجتماعي والثقافي لعموم الأمة. مع وضع أسس تقييم واضحة لمحتوى العملية التعليمية بكافة مستوياتها وفروعها بما يضمن تحقيق المستوى التعليمي الرفيع والعصري لأبناء الأمة.

العلم

إن احتياج الأمة للعلم, هو احتياجها للمعرفة. والعلم وسيلة منظمة للمعرفة الموضوعية, وهو ليس الوسيلة الوحيدة للمعرفة, ولكنه واحدة من الوسائل المهمة لذلك.

ولأهمية العلم في نهضة الأمة, يلزم أن نشير إلى خطورة استيراد العلم من الغرب. فرغم أن العلم يقوم على "الوسائل الموضوعية" إلا أنه يبني أساسا على اختيارات قيمية. والعلم الغربي متحيز للحضارة الغربية وهو مرآة عاكسة لقيمها المتغيرة المتجهة دائما نحو التحرر من ثوابت القيم الدينية وما يبني عليها من ثوابت القيم الخلقية وهو توجه ينافي حضارتنا العربية الإسلامية, وينافي ما يحرص عليه الأفراد من موروث تقاليدنا الخلقية الرفيعة.

لذلك يحبب علينا تجنب عملية التغريب التي قد تحدث مع استيراد العلم, خاصة الجوانب والعلوم الاجتماعية وذلك من خلال تشجيع العلماء على إبداع علم – اجتماعي بوجه خاص – يوظف لخدمة قيم الأمة ويستفيد من تجارب الحضارات الأخرى.

ولن يتأتى ذلك إلا بتشجيع النشاط الأهلي في مجال الجامعات ومراكز الأبحاث لتعتمد هذه الأنشطة أساسا على موارد الأمة مثل الأوقاف والهبات والتبرعات من الأفراد والمؤسسات عامة. مما يسمح بأن تقوم هذه المؤسسات العلمية والبحثية بدورها الفعال حسب احتياجات الأمة, وحسب قيمها.

البيئة

تحتل البيئة في عصرنا الحاضر مكانة مهمة في تأثيرها على صحة الفرد والمجتمع, وعلى بقاء الحياة الإنسانية سليمة من أسباب العطب والضعف, محافظة على أسباب القوة والنماء.

وقد كانت البيئة التي احتضنت الإنسان يوم خلقه الله واستخلفه في الأرض, بيئة حفية به, حانية عليه, رفيقة بصحته, ضامنة لأسباب حياته. ثم واكب التغيير الحضاري السريع, والتصنيع اللاهث, والجري وراء أسباب الغني المطغى, تبدل وبيل في بنية هذه البيئة ونسيجها وتركيبها, جعل منها مصدر شر بدل أن تكون مصدر خير, ومباءة مرض بعد أن كانت مثابة عافية. وأخذ الإنسان – عندئذ – يعاني ما جنب يداه, يدفع, غاليا, ثمن ما اقترف من عدوان على موازين البيئة

المخلوقة خيرة معطاءة.

والبيئة تضم عناصر عامة يشترك فيها أفراد المجتمع كلهم : كالماء والهواء والغذاء, وعناصر يختص بها كل فرد أو كل أسرة على حدة, كالمسكن والصنعة ونوع العمل ووسيلة الوصول إليه.

والحزب يرى أن العلاقة بين الإنسان والبيئة, علاقة تحكمها قيم أساسية, من أهمها.

1. أن الإنسان مستخلف لإدارة الموارد الطبيعية وكل عناصر البيئة. فهو لا يملكها, ولكنه يديرها, ويستفيد منها, وينتفع بها. فليس من حقه أن يستغلها أو يدمرها, أو ينضبها, بل يجب أن يتعامل معها بإحسان.

2. أن حماية البيئة لا تحكمها فقط "الشروط الصحية" بل تحكمها أيضا شروط قيمية. ومن هذا نعتبر أن تدمير البيئة ومواردها, أو استنفاد الموارد الطبيعية, أو تشويه تلك الموارد بعمليات التخليق المحطمة لقوانين التوازن الطبيعي, كلها من الأعمال التي تجب أن تجرم قانونا ناهيك عن تجرميها دينينا وقيميا.

3. إن حماية الإنسان نفسه من عمليات التحكم والتخليق والاستنساخ التي تؤثر على القانون الطبيعي نفسه, تستلزم منع تلك الأعمال التي تنتهك حرمة الطبيعة في أي شكل من الأشكال.

4. إن توظيف البيئة والموارد الطبيعية لخدمة الإنسان, والأمة, يجب أن يلتزم بالحفاظ على حرمة الطبيعة, والخصائص الطبيعية, والتوازن الطبيعي, واستمرار الموارد للأجيال القادمة, ومن بعدها.

5. إن الحفاظ على البيئة لا يمكن أن يتم – فقط – بإنشاء وزارة لها, ولكنه يقتضي جهدا طوعيا, ورقابة ذاتية للمؤسسات الصناعية بشكل خاص, وللنشاطات التي قد تضر بالبيئة بوجه عام, ولا يتحقق ذلك إلا بتوعية مستمرة تقوم بها جميع المؤسسات المشاركة في صناعة الوعي الوطني بما في ذلك مؤسسات الإعلام والتعليم والتعلم والفن والوعظ الديني وغيرها من الوسائل التي تؤثر في تكوين شعور عام بوجوب المحافظة على البيئة, وإعادة إصلاح ما تم تخريبه منها.

في التطوير التقني

يرى الحزب أن اقتصادا يعتمد على التطوير التقني المستورد فقط, هو اقتصاد هزيل, وضعيف, وقابل للاختراق, ومعرض للانهيار. لأن القاعدة الاقتصادية السليمة تقوم على التطوير التقني المحلي. لذلك نرى أهمية منح مزايا استثمارية لثلاثة أمور, هي:

1. التطوير التقني المحلي, أي استخدام ابتكارات ونماذج محلية.
2. تسجيل ابتكارات تقنية وصناعية جديدة.
3. الاستخدام الكثيف للعمالة.

ويلاحظ هنا أن رجال الأعمال هم الفئة المنوط بها تشجيع ودعم التطوير التقني, وعليهم تقع هذه المسؤولية, لأن هذا التطوير يهدف للوصول لمنتج جديد يلائم السوق المحلية, ويتميز عن المنتج المستورد, وبالتالي فالناتج النهائي للتطوير التقني, هو منتج نخرج عن مصانع ومؤسسات رجال الأعمال.

وينادي الحزب باقتصاد إنتاجي وتطوير تقني موجه للابتكار المحلي, وملائم للسوق المحلي, لأن الابتكار المحلي, يؤدي إلى منتج له ميزه خاصة, وليست ميزة نسبية. وسوف يجد هذا المنتج طريقه للتصدير بهذه الميزة الخاصة. ويصبح وسيلة للتوازن مع الاستيراد, ولتوسيع نطاق الإنتاج المتميز بطابعه المحلي الخاص.

في السياحة

لا شك أن السياحة سلعة وصناعة, فهي سلعة تروج عن طريق الدعاية والصفقات والاتفاقات في البورصات الخاصة, والسياحة صناعة لها أدواتها من أماكن جميلة ومزارات مرغوبة وآثار من عصور قديمة ومن تمتع بالفنون والثقافة... إلخ, ويتحكم في كل ذلك كبري شركات السياحة العالمية, فهي التي تشتري الليالي السياحية بالجملة, وهي التي تروج للأماكن مستخدمة شركات الدعاية, وهي في بعض الأحيان المالكة أو المستأجرة أو المديرة لسلاسل فنادق عالمية لها فروع في معظم أنحاء الأرض, وتملك أحيانا طائرات أو تؤجر طائرات للرحلات العارضة.

وبالتالي التحكم في صناعة السياحة ينطلق من أماكن بعيدة عن بلدنا مصر وتتركز في أوربا وأمريكا, وكما أن معظم عائدات السياحة في بلادنا يعود بهذه الطريقة إلى هذه الشركات لأن معظم تكلفة رحلة السياحة تدخل تحت بندين أساسين هما الإقامة في الفنادق والقرى السياحية التابعة لها, وتذاكر الطيران. فالسائح يدفع هناك في بلده لهذه الشركات المبلغ كله الخاص بهذين البندين, فأغلب رحلات الطيران هي رحلات عارضة أو عادية في شركات أجنبية, وأموال الإقامة في الأغلب والأعم تفوز تلك الشركات الأجنبية بنصيب كبير منها.

في ظل هذا, تبقي هذه الصناعة محتكرة من حيث التحكم والاستفادة المادية والقدرة على التأثير في القادمين من خلال الدعاية لهذه الشركات الأجنبية فهي تستطيع أن ترسل مئات الألوف من السائحين وترغبهم في بلادنا, وتستطيع كذلك أن تمنعهم من المجيء عبر سلسلة من التخويف والدعاية المضادة وتحويلهم إلى بلاد أخرى تتعارض مصالحها مع مصالحنا في المنطقة أيضا.

لقد تحولت السياحة ظل هذه الظروف إلى أداة ضغط على الاقتصاد المصري والسياسة المصرية, ومع الحفاظ على السياحة العالمية وتنميتها فإن الحزب يرى وجوب توسيع سياسة تشجيع السياحة بحيث تشمل.

أولا : الاهتمام بالسياحة الداخلية.

ويترتب على هذا إعادة هيكلة البنية الأساسية لقطاع السياحة بما يتيح وجود أماكن مناسبة للشريحة الوسطى المصرية, وتشجيع المصريين على القيام بسياحة داخلية في الأماكن المختلفة في المواسم المختلفة, وتهيئة العاملين بقطاع السياحة لحسن معاملة إخوانهم المصريين الزائرين مما يوفر جانبا مهما من دخل السياحة من خلال هذه النوعية من السياحة وبما يقلل من مساحة التوتر الناتج عن الضغط المستمر على الأسر المصرية في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية ضاغطة على الأعصاب, مما يساهم في تحسين الإنتاج عموما وزيادة اللحمة الاجتماعية بين أبناء الوطن.

ثانيا : الاهتمام بالسياحة العربية والإسلامية.

كما أسلفنا السياحة سلعة ولها سوق تروج فيه, فأولى بمصر أن تنظر إلى السوق العربية التي يتجاوز عدد سكانه مائتان وخمسون مليونا من السكان وكذلك الدول الإسلامية التي يتجاوز عدد سكانها المليار من السكان, ونسعى في خطة مدروسة وشاملة إلى جذب شريحة كبيرة من هذه الدوائر العربية والإسلامية إلى مصر والاهتمام بالمزارات ذات التاريخ المرتبط بثقافة هذه الأمة, وبالإضافة إلى الكم الهائل من التراث الفرعوني القديم يوجد تراث ضخم إسلامي ومسيحي يهم العرب والمسلمين والمسيحيين, بل إن هناك مزارات تهم طوائف بعينها من العالم الإسلامي كالشيعة والسنة... إلخ.

وهناك شريحة ضخمة من مواطني الدول العربية خاصة البترولية منها تذهب إلى السياحة, وليس صحيحا أن أغلب من يذهب منهم إلى أوربا باحثا عن الرذيلة, بل الأغلب والأعم أنهم ممن يبحث عن الراحة والاستجمام ويرفض الرذيلة والانحلال. فأولي بهؤلاء بلادنا الجميلة حيث التواصل الثقافي واللغوي, وهؤلاء الضيوف من الدول الإسلامية سينفقون

بسخاء وعائد زيارتهم من إقامة وطيران أغلبه سيعود على مصر وبل سيساهم في تطوير وتنمية صناعات أخرى ومنتجات أخرى سيحرصون على شرائها في زيارتهم لبلادنا مثل صناعة الملابس والجلود والحلي والتحف والأجهزة الكهربائية والسجاد والمنتجات الغذائية... إلخ.

وفي هذه الحالة يمكن وفق خطة مدروسة تنمية سياحة المعارض والمؤتمرات التي تساهم في التواصل الثقافي والتطوير الإنتاجي والتكامل التقني, مما يجعل قطاع السياحة ليس فقط يزدهر اقتصاديا بل وسيساهم في ازدهار قطاعات أخرى ويكون جسرا لتقوية الصلات بالأمة العربية والإسلامية تمهيدا لوحدتها وتكاملها.

ويرتبط بهذا كما أسلفنا إعادة هيكلة قطاع السياحة المصرية بما يتناسب مع الخصوصية الثقافية العربية والإسلامية في التصميم للسكن والإقامة والأنشطة الترفيهية لجذب هذه الشريحة المهمة.

العلاقات الخارجية والأمن القومي

أولا : الوضع الدولي الجديد

ينطلق الحزب في تعامله مع الوضع الدولي الجديد من اعتقاد مؤسسيه الراسخ بإمكان المساهمة في التأثير فيه, وفي تشكيل ما قد يتمخض عنه من نظام دولي. ذلك أن أمتنا آخذة في تطوير مبدأ الاستجابة الفاعلة وإعمال مبدأ المبادرة المدروسة, بل هي تجتهد أن تنفض عن نفسها غبار الاستسلام للانكماش أو رد الفعل غير المدروس.

ويتميز الحزب برؤية غير تقليدية للوضع الدولي, تتضمن تحديدا متميزا لحقيقة الوضع الراهن, تصحبها جملة أسس توجه تعامل الحزب معه.

حقيقة الوضع الدولي الجديد.

يرى المؤسسون أن الوضع الدولي الجديد إنما هو حالة عالمية من البحث عن إطار جديد للعلاقات الدولية خلفا للإطار ذي القطبين الذي انهار الاتحاد السوفيتي, وما أعقبه من تغيرات, وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى الوصول بهذا الوضع إلى نظام ذي قطب واحد تكون هي القطب المهيمن عليه.

ويعتقد المؤسسون أن ما تمر به العلاقات الدولية إنما هو وضع دولي جديد, وليس نظاما دوليا جديدا ؛ ذلك أن محددات العلاقات الدولية عقب زوال المحددات السابقة – وحتى الآن – لم تصل إلى حالة من النضج أو الاستقرار بحيث يمكن النظر إليها كمكونات لنظام ما, يمكن أن يعمر لفترة طويلة.

فعلى صعيد العلاقات الخارجية.

تسعى دول كبرى أو تجمعات إلى اكتساب أدوار إقليمية ودولية مغايرة لذلك الدور الذي كانت تلعبه إبان الحرب الباردة, وتعمل دول أخرى أو تجمعات على توسيع نفوذها الدولي, وربما يحصل ذلك بشكل يثير حفيظة آخرين خاصة الولايات المتحدة الأمريكية, بما قد ينجم عنه من شد وجذب لم تستبن ملامحه بعد.

أما على صعيد التطورات الداخلية.

فثمة تغيرات جذرية تمس جوهر وطبيعة بعض النظم في دول محورية بما يمكن أن يعيد ترتيب الأوراق تارة أخرى على الطاولة الدولية, بل إن الوضع الداخلي للبيت الأمريكي نفسه يشهد تصدعات خطيرة على مستويات متنوعة : اقتصادية واجتماعية وفكرية أيضا بما يصعب على الولايات المتحدة مباشرة دور القطب الأوحد لفترة طويلة.

وأخيرا على صعيد طبيعة الوضع الدولي الراهن.

يبصر المؤسسون التغير الحاصل في لون وصبغة العلاقات الدولية التي طغي عليها اللون الاقتصادي بعد أن كان يسيطر عليها اللون السياسي العسكري.

وتشهد العلاقة الاقتصادية شدا وجذبا شديدين خاصة بين اللاعبين الكبار كاليابان والصين والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا, فكل يسعى جاهدا, وربما على حساب الآخر, لكسب مواقع اقتصادية تعزز موقفه السياسي والاستراتيجي. لكن يبقي أن محصلة هذا الصراع لم تستبن بعد, وربما يحتاج الأمر بعض الوقت لمعرفة ملامح الخريطة الجديدة للنفوذ الدولي المتطور.

أسس التعامل مع الوضع الدولي الجديد.

الأساس الأول : إن تعايشا سلميا بين أعضاء المجتمع الدولي يستلزم الإقرار بحق كل عضو في اتخاذ المواقف التي تناسبه, طالما لا تتضمن هذه المواقف تعديا على غيره من أعضاء الجماعة الدولية, كما يستلزم الاعتراف بالطموحات المشروعة لشعوب العالم أجمع وآمالها.

فهناك قناعة بوجوب الحرص على توطيد العلاقات بين الأمة وأعضاء الجماعة الدولية, خاصة في ظل ثورة الاتصال والمعلومات التي يستحيل معها الانعزال والانكماش, وينجح معها الانفتاح الواثق والمبادرة الواعية.

وثمة فهو بأن تشييد جسور الحوار مع أعضاء الجماعة الدولية على أساس محاولة فهم الآخر يمكن أن يصل بأطراف – قد لا ترى أرضية مشتركة بينها وبين أطراف أخرى – إلى اكتشاف مصالح مشتركة يمكن الالتقاء عليها ومن ثم تقل نقاط الاختلاف بينهما.

وفي كل الأحوال نؤكد على وجوب احترام المواثيق الدولية والمعاهدات, ومبادئ القانون الدولي, وعلى رأسها مبدأ سيادة الدول وعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول. كما يؤكد الحزب على ضرورة الاجتهاد في حل المنازعات بالطرق السلمية, وأهمية السعي نحو تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتصارعة.

ويولي الحزب اهتماما كبيرا للعمل على صيانة مبادئ القانون الدولي المرتبطة بحقوق الشعوب مثل حق الشعوب في تقرير مصيرها, فلا يمنع شعب من اختيار ممثلة أو من إجراء انتخابات نزيهة والحق في مباشرة حياة كريمة, فلا يتعرض شعب لا جريرة له للحصار أو التجويع, أو الحرمان من حق الدفاع الشرعي عن النفس, فلا يمنع شعب من مقاومة من اعتدى عليه.

كما مخرص على تذكير أعضاء الجماعة الدولية بضرورة أن تسعى الشعوب الحرة إلى التفاهم والتنسيق فيما بينها للوصول بمنظمة الأمم المتحدة إلى درجة من القوة تمكنها من مباشرة مهامها الدولية بحياد وموضوعية, وحتى تصبح أكشر فعالية ومصداقية.

وأخيرا يعتقد المؤسسون أن من أوجب واجبات الأمة تحريك جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي واستنهاضهما لتلعبا الدور الذي يتناسب مع ما تمثلانه, ولتحملا آمال الأمة وطموحاتها.

الأساس الثاني : إن تعزيز القوة الاقتصادية للأمة يجعلها قادرة على أن تؤدي دورا حقيقيا في المجتمع الدولي, وأن تشارك بفعلية في بناء إطار سليم للعلاقات الدولية.

فيبصر المؤسسون تصاعد أهمية عنصر الاقتصاد في العلاقات الدولية ومدي تأثيره على مواقف الدول, بل ومدي اتصاله بتحديد السياسات الرئيسة للدول الكبرى. وهاهي المنافسة تحتدم بين اللاعبين الكبار لدرجة أن البعض يرى أنها قد استحالت لبعض الوقت – وقد تستحيل – إلى حرب اقتصادية ضروس.

وينظر المؤسسون بعين ملؤها الضيق لذلك التفاوت الهائل, وغير الإنساني في مستويات الدخل والمعيشة بين دول الشمال ودول الجنوب, وإلى سياسات العولمة القاهرة التي لا يسوغ الاستمرار في انتهاجها, رغم ما ترتب عليها من مشاكل دولية مستعصية ومعاناة شديدة لكثير من شعوب العالم الفقيرة.

ولا يرحب المؤسسون بتلك السياسات الاقتصادية المتطابقة التي تعمد المؤسسات الاقتصادية الدولية – وعلى رأسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة – إلى فرضها بالقوة والضغط على شعوب تختلف في طبيعة حياتها, وتتمايز في نظم حكمها, وبأسلوب لا تقع فيه الضغوط سوي على الفئة محدودة الدخل.

فلا بد من التأكيد, لذلك كله, على الأهمية البالغة التي يجب أن توليها الأمة لاستغلال ثرواتها مجرية كاملة ولتحسين توظيف طاقاتها الاقتصادية.

كما أنه لا بد من استحضار طبيعة عالم اليوم التي تكشف أنه لم يعد ثمة مكان, أو دور للكيانات الصغيرة, فالعالم اليوم هو عالم تكتلات وكيانات كبيرة, والمنافسة هائلة. لذا تعين على الأمة أن تطور إطارا اقتصاديا تكتليا تنصهر فيه إمكاناتها المتنوعة لتفرز قوة اقتصادية تستطيع أن تزاحم القوي الموجودة على الساحة.

ولا نعني بهذا الكيان الاقتصادي ما يسمي بسوق الشرق الأوسط, كلا... فنحن وهذه السوق على طرفي نقيض سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي.

لكننا نعني بهذا الكيان الاقتصادي "الاتحاد الاقتصادي العربي والإسلامي", وأولي مراحله السوق العربية المشتركة, وننادي قوي الأمة كافة أن تستنهض طاقتها وتنسق فيما بينها للسعي في تشييده.

ويجب أن يكون من أول واجبات الاتحاد الاقتصادي العربي والإسلامي إرساء سياسة تكامل اقتصادي بين دول الاتحاد, بحيث يتوفر لكل دولة العنصر الاقتصادي الذي تحتاجه بالفعل, وبحيث تخرج دول الاتحاد من بين فكي الدول الصناعية الكبرى التي تستأثر بما لها من سلع هامة تفرض عليها استيراد سلع غير أساسية.

إننا نستشعر بقلق شديد انحسار حجم التبادل التجاري بين دولتين عربيتين متجاورتين – على سبيل المثال – إلى ما لا يزيد عن 4 % بينما يصل حجم التبادل التجاري بين إحدى هاتين الدولتين وبين دولة أوربية إلى 96 %.

إن معالجة القضية الاقتصادية على المستوى المحلي, وتوسعة القاعدة الاقتصادية على المستوى الدولي ضمن إطار أو تكتل اقتصادي حقيقي – تمثلان وجهي العملة اللذين لا غني لأحدهما عن لآخر, وإن من شأن تكامل الوجهين أن يؤثر بالإيجاب على مستوى الأداء السياسي الدولي حيث تصبح الأمة أكثر ثقة بثقلها, وأكثر قدرة على اتخاذ المواقف السياسية الصعبة.

الأساس الثالث : إن من حق الأمة وواجبها – كما هو حق وواجب كل الدول – أن تعمل على صيانة أمنها القومي. فانطلاقا من مركزية مصر, وتأسيسا على ثقلها الاستراتيجي, وكونها حجر الزاوية الذي يحفظ للمنطقة توازنها, لابد من ضمان استمرارية مناعتها ضد ما قد يهدد أمنها وسلامتها, ومن ثم بالطبع أمن وسلامة المنطقة.

ووفقا لقناعة المؤسسين فمن غير المفهوم أن تفترض جهة ما أنها في مركز وصاية على دول أخرى, أو على سياساتها ومواقفها المنصبة على صيانة أمنها القومي, إلا أن يكون ثمة إطار متفق عليه تخول الدول نفسها حق مراجعته.

ويثق الحزب أن نجاح عملية نزع أسلحة الدمار الشامل من المنطقة أو أي خطوة على هذا الطريق لا يمكن تحقيقها, إلا إذا شملت هذه العملية دول المنطقة كافة دون تحيز لأي طرف خاصة إسرائيل التي تتعنت بشكل مثير للدهشة والضيق معا, عندما تصر أن توقع دول المنطقة على المعاهدة النووية بينما تأبي هي الانضمام إليها.

الأساس الرابع : إن للأمة مشروعا حضاريا متميزا عليها أن تضطلع به, فنحن على يقين من أن لدينا من القيم

الإنسانية والحضارية ما يجب علينا أن نطرحه على شعوب العالم, مثل احترام التنوع البشري, والاهتمام بتعارف الشعوب وتفاعلها على أساس من الاحترام المتبادل, والتكافل الاجتماعي والمساواة وعدم التفرقة العنصرية وفوق ذلك كله تقديس كرامة الإنسان, وغير ذلك من عناصر تتميز بها امتنا.

لكننا نشعر بقلق إزاء ما يقدم عليه بعض مفكري وساسة الغرب من استهداف واستعداء غير مبررين للمشروع الحضاري الإسلامي, وكذا إزاء محاولات هذا البعض إلصاق صفتي التطرف والعنف الأهوج بالأمة الإسلامية قاطبة.

ونشعر بقلق أشد تجاه المحاولات الدؤوبة من قبل بعض الجهات الغربية التي تهدف إلى فرض ثقافة عالمية موحدة وفق النموذج الغربي أو ما يسمي بالعولمة. ولعل مصدر ذلك القلق – من ناحية أولي – اصطدامه البين بقانون من أهم قوانين الإنسانية وهو تنوع أجناس الشعوب وألوانها وألسنتها وعاداتها وطرائق حياتها أيضا. ومن ناحية ثانية, يرجع قلقنا الحقيقي إلى ما تتضمنه بعض تلك القيم – التي يراد لبذورها أن تلقي في تربتنا – من تهديد للسلام الاجتماعي حيث تهتز الضوابط الاجتماعية فتتزلزل أركان الأسرة, ومن تهديد للسلام النفسي للفرد حيث يتعرض لضغوط قاسية خاصة على الصعيد المادي تنسيه دوره الاجتماعي أو حتى الأسرى, وتنتهي به إلى التقوقع والسقوط في دوامته الخاصة, ومن تهديد للسلام الاقتصادي حيث تشتد حدة التنافس غير المنضبط والقائم على الاحتكار وعلى إهدار الحقوق الأساسية للفئات محدودة الدخل وفق عقلية مادية صرفة.

لذا نشعر بواجبنا في مواجهة عملية العولمة تلك والتركيز على ضرورة احترام خصوصيات الأمم ومناحي تميزها, والعمل على صيانتها ودرء محاولات تذويبها. بحيث يكون العمل الدولي قائما على أساس تعاون الثقافات في إطار من احترام تنوعها, ورامیا إلى تبادل الخبرات الإنسانية, لا إلى سيطرة بعض الدول أو الشعوب على غيرها من الدول أو الشعوب الأخرى.

ثانيا : الوضع الإقليمي

تنبع رؤية الحزب تجاه الوضع في منطقتنا من :

إيمان عميق بالأسس الراسخة التي يقوم عليها بنيان الأمة, وحرص أصيل على دعم هذه الأسس للحفاظ على روح الأمة وهويتها والإسهام في انطلاقتها ونهضتها, وإحاطة بما مرت به المنطقة خلال الآونة الأخيرة من أحداث جسام, وبما تمر به حاليا من تحديات مصيرية.

إدراك لما تشرف عليه المنطقة من تغييرات هيكلية تريد أطراف دولية وأخرى إقليمية, فرضها على الأمة, ضمن مشروع "السلام الإسرائيلي" (سلام الردع), وبما يخدم مصالح تلك الأطراف, وبما يرمي إلى تقطيع أوصال الأمة ونسيجها.

فهم لتوجه إسرائيل في, ظل إدارتها المتطرفة, نحو إيجاد أرضية مشتركة بينها وبين الحكومات العربية وعلى رأسها السلطة الفلسطينية, مؤداها ضرورة مواجهة الصحوة الإسلامية تحت دعاوى "الإرهاب" و"التطرف", فإسرائيل لا تريد للصحوة الإسلامية الصاعدة خارج حدود احتلالها أن تلتئم بالجزء المتنامي للمواجهة والجهاد داخل حدود احتلالها. وإسرائيل تريد وتعمل على إقناع الولايات المتحدة والغرب والأنظمة العربية أن دورها في مواجهة الصحوة الإسلامية ليس فقط باعثه الدفاع عن النفس, بل باعثه أساسا صيانة أية عملية تسوية وضمان استمراريتها, وبالتالي ضمان الاستمتاع بثمارها من قبل جميع الأطراف.

وهكذا, فإن كانت قضية "محاربة الإرهاب" ومقاومته مثلت من قبل عاملا مساعدا لخدمة استراتيجية استيعاب إسرائيل في المنطقة, فإنها تطورت بعد ذلك بحيث استهدفت لإقامة شبكة علاقات غير متوازنة مع دول المنطقة.

إزاء محاولة فرض السلام الإسرائيلي, وإزاء مختلف المسائل الإقليمية الرئيسة الأخرى, فقد أنضج الحزب عدة أسس للتعامل مع الوضع في منطقتنا, أستلهمها من ثوابت الأمة ومن إرادة شعوبها, تتضمن ما يلي.

الأساس الأول : أن هوية الأمة الحضارية ثابتة ولا مجال لمحاولة تذويبها ولابد من دفع أي خطر يتهددها, فالمرجعية الإيمانية والقيم الأخلاقية والأعراف المتسقة معها هي الدعائم الأساسية لصرحنا الحضاري. ولا تستطيع, ولا يجوز لنا أن تستبدل بها معايير المنفعة والمصلحة والتعطش للربح إذا ما جاءت تلك المعايير على حساب ثوابت الأمة.

ولعلنا نكون مصيبين إذ نعتقد أن الأطر التي يراد لها أن تعبر عن هوية الأمة أو عن أي عنصر من عناصرها, لابد أن تكون أطرا طبيعية تلقائية حقيقية. فلا يمكن ولا يسوغ أن تكون أطرا مفتعلة أو قسرية أو غير مستندة لأي أرضية مشتركة.

فجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الأفريقية كلها إفرازات حقيقية تعبر عن قواسم مشتركة بين أعضائها, مثل المرجعية العقائدية, أو الأرضية الثقافية, أو التقارب الجغرافي.

الأساس الثاني : أن وحدة الأمة وتكاملها مطلب رئيسي لشعوبها وشرط أساسي لنهضتها, ويرى الحزب أن وحدة الأمة وتكاملها أمر طبيعي وتلقائي وأصيل, ومرجع هذه الطبيعية والتلقائية والأصالة هو جملة القواسم المشتركة الحقيقية التي تربط شعوب هذه الأمة ربطا لا تستطيع حدود مصطنعة أن تؤثر عليه, ولا تملك شقاقات طارئة بين حكوماتها أن توحي بضعفه. فوحدة الأمة هي الأصل الذي يجب الرجوع إليه, وهي لم تكن, ولا يمكن أن تكون في يوم من الأيام, وحدة اضطرارية كتلك التي تعمد الدول الأوروبية إلى إرسائها, نتيجة إدراكها أن عالم اليوم هو عالم تكتلات اقتصادية كبرى. بل إن وحدة الأمة مطلب حيوي لشعوبها – بغض النظر عن مستوى الأداء الاقتصادي لدولها.

لكن هذا لا ينفي ولا يناقض كون التكامل الاقتصادي عنصرا من عناصر وحدة الأمة, وضرورة من ضروريات تماسكها.

من هذا المنطلق يرى الحزب ضرورة العمل على إقامة "اتحاد تعاون اقتصادي عربي إسلامي", بحيث يكون هو الوعاء الذي يحتضن التكامل الاقتصادي للأمة, والذي ينبغي أن تبادر مصر – باعتبارها قلب الأمة النابض – إلى الدعوة إلى إقامته ودفعه إلى الأمام. وإننا لفي غنى عن بيان مدي ملاءمة هذا الإطار, أو توضيح مدي انسجامه مع عناصر هوية الأمة كافة, أو شرح مدي استجابته لتطلعات شعوبنا.

كما أننا في غنى عن توضيح إمكانية تطبيقه, خاصة أن البنية التحتية للتعاون الاقتصادي بين شعوب الأمة من معاهدات واتفاقات تسهيل تجارية, واتفاقات تبادل تجاري, ومن أجهزة تمخضت عنها كصناديق إنماء أو نقد, كل ذلك موجود بالفعل ومن أيسر اليسر توظيفه لخدمة شعوب أمتنا خدمة حقيقية في حالة توفر إرادة حقيقية لذلك, والأهم من ذلك في حالة الأمة أن السيادة الاقتصادية, لا تمنع في نفس الوقت تنمية المسؤوليات الوطنية والمحلية, مقابل اغتنام المكاسب العظيمة الناجمة عن المشاركة في بنيان تكتلي يستطيع التعامل مع الكيانات الاقتصادية الكبيرة.

ويرى الحزب أن عنصر التكامل الاقتصادي يقف بجوار بقية العناصر الأخرى من تنسيق سياسي حقيقي, وتلاحم اجتماعي أكثر سعة, وتوأمة ثقافية تحتاج إلى إنعاش, وفوق ذلك كله, توافق المرجعية الحضارية ؛ مما يحتاج إلى توظيف واستنفار طاقات.

والمهم أن يتم دفع هذه العناصر مجتمعة, وبشكل تدريجي, حتى تتم إزالة آثار التقسيم والتفكيك والتفريق الذي أصاب الأمة, وحتى لا نقع في أخطاء محلولات الوحدة السابقة التي سرعان ما انهارت ؛ إذ كانت رسمية وتحكمية وفاقدة لعنصر التدرج.

الأساس الثالث : أن الأمة صاحبة الحق في استغلال ثرواتها, ولا مجال لأي نوع من أنواع الوصاية الاقتصادية عليها من أي جهة كانت, فلا بد من احترام إرادة شعوب الأمة ورأيها إزاء أية خطوات نوعية تتخذها النظم الحاكمة على

المستويات كافة, والتي منها المستوى الخارجي عموما. فأي مشروع تنموي يرتبط بتوظيف ثروات الأمة وطاقاتها لابد أن ينبع من أهلها, أو على أقل تقدير أن يعبر عن تطلعاتها ولا يصطدم بمصالحها.

كذلك يجب أن تنبع أية عملية لتقويم الأداء والمسار الاقتصادي من داخل مجتمعاتنا ومن قبل خبرائنا المحيطين بطبيعة الأمة وإمكاناتها ومشاكلها والحلول التي تناسبها نتيجة معايشتهم لأوضاعها.

ولنا أن نتساءل عن محصلة ما وصلت إليه توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مختلف البلاد التي طبقت فيها, وهل أتت بما كان مرجوا منها ؟

الأساس الرابع : أن مبدأ تحرير فلسطين وانتماء القدس العربي والإسلامي هما المبدآن الأساسيان في تعاملنا مع قضية فلسطين : فلا مجال للتفريط في انتماء فلسطين وقدسها الشريف.

فالقضية الفلسطينية هي قضية الأمة قاطبة, وهي قضية الشعب الفلسطيني الذي لا يزال أبناؤه صغارهم وكبارهم يضربون بجهادهم المبارك أعظم أمثلة الكرامة والعزة, ولا تزال الانتفاضة أبلغ وأجزل رد من الأمة على الطروحات الاستسلامية والتسوية المقنعة.

وكلنا قناعة بوجوب تفعيل الانتفاضة مرة أخرى, ومواجهة عملية الاستيطان المستمرة, ومجابهة علمية تهويد القدس التي هي من أهم مقدساتنا, والوقوف بجانب الشعب الفلسطيني حتى يسترد حقوقه كاملة.

الأساس الخامس : أهمية الرفض الشعبي القائم لخطوات التطبيع الثقافي والرسمي وترجمته إلى مواقف واقعية لإحداث نتائج ملموسة ومؤثرة.

ويؤكد الحزب على المزج بين الدعوة إلى المقاطعة العامة, وبين إيجاد سبل للخروج من أسر التسليم بحتمية الاختراق الإسرائيلي لمجتمعاتنا.

فالدعوة العامة للمقاطعة ومباشرة هذه المقاطعة فعنصران مهمان ومؤثران على الصعيد الشعبي, حيث يكون الشعب في حالة اختبار شبه مستمر لقدرته على الصمود, في وجه المغريات المتضمنة في قبول الاختراق الاقتصادي والتعامل مع مؤسسات إسرائيل وبضائعها. والدعوة العامة للمقاطعة أيضا صاحبة تأثير على مستوى تكوين الرأي العام, الذي يحتاج إلى شحن مكثف في مواجهة اختراق إسرائيل لأمتنا, خاصة في ظل الإلحاح الإعلامي الراهن, الذي يروج له بصور مباشرة وغير مباشرة.

لذا, يؤكد الحزب على ضرورة تطوير أطر جماهيرية مباشرة تستهدف نشر فكرة مواجهة محاولات السيطرة الأجنبية في جوانبها كافة, وفي ذلك بجميع الوسائل من مؤتمرات وندوات ومحاضرات ونشر كتب وأبحاث وغير ذلك.

وأيضا, يعمل الحزب على إيجاد وتطوير هياكل اقتصادية وطنية وأهلية مستقلة, فلا يمكن الاكتفاء بالمواجهة السلبية, أي المقاطعة, على ما لها من أهمية. كذلك يعمل الحزب على تشجيع وتنسيق الجهود الاقتصادية عموما بين أطراف وطنية مخلصة لإيجاد ملاذ أمام الذين لا يجدون مناصا أو بديلا عن التعامل مع جهات صهيونية, وأمام من يبحثون فرص عمل فيتجهون للشركات المشبوهة ويسقطون في براثنها.

Programme de 2004

Version arabe

بسم الله الرحمن الرحيم.

تمهيد

يؤمن مؤسسو حزب الوسط الجديد أن الأوطان الحرة لا تملك ترف الاستغناء عن جهود المخلصين من أبنائها, ولا إهمال رأي فريق منهم, ويعتقدون أن الأوطان في الأوقات العصيبة التي تهاجم فيها ثقافتها وحضارتها وتاريخها وواقعها, أعظم حاجة إلى جهد كل مواطن, وكل جماعة ؛ ليتضامن السعي البناء والجهد المخلص في مواجهة القصد الفاسد والعمل الخبيث, حتى يرتقي الوطن ويتطور المجتمع ويحقق آماله ويصل إلى غاياته.

ومصر العزيزة أغلى على أبنائها وبناتها من أن يترك أمرها لبعضهم دون سائرهم, ومن أن يقعد عن المساهمة في إقالتها من عثرتها الراهنة قادر على ذلك بالفكر والرأي والعمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي جميعا.

لهذا وغير ه فإن رؤية مؤسسي حزب الوسط الجديد تنطلق من أن ما يجري في مصر وحولها أمر ضخم سيغير ملامح العالم, وفي القلب منه منطقتنا, وأن هذا التغيير لن يقف عند حدود معينة بل سيطال الأنظمة الحاكمة قبل الشعوب, ويشمل البنية الثقافية والقيمية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية, إلخ... وسيطرح توازنات قوى سياسية وثقافية وحضارية جديدة, وذلك إيذاناً ببدء حقبة جديدة في تاريخ العالم والنظام الدولي.

ويعتقد المؤسسون أن ما يجري هو لحظة كاشفة لمجمل أوضاع تتعلق بنا نحن العرب والمسلمين ؛ أوضاع قابليات استعمار مباشر ووهن سياسي واقتصادي واجتماعي وتعليمي دفع بالطامعين إلى التداعي علينا كما تتداعى الأكلة إلى قصعتها.

ويرى المؤسسون أن حركة العالم تتجه نحو اتجاهات شتى, إلا أن الأبرز فيها هو اتجاه العدالة في مقابل اتجاه الهيمنة والاستبداد ؛ فحركة الأحداث أبرزت أن العالم الآن يمكن أن ينقسم وفق محاور جديدة تقوم على الهيمنة والطغيان من جهة في مقابل قوى وأطراف وأفكار ومصالح كثيرة ومتنوعة في جهة أخرى, تسعى لمقاومة هذه الهيمنة والانتصار عليها عبر تجاوز الانقسامات الدينية والعرقية والوطنية, وتتجه أكثر فأكثر نحو المشترك الإنساني العام.

إن هذه الأوضاع في مجملها تقتضي عملا جادا في طريق بلورة خطاب وطني جديد ؛ يستوعب متغيرات الواقع ويهدف إلى التغلب على مشكلاته, ويدعو إلى ابتكار صيغ عملية للإصلاح, تكون قادرة على مقاومة الهيمنة بيد, وبناء النهضة باليد الأخرى, وهو في ذلك كله خطاب منفتح على العالم, ساع للمشاركة في بلورة الحركة العالمية الرامية لتفعيل القيم الإنسانية المشتركة بين البشر.

إن طريق الإصلاح الذاتي ـ كما يرى المؤسسون ـ ينبني على قيمنا الحضارية وخصوصيتنا الثقافية المستمدين ـ أصلا وأساسا ـ من الدين الذي يؤمن به المصريون كافة, إسلاما كان أو مسيحية. وهم يرون أن مرجعية الإسلام العامة في هذا الوطن محل احترام بنيه أجمعين ؛ فهي بالنسبة للمسلمين مرجعية دينهم الذي به يحيون وعليه يموتون ويبعثون، وهي بالنسبة لغير المسلمين مرجعية الحضارة التي بها تميزت بلادهم, وفي ظلالها أبدع مفكروهم وعلماؤهم وقادتهم, وبلغتها نطق وعاظهم وقديسوهم, ولهم في إنجازاتها كلها دور مشهود وجهد غير منكور, وهم فيها صناع أصلا, وفي ظلال غيرها من الحضارات أتباع أو دخلاء, ولذلك فإن السعي ـ بالوسائل الديمقراطية ـ إلى تطبيق المادة الثانية من الدستور التي تنص

على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع, سيكون عملا أساسيا يضعه الحزب في مركز اهتماماته.
ومهمة المؤسسين حين يسعون إلى جعل الشريعة متفاعلة مع جوانب الحياة جميعًا ؛ هي تخير الاجتهادات التي لا تصيب حركة المجتمع بالشلل ؛ بل تدفعه للأمام, ولا تعرقل خطوات تطوره ؛ بل تسهم في زيادة سرعتها, ولا تعوقه عن التقدم المنشود ؛ بل تقربه من هذا التقدم يوما بعد يوم. وهم يعتقدون أن ما يقدمونه في ذلك اجتهادات بشرية تستضئ بمقاصد الشريعة العامة وكلياتها الأساسية, ولكنها تظل اجتهادات تحتمل الصواب والخطأ, وقابلة للأخذ والرد, والنقد والمراجعة, كما أنها قابلة أيضا لإعادة النظر والتغيير من زمان لزمان ومن مكان لمكان.
ومن أهم بواعث الرغبة لدى المؤسسين في وضع الشريعة الإسلامية موضع التطبيق : تحقيق حياة أفضل تسودها الرفاهية والعيش الكريم للمواطنين المصريين كافة ؛ فليست الشريعة في نظر المؤسسين ـ مجرد نصوص تتلى وأحكام تطبقها المحاكم, ولكنها قيم ومعايير مرجعية يتحاكم الناس إليها فيما بينهم ـ حتى ولم تتدخل الدولة ومحاكمها, على أن يعطي كل ذي حق حقه, ويكون هدف الجميع هو السعي إلى تفعليها في جوانب الحياة جميعا.
وعلى أساس من هذه المفاهيم وغيرها مما ورد تفصيلا في هذا البرنامج, يتقدم مؤسسو حزب الوسط الجديد ببرنامجهم إلى الشعب المصري آملين أن يُمكنوا من العمل على رفعته، والدعوة إلى مبادئه رغبة في خدمة الوطن وأهله, وأمتنا العربية والإسلامية والعالم كله من بعد.
وعلى هدى ما سبق صاغ مؤسسو حزب الوسط الجديد المعالم الرئيسية لبرنامجهم ؛ مركزين على نقاط التميز وأولويات الاهتمام, ولم يذكروا قضايا كثيرة ؛ ليس بسبب عدم أهميتها وإنما لكونهم يتفقون في مضمونها مع كثير من الرؤى السياسية المطروحة.

أولا ـ المحور السياسي : في الحريات العامة والإصلاح السياسي

يرى المؤسسون أن أساس الإصلاح في مصر والضامن لاستمراره هو إطلاق الحريات العامة ؛ التي هي مقدمة النهضة والشرط الضروري لتحقيق المقاصد العامة للشريعة من حرمة النفس الإنسانية, وحفظ العقل وتفعيل دوره في الحياة, وحرية الاعتقاد, وحرمة المال العام والخاص, وصيانة العرض وكرامة الإنسان.
ويؤمن المؤسسون أن إطلاق المشروع الوطني للإصلاح السياسي والدستوري من شأنه أن يمنع التدخلات الأجنبية التي تحاول أن تفرض نموذجا سياسيا معينا لا يراعي خصوصية المجتمع المصري, ولا يقيم وزنا لتاريخه السياسي ونضاله الوطني والديمقراطي، إلا أن الأهم هو أن المؤسسين يرون أن إطلاق الحريات العامة وتحقيق الإصلاح السياسي والدستوري من شأنه أن يزيد قوة المجتمع في مواجهة التحديات الخارجية, التي تأتى في مقدمتها الهيمنة الأجنبية على مقدرات الشعوب والأوطان. كما أن إطلاق الحريات يؤدي إلى دعم الاستقرار, وعدم تعرض المجتمع لهزات وقلاقل نتيجة استمرار الأوضاع الراهنة.
إن المؤسسين يؤكدون التزامهم بالمبادئ والأسس التالية ويرون أنها السبيل لإقرار الحريات العامة والإصلاح السياسي :
1. الشعب مصدر جميع السلطات التي يجب الفصل بينها واستقلال كل منها عن الأخرى في إطار من التوازن العام, وهذا المبدأ يتضمن حق الشعب في أن يشرع لنفسه وبنفسه القوانين التي تتفق ومصالحه.
2. احترام حق التداول السلمي للسلطة عبر الاقتراع العام الحر والنزيه, ووجوب تحديد مدد زمنية لشغل المواقع الأساسية في قمة السلطة العامة.

3. المواطنة أساس العلاقة بين أفراد الشعب المصري, فلا يجوز التمييز بينهم بسبب الدين أو الجنس أو اللون أو العرق في جميع الحقوق والالتزامات وتولى المناصب والولايات العامة.

4. تأكيد حرية الاعتقاد الخاص, وإقامة الشعائر الدينية بحرية لجميع الأديان السماوية.

5. إقرار التعددية الفكرية والسياسية, والحق في تشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني كافة, وأن تكون الجهات الإدارية عونا لها في أداء مهماتها, ولا يكون لأية جهة إدارية حق التدخل بالمنع أو التضييق من حدود هذا الحق, وأن تكون السلطة القضائية المستقلة هي المرجع لتقرير ما هو مخالف للنظام العام والمقومات الأساسية للمجتمع, أو ما يعد إخلالا بالتزام العمل السلمي أو عدم الالتجاء للعنف أو التهديد به.

6. المساواة الكاملة بين المرأة والرجل في الأهلية السياسية, والقانونية ؛ فمعيار تولي المناصب والولايات العامة مثل القضاء ورئاسة الدولة هو الكفاءة والأهلية والقدرة على القيام بمسؤولياتها وليس الجنس.

7. تأكيد حرية الرأي والتعبير عنه والدعوة إليه. وتعتبر حرية تدفق المعلومات, وإنشاء وسائل الإعلام وتملكها ضرورة لتحقيق ذلك.

8. احترام الكرامة الإنسانية وجميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية, التي نصت عليها الشرائع السماوية والمواثيق الدولية.

9. تفعيل مؤسسات الأمة من اتحادات ونقابات وجمعيات ونواد وغيرها, بما يعيد التوازن إلى علاقة الدولة بالمجتمع المدني.

10. إقرار حق التظاهر والإضراب السلميين والاجتماعات العامة والدعوة إليها والمشاركة فيها.

11. التوسع في تولي المناصب بالانتخاب, وخاصة المناصب ذات العلاقة المباشرة بجماهير المواطنين (عمد القرى ـ رؤساء الأحياء ـ المحافظون...).

إن تهيئة الأوضاع لتحقيق هذه المبادئ العامة يتطلب الإسراع في تطبيق مجموعة كبيرة من الإجراءات أهمها :

1. إلغاء جميع القوانين الاستثنائية والمحاكم الاستثنائية أو الخاصة, ورفع حالة الطوارئ عن البلاد, وعدم العودة إليها إلا في حالات الحرب أو الكوارث الطبيعية وبمقدار ما تمليه الضرورة الناشئة عن أي منها.

2. الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي, وإنهاء ممارسة انتهاكات حقوق الإنسان.

3. توفير الضمانات لحيدة الانتخابات العامة بإشراف قضائي كامل على كل مراحل العملية الانتخابية.

4. إطلاق حرية العمل الطلابي والنشاط الجامعي.

5. تعزيز آليات الشفافية والمحاسبة بما يحول دون ظهور الفساد فضلا عن استشرائه.

6. توفير الضمانات اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة للنقابات المهنية وكذا العمالية.

7. العمل على استقلال مؤسسة الأزهر ماليا وإداريا عن بيروقراطية الدولة, مع السعي الحثيث لإصلاحه وتدعيم دوره في تقديم الفكر المعتدل ؛ بما يكفل قيامه بالمهام المنوطة به في الدعوة والإرشاد والتعليم محليا وإقليميا وعالميا, ومن ثم دعم مكانة مصر إقليميا وعالميا.

8. تحقيق استقلال القضاء استقلالا تاما عن السلطة التنفيذية على النحو الذي أكدته مؤتمرات القضاة وبياناتهم العديدة ؛ بحيث لا يكون لأية جهة ـ سوى مجلس القضاء الأعلى ـ أي اختصاص يتعلق بالعمل القضائي أو تعيين القضاة أو ندبهم وإعارتهم أو توليتهم مناصب إشرافية, وتحقيق الاستقلال المالي للسلطة القضائية بإدراج ميزانيتها رقما واحدا مجملا في ميزانية الدولة.

ثانيا ـ المحور الاقتصادي : السياسة الاقتصادية

يرى المؤسسون إن بناء اقتصاد قوى يحقق الرفاهية للشعب وقادر على التعامل مع الواقع العالمي لابد إن يعتمد أولا على بناء الإنسان الصالح جسدا وعقلا وروحا, وهذا ما صاغته محتويات هذا البرنامج في مواضع متعددة منه. وعليه فإن سياستنا الاقتصادية تندرج ضمن ثلاثة محاور رئيسية, أولها عبارة عن مجموعة المبادئ الأساسية التي تشكل رؤيتنا لتوجه الدولة في المجال الاقتصادي, وثانيها يتناول أهم القضايا الاقتصادية التي نرى أن البدء بحلها هو مفتاح لحل باقي القضايا, وثالثها يختص بأهم قضايا التعاون الاقتصادي الإقليمي العربي, والعالمي.

أ. المبادئ الأساسية

تهيئة مناخ الأعمال للاستثمار في مصر

يمثل مناخ الأعمال البنية الأساسية اللازمة لنجاح أي نشاط اقتصادي. ويرى المؤسسون أن الثقة في الحكومة المسؤولة عن إدارة المجتمع, وخاصة الثقة في سياستها الاقتصادية, تأتى على رأس بنود مناخ الأعمال. ويرون أيضاً أن شيوع عدم الثقة , وخاصة في السنوات الأخيرة , كان من أهم أوجه الضعف التي عانى منها الاقتصاد المصري ولا يزال. ومن هنا فإن بداية الانطلاق الحقيقي للاقتصاد لا تتحقق إلا بتوافر الثقة وإزالة معوقات الاستثمار كافة.

دور القطاع الخاص

يؤكد المؤسسون على أن الاقتصاد الوطني الناجح يجب أن يقوم على أساس حرية القطاع الخاص , دون احتكار أو استغلال, وبشرط أن يكون هدفه الأساسي هو الاستثمار الأمثل لثروات البلاد تحقيقا للاستقلال والتقدم الاقتصادي, وإن حدث تعثر في بعض الحالات فواجب الدولة إصلاح المسار أو الإقالة من العثرات, لا توجيه التهم الجنائية والإحالة إلى المحاكم, إلا في حالات الانحراف ومخالفة القانون التي تستوجب المحاكمة أمام القضاء المختص.

دور الدولة

يرى المؤسسون أن على الدولة القيام بالأدوار الآتية.

أ ـ إنشاء وتحديث الخريطة الاستثمارية ؛ وذلك لبيان أولويات المشروعات في مصر, مع تقديم الدعم والحوافز لإقامة المشروعات المتوافقة مع تلك الأولويات.

ب ـ تنظيم ومراقبة السوق لحماية الضعفاء في إطار القانون , والعمل على عدم انتهاك القواعد الأخلاقية والقانونية لاقتصاد السوق , ومحاربة الاحتكار , وحماية حقوق العمال , والمستهلكين , ومراعاة القواعد الصحية وإجراءات السلامة , وحماية البيئة.

ج ـ القيام بدور نشط في مجال الإنتاج والاستثمار في المجالات الأمنية والاستراتيجية, أوالتي تقوم على استغلال وإدارة الموارد الطبيعية مثل النفط, أو المرافق العامة الحيوية مثل قناة السويس.

تشجيع الاقتصاد الاجتماعي

تحقيقا للمشاركة الشعبية ومشاركة المؤسسات الأهلية في تقديم النفع لجمهور المواطنين, وفي دعم خطط التنمية

وإطلاق طاقات الخير والإبداع لدى المواطنين كافة, وللتخفيف عن كاهل الموازنة العامة, فإن المؤسسين يرون ضرورة تشجيع ودعم قطاع الاقتصاد الاجتماعي، وذلك بعدة طرق أهمها الآتي :

أ ـ الزكاة : تقوم مؤسسة أهلية لجمع الزكاة وإنفاقها في مصارفها ؛ وهي تضمن حدا أدنى لمستوى المعيشة لجميع المحتاجين في المجتمع. ويرى المؤسسون أن دور الزكاة يمتد لأبعد من ذلك في تمويل ودعم المشروعات الصغيرة ؛ بما يسهم في القضاء على مشكلة البطالة في المجتمع , ويسهم كذلك في الحد من تزايد ظاهرة الفقر.

ب ـ تشجيع الوقف الخيري ودعمه تشريعيا بإصلاح قانون الوقف رقم 48 لسنة 1946 والقوانين المعدلة له, وتقديم التيسيرات والإعفاءات اللازمة لإنجاح تلك المؤسسات الأهلية التي تعتمد في تمويلها عليه في تنفيذ مشروعاتها وبرامجها التنموية.

ج ـ ترشيد استخدام الصدقات والنذور في دعم المشروعات الصغيرة وإقامة نظام فعال لفكرة الأسر المنتجة.

د ـ تجديد ثقافة العطاء والعمل التطوعي, وإدخالها ضمن المقررات الدراسية في مختلف المراحل التعليمية من الروضة إلى الجامعة, ووضع برامج لنشر هذه الثقافة وتعميمها بأساليب جديدة ومبتكرة عبر وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية, وتوظيف جانب من الأعمال الفنية والترفيهية لخدمة هذه الثقافة وإكسابها القدرة على التوسع الاجتماعي.

المشاركات الاقتصادية الإقليمية والعالمية

لا تستطيع أي دولة في عصرنا الراهن أن تواجه مشاكلها الاقتصادية دون مشاركة واعية مع أطراف إقليمية وعالمية. ومصر تملك عمقا استراتيجيا لابد من التعويل علية لصنع القوة الاقتصادية التي يتطلبها الواقع الاقتصادي العالمي. والدول العربية والإسلامية توفر هذا العمق بفضل تنوع مناخها وزراعتها وتنوع مواردها الطبيعية والبشرية ؛ لذلك يرى المؤسسون ضرورة المبادرة إلي تكوين مؤسسات التكامل الاقتصادي مع الدول العربية والإسلامية والأفريقية, كما يؤكدون على ضرورة الدخول في مشاركات اقتصادية عالمية تحقق المصالح المشتركة للأطراف الداخلة فيها كافة.

ب. الاقتصاد المصري : المشكلات والحلول

عرض إجمالي لمشاكل الاقتصاد المصري (2003).

أ ـ إن العجز في الموازنة العامة أصبح سمة أساسية من سمات الموازنة المصرية, والخطير أن الموازنة الجارية كانت تحقق فائضا ؛ أي أنه كان هناك ادخار حكومي حتى عام 99/2000, ثم انقلب هذا الفائض إلى عجز بعد تلك السنة, ومعنى هذا أن الحكومة لم تعد تضيف إلى المدخرات الوطنية من خلال الموازنة العامة, بل أصبحت مصدر استقطاع منها.

فالعجز الكلى ارتفع من 2.8 مليار جنيه في ختامي 1997/1998 إلى 28 مليار جنيه في التقدير المبدئي لختامي 2002/2003, أي أن العجز ارتفع إلى عشرة أضعاف مستواه في 1997/1998, وها هو ذا يصل إلى 52.3 مليار جنيه في مشروع موازنة 2004/2005 ؛ أي إنه ارتفع إلى حوالي سبعة عشر ضعف مستوى العجز الكلى منذ سبع سنوات فقط ! وتدهور الحال من سنة لأخرى ينذر بعواقب وخيمة, وعلى رأسها ارتفاع الأسعار التي تعاني منها غالبية المواطنين من أبناء الشعب المصري. وثاني هذه الأخطار هو الارتفاع المتواصل للدين العام الذي جاوز 500 مليار جنيه سنة 2003, أي بما يعادل 140% من الناتج المحلي الإجمالي , مما يهدد التنمية ومستقبلها في مصر تهديدا غير مسبوق.

ب ـ نتيجة العجز المتزايد سنويا, ارتفع الدين المحلي من 217 مليار جنيه سنة 1998 وهي بداية فترة الحكومة الحالية وتضاعف في أوائل عام 2004 حيث وصل إلى 400 مليار جنيه تقريبا ؛ أي بما يجاوز الناتج المحلي الإجمالي. وبعد أن

عجزت الحكومة عن السداد النقدي فها هي ذي تلجأ لحيلة السداد العيني بنقل ملكية بعض الأصول إلى هيئة التأمينات الاجتماعية, وفي هذا ضياع لحقوق أصحاب المعاشات والأرامل والأيتام الذين أقرضت الهيئة أموالهم للحكومة.

ج ـ ارتفاع معدلات البطالة إلى حدود تقترب من 20 % من حجم قوة العمل ؛ الأمر الذي ينطوي على كثير من المخاطر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

د ـ انخفاض معدل النمو إلى 2.3 % سنويا بعد أن وصل في أوائل التسعينيات إلى حوالي 5 %.

هـ ـ الارتفاع الجنوني لأسعار أغلب السلع الأساسية, خاصة الغذائية التي تهم الطبقات الفقيرة نتيجة لسياسة تحرير سعر الصرف التي أعلن عنها فجأة في يناير 2003.

و ـ لأزالت مشكلة المتعثرين في سداد أموال البنوك بلا حل, مما يهدد العملية الإنتاجية بكاملها ومما يهدد باستمرار ظاهرة الركود الحالية بآثارها المدمرة على الاقتصاد.

ز ـ عدم كفاءة آليات تسوية المنازعات بسبب إطالة الوقت ؛ حيث تؤدي إطالته إلى زيادة تكلفة التقاضي, بالإضافة إلى قلة الخبرة القضائية المتخصصة في المنازعات التجارية والبحرية ومنازعات سوق المال والبورصات وغيرها.

ح ـ إن ترتيب مصر في"التقرير العالمي عن القدرة التنافسية" يتراجع من عام لآخر ؛ حيث أصبحت مصر في الموقع 62 من بين 101 دولة شملها التقرير. وقد اتسعت الفجوة بين مصر وكل من الأردن وجنوب أفريقيا, وقد كان كل منهما يشغل مكانة أدنى من مصر منذ ست سنوات فقط, وما زالت هناك فجوة بين مصر وكل من المغرب وتونس.

إن المؤسسين يدركون أن إن بيئة الأعمال في مصر تعاني من كثير من المعوقات لعل أهمها.

1. عدم توافر الثقة في إدارة السياسات الاقتصادية, وخاصة فيما يتعلق بالكساد الذي طال أمده مقترنا بالتطورات المفاجئة في سعر الصرف.
2. ارتفاع معدل الضريبة الفعلي في مصر بحيث أصبح أعلى منه في الدول الأخرى المجاورة.
3. تتسم إجراءات الجمارك بعدم الكفاءة والبيروقراطية والتباطؤ الشديد في الإفراج عن السلع الواردة أو المصدرة.
4. ارتفاع سعر الفائدة, بالإضافة إلى تركيز البنوك على الإقراض التجاري قصير الأجل بدلا من التمويل طويل الأجل , ولا يزال دور البورصة في تمويل القطاع الخاص غير ذي أهمية حتى الآن.
5. جمود الأداء البيروقراطي, وتعدد الإجراءات والاشتراطات, وضعف الشفافية ووجود فترات تأخير طويلة لإعطاء الموافقات التي تطلب من أصحاب المشروعات.

و في سبيل التغلب على تلك المشكلات, يرى المؤسسون ضرورة تنفيذ حزمة من الإصلاحات التي يمكن التعبير عنها في الإجراءات الآتية :

1. تصميم منظومة متكاملة للضرائب تحقق الكفاءة والعدالة, والنظر في إمكانية تخفيض سعر الضريبة لتشجع الاستثمار والمساعدة على الالتزام بأداء الضريبة المفروضة بالقانون. مع السماح للمحافظات بتحصيل نسبة من الضرائب المحصلة لديها لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين , وإنشاء محاكم متخصصة للضرائب, وإعادة النظر في نظام حوافز التحصيل. وليست هناك جدوى كبيرة لإصلاح القانون إذا كان نظام التحصيل سيظل على مشاكله الحالية , مع ضرورة إعطاء حوافز للسداد الفوري وتحقيق الشفافية التي سوف توفر وازعا أخلاقيا للالتزام بالضرائب.
2. تطوير الجهاز المصرفي وتحقيق الاستقلال الحقيقي للبنك المركزي, وإعادة النظر في أسعار الفائدة السائدة, والسعي لتخفيضها تشجيعا للاستثمار وتحقيقا للتنمية.
3. التدرج في إنشاء محاكم متخصصة للضرائب وسوق المال والبورصة والجمارك وإنشاء ما يوازيها من مكاتب خبرة

تخصيصية من خبراء وزارة العدل.

4. إنشاء لجنة فنية مستقلة تتبع الهيئة العامة للاستثمار ؛ بحيث لا تصدر قوانين أو قرارات اقتصادية إلا بعد عرضها على هذه اللجنة, والهدف من هذا العرض إلى التأكد من وجود حاجة حقيقية لإصدار القانون أو القرار لحل مشكلات قائمة, وأن يكون متسقا مع القوانين القائمة, ويراعى في تشكيل اللجنة المقترحة أن تضم خبراء من رجال القانون والاقتصاد المتفرغين.

5. إعادة النظر في حدود الإعفاء للأعباء العائلية للضريبة على دخول الأشخاص الطبيعيين , وأيضا في أسعار وشرائح تلك الضريبة , خاصة في ظل الارتفاع الحاد في أسعار السلع والخدمات, إلى جانب ضرورة مراجعتها دوريا.

6. تطوير وتبسيط النظم الجمركية , مع مراجعة أوضاع الموانى والمنافذ البحرية والجوية والبرية لتكون بوابات لعبور البضائع وليست مخازن , والتحول إلى الأسلوب الأمثل في تقدير الرسوم الجمركية على أساس سعر الشراء الحقيقي للسلع.

نحو ترشيد إدارة الدين العام المحلي في مصر.

في الوقت الذي أمكن تحديد معالم وأبعاد الدين الخارجي فإن الصورة بالنسبة للدين الداخلي غير منضبطة, وقد زاد هذا الدين من 11 مليار جنيه عام 1981 بنسبة 64 % من الناتج المحلي الإجمالي إلى 217 مليار جنيه عام 1999 حتى وصل إلى حوالي 400 مليار أوائل 2004 بنسبة 85 % من الناتج المحلي الإجمالي, وهذا أمر ينذر بالخطر ؛ لذلك فإن التقييم الحقيقي للدين العام المحلي لابد أن يراعى الآتي :

1. أن هذا الدين وأعباء خدمته يمثل قيدا على حرية الدولة في استخدام الموارد المتاحة لها.

2. أنه يمثل عبئا على الأجيال الحالية والأجيال القادمة على حد سواء.

3. أنه يمثل مزاحمة من جانب الحكومة للقطاع الخاص بالنسبة للاقتراض الداخلي, وهذا له أثرة السلبي سواء على القروض المتاحة للقطاع الخاص أم على سعر الفائدة أم على فرص العمل وتوزيع الدخل.

4. إن أعباء الدين المحلي تصل إلى حوالي 40 % من إجمالي النفقات العامة, وهي تساوى نفس نسبة المرتبات تقريبا في الموازنة, ومعنى ذلك إن أعباء خدمة الدين كان يمكن أن تضاعف المرتبات أو تزيد الخدمات لولا أعباء خدمة الدين.

5. عدم قدرة الحكومة حاليا أو في الأجل القصير على السداد النقدي, وأصبح الدين خارج الحدود الآمنة, وانتقل من مرحلة المشكلة إلى مرحلة الأزمة المستحكمة, وهذا يؤدى إلى آثار سيئة على مجمل الاقتصاد القومي. ويرى مؤسسو الحزب ضرورة اتخاذ الإجراءات الآتية :

العمل على زيادة الإيرادات في الموازنة من خلال الآتي :

6. تطوير الاهتمام بالحاسوب (الكمبيوتر) كأداة فعالة في تحصيل العلم والمعرفة, والعمل من توفيرها لكل مستوبات ومراحل العملية التعليمية.

7. دعم جهود تطوير البحث العلمي, وتوفير الموارد المالية اللازمة له وربطه بالواقع المصري, وربط الجامعات والمعاهد والأكاديميات العلمية بمراكز الصناعة والزراعة والتجارة لتطويرها بشكل علمي ومنهجي, ودعم التعاون مع الجهات العلمية والهيئات الدولية والاستفادة من خبراتهم المختلفة في هذا المجال.

8. الاهتمام باللغة العربية وتطوير مناهجها, وتشجيع تعريب العلوم الحديثة والثقافة العالمية النافعة, وتشجيع الترجمة لكل أنواع المعرفة المفيدة للأمة.

9. تطوير ونشر المكتبات المجهزة بأحدث وسائط نقل المعلومات وحفظها واسترجاعها, وذلك في كل مراحل العملية التعليمية سواء التعليم قبل الجامعي أو التعليم الجامعي, وكذلك الأحياء والقرى, وتشجيع الإطلاع والمعرفة والاستعارة , وتوفير أماكن التواصل معها بشكل ميسر وغير مكلف, وخاصة في [internet] وتوصيلها بشبكة المعلومات الدولية, النواحي التعليمية والمعرفية والتدريبية.

10. تشجيع التكوين المستقل للطلاب في كل مراحل التعليم, ونشر ثقافة الديمقراطية والتسامح والحوار والحريات العامة, وقيم المواطنة, وإدخال التربية المدنية والمهارات الحياتية بالشكل المناسب في المقررات الدراسية. وإعطاء الفرصة للطلاب من أجل المشاركة في العمل العام وفق لوائح ديمقراطية, ورفع جميع القيود عن الحركة الطلابية سواء في الانتخابات أم في حق التظاهر السلمي أم في الحق في عقد الاجتماعات... الخ.

11. ضرورة توفير حد أدنى من القاسم المشترك بين مختلف أنظمة التعليم التي يشهدها الواقع المصري بما يحقق التوافق والانسجام في بناء الهوية الوطنية للأجيال الجديدة.

حل مشكلة الأمية

في ظل التطور الهائل الذي تعيشه البشرية اليوم في مجال العلم والمعرفة وثورة الاتصالات والتكنولوجيا, أصبح من العار أن تكون هناك أمم وشعوب تعاني من الأمية التقليدية (أي أمية القراءة والكتابة) ؛ فقد أصبحت الأمية الآن هي أمية ومما يؤسف له أن العالم (internet). معرفة التعامل مع الحاسوب (الكمبيوتر) والدخول إلى شبكة المعلومات الدولية العربي حسب تقارير التنمية البشرية الأخيرة يعاني من الأمية التقليدية بنسبة تصل إلى 40 % من عدد سكانه ؛ أي حوالي 65 مليون شخص, وثلثا هذا العدد من النساء, وتتجسد هذه المشكلة بشكل صارخ في مصر ؛ بلد الحضارة القديمة الممتدة في التاريخ والموصولة بالحاضر, حيث تقترب هذه النسبة الآن من حوالي 50 % من عدد السكان. ولهذا يرى مؤسسو الحزب ضرورة وضع هذه القضية في مرتبة متقدمة من سلم الأولويات في المرحلة القادمة, وعليه سيعمل المؤسسون ما وسعهم السعي للقضاء على هذه الظاهرة المخجلة على النحو الآتي :

أ ـ وضع خطة شاملة مدة إنجازها عشر سنوات على الأكثر للقضاء نهائيا على مشكلة الأمية التقليدية بكل أشكالها, والاحتفاء في نهايتها بعدم وجود شخص أمي واحد في مصر, وذلك من خلال حزمة من الإجراءات, على النحو المبين في البنود التالية :

ب ـ غلق كل المنافذ التي تغذي استمرار ظاهرة الأمية, واتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة لمنع تسرب أي تلميذ أو تلميذة من العملية التعليمية وخاصة من مراحل التعليم الأساسي.

ج ـ اتخاذ جميع الإجراءات والعوامل المشجعة على تنفيذ إلزامية التعليم في كل مكان وخاصة الأماكن العشوائية والريف والأماكن النائية.

د ـ إلزام كل خريج بمحو أمية عدد مناسب ممن أصبح في سن أكبر من مراحل التعليم الإلزامي ولم تمح أميته, وذلك وفق جداول يقيد فيها هؤلاء الأميون.

هـ ـ عمل أنشطة مكثفة ومخيمات ولقاءات في كل أنحاء مصر لتنفيذ برامج مركزة لمحو أمية الكبار تصرف فيها مكافآت للمعلمين وكذلك للمتعلمين إضافة على منحهم شهادات محو الأمية.

و ـ تشجيع المتعلمين في كل المجالات والأعمار على المساهمة في هذا المشروع الوطني وتقرير ميزات مختلفة لهذه المشاركة كحوافز لتفعيل مشاركاتهم.

ز ـ إشراك كل وسائل المعلومات والإعلام والدعاية والثقافة إلى جانب المساجد والكنائس, والجمعيات الأهلية, في دعم هذا المشروع طوال مدة تنفيذه.

مواجهة مشكلة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية

يعاني قطاع كبير من المواطنين المصريين الفقراء ومحدودي الدخل, معاناة شديدة في سبيل سد الاحتياجات الأساسية لهم ولأسرهم, وخاصة في ظل ارتفاع الأسعار وتقليص الدعم, وزيادة الضرائب غير المباشرة, وترك العدالة الاجتماعية للضمان الاجتماعي مع ضآلة الاعتمادات المخصصة لهذا الضمان, إضافة إلى قصور النظام الحالي للضمان في مراعاة الحاجات والمحتاجين, وهو أمر غير مقبول ؛ لأنه يهدد الأمن والسلام في المجتمع, ويعرقل الجهود المبذولة من أجل التنمية وتحسين نوعية الحياة في المجتمع بشكل عام.

أما عن التأمينات الاجتماعية فهي نظام مبني على المساهمة من ذوي الدخل الثابت, والمعاوضة بالمكافأة أو المعاش من قبل الدولة ؛ بمعنى أنه لا يُعوض إلا القادر على دفع الأقساط, وربما كان يملك الكثير، ولا يعطى المحتاج إلا بقدر ما دفع, لا بقدر ما يحتاج ذلك الأخير, بل إن التضخم يأكل معاش المحتاجين دون رعاية. لذلك يرى المؤسسون أن رعاية محدودي الدخل تستوجب عمل الآتي :

1. اعتبار العدالة الاجتماعية مطلبا أساسيا لا يمكن قبول عذر في تجاهله, والسعي بشتى الوسائل لتحقيقها على أساس مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص.
2. زيادة حد الإعفاء الضريبي سنويا بنفس نسبة الزيادة في معدل التضخم.
3. مراعاة أن تكون السياسة الضريبية مبنية على أساس نسبة من عوائد العملية الإنتاجية دون غيرها من الأوعية الضريبية كما هو الحال الآن, وبذلك نضمن عدالة هذا النظام وحسن سيره, باعتباره مأخوذا ممن يدفع الزكاة, مع عدم جواز إثقالهم بأعباء غير مشروعة, وهذا أفضل من أخذ الضرائب من أموال اليتامى والقصر.
4. تشجيع الجهود الأهلية التي تبذل بصدد الرعاية الاجتماعية, مع مراعاة التخفيف من الأعباء الروتينية المفروضة على الجمعيات العاملة في هذا المجال, ومنحها تخفيضا فيما يتعلق بالإعلان في وسائل الاتصال الجماهيري, وإمدادها بالمعلومات اللازمة لأداء دورها.
5. أن تقوم مؤسسة أهلية بتحصيل الزكاة والصدقات من المسلمين, وتحصل الصدقات الطوعية من المسيحيين, على أن تتولى إنفاقها في مصارفها المختلفة, وأول مصارفها هو تحويل العاطلين إلى منتجين, والمحتاجين إلى مكتفين ؛ أي المساهمة في العملية التنموية بشكل مباشر, هذا إلى جانب ما يقوم به النظام الضريبي بتغطية النفقات العامة للدولة بمراعاة المقدرة المالية للمكلفين.
6. فصل موازنة الرعاية الاجتماعية (إيرادا وإنفاقا) عن الموازنة العامة للدولة ؛ حفاظا على حقوق الفقراء ومحدودي الدخل.

الرعاية الصحية

بالرغم من التاريخ الطويل لمصر في مكافحة الأمراض وتوفير الرعاية الصحية, إلا أنها لا تزال تأتى في المراتب المتأخرة على قائمة الدول في هذا المجال. وتعاني مصر بوجه عام سواء في المدن الكبرى أم الريف, من تدهور الرعاية الصحية وارتفاع مستوى التلوث البيئي في الهواء والماء والشوارع والأحياء السكنية والصناعية. ولذلك يرى المؤسسون معالجة

هذا الموضوع في ضوء سياسات واضحة, وباتخاذ مجموعة من الإجراءات التنفيذية, ومن أهمها الآتي :

1. التوسع في إنشاء وحدات صحية صغيرة متطورة في جميع الأحياء السكنية في المدن وفي جميع القرى والتجمعات الريفية (العزب والكفور والنجوع).

2. بذل مزيد من العناية بالتأهيل العلمي للطبيب إعدادا وتدريبا, والاهتمام بتحسين أوضاع الأطباء بمختلف فائتهم ماليا ووظيفيا ومهنيا.

3. بذل مزيد من العناية بمهنة التمريض إعدادا وتدريبا, والاهتمام بتحسين أوضاع الممرضات والممرضين بمختلف فئاتهم ماليا ووظيفيا ومهنيا.

4. تشجيع إقامة صناعات طبية متكاملة لتصنيع الأجهزة الطبية بأنواعها كافة, ودعم مشروعات تطوير الصناعات القائمة عليها حاليا وكذلك صناعة الدواء, والعمل على تحقيق الاكتفاء المحلي في هذا المجال الحيوي.

5. تطوير النظام الصحي والكشف الدوري على الطلاب بالمدارس والجامعات, وعلى الموظفين والعمال في القطاعات الحكومية والخاصة.

ويرى المؤسسون أن هذه المحددات والإجراءات هي خطوات نحو نظام صحي تأميني حقيقي يغطي جميع فئات المواطنين بتكلفة معقولة للمواطن حسب دخله, وذلك أسوة بالنظم الصحية المتطورة في العالم.

رابعا : في الثقافة والفنون

الثقافة والهوية

يرى المؤسسون أن غياب "مفهوم الهوية الثقافية المصرية" عن معظم المشروعات الإصلاحية والتنموية كان عاملا رئيسيا من عوامل إخفاق هذه المشروعات. وإذا كان البعض يفترض أن الهوية دائرة واحدة مغلقة, فهذا يعد من قبيل الفهم المجتزئ والمنقوص ؛ ولهذا فإن المؤسسين يرون أن الانتماء للدائرة الحضارية العربية / الإسلامية لا يعني استبعاد المكون القبطي من الثقافة المصرية, ويؤكدون على أن الوعاء الثقافي المصري نجح في صهر المكونات الثقافية المتعددة وصنع منها مزيجا متماسكا, وهذا ما منح الثقافة المصرية خصوصيتها وفرادتها بين ثقافات العالم. وينطلق المؤسسون من هذا المفهوم المنفتح المركب للهوية الذي يركز على أن تنمية الهوية المصرية لا يتأتى إلا بتنمية كل أبعادها وجوانبها ومكوناتها (فرعونية , وقبطية , ونوبية , وبدوية, وجميعها داخل المكون العربي / الإسلامي).

ويرتبط بقضية الهوية عنصران أساسيان هما :

1. اللغة العربية :

يعرب المؤسسون عن قلقهم من تراجع اللغة العربية, وهي الوعاء الذي تصب فيه مكونات الهوية المصرية, والتي بدونها ينفرط عقدها, وهو ما يشكل خطرا يتمثل في أن إهمال اللغة العربية أو تهميشها يعني تهميش التراث المكتوب, ومن ثم فقدان الذاكرة التاريخية, وتحول الإنسان المصري إلى وحدة اقتصادية جسمانية استهلاكية.

وقد انعكس عدم الاهتمام باللغة في طرق التدريس والكتب المدرسية والمنشورات الحكومية ووسائل الإعلام ؛ وهو الأمر الذي يدفع المؤسسين للأخذ على عاتقهم إعادة الاحترام للغة العربية وتفعيلها كأداة للتواصل بين المواطنين كافة, والتواصل مع تراثنا وهويتنا التاريخية.

2. الخصوصية التاريخية والمشترك الإنساني :

يدرك المؤسسون أن قضية استيراد نظم الغرب الحضارية المعرفية وتعميمها على العالم تحت ستار العولمة والانفتاح على الآخر أصبحت مسار اهتمام كبير في الآونة الأخيرة. وأنه بفعل الإخفاقات السياسية والتراجعات الحضارية المتوالية صارت الثقافة العربية محل تساؤل عما إذا كانت تصلح لأن تكون ركيزة للنهضة أم لا ؟ بل وجرى التشكيك في صلاحيتها وفي قدرتها على استيفاء شروط النهضة, ونعتت بالتقليدية والركود, وبأنها إحدى مورثات عصور الانحطاط والتخلف. ومن هنا كانت الدعوة إلى تهميشها وتحويلها إلى مجرد تراث أو فلكلور. وكلها دعوات وأفكار لا تتفق مع الرؤية التي يتبناها المؤسسون ويسعون لترجمتها على أرض الواقع من خلال منظومة متكاملة من السياسات والمشرعات الثقافية.

وإذا كنا نؤيد الانفتاح على الثقافات الأخرى فهذا يعني ألا نقصر اهتمامنا على الثقافة الغربية وحدها بزعم أنها الثقافة العالمية الوحيدة, بل علينا أن نتجه شطر الحضارات الشرقية المجاورة لنا ونوليها اهتماما أكبر، وخاصة أنها ثقافات عريقة وثرية, وتحوي رؤية للطبيعة وللإنسان تتفق مع كثير من عناصر رؤيتنا العربية/الإسلامية.

الفن والقيمة

يؤكد المؤسسون على أن قضايا الفن ليست منعزلة عن قضايا الثقافة الأخرى ؛ فالفن لغة الروح ودعوة للتسامي بالإنسان وتعميق فهمه لنفسه وللكون بأسره. ويدعون إلى ضرورة أن يكون الفن متحررا ومنفتحا, ولكن هذا لا يعني أن الفن متجردا من القيمة تحت شعار "الفن من أجل الفن", ولا يعني أن الإبداع الفني أمر مطلق لا علاقة له بالمجتمع أو بالقيم الإنسانية أو الأخلاقية, لكن لابد من التوازن بين تشجيع الآداب والفنون والإبداع من ناحية, والالتزام بقيم المجتمع وثوابته من ناحية أخرى.

ويرى المؤسسون ضرورة تشجيع الجمعيات الأدبية والثقافية التي هي بمثابة المحضن الذي يفرخ جماعات من الباحثين والمبدعين الشبان, ويسمح لهم بالاحتكاك مع أجيال الرواد. كما يرون أن المركزية الثقافية التي ركزت كل المؤسسات الثقافية في القاهرة هو أحد العلل الأساسية لتراجع الثقافة التي تعبر عن هوية الإنسان المصري, وأنه يجب تنشيط المراكز الثقافية والفنية في مدن الأقاليم ومراكزها وقراها وتشجيع المؤلفين والفنانين المحليين على الإبداع, وتوظيف إبداعاتهم في خدمة جهود التنمية الشاملة لمختلف مجالات الحياة في المجتمع.

خامسا : إدماج الأخلاق في سياسات الإصلاح

إن الإصلاح الأخلاقي في نظر المؤسسين يجب أن يتأسس على المبادئ والقيم الإسلامية التي تحض على مكارم الأخلاق وفضائل الأعمال, وهو بهذا المعنى يمتد إلى البحث في كيفية إعادة التوازن والفاعلية إلى منظومات القيم والمعايير الفردية والجماعية السائدة في مجتمعنا المصري.

الإصلاح الأخلاقي بهذا المعنى الواسع يعني بتقييم وتقويم السلوك الإنساني من منظور صواب الأفعال أو خطئها, جوازها أو عدم جوازها, ويعتمد أول ما يعتمد على قوة الوازع الداخلي إلى جانب المناخ الملائم والقانون العادل والمؤسسات الفاعلة. ويدعونا الإصلاح الأخلاقي للاهتمام بكيفية معالجة أسباب ومظاهر الخلل القيمي والمعياري على مستوى السلوكيات والآداب المدنية, والأخلاقيات العملية والمهنية, والطبائع الإنسانية, وهو ما يبدو فيما يمكن تسميته "التحلل الاجتماعي" على تلك المستويات كلها.

ا"الإصلاح الأخلاقي" إذن هو المقابل المنطقي "للتحلل الاجتماعي" الذي تتجلى مظاهره في الجوانب السياسة والاقتصادية والقانونية والتربوية والثقافية. وفي ظل "التحلل الاجتماعي" تكون تصرفات وسلوكيات, وحتى تطلعات, مجموعات كبيرة من الأفراد والجماعات والتكوينات المهنية محكومة بمنظومات من القيم والمعايير السلبية ـ المعلنة وغير المعلنة ـ مثل :

ـ النفاق والكذب وإخلاف الوعد.

ـ الرشوة والمحسوبية والاختلاس والنصب.

ـ التسيب والإهمال واللامبالاة.

ـ ضعف الميول نحو المشاركة والمبادرة والاهتمام بالشأن العام.

ـ غلبة النزعة المادية والاستهلاك الترفي.

ـ زيادة معدلات الجريمة والعنف.

ـ ضمور معنى المصلحة العامة لدى قطاعات واسعة من المواطنين.

ـ انخفاض قدرات المواطنين ـ وأحيانا رغباتهم ـ على العمل المنتج النافع.

ـ اختلال ميزان العدالة (في توزيع الدخل, وفي تطبيق القانون, وفي توفير فرص العمل...).

ـ انحراف الفنون والآداب عن مقاصدها النبيلة, وتركيز أغلبية منتجيها على غرائز الجنس واللذة والتفكير الخرافي... الخ.

إن قائمة مؤشرات التحلل الاجتماعي طويلة ومعروفة في أغلبها, ويمكن التعبير عنها بكلمة واحدة مثقلة بالمعانى السلبية وهي "الفساد" أو "الإفساد" ـ الذي هو عكس"الصلاح" أو "الإصلاح" ـ ويؤكد المؤسسون على أن هذه المؤشرات تمثل قاسما مشتركا أعظم بين مختلف الجوانب التي يجب أن تتجه إليها جهود الإصلاح, ولا تكاد تغيب عن جانب واحد منها, الأمر الذي يعني أنها واقعة أيضا في صميم أي عملية إصلاحية مبتغاة, وأن الإصلاح الأخلاقي يجب أن ينظر إليه لا باعتباره "دعوة إلى مكارم الأخلاق" فحسب ـ وهذا بحد ذاته ليس بالقليل ـ وإنما باعتباره قاسما مشتركا أعظم بين مختلف مداخل العملية الإصلاحية, وشرطا ضروريا ولازما لنجاحها في الواقع. ولو افترضنا جدلا أننا أفلحنا في إنجاز الإصلاح السياسي والاقتصادي والتشريعي على النحو الذي ترجوه القوى والتيارات الوطنية والإسلامية المطالبة بالإصلاح في مصرنا الحبيبة, مع بقاء الأوضاع على ما هي عليه في الجوانب الأخلاقية السائدة, فإن إمكانية تفعيل برامج الإصلاح في تلك الجوانب ونجاحها في الواقع قليلة, وستكون فرصتها في تحقيق مقاصدها محدودة للغاية.

إن إدماج الإصلاح الأخلاقي في مختلف المداخل الإصلاحية السياسية والاقتصادية والتشريعية والثقافية والاجتماعية, أمر ضروري ولازم, وبغيره ستظل جميع التصورات والأفكار الإصلاحية لتلك المداخل مفتقرة لواحدة من أهم ضمانات النجاح والفاعلية التطبيقية وهي ضمانة الوازع الذاتي واحترام التوجهات المعيارية والأخلاقية الكبرى التي تحفظ تماسك المجتمع وتشكل المناخ الملائم لتقدمه.

ومهما كانت صعوبة عملية إدماج الأخلاق في مداخل الإصلاح المختلفة عامة, وفي الإصلاح السياسي خاصة ؛ لكون السياسة في تعريفها الوضعي وممارساتها العملية لا تعرف الأخلاق إلا قليلا ؛ رغم ذلك فإن عملية الإدماج هذه تستحق ما سيبذل فيها من الجهد والوقت طالما أنها ـ كما قلنا ـ شرط ضروري ولازم لنجاح الإصلاح وإدراك مقاصده.

آليات الإصلاح الأخلاقي

ما الذي يمكن عمله حتى نعزز عملية الإصلاح الشامل في بلادنا ؟ يرى المؤسسون أن هذا هو السؤال الأكثر أهمية من

بين الأسئلة التي تثار عادة في أي حديث عن الإصلاح. وفيما يتعلق بالإصلاح الأخلاقي ثمة الكثير الذي يمكن عمله وهو في متناول كثير من الأفراد ومؤسسات وهيئات المجتمع المدني إلى جانب المؤسسات والهيئات الحكومية. بل يمكن أن نبادر ونبشر بالقول أن العمل في الإصلاح الأخلاقي أيسر من الحديث النظري عنه, بخلاف الحال مع أغلبية المداخل الإصلاحية ؛ وقد يرجع ذلك إلى أن مبحث "الأخلاق" محل إجماع أو توافق فكري كبير بين مختلف التوجهات الفكرية، وهو مطلب الجميع ـ أو هكذا يفترض ـ سواء كانوا من السلطة أو من المعارضة. كما أن مسؤولية القيام به تقع على عاتق الجميع من الأفراد والمؤسسات الأهلية والمدنية والحكومية وتشمل مختلف المستويات من قمة المجتمع وأعلى هرم السلطة والمسؤولية إلى القاعدة العريضة من جمهور المواطنين.

ومن المداخل المقترحة لتفعيل الإصلاح الأخلاقي , وربطه في الوقت نفسه بمداخل الإصلاح الأخرى الآتي :

المدخل التربوي التعليمي

يرتكز هذا المدخل على الدور الكبير الذي تقوم به مؤسسات التربية والتعليم في بناء العقليات وتوجيه السلوك الفردي والجماعي. ومن خلال هذه المؤسسات يدعو المؤسسون إلى غرس منظومة القيم والمبادئ والمعايير التي تحقق الإصلاح الأخلاقي المرغوب في عقول الناشئة والأجيال الجديدة.

وإذا كانت البرامج التربوية ـ في وضعها الحالي ـ تفتقر إلى المضمون الأخلاقي المطلوب ؛ فمن الضروري تطوير المناهج الدراسية والأنشطة الترفيهية والتربوية الصفية واللاصفية في هذا الاتجاه الذي يؤكد على القيم والمعايير الإيجابية, ويرفع من شأنها فرديا ومؤسسيا. وهذه المعاني يجب أن تتضمنها المقررات الدراسية والأنشطة الترفيهية وبرامج خدمة المجتمع وحصص الأشغال والتدريبات العملية ؛ ابتداء من المراحل الابتدائية من السلم التعليمي, وصولا إلى أعلى درجات هذا السلم. وتقع مسؤوليات إنجاز هذه المهمة التطويرية في مناهج التربية والتعليم على الهيئات والمراكز التربوية والتعليمية الحكومية, كما تقع أيضا على المفكرين ودعاة الإصلاح وصانعي الرأي وقادة المجتمع المدني ومنظماته وهيئاته.

المدخل الثقافي الإعلامي

نظرا لضعف الخطاب الثقافي الذي تبثه وسائل الإعلام المصرية عامة, والأجنبية ـ على وجه الخصوص ـ فيما يتعلق بالمضامين الأخلاقية الإصلاحية بالمعنى السابق شرحه ؛ فإن المطلوب وفقا لرؤية المؤسسين هو صياغة ونشر خطاب ثقافي إعلامي يركز على تلك المعاني الغائبة, ويهدف إلى بناء صورة ذهنية صحيحة وواقعية عن القيم والمعايير الأخلاقية الواجب احترامها والالتزام بها. ولتيسير مهمة وسائل الإعلام في أداء وواجبها في هذا المجال يجب أن تخصص مساحات أكبر مما هي عليه الآن للبرامج التثقيفية المدروسة والتي تدور حول تهدف لغرس تلك القيم ومنظوماتها المعيارية, وتنشر الوعي بما تقوم به من أدوار في خدمة مختلف الجوانب الإصلاحية الأخرى: السياسية والاقتصادية والقانونية, مع التركيز على إدانة حالات الانحراف عن الأصول والثوابت المجتمعية والدينية.

مدخل تجديد الخطاب الديني

يرى المؤسسون أن الخطاب الديني السائد في مصر منذ فترة طويلة يحتاج أكثر من أي وقت مضي إلى إصلاح أساليبه, وتجديد مضامينه وتنحية المفاهيم السليبة واللغة الاعتذارية والمعاني الانعزالية التي يحتويها ؛ وذلك بهدف استيعاب متغيرات الواقع, وتفعيل دور الخطاب الديني في مواجهة المشكلات التي يعاني منها المجتمع, وبخاصة فئة الشباب, كما أن هذا التجديد يجب أن ينعكس بشكل إيجابي على مكانة المؤسسة الدينية (الأزهر – الكنيسة) ودورها في جهود

التنمية والإصلاح الاجتماعي العام. وهذا التبني من قبل المؤسسين ليس جديدا ولا مرتبطا بدعوات حديثة قادمة من الخارج, ولكنها دعوة قديمة ومتأصلة تبناها المصلحون والمفكرون قديما وحديثا ؛ لأنه واجب ديني ووطني لإدراك الواقع والتفاعل معه وتطويره بما يخدم مصالح الأمة ولا يصطدم بغير مبرر مع العالم.

القدوة والشفافية

يرى المؤسسون أن المبادئ والقيم والمعايير الأخلاقية مهما كان نبلها وسموها تظل قليلة التأثير في الواقع ما لم تتجسد قدوات حسنة يقتدي بها جموع المواطنين على كل مستوى من المستويات, على أن يجري دعم هذا التوجيه بمجموعة من إجراءات الشفافية (مثل إعلان الذمة المالية, ومصادر الدخل قبل تولي الوظائف العامة أو الولايات النيابية وبعدها،...) وغيرها من الإجراءات التي تبرهن على صدقية هذه القدوات الحسنة ومن يليها من المقتدين بها في مختلف مواقع المسؤولية.

سادسا : السياسة الخارجية والعلاقات الدولية

تنبع رؤية مؤسسي الحزب في مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية من أصل إيماني من جهة, ومن إدراك واع بحقائق الواقع المعاصر للنظام الدولي وخصائصه الآخذة في التشكل في ظل العولمة من جهة أخرى. وهذا الأصل بشقيه هو الذي يعطي رؤيتنا خاصية التميز, ويكسبها في الوقت نفسه قوة معنوية كبيرة تضمن لها الفاعلية في التطبيق.
ويتجلى تأثير هذه الرؤية من خلال هيمنة مبدأ الوحدة ومبدأ الوئام على رؤيتنا للعالم, ومن ثم نبذ التجزئة والصراع. مع عدم التواني عن ردع أو منع الاعتداء من المحيط الخارجي, وبخاصة أن منطقتنا العربية تتعرض لعدوان سافر غير مسبوق من جانب القوى الاستعمارية والصهيونية, وعلى وجه الخصوص مثلما هو حادث في كل من فلسطين والعراق.

المبادئ العامة في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية

ولا يعبر مبدأ الوحدة عن مجرد فكرة نظرية أو فلسفية مثالية, وإنما هو متجذر اجتماعيا في وحدة الجنس البشري, وروحيا في وحدة الدين ورسالته من حيث مصدرها وغايتها معا، ولذلك فنحن ننطلق في رؤيتنا للعلاقات الخارجية من المبادئ الآتية :

1. وحدة الجنس البشري ؛ حيث قرر الإسلام وحدة الجنس والنسب للبشر جميعا ؛ فالناس لآدم, وحكمة التقسيم إلى شعوب وقبائل إنما هي التعارف لا التخالف، والتعاون لا التخاذل, والتفاضل بالتقوى والأعمال الصالحة التي تعود بالخير على جميع المواطنين.

وبهذا التقرير نعتقد أن الإسلام قد نفى أية شرعية لكل دعاوى التعصب للأجناس, أو الألوان, أو الأعراق, وبالتالي نفى أية شرعية للحروب والمنازعات التي تنشأ على أي خلفية من هذه الخلفيات.

2. وحدة الدين ؛ حيث نعتقد أن الإسلام قرر وحدة "الدين" في أصوله العامة, وأكد على أن شريعة الله تعالى للناس تقوم على قواعد ثابتة من الإيمان والعمل الصالح والإخاء, وأن الأنبياء جميعا مبلغون عن الله, وأن الكتب السماوية جميعا من وحيه, وأن المؤمنين جميعا في أية أمة كانوا هم عباده, وأن الفرقة في الدين والخصومة باسمه إثم يتنافى مع أصوله وقواعده، ويتناقض مع غايته ومقاصده.

إن رؤيتنا المعرفية للعالم على هذا النحو الذي قدمناه تنفى كل مصادر الفرقة والحقد والخصومة والنزاع بين الناس من

أي دين ومن أي جنس أو من أي لون كانوا, ولم تقف عند حدود التمهيد النظري، أو الخطاب العاطفي، بل فتحت باب التعاون العملي والتواصل الفعلي والعمل المشترك والتعايش السلمي.

ويؤكد مؤسسي الحزب – مرة أخرى – على بنيوية فكرة السلام وأصالتها في رؤيتهم على كافة المستويات ؛ ابتداء من الفرد المواطن, مرورا بالأسرة والجماعة والمجتمع والدولة, وصولا إلى النطاق العالمي بأسره. إنها رؤية متكاملة ندعو للنظر من خلالها إلى العالم باعتباره كلا متناسقا، والسلام قرين التناسق، ولا تأتى الحرب إلا بالخروج من هذا التناسق بالبغي والظلم, أو بالفساد والتنازع ؛ فترده الحرب الموقوتة إلى السلام الدائم من جديد.

إن نظام العلاقات الدولية الذي يؤمن به مؤسسو الحزب تحكمه قيم "العدالة" و"المساواة" و"الحرية"، وتحوطه أخلاقيات "الوفاء بالعهود", و"الأمانة" و"الصدق"، وتقوده مبادىء "التعاون" و"الاعتماد المتبادل" و"العمل المشترك"، وبيان هذه المنظومة من القيم والمبادىء كما يلي :

1. العدالة

تعني العدالة في أبسط معانيها "إعطاء كل ذي حق حقه" ؛ دون تأثر بمشاعر الحب لصديق، أو الكراهية لعدو، ويقتضي تطبيق "العدالة" في مجال العلاقات الدولية أن تبنى كافة العهود والمواثيق والاتفاقات الدولية على أساس كفالة العدالة لكافة الأطراف، وعدم الجور على طرف فيها، فضلا عن تحريم إلحاق الظلم بجماعة، أو فئة، أو أقلية ما، من جراء هذا الاتفاق، أو تلك المعاهدة.

كذلك فإن القوانين المنظمة للشئون الدولية وللعلاقات بين أشخاص القانون الدولي ـ دولا ومنظمات وهيئات وأفرادا ـ يجب أن يكون أساسها وهدفها هو تحقيق العدالة.

إن إقرار العدالة – النافية للظلم والاستغلال والقهر – يوفر ضمانة كبرى لكل مظلوم، مواطنا فردا كان أو جماعة أو أقلية أو شعبا ؛ بأن حقه لم يذهب سدى, وأن بإمكانه المطالبة به واسترداده, ومن ثم يبقى الأمل قائما والسعي مستمرا من أجل إعادة الحق إلى نصابه ؛ سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.

وثمة علاقة وثيقة بين إقرار العدالة, وإقرار السلام ؛ فإذا اختلت العدالة فإن السلام يصبح بطريقة تلقائية في خطر, الأمر الذي يتطلب اتخاذ كافة التدابير الكفيلة بإزالة مصدر الخلل بكل وسيلة مشروعة ؛ وذلك باستخدام كافة الوسائل ـ بما في ذلك استخدام القوة المسلحة ـ للقضاء على الظلم والبغي, والإكراه, أو أي مصدر آخر من مصادر الخلل ؛ دفعا للضرر وجلباً للمصلحة على قاعدة العدالة التي تعطي كل ذي حق حقه.

2. المساواة في الأخوة الإنسانية

إن مؤسسي الحزب يؤكدون على أن رؤيتهم للعالم تستند على "وحدة البشرية" من حيث انتمائها إلى أصل واحد, وفي ظل هذه الرؤية المبدئية تأتى قيمة المساواة بتطبيقاتها المتعددة ؛ التي سيلتزم بها حزبنا في سياسته الداخلية وفي علاقاته الخارجية.

إن وحدة الجنس البشري تقتضي في نظر مؤسسي الحزب المساواة التامة بين الناس جميعا ؛ بجماعاتهم وشعوبهم, من حيث إتاحة فرص متساوية للحصول على الحقوق الأساسية للإنسان وللتمتع بها ؛ فإذا توفرت الفرص المتساوية أمام الجميع يكون التفاوت النسبي بينهم بعد ذلك راجعا إلى ما يبذلونه من جهد وعمل, وإلى ما يحققونه من إنتاجية متميزة, وإلى ما يملكونه من قدرات على التحصيل العلمي والتقدم الحضاري.

ويفرض علينا مبدأ المساواة في سياستنا الخارجية ألا نقبل أي وضع ينتقص من الحقوق الأساسية لأي شعب من الشعوب, وأن نبادر بتقديم الأفكار واقتراح الحلول والسياسات التي تسهم في إزالة كافة أشكال التمييز العنصري أو

العرقي, وألا ندخل أو نشارك في أية علاقة دولية – في صورة معاهدة أو تحالف،أو اتفاقية... إلخ – تستهدف الإخلال بمبدأ المساواة, أو يكون من شأنها تكريس وضع ما من أوضاع التفرقة العنصرية, أو مساعدة جماعة أو دولة على ممارسة سياسة التطهير العرقي, أو الاضطهاد المذهبي أو الطائفي أو الديني, وكلها ظواهر لا يزال العالم يعاني من آثارها المدمرة, ولم تفلح دعاوى العولمة في القضاء عليها, بل ربما زادتها وغذت عوامل بقائها.

3. الحرية

ينبع مبدأ الحرية – في أحد أبعاده الرئيسية – من قيمة المساواة بين بني البشر ؛ فانتماؤهم إلى أصل واحد يقتضي "المساواة" بينهم, وهذه بدورها تقتضي أن الناس جميعا يولدون أحرارا ويظلون كذلك ما داموا على قيد الحياة, ومن ثم فاستعباد الإنسان لأخيه الإنسان أمر مرفوض؛ وليس من إرادة الله، ولا من الطبيعة السوية للبشر.

ولمّا كان هذا الاستعباد واردا بحكم النزعات العدوانية والرغبة في السيطرة على الآخرين وتحقيق مصالح اقتصادية أنانية, فإن مؤسسي الحزب يرون ضرورة إزالة كافة صوره وأشكاله.

ليست "الحرية" في نظر مؤسسي الحزب بابا للفوضى أو لممارسة العدوان ؛ وإلا لانقلبت إلى "حرب الجميع ضد الجميع" على حد تعبير ـ فيلسوف الحداثة توماس هوبز ـ وإنما هي الحرية المسئولة والمنضبطة بضوابط "العدالة" وحدود "المساواة"، وفضائل "الأخلاق", وهي قيم مرتكزة في فطرة الإنسان التي فطره الله عليها, ليست مجهولة المصدر أو بنت الطبيعة كما يذهب كثير من الفلاسفة الطبيعيون والماديون.

وفي ضوء مضمون الحرية الذي يؤمن به مؤسسو الحزب على النحو المذكور، يمكن متابعة تطبيقاتها العملية على صعيد العلاقات الدولية, ومن أهم هذه التطبيقات ما يلي :

أ ـ الإقرار بسياسة الأبواب المفتوحة في محيط العلاقات الدولية، ورفض سياسة العزلة والانغلاق ؛ ذلك لأن سياسة الباب المفتوح هي التي تتيح فرصا متساوية وعلاقات متكافئة للأفراد والجماعات والشعوب لكي تمارس حريات التنقل, والإقامة، والدخول والخروج والعمل, والتملك... الخ, أما سياسة العزلة والانغلاق فإنها تتضمن بالضرورة قيودا على ممارسة مثل هذه الحريات إلى حد الحرمان منها في بعض الحالات.

ب ـ بطلان الأوضاع التي تنشأ نتيجة للقسر والإكراه ؛ حتى لو تكرست عبر اتفاقيات أو معاهدات أو بحكم الأمر الواقع, فهذه كلها تتنافى مع قيمة الحرية, ولابد لسياستنا الدولية أن تعمل لتصحيح الأوضاع بما يتفق مع هذه القيمة.

ج ـ إن "الحرية" في أبعادها الاجتماعية والسياسية ؛ حسب ما يؤمن به مؤسسو الحزب, لا تعتبر فقط موضوعا داخليا في المجتمع المصري, ولكنها تتصل اتصالا مباشرا بجوانب مهمة من العلاقات الدولية مع الشعوب والأمم الأخرى أو بالأحرى مع الهيئات والمؤسسات والسلطات التي تمثلها وتعبر عن مصالحها.

ويؤمن مؤسسو الحزب يعتبرون الرقابة الروحية, والوصاية على الضمير والمعتقد الديني إهانة لكرامة الإنسان, وإهدارا لحقه في الحرية ؛ بل وتعديا على إرادة الله سبحانه وتعالى, وعليه فإن الحزب في ميدان العلاقات الدولية يدعوا إلى مراعاة هذه المبادئ ويسعى إلى تطبيقها وتحقيق أهدافها السامية في خدمة الوطن خاصة وجميع شعوب العالم عامة, وفي مقدمتها شعوب أمتنا العربية والإسلامية.

4. الوفاء بالعهود والمواثيق

حتى لا تظل قيم العدالة والمساواة والحرية مجرد أمنيات فإن مؤسسي الحزب يرون أنه من الضروري ترجمتها إلى ممارسات فعلية على أرض الواقع : في التصرفات الفردية, والسلوكيات الجماعية, وفي السياسات والعلاقات الدولية كذلك, وتتم هذه الممارسات في الأحوال العادية بطريقة تلقائية لتحكم وتنظم مختلف العلاقات الاجتماعية في

المجالات كافة, وعلى المستويات كلها, ويكون الالتزام الفعلي بمعايير العدل والمساواة والحرية وفاء لتلك القيم العليا وللفضائل الإنسانية في مجملها.

ولكن كثيرا ما تقتضي المعاملات – فيما بين الأفراد وبين الدول والهيئات والمنظمات المختلفة أيضا – أن توضع هذه القيم في صورة عقود أو عهود ومواثيق تمليها اعتبارات عملية ونفسية وأخلاقية متعددة ومتغيرة حسب ظروف الزمان والمكان, وفي مثل هذه الحالات يؤمن مؤسسو الحزب بأن الواجب هو احترام العهود والوفاء بالعقود والالتزامات على أكمل وجه، مع الحذر من الغدر والخيانة ونقض العهد.

إننا نؤكد بقوة وبوضوح على أن الوفاء بالعهود والمواثيق "يعد عاملا أساسيا وحاسما في عملية التفاعل المنتظم" في العلاقات الدولية. كما أن قاعدة الوفاء والأخلاقيات المرتبطة بها لا تقتصر فقط على الجوانب الشكلية أو القانونية, وإنما تمتد لتصبح أداة من أدوات ترسيخ مبادئ التعاون والتعايش, وعاملا أساسيا لترسيخ ثقافة السلام حيث أن الإخلال بالتعهدات ونقض المواثيق هو أحد الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى الحرب وتجدد النزاعات, ومتى ما نشبت الحرب فإن معظم المعاهدات والاتفاقيات تسقط تلقائيا إلى أن تضع الحرب أوزارها ويتم الاتفاق من جديد من أجل إقرار السلام وهكذا إلى أن يتم الالتزام بالعهود والوفاء بالعقود على أسس العدالة والمساواة والحرية.

5. الاعتراف بالتعددية واحترام الخصوصية الثقافية

يجب الاعتراف "بالتعددية" الحضارية, والثقافية والسياسية, والعقائدية واحترامها ؛ ذلك لأن التنوع والاختلاف من سنة الحياة الاجتماعية, وإن محاولة طمس الاختلافات وتنميطها في قالب واحد أمر لا يأتى إلاّ عن طريق الجبر والإكراه, وهما والحرية ضدان لا يجتمعان, وكذلك يجب التأكد على احترام خصوصية ثقافة كل بلد, والمنطقة التي تعيش فيها هذه الثقافة, وعدم محاولة فرض نموذج ثقافي معرفي على أي ثقافة مخالفة.

6. التعاون والاعتماد المتبادل

يرى مؤسسو الحزب ضرورة قيام العلاقات الدولية على أساس "التعاون" المبنى على تبادل المنافع ورعاية المصالح المشتركة, في إطار من السعي الدائب إلى تحقيق الخير الإنساني العام.

ويتضمن الأمر "بالتعاون" تقرير الاعتماد المتبادل كسياسة عامة في تسيير العلاقات بين مختلف أطراف الوجود الاجتماعي ـ الأفراد والجماعات والدول ـ ذلك لأن التعاون لا يكون إلا بين أكثر من طرف, واللجوء إليه يعني أن كل طرف لا يستطيع بمفرده القيام بأداء مهمة ما, أو تحقيق هدف معين, ومن ثم فإن كلا منهما يعتمد على الآخر في تحقيق بعض أهدافه، وإذا قام هذا التعاون أو "الاعتماد المتبادل" على أسس المصالح النافعة, فإن الحصيلة النهائية له ستصب في الصالح الإنساني العام, أو بالأقل لن تلحق الضرر بالأطراف الأخرى غير الداخلة في هذا "التعاون" بعينه. وكلها أمور بات العالم في أمس الحاجة إليها مع تزايد الآثار السلبية لسياسات العولمة غير العادلة التي أدت إلى زيادة الضعفاء ضعفا والأقوياء قوة.

إن التعاون الذي ننشده في العلاقات الدولية يجب أن يكون منضبطا بمقتضيات قيم "العدالة" و"المساواة في الأخوة الإنسانية" و"الحرية" و"الوفاء" بالعهود والالتزامات واحترام الخصوصيات الثقافية, ونؤكد على أن أي إخلال بهذه القيم حتى لو أخذ شكل علاقة تعاونية معناه الحكم ببطلان هذه العلاقة وفقدانها للشرعية ؛ حيث أن "القيم" في نظرنا لا تتجزأ "ولا ينفى بعضها بعضا".

إن التحدي الأساسي الذي تواجهه العلاقات الدولية في الواقع الراهن, وفي المستقبل المنظور ـ يتمثل في اختلال واقع العلاقات الدولية وابتعاده عن المبادئ والقيم التي تكفل التعاون والسلام والحرية لجميع الأمم والشعوب, هذا من جهة,

كما يتمثل هذا التحدي من جهة أخرى في كيفية الخروج من هذا الواقع والإسهام في بناء نظام عالمي عادل للعلاقات الدولية ؛ وفقا لرؤية مستقبلية مبنية على معايير العدالة والمساواة والحرية والوفاء بالعهود والتعاون البناء.

وإذا قسنا الواقع الراهن للعلاقات الدولية بتلك المبادئ والمعايير التي يؤمن بها مؤسسو الحزب, سنجد أن ثمة فجوة كبيرة تفصله عنها, وأن هذه الفجوة ليست في الحدود المعقولة المقبولة – عادة – بين المثال والواقع, أو بين النظرية والممارسة, ولكنها كبيرة جدا, بل وآخذة في الاتساع باستمرار, الأمر الذي يزيد العلاقات الدولية اختلالا من وجهة نظرنا.

ويدعو المؤسسون إلى أنه يجب أن تسخر الثورة الهائلة في نظم الاتصالات الحديثة, ووسائط نقل المعلومات من أجل تعميق "التعارف" بين الشعوب والأمم، وفي إغناء بعضها بمعرفة ثقافات وخصوصيات البعض الآخر. بدلا من أن يتم توظيفها في خدمة أغراض ومصالح أنانية, أوفي ممارسة الهيمنة بالقوة الناعمة إلى جانب القوة الخشنة, وتجاهل التعرف على الأطراف الأضعف في هيكل النظام الدولي, بل والسعي لطمس هوياتها وثقافاتها لصالح القوة المهيمنة.

مستقبل العلاقات الدولية

إن رؤية مؤسسي الحزب في العلاقات الدولية تهدف أساسا – كما أسلفنا – إلى إقرار السلام العالمي الإنساني, وعليه فإن منظومة القيم المعيارية لهذه النظرية تبين – بيقين – أن رؤيتنا ذات طابع إنساني عام, وأن السلام والأمن والتعاون والحرية والمساواة كلها قيم ومبادئ يجب أن تحتل موقعا مركزيا في صلب النظام العالمي الذي ينشده حزبنا ويسعى للوصول إليه بالتعاون مع كل القوى والهيئات والحكومات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية.

إن رؤيتنا – بهذا المعنى الذي قدمناه – تمتلك الكثير الذي تسهم به في صياغة مستقبل أفضل للعلاقات الدولية على كافة مستوياتها الإقليمية والعالمية, وفي كل مجالاتها السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية, وبخاصة أن جميع محاولات التجديد ـ في صيغة نظام عالمي جديد, أو بدعوى العولمة ـ على مستوى النظام الدولي قد باءت بالفشل, ولم تؤد إلاّ إلى تغذية مصادر التوتر والصراعات القائمة, وفتحت أبوابا جديدة لعدم الاستقرار, والإخلال بقيم العدالة والمساواة في الأخوة الإنسانية والحرية والتعاون المتبادل.

وحتى يمكن الخروج من أسر سلبيات الواقع الراهن للعلاقات الدولية إلى المستقبل المرغوب من المنظور الذي يتبناه مؤسسو الحزب, ووفقا لمبادئه العامة ؛ فإن الأمر يتطلب وضع استراتيجيات جماعية "تستند إلى منظومة القيم النظرية المشتركة بين كافة الأمم والشعوب أينما كانت في الشرق أم في الغرب, في الشمال أم في الجنوب ؛ بحيث لا تنفرد قوة وحيدة, أو مهيمنة, بوضع هذه الاستراتيجيات, وأن تسعى لقلب ودحض معايير القوة المحضة, والتمييز (العنصري والديني والثقافي... الخ) وازدواجية السلوك الدولي, وانفصام الأخلاق عن السياسة ؛ باعتبار أن هذه هي المعايير السائدة والمسيرة لمجمل العلاقات الدولية الراهنة, والمتسببة ـ في الوقت نفسه ـ في خلق مصادر التوتر والنزاعات, وفي وقوع الصراعات والحروب وإلحاق المظالم بالشعوب المستضعفة.

ويتطلب هذا التحدي المستقبلي ـ حسب رؤية مؤسسي الحزب ـ جهودا مكثفة ومخلصة من كافة أطراف المجتمع الدولي, وفي هذا السياق نعتقد أيضا أن الأمة العربية والإسلامية بشعوبها وعلمائها ودولها ومنظماتها الحكومية والأهلية، تتحمل مسئولية كبيرة تجاه ذاتها أولا, وتجاه بقية أمم العالم ثانيا، وذلك بحكم عالمية الرسالة التي تحملها, وبحكم ما تقدمه هذه الرسالة من قيم ومبادئ عامة كفيلة بتحقيق آمال البشرية في عالم أفضل, وفي بناء نظام عادل وآمن تتطلع إليه كافة شعوب الأرض ؛ ليحقق لها الاستقرار والتقدم وتسود فيه قواعد التنسيق والتعاون، وتنتفي منه قواعد الإخضاع والاستتباع القسري.

القضية الفلسطينية

تحتل قضية فلسطين موقعا مركزيا في فكر واهتمامات مؤسسي الحزب, كما تحتل الموقع نفسه لدى أغلبية التيارات الفكرية والقوى السياسية المصرية ؛ وذلك باعتبارها قضية أمن قومي لمصر والعالم العربي, وقضية تحرر وطني, وقضية حقوق إنسان للشعب الفلسطيني المظلوم. كانت هذه القضية كذلك ولا تزال تحتل موقعا مركزيا في العالم العربي ولدى المصريين منذ بداية هذه بدايتها في العصر الحديث, من قبل أن تنشأ إسرائيل وبعد قيامها. وطوال حروب عديدة شاركت فيها مصر من أجل القضية الفلسطينية منذ عام 1948 وعام 1956 وعام 1967 وعام 73 ظلت هذه القضية محورا أساسيا للعلاقات الخارجية المصرية حتى الآن وستظل كذلك.

ومنذ نشأت هذه القضية، وهي قضية احتلال غير مشروع لأرض فلسطين، وهي قضية تهم المصريين مثل ما تهم الفلسطينيين والعرب جميعا والعالم الإسلامي, وهي مفتاح استقرار لهذه المنطقة من العالم, وبالتالي تؤثر في قضية الاستقرار العالمي. ويرى المؤسسون أن هذه القضية تحتاج في الوقت الراهن وفي المستقبل المنظور إلى العمل أكثر مما تحتاج إلى الكلام, ونظرا للتعقيد الذي صاحب هذه القضية طوال تاريخها فأن مؤسسي الحزب يلخصون ما يجب عمله بشأنها في ضوء المبادئ والمحددات الآتية :

1. تأكيد عروبة فلسطين وأنها جزء عزيز من العالم العربي.

2. إن المسؤولية عن القضية الفلسطينية ـ إلى جانب مسئولية الشعب الفلسطيني ـ هي أيضا مسؤولية عربية تخص كل العرب, وكذلك مسئولية العالم الإسلامي, بل ومسؤولية الأحرار في العالم كله ؛ إذ هي قضية ذات بعد إنساني يهم كافة شعوب العالم نظرا للمعاناة التي يعانيها الشعب الفلسطيني.

3. يؤكد المؤسسون على حرمة المقدسات الدينية (جميعها) في فلسطين ووجوب الدفاع عنها بكل الوسائل الشرعية والقانونية.

4. وفقا للمعايير الدولية والشرائع السماوية والأعراف الإنسانية فإن حق الشعب الفلسطيني بكل مكوناته (سواء في الداخل أو في الشتات) في تقرير مصيره وتكوين دولته المستقلة هو حق واجب الاعتراف به والعمل على إنفاذه.

5. يؤكد المؤسسون على حق العودة للاجئين الفلسطينيين, وهو حق طبيعي ـ وفقا لكل المرجعيات السابق الإشارة إليها ـ كما يؤكدون على كل ما يترتب على هذا الحق من آثار (أي حق العودة والتعويض).

6. يؤكد المؤسسون أيضا على الحق الكامل للشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال بكل الوسائل المشروعة, بما فيها القوة المسلحة باعتبارها مقاومة مشروعة نصت عليها المواثيق والمقررات والأعراف الدولية كحق ثابت لأي شعب في مواجهة الاحتلال, وليست عملا إرهابيا كما تزعم الدولة المحتلة ذاتها ومن سار على دربها.

العلاقة مع الغرب وصراع الحضارات

يرى المؤسسون بخصوص العلاقة مع الغرب أن الاتجاهات الفكرية والقوى السياسية في المنطقة العربية انقسموا إلى فريقين : فريق يرى في الغرب عدوا يجب مقاطعته وعدم التعامل معه فضلا عن محاربته ما أمكن. وفريق آخر يرى وجوب اللحاق به بشكل كامل ؛ أي التبعية التامة للغرب فكرا وسلوكا وسياسة... الخ.

لكن هناك فريقا ثالثا في المنطقة, ينتمي إليه مؤسسو هذا الحزب, وهم الذين يرون أن التعامل مع الغرب يجب أن يكون بشكل مختلف عن كل من طريق الرفض التام وطريق القبول التام, وأن يكون التعامل وفقا للمبادئ والقيم التي ذكرها مؤسسو الحزب في بداية هذا المحور تحت عنوان مبادئ وقيم العلاقة الدولية, وعلى هذا يرى المؤسسون أن العلاقات مع

الغرب تحكمها هذه المحددات :

1. أن الغرب ليس كيانا واحدا, ولكنه مثل الشرق, ومثل بلادنا, به كثير من ألوان الطيف والتعدد السياسي والديني والمذهبي والقوى المختلفة ؛ وعليه يجب مراعاة تلك الفروق الموجودة في الغرب عند الدخول معه في علاقات ومعاملات, فهناك مثلا قوى وشخصيات موقفها متوازن, وكثير منها متعاطف مع العالم العربي والإسلامي ومتعاطف مع قضايانا العادلة, وموقفنا من مثل هذه القوى يختلف عن موقفنا من قوى وتيارات أخرى تعلن مواقف معادية لمصالحنا وقضايانا العادلة.

2. أن علاقة مصر مع القوى والتيارات الغربية يجب أن تقوم وفق معايير العدالة والتصرفات والقرارات التي تتبناها تلك القوى والتيارات تجاهنا وتجاه قضايانا بل وتجاه قضايا العدالة والسلام في العالم كله.

3. أن احترام المصالح المتبادلة بيننا وبين أي دولة في الغرب يجب أن يكون معيارا آخر في قبول هذه العلاقة أو رفضها ؛ لأن هناك تاريخا طويلا من النظرة الاستعلائية إلى بلادنا خصوصا ـ وبلاد الجنوب عموما ـ على أنها (أي هذه البلاد) هي مصدر للموارد الطبيعية وسوق لتصريف المنتجات دون النظر للمصالح الوطنية لأهل هذه البلاد.

4. يؤمن المؤسسون أن "الحكمة ضالة المؤمن" فهم يبحثون عن الحكمة والفائدة والمصلحة والخبرة في أي مكان, ولا شك أن لدى العالم الغربي تجارب معرفية وحضارية كثيرة يجب الاستفادة منها وتعلمها ونقلها والبناء عليها لنسهم في استمرار المسيرة الحضارية للإنسانية بعطائنا الخاص.

5. يدرك المؤسسون أن العالم تسوده في العصر الراهن حضارة إنسانية واحدة, وأن مختلف الحضارات والثقافات أسهمت في بنائها ؛ ومنها الحضارة العربية الإسلامية في فترة ازدهارها, وبالتالي فإن كثيرا مما لدى الغرب الآن هو من حصيلة إسهامات متعددة, وتجارب متنوعة للأمم والشعوب, وفي مقدمتها أمتنا العربية والإسلامية.

6. يؤمن المؤسسون أن جوهر الدين هو التواصل والتعاون الإنساني على أسس من العدل والبر والخير, بالتالي فإن أي دعوة للتصادم والحرب هي في حقيقتها دعوة تناقض فكرة التدين والإيمان, إلا إذا كانت دفاعا مشروعا عن النفس ومقاومة للعدوان والاحتلال. ومن ثم فنحن لا نوافق أنصار نظرية صراع الحضارات في العالم الغربي من مفكرين ومثقفين, ولا أنصارها في العالم العربي من بعض القوى المتطرفة, ونؤكد على رفضنا لفكرة الصراع, ونساند وندعم التيار الرئيسي في العالمين العربي والغربي والعقلاء في كل مكان من الذين يرفضون بقوة فكرة صراع الحضارات, ويدعون إلى تعاون الحضارات وتعارفها وتكامل.

ترشيد الإعفاءات الضريبية وإعادة النظر في بعض الإعفاءات التي لم تحقق هدفها سواء في زيادة الاستثمار أو زيادة فرص العمل أو التصدير.

2. العمل على تحصيل الرصيد غير المتحرك من المتأخرات الضريبية وسرعة إنجاز القضايا المعلقة أمام المحاكم وإدارات الخبراء.

3. إعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية وزيادة قدرتها على تمويل استثماراتها ذاتيا (23 هيئة تحقق خسائر سنوية قيمتها 5 مليارات جنيه) ووضع برنامج زمني يتم من خلاله توقف بنك الاستثمار القومي عن تمويل الهيئات الاقتصادية.

4. ترشيد الإنفاق الحكومي, وأن يكون المسؤول هو القدوة في تحقيق ذلك, وحظر الصرف خارج الموازنة لأي سبب كان.

5. محاربة الفساد محاربة حقيقية تؤكد المساواة أمام القانون.

6. تشجيع ودعم الوقف الخيري في مجال التنمية تحقيقيا للمشاركة الشعبية في التنمية وتخفيفا عن كاهل الدولة.

حماية المستهلك

يوجد عديد من القوانين والقرارات المتعلقة بحماية المستهلك, وفي مقدمتها القانون رقم 48 لسنة 1941 المتعلق بمراقبة المواد الغذائية, ولكن أعباء التقاضي من حيث التكاليف المادية والوقت تزيد كثيرا عن الخسائر المترتبة على خرق القوانين والقرارات التنفيذية لها. كما أن عدم معرفة المستهلكين بحقوقهم يقلل من قدرة الجهات المختصة على حماية المستهلكين ويشجع الإهمال من جانب بعض المنتجين. والقوانين القائمة حاليا لحماية المستهلك ترجع إلى أكثر من خمسة عقود مضت, ولذا فإن التعويض منخفض للغاية بالمقاييس الحالية, بالإضافة إلى ذلك فإنه في ضوء تعدد القوانين والقرارات التنفيذية المتعلقة بحماية المستهلك فإن من الضروري توحيد تلك القوانين والقرارات تحت مظلة واحدة هي "قانون حماية المستهلك" المقترح هنا ؛ مما يساعد كلا من المستهلكين والمنتجين على فهم حقوقهم والتزاماتهم.

وتنصب فكره القانون المقترح على إنشاء هيئة باسم "هيئة حماية المستهلك" تختص بتلقي ألشكاوى, وبحث حالات انتهاك حقوق المستهلك, مع ضرورة إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالأنشطة الاقتصادية, واقتراح القوانين والقرارات المناسبة لتحقيق أهدافها.

وتتشكل الهيئة من: ـ الوزارات المعنية ـ وهيئات المجتمع المدني المهتمة بحماية المستهلك.

ـ وممثلين للقضاء وخبراء في حماية المستهلك ـ وممثلين عن جمعيات القطاع الخاص.

وبديهي أنه لا يكفي لحماية المستهلك إصدار قانون, ولكن وجود آلية للتنفيذ والمتابعة ووجود عقوبات للشركات التي تنتهك أحكام حماية المستهلك, كلها أمور سوف تساعد ولا شك في توفير هذه الحماية.

حل مشكلة البطالة

يتوقف نجاح أي إدارة في مواجهه المشكلات الاقتصادية على القدرة على تهيئة وتنمية الموارد المادية والبشرية واستغلالها الاستغلال الأمثل في إشباع أقصى قدر من حاجات المواطنين.

وعلى الرغم من أن الاقتصاد المصري يتميز بندرة نسبية في موارده المادية من ناحية , ووفرة نسبية في موارده البشرية , إلا أن حجم البطالة الذي قارب 20 % من حجم قوة العمل يثبت عجز الإدارة الحالية عن استغلال موارد المجتمع البشرية الاستغلال الأمثل , لذلك يرى مؤسسو الحزب ضرورة اتباع الآتي :

1. القضاء على ظاهرة التعدد الوظيفي التي تتناقض مع ظاهرة البطالة, على أن يكون شاغلو الوظائف الكبرى هم القدوة في هذا الاتجاه.
2. تأكيد أهمية الدور الاقتصادي لقطاع الزراعة والمشروعات الصغيرة بحيث تكون منطلقا لا نعاش القطاعات الإنتاجية الأخرى.
3. إدخال برامج التوجيه والتدريب المهني في مراحل التعليم الأساسي بحيث يتوجه الشباب إلى أنواع التعليم المهني وبالتالي إلى المهن التي تنطبق واستعداداته الطبيعية والمكتسبة.
4. وضع فترة زمنية تلتزم الدولة خلالها بالقضاء على ظاهرة (عمل الأطفال) لرفع المستوى الصحي والنفسي والعلمي لهم, بحيث يعيشون حياتهم الطبيعة التي تجعلهم يصبحون ثروة مضافة لا عبئا زائدا على جهود التنمية.
5. فتح أسواق جديدة للعمل والخبرة المصرية في البلاد العربية والأفريقية في إطار اتفاقات للتعاون الاقتصادي.
6. تأهيل المجندين الذين لا يتقنون عملا لأعمال وحرف نافعة أثناء مدة تجنيدهم.

7. إعادة تخطيط خريطة التعليم في الدولة ؛ بحيث توازن بين التعليم النظري والعملي والجامعي والمعاهد الفنية والعالي والمتوسط في ضوء دراسة احتياجات السوق المحلية والخارجية.
8. تهيئة مناخ الاستثمار لزيادة الاستثمارات ومنح حوافز للصناعات كثيفة العمل.
9. تخصيص جانب من حصيلة الزكاة والصدقات لإنشاء مشروعات منتجة صغيرة.

تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة عماد الجهاز الإنتاجي المصري, وتصل نسبة إسهام هذه المشروعات في إجمالي الناتج المحلي حوالي 25–40 % تقريبا. ويعمل بهذه المشروعات حوالي 65 % من إجمالي القوى العاملة في مصر, وتمثل هذه المشروعات وسيلة ناجحة لتعبئة المدخرات الصغيرة وإعادة استثمارها, كما أنها توفر سلعا وخدمات بأسعار مخفضة, وتضيف فرص عمل جيدة للشباب.

إن هذه المعطيات تدفعنا إلى التعرف على أهم معوقات انطلاق هذه المشروعات بهدف تحقيق انطلاقة حقيقية للاقتصاد المصري وأهم هذه المعوقات هي :

1. نقص التمويل وصعوبة الحصول عليه.
2. صعوبة تسويق المنتجات والخدمات.
3. نظام التأمينات الاجتماعية والضرائب غير محفز على الإنتاج.
4. نقص الدعم الفني والإداري.
5. تعقد الإجراءات الحكومية والإدارية وتعدد الجهات التي يتعامل معها المستثمر الصغير.
6. تعدد جهات الإشراف على المشروعات الصغيرة (وزارة الشئون الاجتماعية – وزارة التنمية المحلية – الصندوق الاجتماعي للتنمية – وزارة التجارة الخارجية – وزارة المالية – وزارة الصناعة) ؛ بما يحول دون وضع استراتيجية واضحة المعالم لتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة.

و يرى المؤسسون أن السبيل لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة يتمثل في الآتي :

1. استمرار الدعم للمشروعات الصغيرة الهادفة إلى امتصاص البطالة ومكافحة الفقر ؛ لأن هذا يسهم في دعم الاستقرار الأمني والسلم الاجتماعي.
2. وضع خطة لتطوير ودعم المشروعات الصغيرة الهادفة لتوفير بديل للسلع المستوردة, وكذلك دعم المشروعات التي تهدف للتصدير بما تمثله من أهمية في استمرارية التنمية ورفع مستوى المعيشة.
3. إنشاء منظمات غير حكومية للمشروعات الصغيرة على سبيل المثال "اتحاد للأعمال الصغيرة", "معهد للمشروعات الصغيرة"، "منظمة لترويج الأعمال الصغيرة", "جمعية لمراقبة الجودة في المشروعات الإنتاجية". ومن شأن هذه المنظمات أن تساهم بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية في الارتقاء بالمشروعات الصغيرة, كما أنها ستقوم بدور مهم في بناء قاعدة معلومات عن الصناعات الصغيرة ونشرها, وإجراء البحوث والدراسات اللازمة لتطوير هذه الصناعات الصغيرة, وربطها بالصناعات الكبيرة.
4. زيادة علاقات التشابك بين المشروعات الصغيرة والمشروعات الكبيرة والأجنبية التي تسهم في تلبية الحاجات المحلية.
5. تأسيس صندوق للمشروعات الصغيرة لتفادى حالات التعثر.

6. تعميم تجربة "الشباك الواحد" لإنهاء الإجراءات بسرعة وفي خطوة واحدة.
7. تشجيع ودعم الصناعات الابتكارية وتقديم التيسيرات والحوافز لها.

ج. التعاون الاقتصادي العربي

تحديات الشراكة العربية

شهدت الدول العربية في الآونة الأخيرة سلسلة من الاتفاقيات لإقامة مناطق للتجارة الحرة, سواء فيما بينها بصورة جماعية (قرار جامعة الدول العربية بإقامة منطقة للتجارة الحرة ابتداء من عام 1998، ويتم تخفيضها إلى ثماني سنوات) أو بصورة ثنائية بين دول عربية ودول أخرى, بجانب اتفاقيات مع دول غير عربية في أفريقيا (الكوميسا) والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي, فضلا عن الاتفاقيات الدولية (منظمة التجارة العالمية). وبذلك أصبحت الدول العربية تواجه ما يسمى بظاهرة "تضارب الاتفاقيات" نظرا لتداخل الأحكام والالتزامات بل وتناقضها في بعض الأحيان.

وبالرغم من كثرة هذه الاتفاقيات وتعددها إلا أنها لم تحقق الطموحات العربية المأمولة. وقد تجلى ذلك واضحا من خلال السنوات الماضية ؛ حيث تبين أنها تسير بخطى متأخرة عن ركب الاقتصاد العالمي, ويتضح هذا التأخر في انخفاض معدلات النمو, وظهور معدلات نمو سلبية في اقتصاديات معظم هذه الدول, مع تراجع في مستوى الدخل وارتفاع البطالة وزيادة حدة الفقر في غالبية الدول العربية.

وترجع المعضلات الاقتصادية في الدول العربية إلى عده عوامل تتمثل في الآتي :

أ ـ محدودبة التعاون والتنسيق بين الأقطار العربية بسبب اعتمادها على الخارج.

ب ـ عدم توفير الرقابة الحقيقة المبنية على قواعد الشفافية.

ج ـ غياب التنوع في البنية الاقتصادية وتزايد حدة الاختلالات بين القطاعات الأساسية.

د ـ حرمان الدول العربية الفقيرة من فوائض أموال الدول الغنية الناتجة عن عوائد النفط.

هـ ـ القصور في الإنفاق على البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية.

و ـ غياب الإرادة السياسية القادرة على تكوين تكتل اقتصادي إقليمي منافس وفعال.

لذلك يرى مؤسسو الحزب ضرورة تنفيذ الإجراءات الآتية :

1. إنشاء منطقة تجارة حرة بين الأطراف المشاركة, وذلك خلال فترة انتقالية مدتها سنة ابتداء من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ؛ بحيث تستكمل خلال عشر سنوات من توقيع الاتفاقية.

2. أن تتضمن اتفاقية التجارة الحرة الإزالة التدريجية للرسوم الجمركية والرسوم الداخلية ذات الأثر المماثل, وكذلك القيود الإدارية والكمية والنقدية على التجارة بين الأطراف, وذلك حسب جدول زمني معين متفق عليه.

3. إنشاء هيئة عليا للتنسيق والمتابعة هدفها إزالة الحواجز التي تعتري طريق الاستثمارات واقتراح آليات لزيادة التعاون بين الدول العربية.

4. تفعيل مؤسسات وصناديق التمويل العربية لتمويل المشروعات العملاقة المشتركة بين الدول العربية لتعزيز التعاون وتوفير فرص عمل لأبنائها.

5. إنشاء برامج تمويلية لدعم الصناعات أو الدول التي تتضرر من التعاون المبنى على الاتفاقية نتيجة انخفاض الإيرادات الجمركية وغيرها.

6. تقرير أولوية للعمالة العربية في العمل داخل الدول العربية وتطبيقها بدقة.
7. تشجيع التعاون السياحي بين الدول العربية لزيادة القدرة التنافسية مع العالم الخارجي.
8. إنشاء بورصة عربيه موحدة.

ثالثا ـ المحور الاجتماعي

إصلاح التعليم وبناء مجتمع المعرفة

يرى المؤسسون أن إصلاح التعليم وبناء مجتمع المعرفة من الأمور ذات الأولوية في إحداث التنمية والتطوير والإصلاح على جميع المستويات في المجتمع المصري. وعلى هذا يولون أهمية كبيرة لهذا الموضوع. وبالرغم من الجهود المبذولة في هذا القطاع ؛ أي قطاع التعليم, إلا أن النتائج السلبية للعملية التعليمية تستدعى إعادة النظر في مجمل المنظومة التعليمية ؛ فالتعليم العام في مصر أصبح على ثلاثة أنواع على الأقل هي :

أ ـ التعليم الحكومي: وهو الأكثر انتشارا, وهو أيضا الأكثر حاجة للإصلاح في كل النواحي سواء على المستوى الأبنية والتجهيزات, أو على مستوى إعداد المعلم وخفض عدد الطلاب في الفصل الواحد... إلخ.

ب ـ التعليم الأجنبي : وهو عالي التكلفة, وغالبا ما يكون مرتفع المستوى في التعليم, ولكن لا يقدر على تحمل تكلفته إلا قلة القلة من المواطنين.

ج ـ التعليم الخاص : وهو نفسه ينقسم إلى مستويات مختلفة, منها ما هو منخفض وما هو متوسط, وما هو مرتفع ؛ وذلك طبقا لتكلفة كل مستوى, والجهة المشرفة عليه ؛ سواء كانت شركة خاصة أم جمعية أهلية... الخ.

هذا على مستوى التعليم في المدارس دون الجامعة, أما على مستوى الجامعة فقد أصبح في مصر أيضا ثلاثة أنواع من التعليم الجامعي : الجامعات الحكومية, التي تقوم بالدور الأساسي في هذا المستوى, والجامعات الخاصة التي اهتمت كثيرا بالربح دون الاهتمام بالمستوى التعليمي واستكماله, وكذلك الجامعات الأجنبية, وهي أيضا مرتفعة التكلفة ولا يستطيع تحمل تكلفتها إلا قلة قليلة من القادرين ماديا. وهذا كله يستدعى من وجهة نظر المؤسسين مراجعة شاملة للتعليم بمستويه قبل الجامعي والجامعي وفق المحددات الآتية :

1. مراجعة ميزانية التعليم في الموازنة العامة, والعمل على زيادتها باستمرار بما يكفي لتغطية مشروع شامل لتطوير التعليم في مدة زمنية محددة ولتكن عشر سنوات.
2. يجب البدء في مراحل التطوير بحيث تشمل المباني وتجهيزاتها, وسعة الفصول, وبناء الملاعب والمعامل, وإعداد المدرس ورفع مستواه المهني, وتحسين دخله حتى لا يضطر إلى اللجوء إلى إعطاء الدروس الخصوصية.
3. وضع معايير موضوعية للعملية التعليمية ولمخرجاتها في مختلف المراحل, وذلك وفق المعايير الدولية, وخاصة المعايير المتبعة في الدول المتطورة. على أن يجري القياس والتقويم في كل أنواع التعليم المشار إليها على أساس تلك المعايير
4. التأكيد على واجب الدولة في تغطية الجزء الأساسي في العملية التعليمية, مع ضمان الاستقلال الأكاديمي والإداري لمؤسسات التعليم, وتشجيع مؤسسات المجتمع الأهلي والمدني على تحمل مسؤولياتها في العملية التعليمية ؛ تمويلا وبناء وإدارة, في إطار رؤية واعية بأهمية العائد الاجتماعي لمثل هذه المشروعات التعليمية.
5. تشجيع الطلاب على المعرفة والابتكار والمبادرة, وتوفير المناخ اللازم لذلك, وذلك بوسائل مناسبة للتحفيز, مثل المسابقات, ومكافآت التفوق, وتكريم المبتكرين وربطهم بالمؤسسات الإنتاجية للاستفادة بأفكارهم...إلخ.

6. تطوير الاهتمام بالحاسوب (الكمبيوتر) كأداة فعالة في تحصيل العلم والمعرفة, والعمل من توفيرها لكل مستويات ومراحل العملية التعليمية.

7. دعم جهود تطوير البحث العلمي, وتوفير الموارد المالية اللازمة له وربطه بالواقع المصري, وربط الجامعات والمعاهد والأكاديميات العلمية بمراكز الصناعة والزراعة والتجارة لتطويرها بشكل علمي ومنهجي, ودعم التعاون مع الجهات العلمية والهيئات الدولية والاستفادة من خبراتهم المختلفة في هذا المجال.

8. الاهتمام باللغة العربية وتطوير مناهجها, وتشجيع تعريب العلوم الحديثة والثقافة العالمية النافعة, وتشجيع الترجمة لكل أنواع المعرفة المفيدة للأمة.

9. تطوير ونشر المكتبات المجهزة بأحدث وسائط نقل المعلومات وحفظها واسترجاعها, وذلك في كل مراحل العملية التعليمية سواء التعليم قبل الجامعي أو التعليم الجامعي, وكذلك الأحياء والقرى, وتشجيع الإطلاع والمعرفة والاستعارة , وتوفير أماكن التواصل معها بشكل ميسر وغير مكلف, وخاصة في [internet], وتوصيلها بشبكة المعلومات الدولية النواحي التعليمية والمعرفية والتدريبية.

10. تشجيع التكوين المستقل للطلاب في كل مراحل التعليم, ونشر ثقافة الديمقراطية والتسامح والحوار والحريات العامة, وقيم المواطنة, وإدخال التربية المدنية والمهارات الحياتية بالشكل المناسب في المقررات الدراسية. وإعطاء الفرصة للطلاب من أجل المشاركة في العمل العام وفق لوائح ديمقراطية, ورفع جميع القيود عن الحركة الطلابية سواء في الانتخابات أم في حق التظاهر السلمي أم في الحق في عقد الاجتماعات... الخ.

11. ضرورة توفير حد أدنى من القاسم المشترك بين مختلف أنظمة التعليم التي يشهدها الواقع المصري بما يحقق التوافق والانسجام في بناء الهوية الوطنية للأجيال الجديدة.

حل مشكلة الأمية

في ظل التطور الهائل الذي تعيشه البشرية اليوم في مجال العلم والمعرفة وثورة الاتصالات والتكنولوجيا, أصبح من العار أن تكون هناك أمم وشعوب تعاني من الأمية التقليدية (أي أمية القراءة والكتابة) ؛ فقد أصبحت الأمية الآن هي أمية ومما يؤسف له أن العالم (internet). معرفة التعامل مع الحاسوب (الكمبيوتر) والدخول إلى شبكة المعلومات الدولية العربي حسب تقارير التنمية البشرية الأخيرة يعاني من الأمية التقليدية بنسبة تصل إلى 40 % من عدد سكانه ؛ أي حوالي 65 مليون شخص, وثلثا هذا العدد من النساء, وتتجسد هذه المشكلة بشكل صارخ في مصر ؛ بلد الحضارة القديمة الممتدة في التاريخ والموصولة بالحاضر, حيث تقترب هذه النسبة الآن من حوالي 50 % من عدد السكان. ولهذا يرى مؤسسو الحزب ضرورة وضع هذه القضية في مرتبة متقدمة من سلم الأولويات في المرحلة القادمة, وعليه سيعمل المؤسسون ما وسعهم السعي للقضاء على هذه الظاهرة المخجلة على النحو الآتي :

أ ـ وضع خطة شاملة مدة إنجازها عشر سنوات على الأكثر للقضاء نهائيا على مشكلة الأمية التقليدية بكل أشكالها, والاحتفاء في نهايتها بعدم وجود شخص أمي واحد في مصر, وذلك من خلال حزمة من الإجراءات, على النحو المبين في البنود التالية :

ب ـ غلق كل المنافذ التي تغذي استمرار ظاهرة الأمية, واتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة لمنع تسرب أي تلميذ أو تلميذة من العملية التعليمية وخاصة من مراحل التعليم الأساسي.

ج ـ اتخاذ جميع الإجراءات والعوامل المشجعة على تنفيذ إلزامية التعليم في كل مكان وخاصة الأماكن العشوائية والريف

والأماكن النائية.

د ـ إلزام كل خريج بمحو أمية عدد مناسب ممن أصبح في سن أكبر من مراحل التعليم الإلزامي ولم تمح أميته, وذلك وفق جداول يقيد فيها هؤلاء الأميون.

هـ ـ عمل أنشطة مكثفة ومخيمات ولقاءات في كل أنحاء مصر لتنفيذ برامج مركزة لمحو أمية الكبار تصرف فيها مكافآت للمعلمين وكذلك للمتعلمين إضافة على منحهم شهادات محو الأمية.

و ـ تشجيع المتعلمين في كل المجالات والأعمار على المساهمة في هذا المشروع الوطني وتقرير ميزات مختلفة لهذه المشاركة كحوافز لتفعيل مشاركاتهم.

ز ـ إشراك كل وسائل المعلومات والإعلام والدعاية والثقافة إلى جانب المساجد والكنائس, والجمعيات الأهلية, في دعم هذا المشروع طوال مدة تنفيذه.

مواجهة مشكلة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية

يعاني قطاع كبير من المواطنين المصريين الفقراء ومحدودي الدخل, معاناة شديدة في سبيل سد الاحتياجات الأساسية لهم ولأسرهم, وخاصة في ظل ارتفاع الأسعار وتقليص الدعم, وزيادة الضرائب غير المباشرة, وترك العدالة الاجتماعية للضمان الاجتماعي مع ضآلة الاعتمادات المخصصة لهذا الضمان, إضافة إلى قصور النظام الحالي للضمان في مراعاة الحاجات والمحتاجين, وهو أمر غير مقبول ؛ لأنه يهدد الأمن والسلام في المجتمع, ويعرقل الجهود المبذولة من أجل التنمية وتحسين نوعية الحياة في المجتمع بشكل عام.

أما عن التأمينات الاجتماعية فهي نظام مبني على المساهمة من ذوي الدخل الثابت, والمعاوضة بالمكافأة أو المعاش من قبل الدولة ؛ بمعنى أنه لا يُعوض إلا القادر على دفع الأقساط, وربما كان يملك الكثير، ولا يعطى المحتاج إلا بقدر ما دفع, لا بقدر ما يحتاج ذلك الأخير, بل إن التضخم يأكل معاش المحتاجين دون رعاية. لذلك يرى المؤسسون أن رعاية محدودي الدخل تستوجب عمل الآتي :

1. اعتبار العدالة الاجتماعية مطلبا أساسيا لا يمكن قبول عذر في تجاهله, والسعي بشتى الوسائل لتحقيقها على أساس مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص.

2. زيادة حد الإعفاء الضريبي سنويا بنفس نسبة الزيادة في معدل التضخم.

3. مراعاة أن تكون السياسة الضريبية مبنية على أساس نسبة من عوائد العملية الإنتاجية دون غيرها من الأوعية الضريبية كما هو الحال الآن, وبذلك نضمن عدالة هذا النظام وحسن سيره, باعتباره مأخوذا ممن يدفع الزكاة, مع عدم جواز إثقالهم بأعباء غير مشروعة, وهذا أفضل من أخذ الضرائب من أموال اليتامى والقصر.

4. تشجيع الجهود الأهلية التي تبذل بصدد الرعاية الاجتماعية, مع مراعاة التخفيف من الأعباء الروتينية المفروضة على الجمعيات العاملة في هذا المجال, ومنحها تخفيضا فيما يتعلق بالإعلان في وسائل الاتصال الجماهيري, وإمدادها بالمعلومات اللازمة لأداء دورها.

5. أن تقوم مؤسسة أهلية بتحصيل الزكاة والصدقات من المسلمين, وتحصل الصدقات الطوعية من المسيحيين, على أن تتولى إنفاقها في مصارفها المختلفة, وأول مصارفها هو تحويل العاطلين إلى منتجين, والمحتاجين إلى مكتفين ؛ أي المساهمة في العملية التنموية بشكل مباشر, هذا إلى جانب ما يقوم به النظام الضريبي بتغطية النفقات العامة للدولة بمراعاة المقدرة المالية للمكلفين.

6. فصل موازنة الرعاية الاجتماعية (إيرادا وإنفاقا) عن الموازنة العامة للدولة ؛ حفاظا على حقوق الفقراء ومحدودي الدخل.

الرعاية الصحية

بالرغم من التاريخ الطويل لمصر في مكافحة الأمراض وتوفير الرعاية الصحية, إلا أنها لا تزال تأتى في المراتب المتأخرة على قائمة الدول في هذا المجال. وتعاني مصر بوجه عام سواء في المدن الكبرى أم الريف, من تدهور الرعاية الصحية وارتفاع مستوى التلوث البيئي في الهواء والماء والشوارع والأحياء السكنية والصناعية. ولذلك يرى المؤسسون معالجة هذا الموضوع في ضوء سياسات واضحة, وباتخاذ مجموعة من الإجراءات التنفيذية, ومن أهمها الآتي :

1. التوسع في إنشاء وحدات صحية صغيرة متطورة في جميع الأحياء السكنية في المدن وفي جميع القرى والتجمعات الريفية (العزب والكفور والنجوع).

2. بذل مزيد من العناية بالتأهيل العلمي للطبيب إعدادا وتدريبا, والاهتمام بتحسين أوضاع الأطباء بمختلف فائتهم ماليا ووظيفيا ومهنيا.

3. بذل مزيد من العناية بمهنة التمريض إعدادا وتدريبا, والاهتمام بتحسين أوضاع الممرضات والممرضين بمختلف فئاتهم ماليا ووظيفيا ومهنيا.

4. تشجيع إقامة صناعات طبية متكاملة لتصنيع الأجهزة الطبية بأنواعها كافة, ودعم مشروعات تطوير الصناعات القائمة عليها حاليا وكذلك صناعة الدواء, والعمل على تحقيق الاكتفاء المحلي في هذا المجال الحيوي.

5. تطوير النظام الصحي والكشف الدوري على الطلاب بالمدارس والجامعات, وعلى الموظفين والعمال في القطاعات الحكومية والخاصة.

ويرى المؤسسون أن هذه المحددات والإجراءات هي خطوات نحو نظام صحي تأميني حقيقي يغطي جميع فئات المواطنين بتكلفة معقولة للمواطن حسب دخله, وذلك أسوة بالنظم الصحية المتطورة في العالم.

رابعا : في الثقافة والفنون

الثقافة والهوية

يرى المؤسسون أن غياب "مفهوم الهوية الثقافية المصرية" عن معظم المشروعات الإصلاحية والتنموية كان عاملا رئيسيا من عوامل إخفاق هذه المشروعات. وإذا كان البعض يفترض أن الهوية دائرة واحدة مغلقة, فهذا يعد من قبيل الفهم المجتزئ والمنقوص ؛ ولهذا فإن المؤسسين يرون أن الانتماء للدائرة الحضارية العربية / الإسلامية لا يعني استبعاد المكون القبطي من الثقافة المصرية, ويؤكدون على أن الوعاء الثقافي المصري نجح في صهر المكونات الثقافية المتعددة وصنع منها مزيجا متماسكا, وهذا ما منح الثقافة المصرية خصوصيتها وفرادتها بين ثقافات العالم. وينطلق المؤسسون من هذا المفهوم المنفتح المركب للهوية الذي يركز على أن تنمية الهوية المصرية لا يتأتى إلا بتنمية كل أبعادها وجوانبها ومكوناتها (فرعونية , وقبطية , ونوبية , وبدوية, وجميعها داخل المكون العربي / الإسلامي).

ويرتبط بقضية الهوية عنصران أساسيان هما :

1. اللغة العربية :

يعرب المؤسسون عن قلقهم من تراجع اللغة العربية, وهي الوعاء الذي تصب فيه مكونات الهوية المصرية, والتي بدونها ينفرط عقدها, وهو ما يشكل خطرا يتمثل في أن إهمال اللغة العربية أو تهميشها يعني تهميش التراث المكتوب, ومن ثم فقدان الذاكرة التاريخية, وتحول الإنسان المصري إلى وحدة اقتصادية جسمانية استهلاكية.

وقد انعكس عدم الاهتمام باللغة في طرق التدريس والكتب المدرسية والمنشورات الحكومية ووسائل الإعلام ؛ وهو الأمر الذي يدفع المؤسسين للأخذ على عاتقهم إعادة الاحترام للغة العربية وتفعيلها كأداة للتواصل بين المواطنين كافة, والتواصل مع تراثنا وهويتنا التاريخية.

2. الخصوصية التاريخية والمشترك الإنساني :

يدرك المؤسسون أن قضية استيراد نظم الغرب الحضارية المعرفية وتعميمها على العالم تحت ستار العولمة والانفتاح على الآخر أصبحت مسار اهتمام كبير في الآونة الأخيرة. وأنه بفعل الإخفاقات السياسية والتراجعات الحضارية المتوالية صارت الثقافة العربية محل تساؤل عما إذا كانت تصلح لأن تكون ركيزة للنهضة أم لا ؟ بل وجرى التشكيك في صلاحيتها وفي قدرتها على استيفاء شروط النهضة, ونعتت بالتقليدية والركود, وبأنها إحدى مورثات عصور الانحطاط والتخلف. ومن هنا كانت الدعوة إلى تهميشها وتحويلها إلى مجرد تراث أو فلكلور. وكلها دعوات وأفكار لا تتفق مع الرؤية التي يتبناها المؤسسون ويسعون لترجمتها على أرض الواقع من خلال منظومة متكاملة من السياسات والمشرعات الثقافية.

وإذا كنا نؤيد الانفتاح على الثقافات الأخرى فهذا يعني ألا نقصر اهتمامنا على الثقافة الغربية وحدها بزعم أنها الثقافة العالمية الوحيدة, بل علينا أن نتجه شطر الحضارات الشرقية المجاورة لنا ونوليها اهتماما أكبر، وخاصة أنها ثقافات عريقة وثرية, وتحوي رؤية للطبيعة وللإنسان تتفق مع كثير من عناصر رؤيتنا العربية/الإسلامية.

الفن والقيمة

يؤكد المؤسسون على أن قضايا الفن ليست منعزلة عن قضايا الثقافة الأخرى ؛ فالفن لغة الروح ودعوة للتسامي بالإنسان وتعميق فهمه لنفسه وللكون بأسره. ويدعون إلى ضرورة أن يكون الفن متحررا ومنفتحا, ولكن هذا لا يعني أن الفن متجردا من القيمة تحت شعار "الفن من أجل الفن", ولا يعني أن الإبداع الفني أمر مطلق لا علاقة له بالمجتمع أو بالقيم الإنسانية أو الأخلاقية, لكن لابد من التوازن بين تشجيع الآداب والفنون والإبداع من ناحية, والالتزام بقيم المجتمع وثوابته من ناحية أخرى.

ويرى المؤسسون ضرورة تشجيع الجمعيات الأدبية والثقافية التي هي بمثابة المحضن الذي يفرخ جماعات من الباحثين والمبدعين الشبان, ويسمح لهم بالاحتكاك مع أجيال الرواد. كما يرون أن المركزية الثقافية التي ركزت كل المؤسسات الثقافية في القاهرة هو أحد العلل الأساسية لتراجع الثقافة التي تعبر عن هوية الإنسان المصري, وأنه يجب تنشيط المراكز الثقافية والفنية في مدن الأقاليم ومراكزها وقراها وتشجيع المؤلفين والفنانين المحليين على الإبداع, وتوظيف إبداعاتهم في خدمة جهود التنمية الشاملة لمختلف مجالات الحياة في المجتمع.

خامسا : إدماج الأخلاق في سياسات الإصلاح

إن الإصلاح الأخلاقي في نظر المؤسسين يجب أن يتأسس على المبادئ والقيم الإسلامية التي تحض على مكارم

الأخلاق وفضائل الأعمال, وهو بهذا المعنى يمتد إلى البحث في كيفية إعادة التوازن والفاعلية إلى منظومات القيم والمعايير الفردية والجماعية السائدة في مجتمعنا المصري.

الإصلاح الأخلاقي بهذا المعنى الواسع يعني بتقييم وتقويم السلوك الإنساني من منظور صواب الأفعال أو خطئها, جوازها أو عدم جوازها, ويعتمد أول ما يعتمد على قوة الوازع الداخلي إلى جانب المناخ الملائم والقانون العادل والمؤسسات الفاعلة. ويدعونا الإصلاح الأخلاقي للاهتمام بكيفية معالجة أسباب ومظاهر الخلل القيمي والمعياري على مستوى السلوكيات والآداب المدنية, والأخلاقيات العملية والمهنية, والطبائع الإنسانية, وهو ما يبدو فيما يمكن تسميته "التحلل الاجتماعي" على تلك المستويات كلها.

ا"الإصلاح الأخلاقي" إذن هو المقابل المنطقي "للتحلل الاجتماعي" الذي تتجلى مظاهره في الجوانب السياسة والاقتصادية والقانونية والتربوية والثقافية. وفي ظل "التحلل الاجتماعي" تكون تصرفات وسلوكيات, وحتى تطلعات, مجموعات كبيرة من الأفراد والجماعات والتكوينات المهنية محكومة بمنظومات من القيم والمعايير السلبية ـ المعلنة وغير المعلنة ـ مثل :

ـ النفاق والكذب وإخلاف الوعد.

ـ الرشوة والمحسوبية والاختلاس والنصب.

ـ التسيب والإهمال واللامبالاة.

ـ ضعف الميول نحو المشاركة والمبادرة والاهتمام بالشأن العام.

ـ غلبة النزعة المادية والاستهلاك الترفي.

ـ زيادة معدلات الجريمة والعنف.

ـ ضمور معنى المصلحة العامة لدى قطاعات واسعة من المواطنين.

ـ انخفاض قدرات المواطنين ـ وأحيانا رغباتهم ـ على العمل المنتج النافع.

ـ اختلال ميزان العدالة (في توزيع الدخل, وفي تطبيق القانون, وفي توفير فرص العمل...).

ـ انحراف الفنون والآداب عن مقاصدها النبيلة, وتركيز أغلبية منتجيها على غرائز الجنس واللذة والتفكير الخرافي... الخ.

إن قائمة مؤشرات التحلل الاجتماعي طويلة ومعروفة في أغلبها, ويمكن التعبير عنها بكلمة واحدة مثقلة بالمعانى السلبية وهي "الفساد" أو "الإفساد" ـ الذي هو عكس"الصلاح" أو "الإصلاح" ـ ويؤكد المؤسسون على أن هذه المؤشرات تمثل قاسما مشتركا أعظم بين مختلف الجوانب التي يجب أن تتجه إليها جهود الإصلاح, ولا تكاد تغيب عن جانب واحد منها, الأمر الذي يعني أنها واقعة أيضا في صميم أي عملية إصلاحية مبتغاة, وأن الإصلاح الأخلاقي يجب أن ينظر إليه لا باعتباره "دعوة إلى مكارم الأخلاق" فحسب ـ وهذا بحد ذاته ليس بالقليل ـ وإنما باعتباره قاسما مشتركا أعظم بين مختلف مداخل العملية الإصلاحية, وشرطا ضروريا ولازما لنجاحها في الواقع. ولو افترضنا جدلا أننا أفلحنا في إنجاز الإصلاح السياسي والاقتصادي والتشريعي على النحو الذي ترجوه القوى والتيارات الوطنية والإسلامية المطالبة بالإصلاح في مصرنا الحبيبة, مع بقاء الأوضاع على ما هي عليه في الجوانب الأخلاقية السائدة, فإن إمكانية تفعيل برامج الإصلاح في تلك الجوانب ونجاحها في الواقع قليلة, وستكون فرصتها في تحقيق مقاصدها محدودة للغاية.

إن إدماج الإصلاح الأخلاقي في مختلف المداخل الإصلاحية السياسية والاقتصادية والتشريعية والثقافية والاجتماعية, أمر ضروري ولازم, وبغيره ستظل جميع التصورات والأفكار الإصلاحية لتلك المداخل مفتقرة لواحدة من أهم ضمانات النجاح والفاعلية التطبيقية وهي ضمانة الوازع الذاتي واحترام التوجهات المعيارية والأخلاقية الكبرى التي تحفظ تماسك

المجتمع وتشكل المناخ الملائم لتقدمه.
ومهما كانت صعوبة عملية إدماج الأخلاق في مداخل الإصلاح المختلفة عامة, وفي الإصلاح السياسي خاصة ؛ لكون السياسة في تعريفها الوضعي وممارساتها العملية لا تعرف الأخلاق إلا قليلا ؛ رغم ذلك فإن عملية الإدماج هذه تستحق ما سيبذل فيها من الجهد والوقت طالما أنها ـ كما قلنا ـ شرط ضروري ولازم لنجاح الإصلاح وإدراك مقاصده.

آليات الإصلاح الأخلاقي

ما الذي يمكن عمله حتى نعزز عملية الإصلاح الشامل في بلادنا ؟ يرى المؤسسون أن هذا هو السؤال الأكثر أهمية من بين الأسئلة التي تثار عادة في أي حديث عن الإصلاح. وفيما يتعلق بالإصلاح الأخلاقي ثمة الكثير الذي يمكن عمله وهو في متناول كثير من الأفراد ومؤسسات وهيئات المجتمع المدني إلى جانب المؤسسات والهيئات الحكومية. بل يمكن أن نبادر ونبشر بالقول أن العمل في الإصلاح الأخلاقي أيسر من الحديث النظري عنه, بخلاف الحال مع أغلبية المداخل الإصلاحية ؛ وقد يرجع ذلك إلى أن مبحث "الأخلاق" محل إجماع أو توافق فكري كبير بين مختلف التوجهات الفكرية، وهو مطلب الجميع ـ أو هكذا يفترض ـ سواء كانوا من السلطة أو من المعارضة. كما أن مسؤولية القيام به تقع على عاتق الجميع من الأفراد والمؤسسات الأهلية والمدنية والحكومية وتشمل مختلف المستويات من قمة المجتمع وأعلى هرم السلطة والمسؤولية إلى القاعدة العريضة من جمهور المواطنين
ومن المداخل المقترحة لتفعيل الإصلاح الأخلاقي , وربطه في الوقت نفسه بمداخل الإصلاح الأخرى الآتي :

المدخل التربوي التعليمي

يرتكز هذا المدخل على الدور الكبير الذي تقوم به مؤسسات التربية والتعليم في بناء العقليات وتوجيه السلوك الفردي والجماعي. ومن خلال هذه المؤسسات يدعو المؤسسون إلى غرس منظومة القيم والمبادئ والمعايير التي تحقق الإصلاح الأخلاقي المرغوب في عقول الناشئة والأجيال الجديدة.
وإذا كانت البرامج التربوية ـ في وضعها الحالي ـ تفتقر إلى المضمون الأخلاقي المطلوب ؛ فمن الضروري تطوير المناهج الدراسية والأنشطة الترفيهية والتربوية الصفية واللاصفية في هذا الاتجاه الذي يؤكد على القيم والمعايير الإيجابية, ويرفع من شأنها فرديا ومؤسسيا. وهذه المعاني يجب أن تتضمنها المقررات الدراسية والأنشطة الترفيهية وبرامج خدمة المجتمع وحصص الأشغال والتدريبات العملية ؛ ابتداء من المراحل الابتدائية من السلم التعليمي, وصولا إلى أعلى درجات هذا السلم. وتقع مسؤوليات إنجاز هذه المهمة التطويرية في مناهج التربية والتعليم على الهيئات والمراكز التربوية والتعليمية الحكومية, كما تقع أيضا على المفكرين ودعاة الإصلاح وصانعي الرأي وقادة المجتمع المدني ومنظماته وهيئاته.

المدخل الثقافي الإعلامي

نظرا لضعف الخطاب الثقافي الذي تبثه وسائل الإعلام المصرية عامة, والأجنبية ـ على وجه الخصوص ـ فيما يتعلق بالمضامين الأخلاقية الإصلاحية بالمعنى السابق شرحه ؛ فإن المطلوب وفقا لرؤية المؤسسين هو صياغة ونشر خطاب ثقافي إعلامي يركز على تلك المعاني الغائبة, ويهدف إلى بناء صورة ذهنية صحيحة وواقعية عن القيم والمعايير الأخلاقية الواجب احترامها والالتزام بها. ولتيسير مهمة وسائل الإعلام في أداء وواجبها في هذا المجال يجب أن تخصص مساحات أكبر مما هي عليه الآن للبرامج التثقيفية المدروسة والتي تدور حول تهدف لغرس تلك القيم ومنظوماتها المعيارية, وتنشر الوعي بما تقوم به من أدوار في خدمة مختلف الجوانب الإصلاحية الأخرى: السياسية والاقتصادية

والقانونية, مع التركيز على إدانة حالات الانحراف عن الأصول والثوابت المجتمعية والدينية.

مدخل تجديد الخطاب الديني

يرى المؤسسون أن الخطاب الديني السائد في مصر منذ فترة طويلة يحتاج أكثر من أي وقت مضي إلى إصلاح أساليبه, وتجديد مضامينه وتنحية المفاهيم السليبة واللغة الاعتذارية والمعاني الانعزالية التي يحتويها ؛ وذلك بهدف استيعاب متغيرات الواقع, وتفعيل دور الخطاب الديني في مواجهة المشكلات التي يعاني منها المجتمع, وبخاصة فئة الشباب, كما أن هذا التجديد يجب أن ينعكس بشكل إيجابي على مكانة المؤسسة الدينية (الأزهر – الكنيسة) ودورها في جهود التنمية والإصلاح الاجتماعي العام. وهذا التبني من قبل المؤسسين ليس جديدا ولا مرتبطا بدعوات حديثة قادمة من الخارج, ولكنها دعوة قديمة ومتأصلة تبناها المصلحون والمفكرون قديما وحديثا ؛ لأنه واجب ديني ووطني لإدراك الواقع والتفاعل معه وتطويره بما يخدم مصالح الأمة ولا يصطدم بغير مبرر مع العالم.

القدوة والشفافية

يرى المؤسسون أن المبادئ والقيم والمعايير الأخلاقية مهما كان نبلها وسموها تظل قليلة التأثير في الواقع ما لم تتجسد قدوات حسنة يقتدي بها جموع المواطنين على كل مستوى من المستويات, على أن يجري دعم هذا التوجيه بمجموعة من إجراءات الشفافية (مثل إعلان الذمة المالية, ومصادر الدخل قبل تولي الوظائف العامة أو الولايات النيابية وبعدها،...) وغيرها من الإجراءات التي تبرهن على صدقية هذه القدوات الحسنة ومن يليها من المقتدين بها في مختلف مواقع المسؤولية.

سادسا : السياسة الخارجية والعلاقات الدولية

تنبع رؤية مؤسسي الحزب في مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية من أصل إيماني من جهة, ومن إدراك واع بحقائق الواقع المعاصر للنظام الدولي وخصائصه الآخذة في التشكل في ظل العولمة من جهة أخرى. وهذا الأصل بشقيه هو الذي يعطي رؤيتنا خاصية التميز, ويكسبها في الوقت نفسه قوة معنوية كبيرة تضمن لها الفاعلية في التطبيق.
ويتجلى تأثير هذه الرؤية من خلال هيمنة مبدأ الوحدة ومبدأ الوئام على رؤيتنا للعالم, ومن ثم نبذ التجزئة والصراع. مع عدم التواني عن ردع أو منع الاعتداء من المحيط الخارجي, وبخاصة أن منطقتنا العربية تتعرض لعدوان سافر غير مسبوق من جانب القوى الاستعمارية والصهيونية, وعلى وجه الخصوص مثلما هو حادث في كل من فلسطين والعراق.

المبادئ العامة في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية

ولا يعبر مبدأ الوحدة عن مجرد فكرة نظرية أو فلسفية مثالية, وإنما هو متجذر اجتماعيا في وحدة الجنس البشري, وروحيا في وحدة الدين ورسالته من حيث مصدرها وغايتها معا، ولذلك فنحن ننطلق في رؤيتنا للعلاقات الخارجية من المبادئ الآتية :

1. وحدة الجنس البشري ؛ حيث قرر الإسلام وحدة الجنس والنسب للبشر جميعا ؛ فالناس لآدم, وحكمة التقسيم إلى شعوب وقبائل إنما هي التعارف لا التخالف، والتعاون لا التخاذل, والتفاضل بالتقوى والأعمال الصالحة التي تعود بالخير على جميع المواطنين.

وبهذا التقرير نعتقد أن الإسلام قد نفى أية شرعية لكل دعاوى التعصب للأجناس, أو الألوان, أو الأعراق, وبالتالي نفى أية شرعية للحروب والمنازعات التي تنشأ على أي خلفية من هذه الخلفيات.

2. وحدة الدين ؛ حيث نعتقد أن الإسلام قرر وحدة "الدين" في أصوله العامة, وأكد على أن شريعة الله تعالى للناس تقوم على قواعد ثابتة من الإيمان والعمل الصالح والإخاء, وأن الأنبياء جميعا مبلغون عن الله, وأن الكتب السماوية جميعا من وحيه, وأن المؤمنين جميعا في أية أمة كانوا هم عباده, وأن الفرقة في الدين والخصومة باسمه إثم يتنافى مع أصوله وقواعده، ويتناقض مع غايته ومقاصده.

إن رؤيتنا المعرفية للعالم على هذا النحو الذي قدمناه تنفى كل مصادر الفرقة والحقد والخصومة والنزاع بين الناس من أي دين ومن أي جنس أو من أي لون كانوا, ولم تقف عند حدود التمهيد النظري، أو الخطاب العاطفي، بل فتحت باب التعاون العملي والتواصل الفعلي والعمل المشترك والتعايش السلمي.

ويؤكد مؤسسي الحزب – مرة أخرى – على بنيوية فكرة السلام وأصالتها في رؤيتهم على كافة المستويات ؛ ابتداء من الفرد المواطن, مرورا بالأسرة والجماعة والمجتمع والدولة, وصولا إلى النطاق العالمي بأسره. إنها رؤية متكاملة ندعو للنظر من خلالها إلى العالم باعتباره كلا متناسقا، والسلام قرين التناسق، ولا تأتى الحرب إلا بالخروج من هذا التناسق بالبغي والظلم, أو بالفساد والتنازع ؛ فترده الحرب الموقوتة إلى السلام الدائم من جديد.

إن نظام العلاقات الدولية الذي يؤمن به مؤسسو الحزب تحكمه قيم "العدالة" و"المساواة" و"الحرية"، وتحوطه أخلاقيات "الوفاء بالعهود", و"الأمانة" و"الصدق"، وتقوده مبادىء "التعاون" و"الاعتماد المتبادل" و"العمل المشترك"، وبيان هذه المنظومة من القيم والمبادىء كما يلي :

1. العدالة

تعني العدالة في أبسط معانيها "إعطاء كل ذي حق حقه" ؛ دون تأثر بمشاعر الحب لصديق، أو الكراهية لعدو، ويقتضي تطبيق "العدالة" في مجال العلاقات الدولية أن تبنى كافة العهود والمواثيق والاتفاقات الدولية على أساس كفالة العدالة لكافة الأطراف، وعدم الجور على طرف فيها، فضلا عن تحريم إلحاق الظلم بجماعة، أو فئة، أو أقلية ما، من جراء هذا الاتفاق، أو تلك المعاهدة.

كذلك فإن القوانين المنظمة للشئون الدولية وللعلاقات بين أشخاص القانون الدولي ـ دولا ومنظمات وهيئات وأفرادا ـ يجب أن يكون أساسها وهدفها هو تحقيق العدالة.

إن إقرار العدالة – النافية للظلم والاستغلال والقهر – يوفر ضمانة كبرى لكل مظلوم، مواطنا فردا كان أو جماعة أو أقلية أو شعبا ؛ بأن حقه لم يذهب سدى, وأن بإمكانه المطالبة به واسترداده, ومن ثم يبقى الأمل قائما والسعي مستمرا من أجل إعادة الحق إلى نصابه ؛ سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.

وثمة علاقة وثيقة بين إقرار العدالة, وإقرار السلام ؛ فإذا اختلت العدالة فإن السلام يصبح بطريقة تلقائية في خطر, الأمر الذي يتطلب اتخاذ كافة التدابير الكفيلة بإزالة مصدر الخلل بكل وسيلة مشروعة ؛ وذلك باستخدام كافة الوسائل ـ بما في ذلك استخدام القوة المسلحة ـ للقضاء على الظلم والبغي, والإكراه, أو أي مصدر آخر من مصادر الخلل ؛ دفعا للضرر وجلباً للمصلحة على قاعدة العدالة التي تعطي كل ذي حق حقه.

2. المساواة في الأخوة الإنسانية

إن مؤسسي الحزب يؤكدون على أن رؤيتهم للعالم تستند على "وحدة البشرية" من حيث انتمائها إلى أصل واحد, وفي ظل هذه الرؤية المبدئية تأتى قيمة المساواة بتطبيقاتها المتعددة ؛ التي سيلتزم بها حزبنا في سياسته الداخلية وفي علاقاته

الخارجية.

إن وحدة الجنس البشري تقتضي في نظر مؤسسي الحزب المساواة التامة بين الناس جميعا ؛ بجماعاتهم وشعوبهم, من حيث إتاحة فرص متساوية للحصول على الحقوق الأساسية للإنسان وللتمتع بها ؛ فإذا توفرت الفرص المتساوية أمام الجميع يكون التفاوت النسبي بينهم بعد ذلك راجعا إلى ما يبذلونه من جهد وعمل, وإلى ما يحققونه من إنتاجية متميزة, وإلى ما يملكونه من قدرات على التحصيل العلمي والتقدم الحضاري.

ويفرض علينا مبدأ المساواة في سياستنا الخارجية ألا نقبل أي وضع ينتقص من الحقوق الأساسية لأي شعب من الشعوب, وأن نبادر بتقديم الأفكار واقتراح الحلول والسياسات التي تسهم في إزالة كافة أشكال التمييز العنصري أو العرقي, وألا ندخل أو نشارك في أية علاقة دولية – في صورة معاهدة أو تحالف،أو اتفاقية... إلخ – تستهدف الإخلال بمبدأ المساواة, أو يكون من شأنها تكريس وضع ما من أوضاع التفرقة العنصرية, أو مساعدة جماعة أو دولة على ممارسة سياسة التطهير العرقي, أو الاضطهاد المذهبي أو الطائفي أو الديني, وكلها ظواهر لا يزال العالم يعاني من آثارها المدمرة, ولم تفلح دعاوى العولمة في القضاء عليها, بل ربما زادتها وغذت عوامل بقائها.

3. الحرية

ينبع مبدأ الحرية – في أحد أبعاده الرئيسية – من قيمة المساواة بين بني البشر ؛ فانتماؤهم إلى أصل واحد يقتضي "المساواة" بينهم, وهذه بدورها تقتضي أن الناس جميعا يولدون أحرارا ويظلون كذلك ما داموا على قيد الحياة, ومن ثم فاستعباد الإنسان لأخيه الإنسان أمر مرفوض؛ وليس من إرادة الله، ولا من الطبيعة السوية للبشر.

ولمّا كان هذا الاستعباد واردا بحكم النزعات العدوانية والرغبة في السيطرة على الآخرين وتحقيق مصالح اقتصادية أنانية, فإن مؤسسي الحزب يرون ضرورة إزالة كافة صوره وأشكاله.

ليست "الحرية" في نظر مؤسسي الحزب بابا للفوضى أو لممارسة العدوان ؛ وإلا لانقلبت إلى "حرب الجميع ضد الجميع" على حد تعبير ـ فيلسوف الحداثة توماس هوبز ـ وإنما هي الحرية المسئولة والمنضبطة بضوابط "العدالة" وحدود "المساواة"، وفضائل "الأخلاق", وهي قيم مرتكزة في فطرة الإنسان التي فطره الله عليها, ليست مجهولة المصدر أو بنت الطبيعة كما يذهب كثير من الفلاسفة الطبيعيون والماديون.

وفي ضوء مضمون الحرية الذي يؤمن به مؤسسو الحزب على النحو المذكور، يمكن متابعة تطبيقاتها العملية على صعيد العلاقات الدولية, ومن أهم هذه التطبيقات ما يلي :

أ ـ الإقرار بسياسة الأبواب المفتوحة في محيط العلاقات الدولية، ورفض سياسة العزلة والانغلاق ؛ ذلك لأن سياسة الباب المفتوح هي التي تتيح فرصا متساوية وعلاقات متكافئة للأفراد والجماعات والشعوب لكي تمارس حريات التنقل, والإقامة، والدخول والخروج والعمل, والتملك... الخ, أما سياسة العزلة والانغلاق فإنها تتضمن بالضرورة قيودا على ممارسة مثل هذه الحريات إلى حد الحرمان منها في بعض الحالات.

ب ـ بطلان الأوضاع التي تنشأ نتيجة للقسر والإكراه ؛ حتى لو تكرست عبر اتفاقيات أو معاهدات أو بحكم الأمر الواقع, فهذه كلها تتنافى مع قيمة الحرية, ولابد لسياستنا الدولية أن تعمل لتصحيح الأوضاع بما يتفق مع هذه القيمة.

ج ـ إن "الحرية" في أبعادها الاجتماعية والسياسية ؛ حسب ما يؤمن به مؤسسو الحزب, لا تعتبر فقط موضوعا داخليا في المجتمع المصري, ولكنها تتصل اتصالا مباشرا بجوانب مهمة من العلاقات الدولية مع الشعوب والأمم الأخرى أو بالأحرى مع الهيئات والمؤسسات والسلطات التي تمثلها وتعبر عن مصالحها.

ويؤمن مؤسسو الحزب يعتبرون الرقابة الروحية, والوصاية على الضمير والمعتقد الديني إهانة لكرامة الإنسان, وإهدارا لحقه

في الحرية ؛ بل وتعديا على إرادة الله سبحانه وتعالى, وعليه فإن الحزب في ميدان العلاقات الدولية يدعوا إلى مراعاة هذه المبادئ ويسعى إلى تطبيقها وتحقيق أهدافها السامية في خدمة الوطن خاصة وجميع شعوب العالم عامة, وفي مقدمتها شعوب أمتنا العربية والإسلامية.

4. الوفاء بالعهود والمواثيق

حتى لا تظل قيم العدالة والمساواة والحرية مجرد أمنيات فإن مؤسسي الحزب يرون أنه من الضروري ترجمتها إلى ممارسات فعلية على أرض الواقع : في التصرفات الفردية, والسلوكيات الجماعية, وفي السياسات والعلاقات الدولية كذلك, وتتم هذه الممارسات في الأحوال العادية بطريقة تلقائية لتحكم وتنظم مختلف العلاقات الاجتماعية في المجالات كافة, وعلى المستويات كلها, ويكون الالتزام الفعلي بمعايير العدل والمساواة والحرية وفاء لتلك القيم العليا وللفضائل الإنسانية في مجملها.

ولكن كثيرا ما تقتضي المعاملات – فيما بين الأفراد وبين الدول والهيئات والمنظمات المختلفة أيضا – أن توضع هذه القيم في صورة عقود أو عهود ومواثيق تمليها اعتبارات عملية ونفسية وأخلاقية متعددة ومتغيرة حسب ظروف الزمان والمكان, وفي مثل هذه الحالات يؤمن مؤسسو الحزب بأن الواجب هو احترام العهود والوفاء بالعقود والالتزامات على أكمل وجه، مع الحذر من الغدر والخيانة ونقض العهد.

إننا نؤكد بقوة وبوضوح على أن الوفاء بالعهود والمواثيق "يعد عاملا أساسيا وحاسما في عملية التفاعل المنتظم" في العلاقات الدولية. كما أن قاعدة الوفاء والأخلاقيات المرتبطة بها لا تقتصر فقط على الجوانب الشكلية أو القانونية, وإنما تمتد لتصبح أداة من أدوات ترسيخ مبادئ التعاون والتعايش, وعاملا أساسيا لترسيخ ثقافة السلام حيث أن الإخلال بالتعهدات ونقض المواثيق هو أحد الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى الحرب وتجدد النزاعات, ومتى ما نشبت الحرب فإن معظم المعاهدات والاتفاقيات تسقط تلقائيا إلى أن تضع الحرب أوزارها ويتم الاتفاق من جديد من أجل إقرار السلام وهكذا إلى أن يتم الالتزام بالعهود والوفاء بالعقود على أسس العدالة والمساواة والحرية.

5. الاعتراف بالتعددية واحترام الخصوصية الثقافية

يجب الاعتراف "بالتعددية" الحضارية, والثقافية والسياسية, والعقائدية واحترامها ؛ ذلك لأن التنوع والاختلاف من سنة الحياة الاجتماعية, وإن محاولة طمس الاختلافات وتنميطها في قالب واحد أمر لا يأتى إلاّ عن طريق الجبر والإكراه, وهما والحرية ضدان لا يجتمعان, وكذلك يجب التأكد على احترام خصوصية ثقافة كل بلد, والمنطقة التي تعيش فيها هذه الثقافة, وعدم محاولة فرض نموذج ثقافي معرفي على أي ثقافة مخالفة.

6. التعاون والاعتماد المتبادل

يرى مؤسسو الحزب ضرورة قيام العلاقات الدولية على أساس "التعاون" المبنى على تبادل المنافع ورعاية المصالح المشتركة, في إطار من السعي الدائب إلى تحقيق الخير الإنساني العام.

ويتضمن الأمر "بالتعاون" تقرير الاعتماد المتبادل كسياسة عامة في تسيير العلاقات بين مختلف أطراف الوجود الاجتماعي ـ الأفراد والجماعات والدول ـ ذلك لأن التعاون لا يكون إلا بين أكثر من طرف, واللجوء إليه يعني أن كل طرف لا يستطيع بمفرده القيام بأداء مهمة ما, أو تحقيق هدف معين, ومن ثم فإن كلا منهما يعتمد على الآخر في تحقيق بعض أهدافه، وإذا قام هذا التعاون أو "الاعتماد المتبادل" على أسس المصالح النافعة, فإن الحصيلة النهائية له ستصب في الصالح الإنساني العام, أو بالأقل لن تلحق الضرر بالأطراف الأخرى غير الداخلة في هذا "التعاون" بعينه. وكلها أمور بات العالم في أمس الحاجة إليها مع تزايد الآثار السلبية لسياسات العولمة غير العادلة التي أدت إلى زيادة الضعفاء ضعفا

والأقوياء قوة.

إن التعاون الذي ننشده في العلاقات الدولية يجب أن يكون منضبطا بمقتضيات قيم "العدالة" و"المساواة في الأخوة الإنسانية" و"الحرية" و"الوفاء" بالعهود والالتزامات واحترام الخصوصيات الثقافية, ونؤكد على أن أي إخلال بهذه القيم حتى لو أخذ شكل علاقة تعاونية معناه الحكم ببطلان هذه العلاقة وفقدانها للشرعية ؛ حيث أن "القيم" في نظرنا لا تتجزأ "ولا ينفى بعضها بعضا".

إن التحدي الأساسي الذي تواجهه العلاقات الدولية في الواقع الراهن, وفي المستقبل المنظور ـ يتمثل في اختلال واقع العلاقات الدولية وابتعاده عن المبادئ والقيم التي تكفل التعاون والسلام والحرية لجميع الأمم والشعوب, هذا من جهة, كما يتمثل هذا التحدي من جهة أخرى في كيفية الخروج من هذا الواقع والإسهام في بناء نظام عالمي عادل للعلاقات الدولية ؛ وفقا لرؤية مستقبلية مبنية على معايير العدالة والمساواة والحرية والوفاء بالعهود والتعاون البناء.

وإذا قسنا الواقع الراهن للعلاقات الدولية بتلك المبادئ والمعايير التي يؤمن بها مؤسسو الحزب, سنجد أن ثمة فجوة كبيرة تفصله عنها, وأن هذه الفجوة ليست في الحدود المعقولة المقبولة – عادة – بين المثال والواقع, أو بين النظرية والممارسة, ولكنها كبيرة جدا, بل وآخذة في الاتساع باستمرار, الأمر الذي يزيد العلاقات الدولية اختلالا من وجهة نظرنا.

ويدعو المؤسسون إلى أنه يجب أن تسخر الثورة الهائلة في نظم الاتصالات الحديثة, ووسائط نقل المعلومات من أجل تعميق "التعارف" بين الشعوب والأمم، وفي إغناء بعضها بمعرفة ثقافات وخصوصيات البعض الآخر. بدلا من أن يتم توظيفها في خدمة أغراض ومصالح أنانية, أوفي ممارسة الهيمنة بالقوة الناعمة إلى جانب القوة الخشنة, وتجاهل التعرف على الأطراف الأضعف في هيكل النظام الدولي, بل والسعي لطمس هوياتها وثقافاتها لصالح القوة المهيمنة.

مستقبل العلاقات الدولية

إن رؤية مؤسسي الحزب في العلاقات الدولية تهدف أساسا – كما أسلفنا – إلى إقرار السلام العالمي الإنساني, وعليه فإن منظومة القيم المعيارية لهذه النظرية تبين – بيقين – أن رؤيتنا ذات طابع إنساني عام, وأن السلام والأمن والتعاون والحرية والمساواة كلها قيم ومبادئ يجب أن تحتل موقعا مركزيا في صلب النظام العالمي الذي ينشده حزبنا ويسعى للوصول إليه بالتعاون مع كل القوى والهيئات والحكومات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية.

إن رؤيتنا – بهذا المعنى الذي قدمناه – تمتلك الكثير الذي تسهم به في صياغة مستقبل أفضل للعلاقات الدولية على كافة مستوياتها الإقليمية والعالمية, وفي كل مجالاتها السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية, وبخاصة أن جميع محاولات التجديد ـ في صيغة نظام عالمي جديد, أو بدعوى العولمة ـ على مستوى النظام الدولي قد باءت بالفشل, ولم تؤد إلاّ إلى تغذية مصادر التوتر والصراعات القائمة, وفتحت أبوابا جديدة لعدم الاستقرار, والإخلال بقيم العدالة والمساواة في الأخوة الإنسانية والحرية والتعاون المتبادل.

وحتى يمكن الخروج من أسر سلبيات الواقع الراهن للعلاقات الدولية إلى المستقبل المرغوب من المنظور الذي يتبناه مؤسسو الحزب, ووفقا لمبادئه العامة ؛ فإن الأمر يتطلب وضع استراتيجيات جماعية "تستند إلى منظومة القيم النظرية المشتركة بين كافة الأمم والشعوب أينما كانت في الشرق أم في الغرب, في الشمال أم في الجنوب ؛ بحيث لا تنفرد قوة وحيدة, أو مهيمنة, بوضع هذه الاستراتيجيات, وأن تسعى لقلب ودحض معايير القوة المحضة, والتمييز (العنصري والديني والثقافي... الخ) وازدواجية السلوك الدولي, وانفصام الأخلاق عن السياسة ؛ باعتبار أن هذه هي المعايير السائدة والمسيرة لمجمل العلاقات الدولية الراهنة, والمتسببة ـ في الوقت نفسه ـ في خلق مصادر التوتر والنزاعات, وفي وقوع

الصراعات والحروب وإلحاق المظالم بالشعوب المستضعفة.
ويتطلب هذا التحدي المستقبلي ـ حسب رؤية مؤسسي الحزب ـ جهودا مكثفة ومخلصة من كافة أطراف المجتمع الدولي, وفي هذا السياق نعتقد أيضا أن الأمة العربية والإسلامية بشعوبها وعلمائها ودولها ومنظماتها الحكومية والأهلية، تتحمل مسئولية كبيرة تجاه ذاتها أولا, وتجاه بقية أمم العالم ثانيا، وذلك بحكم عالمية الرسالة التي تحملها, وبحكم ما تقدمه هذه الرسالة من قيم ومبادئ عامة كفيلة بتحقيق آمال البشرية في عالم أفضل, وفي بناء نظام عادل وآمن تتطلع إليه كافة شعوب الأرض ؛ ليحقق لها الاستقرار والتقدم وتسود فيه قواعد التنسيق والتعاون، وتنتفي منه قواعد الإخضاع والاستتباع القسري.

القضية الفلسطينية

تحتل قضية فلسطين موقعا مركزيا في فكر واهتمامات مؤسسي الحزب, كما تحتل الموقع نفسه لدى أغلبية التيارات الفكرية والقوى السياسية المصرية ؛ وذلك باعتبارها قضية أمن قومي لمصر والعالم العربي, وقضية تحرر وطني, وقضية حقوق إنسان للشعب الفلسطيني المظلوم. كانت هذه القضية كذلك ولا تزال تحتل موقعا مركزيا في العالم العربي ولدى المصريين منذ بداية هذه بدايتها في العصر الحديث, من قبل أن تنشأ إسرائيل وبعد قيامها. وطوال حروب عديدة شاركت فيها مصر من أجل القضية الفلسطينية منذ عام 1948 وعام 1956 وعام 1967 وعام 73 ظلت هذه القضية محورا أساسيا للعلاقات الخارجية المصرية حتى الآن وستظل كذلك.
ومنذ نشأت هذه القضية، وهي قضية احتلال غير مشروع لأرض فلسطين، وهي قضية تهم المصريين مثل ما تهم الفلسطينيين والعرب جميعا والعالم الإسلامي, وهي مفتاح استقرار لهذه المنطقة من العالم, وبالتالي تؤثر في قضية الاستقرار العالمي. ويرى المؤسسون أن هذه القضية تحتاج في الوقت الراهن وفي المستقبل المنظور إلى العمل أكثر مما تحتاج إلى الكلام, ونظرا للتعقيد الذي صاحب هذه القضية طوال تاريخها فأن مؤسسي الحزب يلخصون ما يجب عمله بشأنها في ضوء المبادئ والمحددات الآتية :
1. تأكيد عروبة فلسطين وأنها جزء عزيز من العالم العربي.
2.إن المسؤولية عن القضية الفلسطينية ـ إلى جانب مسئولية الشعب الفلسطيني ـ هي أيضا مسؤولية عربية تخص كل العرب, وكذلك مسئولية العالم الإسلامي, بل ومسؤولية الأحرار في العالم كله ؛ إذ هي قضية ذات بعد إنساني يهم كافة شعوب العالم نظرا للمعاناة التي يعانيها الشعب الفلسطيني.
3. يؤكد المؤسسون على حرمة المقدسات الدينية (جميعها) في فلسطين ووجوب الدفاع عنها بكل الوسائل الشرعية والقانونية.
4. وفقا للمعايير الدولية والشرائع السماوية والأعراف الإنسانية فإن حق الشعب الفلسطيني بكل مكوناته (سواء في الداخل أو في الشتات) في تقرير مصيره وتكوين دولته المستقلة هو حق واجب الاعتراف به والعمل على إنفاذه
5. يؤكد المؤسسون على حق العودة للاجئين الفلسطينيين, وهو حق طبيعي ـ وفقا لكل المرجعيات السابق الإشارة إليها ـ كما يؤكدون على كل ما يترتب على هذا الحق من آثار (أي حق العودة والتعويض).
6. يؤكد المؤسسون أيضا على الحق الكامل للشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال بكل الوسائل المشروعة, بما فيها القوة المسلحة باعتبارها مقاومة مشروعة نصت عليها المواثيق والمقررات والأعراف الدولية كحق ثابت لأي شعب في مواجهة الاحتلال, وليست عملا إرهابيا كما تزعم الدولة المحتلة ذاتها ومن سار على دربها.

العلاقة مع الغرب وصراع الحضارات

يرى المؤسسون بخصوص العلاقة مع الغرب أن الاتجاهات الفكرية والقوى السياسية في المنطقة العربية انقسموا إلى فريقين : فريق يرى في الغرب عدوا يجب مقاطعته وعدم التعامل معه فضلا عن محاربته ما أمكن. وفريق آخر يرى وجوب اللحاق به بشكل كامل ؛ أي التبعية التامة للغرب فكرا وسلوكا وسياسة... الخ.

لكن هناك فريقا ثالثا في المنطقة, ينتمي إليه مؤسسو هذا الحزب, وهم الذين يرون أن التعامل مع الغرب يجب أن يكون بشكل مختلف عن كل من طريق الرفض التام وطريق القبول التام, وأن يكون التعامل وفقا للمبادئ والقيم التي ذكرها مؤسسو الحزب في بداية هذا المحور تحت عنوان مبادئ وقيم العلاقة الدولية, وعلى هذا يرى المؤسسون أن العلاقات مع الغرب تحكمها هذه المحددات :

1. أن الغرب ليس كيانا واحدا, ولكنه مثل الشرق, ومثل بلادنا, به كثير من ألوان الطيف والتعدد السياسي والديني والمذهبي والقوى المختلفة ؛ وعليه يجب مراعاة تلك الفروق الموجودة في الغرب عند الدخول معه في علاقات ومعاملات, فهناك مثلا قوى وشخصيات موقفها متوازن, وكثير منها متعاطف مع العالم العربي والإسلامي ومتعاطف مع قضايانا العادلة, وموقفنا من مثل هذه القوى يختلف عن موقفنا من قوى وتيارات أخرى تعلن مواقف معادية لمصالحنا وقضايانا العادلة.

2. أن علاقة مصر مع القوى والتيارات الغربية يجب أن تقوم وفق معايير العدالة والتصرفات والقرارات التي تتبناها تلك القوى والتيارات تجاهنا وتجاه قضايانا بل وتجاه قضايا العدالة والسلام في العالم كله.

3. أن احترام المصالح المتبادلة بيننا وبين أي دولة في الغرب يجب أن يكون معيارا آخر في قبول هذه العلاقة أو رفضها ؛ لأن هناك تاريخا طويلا من النظرة الاستعلائية إلى بلادنا خصوصا ـ وبلاد الجنوب عموما ـ على أنها (أي هذه البلاد) هي مصدر للموارد الطبيعية وسوق لتصريف المنتجات دون النظر للمصالح الوطنية لأهل هذه البلاد.

4. يؤمن المؤسسون أن "الحكمة ضالة المؤمن" فهم يبحثون عن الحكمة والفائدة والمصلحة والخبرة في أي مكان, ولا شك أن لدى العالم الغربي تجارب معرفية وحضارية كثيرة يجب الاستفادة منها وتعلمها ونقلها والبناء عليها لنسهم في استمرار المسيرة الحضارية للإنسانية بعطائنا الخاص.

5. يدرك المؤسسون أن العالم تسوده في العصر الراهن حضارة إنسانية واحدة, وأن مختلف الحضارات والثقافات أسهمت في بنائها ؛ ومنها الحضارة العربية الإسلامية في فترة ازدهارها, وبالتالي فإن كثيرا مما لدى الغرب الآن هو من حصيلة إسهامات متعددة, وتجارب متنوعة للأمم والشعوب, وفي مقدمتها أمتنا العربية والإسلامية.

6. يؤمن المؤسسون أن جوهر الدين هو التواصل والتعاون الإنساني على أسس من العدل والبر والخير, بالتالي فإن أي دعوة للتصادم والحرب هي في حقيقتها دعوة تناقض فكرة التدين والإيمان, إلا إذا كانت دفاعا مشروعا عن النفس ومقاومة للعدوان والاحتلال. ومن ثم فنحن لا نوافق أنصار نظرية صراع الحضارات في العالم الغربي من مفكرين ومثقفين, ولا أنصارها في العالم العربي من بعض القوى المتطرفة, ونؤكد على رفضنا لفكرة الصراع, ونساند وندعم التيار الرئيسي في العالمين العربي والغربي والعقلاء في كل مكان من الذين يرفضون بقوة فكرة صراع الحضارات, ويدعون إلى تعاون الحضارات وتعارفها وتكاملها.

Version anglaise

In the name of Allah the Beneficent, the Merciful

Preface

The founding members of the New Wasat Party believe that a free nation cannot afford to do without the efforts of all its loyal citizens or to overlook the views of any single group within the nation. They believe this is particularly true when a nation's culture, civilization, history and reality are under attack. At historical moments when corrupt intentions and malicious actions are rife, it is even more imperative that all members of a nation cooperate in the constructive endeavor of improving the nation's lot and developing the society in order to fulfill its hopes and achieve its goals.

The condition of our beloved Egypt is a matter of concern to all its people. No Egyptian who is capable of contributing towards the endeavor of lifting Egypt out of its current deadlock – whether through thought or opinion, or through political, social or economic action – should withhold his or her efforts.

The vision of the New Wasat Party's founding members has as its starting point a belief that what is happening in Egypt is of such magnitude that it will change the shape of the world because we are the heart of our region. This change will not stop at any boundaries but will affect regimes, peoples and cultural, ethical, social, political, economic structures, giving rise to a new balance of political and cultural power and heralding a new era in world history and the international order.

The founding members believe that what is currently happening in this part of the world throws light on the totality of the position of all Arabs and Muslims, namely, a position of political, economic and social weakness and hence of vulnerability to direct, blatant colonialism by greedy aggressors, all too eager to gobble up the region.

The founding members also believe that despite the tendency towards tyrannical hegemony, the world is nevertheless moving towards justice. Recent events suggest two main trends in the world today: a trend of hegemony and oppression, on the one hand and, on the other, the grouping of powers, parties, ideas, and various interest groups that unite across religious, ethnic and national differences to resist and achieve victory over this oppressive hegemony and which, thus constituted, implies a movement towards a common humanity.

The current global situation necessitates the formulation of a new, realistic nationalist discourse promoting creative new formula for the process of reform. This new nationalist discourse should be able not only to resist hegemony, but also to enable a national renaissance. It should be open to the world and should participate in the global movement seeking to activate the values held in common by all members of humanity.

True self–reform, the founding members hold, is based on culture–specific values which, in Egypt's case, are essentially grounded in the religions to which most Egyptians belong, namely Islam and Christianity. The founding members believe that a general Islamic framework is inclusive of all Egyptians: Islam is not only the religion of Muslims: it is also, for both Muslims and non–Muslims, the cultural framework within which Egypt's creative intellectuals, scientists and leaders have made their contributions, and Arabic, the language of Islam, is the language in which Egyptian religious leaders, whether Muslim or Christian, have preached. Islamic culture is the homeland of all Egyptians, Muslim and non–Muslim. In any other culture an Egyptian, whether Muslim or non–Muslim, is inevitably a mere foreigner. Therefore, one of the main goals of the New Wasat Party is to apply, through democratic procedures, Article 2 of the Egyptian Constitution, which states that the *shari'a* (Islamic law) is the main source of legislation.

In seeking to make the *shari'a* part of the very fabric of daily life, the founding members' task is to select interpretations of Islamic law which contribute towards, rather than obstruct, the development of Egyptian society. They believe that the interpretations of *shari'a* they offer, although illuminated by the general goals of *shari'a* and its fundamental principles, are nonetheless human interpretations and as such may or may not

be correct. Hence they are open to debate, criticism and revision and change depending on time and place.

The founding members wish to apply *shari'a* mainly because they believe that to do so will create a better life for all Egyptians. The *shari'a*, according to the founding members, is not merely a body of texts to be recited or decrees to be applied by courts, but rather, it is an authoritative framework of values and standards which arbitrates between people in all aspects of life, even without the interference of the state and its courts, in order that each individual's rights be protected. The goal of everyone is to make the *shari'a* operational in all aspects of life

On the basis of the above–mentioned principles and concepts, as well as others which will be mentioned in what follows, the founding members of the New Wasat Party hereby present to the Egyptian people the highlights of their party program, focusing on the party's points of distinction and its priorities. There are many issues they have not tackled, not because those issues are unimportant, but because the party's founding members agree with other parties' views on those other issues. The founding members of the New Wasat Party hope they will have the opportunity to work towards advancing the people's interests and towards disseminating the party's principles. They do this in order to serve Egypt and its people, the wider Arab community, the Muslim nation and the world at large.

I. The Political Dimension: On Civil Liberties and Political Reform

The founding members hold that wider acknowledgement and respect for civil liberties should be the basis of reform in Egypt and the guarantee for its continuity. Civil liberties are the starting point for a cultural renaissance and the essential precondition for putting into practice *shari'a*'s (Islamic law's) general principles of the sanctity of the human soul and reason, the freedom of belief, the sanctity of public and private property and the preservation of human honor and dignity.

The founding members stress that foreign powers should not be allowed to subvert the national project of political and constitutional reform. These powers are attempting to impose particular political models that are unsuitable for Egypt because they do not take into consideration the specificity of Egyptian society, its political history or national, democratic struggle. More important, the founding members believe that the enshrining of civil liberties and political and constitutional reform will strengthen the ability of Egyptian society to confront external challenges, including foreign control over the resources of peoples and nations. The acknowledgement of liberties, moreover, makes for stability and ensures that a society is not easily shaken by temporary upheavals due to the current political, economic and social conditions.

The founding members affirm their commitment to the following principles, which they view as the means to establish civil liberties and political reform:

1. The people are the source of all powers; legislative, executive and judicial branches of government must be separate and independent from one another in a context of general balance. This principle includes the right of the people to legislate for themselves the laws which are to their interest.
2. Free and fair general elections leading to a peaceful rotation of power, with limitations on the duration of occupancy of top government posts.
3. Citizenship determines the rights and duties of all Egyptians and is the basis of the relations between all Egyptians. There should be no discrimination between citizens on the basis of religion, gender, color or ethnicity in terms of their rights, including the right to hold public office.
4. The affirmation of the freedom of belief and the freedom of worship for all members of revealed religions.
5. The establishment of intellectual and political pluralism, and the right to found political parties and civic societies and institutions. Administrative bodies would support such parties, societies and institutions in performing their tasks and would not prevent, interfere in or limit their right to exist or to engage in activity, but rather, the independent judiciary branch of the government would be the authority deciding what constitutes a breach of public order and of the basic tenets of society, and what constitutes a departure from

peaceful, non–violent action.

6. Complete equality between men and women in terms of political and civil rights. Competency, professional background and the ability to undertake the responsibility should be the criteria for holding of public office, for example in the judiciary, or for the presidency.
7. An affirmation of the freedom of speech; to be free to hold, express and disseminate opinions. Access to information and the right to establish and own media channels are necessary collateral freedoms to the freedom of speech.
8. A respect for human dignity and all human rights – whether civil, political, social, economic or cultural – which are stipulated by revealed religions and international conventions.
9. The activation of community–based organizations, including unions, syndicates, societies or associations… etc – in order that balanced relations between the state and civic society be restored.
10. Guaranteeing the right to peaceful demonstrations and strikes and to hold general assemblies and to publicize such meetings and participate in them.
11. Official positions should be allocated through elections, particularly those positions that involve direct interaction with the people (village chiefs, district heads, governors of governorates... etc).

The provision of an atmosphere conducive to the actualization of these principles requires that numerous procedures be immediately implemented, the most important of which are:

1. The annulment of all special emergency laws and courts and the lifting of the state of emergency, without returning to it except during war or in the eventuality of the occurrence of a natural catastrophe and then only if such a declaration of a state of emergency is necessary.
2. The release of all political prisoners and a cessation of practices involving the violation of human rights.
3. Securing guarantees for free and neutral general elections with complete judiciary supervision at all stages of the elections.
4. Guaranteeing the freedom of student action and academic activity.
5. The consolidation of transparency and accountability procedures that limit or prevent corruption.
6. The provision of necessary guarantees for conducting free general elections for professional and labor syndicates.
7. Working towards making Al–Azhar independent financially and administratively from the state bureaucracy, reforming it and supporting its role in presenting moderate thought, all in order to secure Al–Azhar's ability to undertake the tasks specific to it, namely, advocacy, guidance and education at a national, regional and international level, and hence to enhance Egypt's position regionally and internationally.
8. Making the judiciary completely independent of the executive branch of the government as affirmed by general assemblies of judges and their many public statements so that no authority except the Supreme Judicial Council would have any authority over any post in the judiciary – be it in terms of appointing judges, or transferring them to other posts or appointing them to administrative posts – and securing the financial independence of the judiciary by including its budget as a lump sum in the state budget.

II. The Economic Dimension

Economic Policy

The founding members believe in the need for a strong economy which achieves a high standard of living for

the people and is capable of dealing with the global situation. Such an economy, needless to say, depends mainly on physically, mentally and spiritually capable human beings.

Accordingly, our economic policy falls in three main axes. The first is comprised of a group of basic principles which form our vision of the economic directions in which the state should move. The second deals with the main economic problems whose solution we believe is the key to solving problems related to the other fields. The third is concerned with Arab regional and international economic cooperation.

(A) The basic principles

1– Preparing the investment environment in Egypt

Successful economic activity requires an appropriate legislative and regulatory environment. The founding members believe that confidence in the government's economic policies and its ability to manage society is the most important aspect of a healthy investment environment. They blame the absence of this confidence for the weakness of the Egyptian economy in recent years and believe that there cannot be a significant boost in the economy until the confidence issue is solved and regulatory obstacles to investment are removed.

2– The role of the private sector

The founding members stress that a successful national economy is based on the principle of the freedom of the private sector, operating without monopoly or exploitation and providing investments that contribute to the autonomous development of the national economy. The role of the government is to facilitate the growth of the private sector by removing unnecessary red tape and contradictory regulations and, in the event that private investments violate national laws, refer the transgressions to appropriate judicial bodies.

3– The role of the government

The founding members believe that the government has the following roles to play:

1. Establish and modernize the investment map to highlight priority projects in Egypt and to offer the needed support and incentives for the setup of such projects.
2. Organize and supervise the market to legally protect the weak; to make sure that the legal and ethical rules and regulations of a free market economy are not violated; to protect workers' and consumers' rights; and to ensure that health regulations and safety and environmental protection procedures are followed.
3. Play an active role in security–related and strategic areas which involve the exploitation and management of natural resources like oil or vital public utilities like the Suez Canal.

4– Encouraging social economy

The social economy sector must be encouraged in order to: facilitate popular and NGO participation in benefiting all citizens; support development goals; enable the creative and beneficial energies of all citizens; and ease the burden on the public budget. This would be achieved through many ways, the most important of which being:

1. *Zakat* (Alms obligatory, according to *shari'a*, for every Muslim beyond a certain income bracket, calculated at 2.5% of liquid capital, including money in banks, rent, crops… etc.): An NGO would collect *zakat* and spend it where needed. This would guarantee a minimum standard of living for all the needy in society. The founding members believe, moreover, that the role of *zakat* could be extended to support and fund small and medium enterprises (SMEs) which would contribute to overcoming unemployment and poverty.
2. Encouraging the institution of charitable endowments (*waqf*) and providing it with legislative support by modifying the Endowment (*Waqf*) Law 48/1946 and the modifying laws related to this law. The government should also offer exemptions and measures which would facilitate the success of those civil institutions which depend on *waqf* to finance their

projects and development programs.

3. Rationalizing and providing guidelines for the expenditure of *sadaqat* and *nudhour* to support SMEs and put the productive family scheme into practical implementation. (*Sadaqat* and *nudhour* , like *zakat*, are alms. Unlike *zakat*, however, they are not obligatory and, hence, have not been formalized by *shari'a*).
4. Reviving the culture of volunteer work by incorporating it in the school curriculum at all educational levels and disseminating it through all media channels and by putting some aspects of art and entertainment at the service of this culture.

5– International and regional economic cooperation

In our day and age, no one country can face its economic problems without the participation of regional and international parties. Egypt possesses a strategic depth on which should be capitalized upon to become an economic power capable of thriving in today's global economic situation. Arab and Islamic countries together have a strategic depth thanks to the variety of their climates, agriculture and their natural and human resources. Therefore, the founding members believe in the necessity of economic complementarity through the creation of Arab, Islamic and African joint–economic institutions. They also stress the necessity of international cooperation that works to the interest of the various parties involved.

(B) The egyptian economy: problems and solutions

An overview of the problems of the Egyptian economy (2003)

1. The budget deficit has become a major feature of Egyptian government finances. It is truly alarming that the current account was in surplus until 1999/2000 but has been in deficit each year since, meaning that the government has been depleting national savings. The overall deficit rose from LE2.8 billion in the 1997/98 end of year budget, to LE28 billion in initial estimates for 2002/03; that is the deficit rose 10 times its level in 1997/98. Today the deficit has reached LE52.3 billion in the draft budget for 2004/05, that is to say, 17 times the overall deficit of only seven years ago. The deterioration from one year to the next indicates a series of negative repercussions; first, the rise in prices suffered by the majority of Egyptians and, second, the continuous increase in the public debt which, by 2003, exceeded LE500 billion, that is 140 percent of GDP, something which poses an unprecedented threat to the future of development in Egypt.
2. As a result of this annual increase in the deficit, domestic debt doubled in eight years, rising from LE217 billion in 1998, the first year the current government's term, to around LE400 billion in 2004, that is to say, to a figure exceeding the GDP. Having failed to pay off the debt in cash, the government is now resorting to paying in kind by transferring the ownership of some of the assets to the Social Insurance Authority. This is a violation of the rights of pensioners, widows and orphans whose money the Authority has lent to the government.
3. Unemployment has risen to almost 20 percent of the labor force, a phenomenon which portends social, political and economic danger.
4. The growth rate has dropped to 2.3 percent annually after having reached five percent in the early 1990's.
5. The prices of basic products are rising rapidly, as a result of the floating of the exchange rate, which was announced suddenly in January 2003. The price rises include food items which matter most to the lower income levels.
6. The defaulters crisis remains without a solution, hence contributing to the prolongation of the current recession with its destructive effects on the entire production process and the economy as a whole.
7. Dispute settlement mechanisms are inefficient. They involve drawn–out, lengthy procedures

which, in turn, increase the cost of going to court. In addition, judicial expertise in settling commercial and marine disputes as well as capital market and stock market disputes is lacking.

8. Egypt's position in “The Global Competitiveness Report” is retreating year after year. Egypt is now ranked 62nd among the 101 countries included in the report. The gap has widened between Egypt, on the one hand, and Jordan and South Africa, on the other, both of which held positions below Egypt six years ago. The gap between Egypt, on the one hand, and Tunisia and Morocco, on the other, moreover, has not narrowed.

The founding members realize that the investment environment in Egypt suffers from many disabling factors, the most important of which are:

1. The lack of confidence and trust in the management of economic policies, especially regarding the recession which has become prolonged as a result of sudden developments in the exchange rate.
2. The high real tax rate compared to neighboring countries.
3. Extremely inefficient customs procedures, which are slow and bureaucratic in processing imported or exported products.
4. The high interest rate, the fact that banks concentrate on short–term commercial lending instead of long–term lending, and the fact that the role of the stock market in financing the private sector remains marginal.
5. Bureaucracy, multiple procedures, the lack of transparency, and delays in granting permission to investors.

To overcome these problems, the founding members believe in the need to make a number of related reforms such as:

1. Designing of a comprehensive tax system which aims at fairness and efficiency and looking into the possibility of cutting tax rates to encourage investments and discourage tax evasion. Furthermore, governorates should be allowed to keep some of the taxes collected to improve services to citizens. Specialized courts for taxes need to be set up and the collection incentive system needs to be revisited. There is no point in reforming the law if the current collection problems persist. There should be incentives for immediate payment. Transparency is also important to encourage ethical commitment to paying taxes.
2. Developing banking system and allowing the Central Bank of Egypt to be truly independent, as well as reviewing current interest rates with a view to decreasing them in order to encourage investment and hence development.
3. Gradually creating specialized courts or tribunals made up of experts from the Justice Department to deal with taxation matters, the capital market, the stock market and customs.
4. Establishing an independent technical committee affiliated to the General Authority for Investment to review all economic laws or decisions before they are issued. The aim of this is to make sure that there is a real need to issue a law or a decree to solve a certain problem and that this law or decree correlates with existing laws. The formation of the committee should include economy and law experts.
5. Reassessing the tax breaks given to families based on income and the taxes themselves in light of the sharp rise in the price of goods and services. This first reassessment should be followed up by regular reviews.
6. Developing and simplifying customs procedures and ensuring that procedures in the air and sea ports facilitate, rather than cause delays to the entry and exit of goods. A better estimate of customs tariffs is needed depending on the real price of the product.

Towards reducing governmental domestic debt

While it is possible to identify the features and dimensions of foreign debt, the situation of the domestic debt is far from clear but the overall picture is that local debt rose from LE11 billion in 1981 (equivalent to 64%

of GDP) to LE 217 billion in 1999 and up to LE 400 billion in early 2004 (equivalent to around 75% of GDP), a worrisome figure indeed.

The following points should be considered when evaluating the local public debt:

1. The debt and its service limit the country's freedom to use its available resources.
2. It is a burden on both the current and future generations.
3. The debt means that the government is crowding out the private sector in terms of domestic borrowing. This tightens the credit available for the latter and negatively affects the interest rate, job opportunities and income distribution.
4. Debt servicing accounts for around 40% of public expenditures. This is almost equivalent to the wage component of the budget. In other words, if there was no debt, salaries could have doubled.
5. The government is currently unable to pay out the loans, hence the debt, having exceeded safe limits, has become not merely a problem but a chronic crisis with negative repercussions on the entire national economy.

The founding members of the party believe that the following measures should be taken to increase national revenues:

1. Rationalizing tax exemptions and reconsidering some exemptions that failed to fulfill the aim of their introduction, whether this was to increase investment or employment opportunities or export.
2. Collecting deferred taxes and speeding up the hearing of cases currently in front of the court.
3. Restructuring the economic institutions to increase their ability to finance their own investments and putting a timetable through which the National Investment Bank gradually stops financing these authorities. It is worth mentioning that 23 economic authorities post annual losses of LE5 billion.
4. Rationalizing public expenditures, starting with senior officials and banning any extra–budgetary expenditures.
5. Fighting corruption and affirming equality before the law.
6. Encouraging and supporting charity endowments (*waqf*) in the field of development as a way to encourage popular participation in development and to lift some of the burden currently shouldered by the state.

Consumer protection

There are many laws and decrees for consumer protection. However, they have little impact because the time and cost to the consumer of filing suits is not worth the compensation they will receive, whereas the penalties imposed on the offending producers are too small to act as a deterrent. Consumer protection laws, foremost of which is Law 48/1941, were issued five decades ago, which means that both penalties and compensation available under these laws are very low in contemporary terms. Furthermore, consumers' ignorance of their rights limits the ability of the responsible bodies to protect them.

The numerous consumer protection laws should, the founding members believe, be unified under the umbrella of a Consumer Protection Law which would enable consumers and producers alike to understand their rights and obligations. The main idea behind this suggested law is to form a "consumer protection agency" – comprised of concerned ministries, civil society entities interested in consumer protection, representatives of the judiciary, experts in consumer protection and representatives of the private sector – that would be responsible for receiving complaints and studying cases involving the violation of consumer rights. This consumer protection agency would be complimented by the creation of a database for different economic activities so that it would be easier to suggest the needed laws and decrees to help the Consumer Protection Law achieve its goals.

It goes without saying that issuing laws is not enough. It is also necessary to implement them, which requires follow–up mechanisms and the imposition of penalties on companies violating consumer rights.

Solving the unemployment problem:

The success of any administration in weathering economic problems depends on its ability to manage both material and human resources in the most efficient way to satisfy the needs of its citizens.

Despite the fact that Egypt's economy is characterized by a scarcity in material resources and an abundance of human resources, the current unemployment rate of 20 per cent illustrates the current administration's inability to fully utilize our human resources efficiently.

The founding members believe the following reforms would remedy the situation:

1. Ending the 'several jobs per person' phenomenon as it stands in glaring contradiction to the unemployment phenomenon. High ranking officials should lead the way.
2. Emphasizing the economic importance of the agricultural sector and of small and medium enterprises (SMEs) so that they would become the basis and stimulus for other production sectors.
3. Introducing vocational training courses in primary school curricula as this early exposure would enable students to perceive their inclinations and talents and encourage them to subsequently enroll in vocational education leading to professions commensurate with their natural inclinations and talents.
4. Putting a time frame in which the state would eliminate the child labor phenomenon. This will be undertaken in association with actions to improve the health conditions, psychological well–being and educational level of children and enable them to lead a normal life, thus helping them to become a productive economic resource rather than a burden on developmental efforts.
5. Opening new markets for Egyptian labor and expertise in Arab and African countries within the framework of economic cooperation agreements.
6. Providing some kind of vocational training during military service.
7. Reorganizing the education plan in Egypt in order to achieve a balance between academic and practical education, as well as between universities and polytechnics, in light of the needs of the local and international markets.
8. Improving the investment climate to attract more investments and giving incentives for labor–intensive industries.
9. Find mechanisms whereby *zakat* and *sadaqa* contributions can be amalgamated and directed towards setting up small sized employment–generating projects (*Zakat* are alms obligatory, according to *shari'a*, for every Muslim beyond a certain income bracket, calculated at 2.5% of liquid capital, including money in banks, rent, crops… etc. *Sadaqat* are non–obligatory alms).

Developing small and medium sized enterprises (SMEs):

SMEs may be considered the backbone of the Egyptian production system. They constitute 25–40% of the GDP and employ around 65 % of Egypt's labor force. SMEs provide job opportunities for youth, and they can be a channel for the investment of small savings and for the production of cheap commodities and services. There have been numerous obstacles, however, to SME's taking on a more important role in the Egyptian economy, the most noteworthy being:

1. Scarcity of funds available to SME projects and difficulty in obtaining loans.

2. Difficulties in marketing their products and services.

3. The current social security and taxing systems discourage the expansion of SMEs.

4. Lack of the needed administrative and technical support.

5. The complicated bureaucratic procedures and the multitude of official bodies that the small investor has to

deal with.

6. The fact that SMEs come under the supervision of numerous bodies – The Ministry of Social Affairs, The Ministry of Local Development, The Social Development Fund, The Ministry of Foreign Trade, The Ministry of Finance and The Ministry of Industry – makes it difficult to put a clear strategy for developing small sized projects.

The party founding members believe that the following measures need to be taken to support SMEs because encouraging the setting up of such projects is a powerful way of reducing unemployment and poverty and hence would contribute to social stability and security:

1. Putting a strategy to develop and support small sized export–oriented projects and projects which provide alternatives to imported goods. Both of these types of SMEs are crucial for sustaining development and raising the standard of living.
2. Continuing the development of new NGOs like a "Union for SMEs" "SMEs Institute" and "SMEs' Marketing Organization" and "Association for Quality Control in SMEs". These NGOs, in cooperation with the Social Development Fund, are designed to upgrade SME performance, create a data base about SMEs, undertake research that helps various categories of SMEs to develop, and provide mechanisms to link them to relevant large industries
3. Enhance the network of relations between SMEs and relevant large enterprises, both local and international enterprises based in Egypt.
4. Setting up a fund to assist SMEs that are facing bankruptcy or default cases.
5. Generalizing the idea of "one stop shop" to accelerate the procedures.
6. Encouraging and supporting innovative industries and providing them with all the needed facilities and incentives.

(C) Arab economic cooperation

Challenges for pan–Arab partnership:

The Arab countries have recently witnessed a series of agreements to form free trade areas. Some have been of a pan Arab nature (like the Arab League decision to form a free trade area [FTA] in 1998); others bilateral and yet others with non–Arab African countries (like the COMESA) as well as free trade agreements reaching farther field such as those with the US and EU, and the major international free trade agreements of the WTO. As a result of the multiplicity of agreements, the Arab countries are experiencing some difficulties as a result of overlaps or contradiction in the regulations and obligations of agreements to which they are signatories.

In spite of the numerous agreements signed, the Arab World has hardly been integrated into the world economy, as evident from the slower growth rates, decreasing income levels and increases in unemployment and poverty in most Arab countries.

Economic problems in Arab countries are due to many factors:

1. Limited coordination and cooperation between Arab countries due to their dependence on non–Arab countries.
2. Lack of effective control based on transparency.
3. Absence of diversification in economic structures and an increasing imbalance between basic production sectors.
4. Insufficient support to poor Arab countries from the oil–producing rich Arab countries.
5. Limited spending on research, development, technology and human resource development.
6. Absence of political will to set up a competitive and effective regional economic bloc.

The founding members of the party stress the importance of undertaking the following:

1. The signature of the Arab Free Trade Agreement (FTA 2004) should be followed, within a

year, by the establishment of a free trade area for all concerned parties, and all its provisions would be introduced within 10 years.
2. The FTA agreement should within an agreed–upon time frame, include a gradual lifting of customs and similar internal fees and elimination of administrative, monetary and quota restrictions on the trade between the different countries .
3. Establishing a supreme authority/higher body for coordination and follow–up, with the aim of removing all obstacles which slow investments and suggesting mechanisms to increase cooperation between Arab countries.
4. Moving Arab funds and institutions towards the direction of financing mega inter–Arab projects; this, in order to emphasize cooperation and to provide job opportunities for Arab youth.
5. Setting up programs which would finance and hence support industries or countries that might be negatively affected by lifting the customs.
6. Giving priority to employing Arab labor in Arab countries.
7. Encouraging cooperation between Arab countries in the field of tourism to enhance competitiveness with the rest of the world.
8. Setting up a unified Arab stock exchange.

III. The Social Dimension

A. Educational reform and the creation of a knowledge society

The founding members assert that educational reform and the creation of a knowledge society are essential to the development and reform of other areas of Egyptian society and are hence priorities on the party's agenda. In spite of the efforts that have hitherto been directed to the educational sector, the negative results of the educational process cry out for a reconsideration of the entire education system.

In Egypt there are three kinds of education:

1. Governmental education is the most widespread type. It requires both substantive curriculum reform and upgrading of buildings, equipment, teacher training, class size… etc.

2. Foreign education: Though usually of high quality, education at foreign language schools is expensive and hence only affordable by a minority of Egyptians.
3. Private education: This type encompasses a wide range of levels, from low quality to high quality, from inexpensive to expensive, depending on whether the administrative body is a private company, an NGO…etc.

As for university education in Egypt, there are also three kind: Government funded universities which carry the main burden of education at this level; private universities, which are increasing in number but are often more concerned with profit–making than with the provision of high quality education; and foreign universities, which are expensive and hence only affordable by a very small minority of wealthy Egyptians.

This situation, the founding members argue, necessitates a complete reconsideration of school and university education in Egypt, one which would involve the following measures:

1. The allocation of more funds from the state budget to education so that a comprehensive plan for its development be implemented over a given, preferably 10–year, period.
2. The implementation of various stages of this plan at once, particularly those related to buildings and equipment, class sizes, the construction of sports grounds and laboratories and the quality of teaching. Teachers should be provided with more training and a higher minimum wage so that they do not have to give private lessons to attain a living wage because the phenomenon of private lessons is detrimental to the quality of education.
3. The placement of objective standards – compatible with those applied internationally and particularly in developed countries – for the educational process and its outputs in all stages,

and then the evaluation of all the above–mentioned types of education according to those standards.

4. An emphasis on the state's duty to provide for the basic, mandatory part of the educational process, while at the same time guaranteeing the academic and administrative independence of educational institutions, and the encouragement of civic institutions to bear their share of responsibility for education – whether in terms of funds, buildings or administration – by fostering an awareness of the important social returns of such educational projects.
5. The provision of an atmosphere that would give students incentives to learn, be creative and take initiatives. Such incentives would include competitions, rewards for excellence and creativity and opportunities to have a direct input in, and hence contribute to, productive institutions... etc.
6. The development of computer–usage as a means for obtaining knowledge and making it available at all levels and stages of education.
7. The support of scientific research, whether at universities or scientific institutes, through the provision of financial resources; and making sure that such research is related to the needs of Egyptian society, that is to say, to manufacturing, agricultural and business enterprises which, in turn, would be developed in a scientific and programmatic manner, encouraging cooperation with international scientific institutes in order to make use of their expertise.
8. Paying careful attention to the Arabic language and developing effective curricula related to it, as well as encouraging the Arabization of modern sciences and useful international culture and the translation into Arabic of all forms of knowledge useful to the nation.
9. The establishment of more libraries and the development of existing ones by equipping them with the latest information–related media at all levels of education in both cities and villages, by encouraging library usage and borrowing, and by connecting these libraries to the Internet and making access to the latter user–friendly and cheap, especially for educational and training purposes.
10. The encouragement of individual development at all stages of education and the propagation of the culture of democracy, tolerance, dialogue, civil liberties and civic ethics; the inclusion of civic education and living skills–related subjects in curricula; giving students the opportunity to participate in public work according to democratic student union regulations; and the removal of all restrictions to the student movement whether in terms of elections, the right to peaceful demonstration, the right to hold meetings… etc.
11. The provision of a minimal common core curriculum shared by the different types of Egyptian schools in order that a harmonious, cohesive national identity for the new generation be formed.

B. Solving the problem of illiteracy

Given the great development achieved globally in the realms of science, knowledge, the communication revolution and technology, and given that illiteracy is more and more becoming defined as the inability to use a computer or to log on to the Internet, it is shameful that there are nations and peoples suffering from high levels of traditional illiteracy (that is, the inability to read and write). Regrettably, according to the latest human development reports, up to 40% of the population of the Arab world – about 65 million people, two–thirds of whom are women – is illiterate in the latter sense. The problem of illiteracy is particularly acute in Egypt, a country with a rich heritage and ancient history, where up to 50% of the population is illiterate.

The founding members of the party, therefore, have set as one of their priorities the elimination of this shameful phenomenon by setting a comprehensive plan to be implemented over 10 years, at the end of which all Egyptians would be literate. The plan would include the following procedures:

1. The closure of all doors that have hitherto allowed illiteracy to persist and the taking all the necessary steps to prevent students from dropping out of the educational system, particularly

during its basic stages.

2. The taking of all necessary steps to encourage the implementation of the mandatory education policy throughout Egypt, particularly in shanty towns, villages and remote areas.
3. The obligation of all graduates to eradicate the illiteracy of a set number of illiterate adults according to a program and schedule in which the latter would be registered.
4. The establishment of intensive adult literacy programs and workshops throughout Egypt in which not only the teachers, but also the students, would receive some form of financial compensation, in addition to degrees certifying that they have become literate.
5. The encouragement of all educated Egyptians, regardless of specialization or age, to participate in this national project by providing them with appropriate incentives.
6. Involving media, publicity and cultural bodies, in addition to mosques, churches and civil societies in the support of this project throughout its implementation period.

C. Facing the problem of poverty and attaining social justice

Many Egyptians – the poor and those on limited incomes – can barely provide the basic necessities of life for their families. The situation gets worse in the light of soaring prices, decreasing subsidies and increasing non–direct taxes. Yet the national social welfare system has been starved of resources and is unable to meet the legitimate needs of the poor.

Social Insurance is only available to those who pay into the system. It depends on contributions from those with a stable income who are then compensated by the government in the form of pension payments. Even for the relatively few who have social insurance, inflation eats away at what little pension there is. The founding members believe that those with limited income must be cared for. The principle of social equity demands that basic necessities for all citizens must be fulfilled. Consequently, the founding members propose:

1. Increasing the tax exemption ceiling annually in proportion to the increase in inflation.
2. Taxes should be imposed mainly on the revenues of the production process. This way we guarantee the fairness of this system as taxes would be taken at the source from those who are capable of paying *zakat* instead of from orphans. While the taxation system should finance government spending to help the disadvantaged, it should not overburden tax–payers (*Zakat* are alms obligatory, according to *shari'a*, for every Muslim beyond a certain income bracket, calculated at 2.5% of liquid capital, including money in banks, rent, crops… etc.)
3. Encouraging the civil society's efforts to support social welfare by decreasing the bureaucratic procedures that charitable organizations often suffer from before they can proceed with their charitable work and by providing them with discounts in all that is related to publicity through the media and with the information they need to undertake their charitable work effectively.
4. Setting up a civil society institute which would collect *zakat* and *sadaqat* from Muslims and voluntary *sadaqat* from Christians and direct collected monies towards turning the unemployed into producers and the needy into the self–sufficient, thus contributing directly to national development efforts. (*Sadaqat* are non–obligatory, informal alms. For meaning of *zakat*, see note at the end of 2. above).
5. Separating the social welfare budget (both revenues and expenses) from the rest of the state budget as a means of protecting the rights of the poor and limited–income groups.

D. Health care

In spite of Egypt's long history in combating disease and in the provision of health care, today Egypt is one of the lowest–ranking countries in health care. Whether in the big cities or in the countryside, Egypt's health care system has deteriorated and the country suffers from high water and air pollution levels. The founding

members propose developing the health system through the following steps:

1. Establishing more small, technologically advanced health care centers in the cities, villages and hamlets.
2. Giving doctors more scientific and practical training and improving their financial and professional conditions.
3. Giving all nurses more scientific and practical training and improving their financial and professional conditions.
4. Encouraging local production of medical equipment and supporting other medical industries, including the pharmaceutical industry, and working towards national self–reliance in this vital field.
5. Rationalizing the system of periodic check–ups for school and university students as well as for public and private sector employees and workers.

The founding members believe that these steps would lead to a truly effective health care system covering all Egyptian nationals. The cost of health care should be determined according to income, according to the best international models of health care systems.

IV. On Culture And The Arts

Culture and identity

The founding members blame the disappointing results of most recent reform and development efforts on the failure to grasp the complexity of what constitutes Egyptian cultural identity. The founding members assert that Egypt's Arab/Islamic culture does not exclude or marginalize the Coptic element in Egyptian culture. Throughout history Egyptian culture has succeeded in fusing numerous and diverse cultural elements into a strong, coherent, compound culture. This deep complexity is what gives Egyptian culture its specificity and uniqueness among world cultures. The founding members take as their starting point this open and complex concept of identity, one which implies that the development of Egyptian identity cannot occur except through the development of all of its aspects and ingredients (Pharaonic, Coptic, Nubian, Bedouin – all within the broader Arab/Islamic framework).

Related to the question of identity are the two following essential elements:

1. The Arabic language:

The founding members are alarmed by the extent to which the Arabic language has deteriorated. Arabic is the vessel into which the elements of Egyptian identity flow and without it this identity falls apart. The neglect of the Arabic language is evident in teaching methods, textbooks, governmental publications and the media and constitutes a grave danger, for along with the marginalization of the Arabic language, the written heritage is also marginalized, leading to a loss of historical memory. Such a loss would, in turn, lead to the transformation of Egyptians into mere physical, economic and consumeristic entities. The founding members, therefore, intend to take it upon themselves to restore to Arabic the respect it deserves and to activate it as the link between all Egyptians and between Egyptians and their heritage and historical identity.

2. Historical specificity and human commonality:

The founding members are aware that the importation of western cultural and epistemological paradigms and their imposition on the rest of the world under the cover of globalization and "openness to the other" has of late become an issue of great concern. They are also aware that, due to a series of political failures and cultural setbacks, the ability of Arab culture to be a pillar of a cultural awakening, has come under question. Not only that, but the very viability of Arab culture and its capacity to provide the necessary conditions for such an awakening is being questioned. Arab culture has been characterized as conventional and stagnant and as the product of ages of backwardness and decline, and those who have described it in such terms have called for the marginalization of Arab culture and its transformation into mere folklore. The founding members do not share this vision. On the contrary, they hope to implement their own vision of Arab culture through a complete system of policies and cultural projects.

We support the idea of openness to other cultures. Western culture, however, is not the only other culture, in

spite of its claims to being the only global culture. We should also direct our attention towards our neighboring eastern cultures which, like ours, are rich and ancient and possess a view of nature and humanity similar to our Arab/Islamic view.

Art and value:

Art related questions and issues, the founding members stress, are not isolated from other cultural issues, for art is the language of the soul, a vehicle for transcendence and a means by which human beings understand themselves and the universe more deeply. The founding members believe that art should be free and open, but without a separation of art from values under the slogan of "art for art's sake". Artistic creation should not be divorced from society or human values and ethics. A balance between the promotion of literature, the arts and creativity, on the one hand, and adherence to the values of the society, on the other, must be maintained.

The founding members realize the necessity of encouraging literary and cultural societies, the incubators where young creators and researchers are formed, and where they are given an opportunity to interact with their older counterparts. The founding members hold, moreover, that the cultural centralization which has meant that the vast majority of cultural institutions have hitherto been located in Cairo, is one of the main causes for the setback Egyptian culture has witnessed of late. It is therefore imperative, they believe, that more cultural centers be established in the provinces and villages, that already existing ones be given more support and that writers and artists from the provinces be encouraged in their creative endeavors which, in turn, would be put to the service of the comprehensive development of the various aspects of Egyptian social life.

V. Ethics In Reform Policies

The founding members believe that ethical reform has to be based upon Muslim principles and values, which act as a spur to good character and virtuous deeds. Such ethical reform, therefore, includes in its scope the project of restoring a measure of harmony and effectiveness to prevalent Egyptian value systems, both at the individual and collective level.

Ethical reform in this broad sense requires that human behavior be evaluated according to the criteria of right or wrong, permissible or not permissible. Needless to say, such behavior not only depends primarily on the inner drive but also requires an atmosphere conducive to ethical behavior, namely a just legal system and effective institutions. But before any kind of ethical reform can be undertaken, the causes underlying the various manifestations of what may be termed "social disintegration" – that is to say, moral imbalance at the level of civic, professional and human behavior – must first be examined and addressed.

"Ethical reform" is the countervailing force with which to stop the "social disintegration" that is manifest in various political, economic, legal, educational and cultural aspects of Egyptian society. Within the context of "social disintegration", the behavior and even the ambitions of a large body of individuals, groups and professional structures are shaped by systems of negative values, which may be explicit or implicit, such as:

– Hypocrisy, lying and breaking promises.

– Bribery, nepotism, embezzlement and theft.

– Negligence and indifference.

– Lack of interest and low participation rates in activities to do with the general welfare of the society.

– The demise of the concept of a public interest in the minds of large sectors of the Egyptian population.

– The predominance of materialism and excessive consumerism.

– Increased violence and higher crime rates.

– An apathetic approach to work.

– The lack of justice (in income distribution, in the application of laws, in work opportunities…)

– The deviation of art and literature from their noble purposes, and the concentration of most artistic outputs on sexual drives, pleasure, superstitions… etc.

The list of indicators of social disintegration is long and well–known. These indicators may be summarized in one word, namely, "corruption" – as a state or as an active, deliberate process. Addressing and tackling moral corruption must lie at the heart of any reform process, for ethical reform does not merely involve "a call for good character" (and this in itself is no small endeavor), but rather, ethical reform is the common denominator and the essential and necessary precondition of all other kinds of reform, whether political, economic, legislative, cultural or social. Visions and ideas of reform that do not incorporate ethical reform within all other fields of reform lack one of the most important guarantees of success and effective application, namely, a functional and reliable inner drive that, in turn, guarantees respect for the main ethical and moral standards of the society which maintain its cohesiveness and form an atmosphere conducive to its development.

No matter how difficult it is to incorporate ethical reform within other types of reform – particularly within political reform, since politics, according to the positivist definition and in actual practice has little to do with ethics – this process of incorporation deserves as much time and effort as is required to make it possible since, as we have argued, it is an essential and necessary precondition for all reform and, hence, for the attainment of all the goals of any process of reform.

Mechanisms of ethical reform:

What can be done to advance and consolidate the process of comprehensive reform in our country? The founding members believe this to be the most crucial question in any discussion of reform. Regarding ethical reform, there is plenty that can be done on the part of individuals and civic and governmental bodies and institutions. We would go so far as to argue that, contrary to the case of other types of reform, in the realm of ethical reform action is easier than theoretical discussion. This could be because the field of ethics or morality is one in which there is great consensus and agreement between different ideological and intellectual trends: everyone – both those in power and members of the opposition – wants ethical reform. The undertaking of such reform, moreover, is the responsibility of everyone – individuals, NGOs, civic and governmental organizations – and is an endeavor involving all levels of society, from the top of the power and responsibility pyramid to the wide base of ordinary citizens.

Among the suggested fields in which the actualization and the connecting of ethical reform to other types of reform can take place are the following:

A. Pedagogy and education

Educational institutions play a major role in shaping young minds and influence individual and group behavior. Therefore, the founding members propose that these institutions play a major role in helping to shape the minds of the young and new generations according to the system of values, principles and standards conducive to the desired ethical reform.

Given that existing educational programs sorely lack the desired ethical content, it is necessary that educational curricula and extracurricular activities be developed in the direction that would affirm positive values and standards at an individual and institutional level. Such values should be an intrinsic part of school curricula, activities, social service programs, arts and crafts lessons and practical training courses, from the primary level of education to the highest rung of the educational ladder. The responsibility for undertaking this task of developing educational curricula lies both with governmental educational institutions and centers as well as with intellectuals, reformers, opinion–makers and the leaders of civic society organizations and institutions.

B. Culture and media

Given the poverty of the cultural discourse transmitted by both the Egyptian and foreign media, and particularly in terms of an ethical reformist content, what is required – in the view of the founding members – is the formulation and the dissemination of a cultural–media discourse that concentrates on those hitherto absent values and that aims at forming a proper and realistic intellectual picture of the ethical values and standards that ought to be respected and abided by. In order to facilitate the media's task in regard to this goal, more air time should be given to well–researched cultural programs that implant the above–mentioned system of values and standards in the minds of audiences. The media, in addition, would serve to spread

awareness about other types of reform: political, economic and legislative and to critique cases which have deviated from ultimate social and religious foundations and principles.

C. The reformation of religious discourse

The founding members believe that for a long time the religious discourse prevalent in Egypt has been in sore need of reform. For such a discourse to have any relevance to current social reality, its contents need to be modernized and its negative concepts, apologetic language and exclusivist, isolationist tendencies need to be discarded. Thus reformed, religious discourse would play an effective role in handling the problems from which society, and particularly its youth, suffer. Such a reformation would also reflect positively on the status of religious institutions (Al–Azhar and the Church), and enhance their role in development and general social reform.

This call to a reformation of religious discourse on the part of the founding members is neither new nor related to recent proposals coming from abroad, but rather, it is a call that has recurred throughout our history and is hence authentic and rooted in our intellectual heritage. It is a religious and national duty to take reality into account and to interact with it in such a way as to serve the nation's development without needlessly coming into conflict with the rest of the world.

D. Exemplary models and transparency

The founding members believe that no matter how noble or elevated ethical principles, values and standards are, they remain marginally effective at the level of reality if they are not embodied in exemplary models to be followed by the vast majority of the people. The ethical vision outlined above must be supported by a number of transparency procedures such as disclosure of financial interests by people holding public office and these procedures must be seen to be applied to those in high office so that those in lower positions of responsibility can follow their example.

VI. Foreign Affairs and International Relations

The founding members' vision of foreign affairs and international relations is rooted both in religious faith and in a realistic awareness of the shape that the contemporary international order is taking in the shadow of globalization. It is a distinctive vision, one which can be effectively applied to current reality.

A. Basic principles:

The principles of unity and harmony – as opposed to divisiveness and conflict – are central to our vision. Nonetheless, we also maintain that external aggression must be deterred and prevented, especially as our Arab region – Iraq and Palestine in particular – is currently facing an unprecedented, blatant form of aggression from imperialist and Zionist forces.

The principle of unity which is central to our vision of international relations is not, we believe, a mere theoretical or idealistic philosophical construct. Rather, it is a principle socially rooted in the unity of the human race and spiritually in the unity of the source and goals of religions:

1. The unity of the human race: The founding members hold that according to Islam all human beings belong to the same race and share the same genealogy. All human beings are descendents of Adam and the divine wisdom behind the division of humanity into tribes and nations was so that human beings would come to know, and cooperate with, one another and so that they would all undertake righteous deeds in the spirit of piety that would serve the common human interest – and not so that they would differ amongst and fight one another. Islam has prohibited all forms of fanaticism, whether based on race, color or ethnicity, and has therefore decreed as illegitimate any war or conflict proceeding from fanatical motives.

2. The unity of religions: The founding members hold that according to Islam all religions stem from one source and that divine law is based on the eternal principles of faith, good deeds and fraternity. All the prophets were sent by one God; all revealed books came from Him; all believers in all nations are His servants. Islam holds that divisiveness and animosity in the name of religion are sins contradicting the

principles, laws, aims and goals of religion.

The founding members' view of the world outlined above repudiates all sources of differentiation, hatred or conflict between people of any religion, race or color. This viewpoint is not limited to the level of theoretical discourse or emotional rhetoric. Rather, it opens vistas towards practical cooperation, real interaction, joint action and peaceful coexistence.

Our vision is comprehensive; it is a perspective through which the whole world is perceived as an integral, harmonious whole. Hence peace is central to our vision – at the level of the individual citizen, the family, the group, the society, the state, the international scene and the world at large. Peace is synonymous with harmony, and war that results from oppression, injustice and corruption constitutes a departure from this integral, harmonious state. War, in this vision, is the temporary means by which a condition of permanent peace may be restored.

The founding members believe in a system of international relations that is governed by the values of justice, equality and freedom, pervaded by the ethics of integrity, truthfulness and the honoring of obligations and dictated by principles of cooperation, interdependence and joint action.

1. Justice

In its most basic sense, justice means "to give to each his rightful, just due" without being biased by feelings of love or hatred.

At the level of international relations, the application of the concept of justice requires that all international covenants, conventions and agreements have a guarantee built in that ensures fairness and protection to all parties concerned, without denying any party its rights, and which would prohibit injustice towards any group, sub–group or minority. That is to say, the laws regulating international affairs and relations between representatives of international law – whether states, organizations, institutions or individuals – should be based on justice and should have as their goal the realization of justice.

The affirmation of justice, and hence the repudiation of injustice, exploitation and oppression, guarantees that the rights of those who have suffered some form of injustice – be it an individual citizen, a group, minority, or people at the local, regional or international level – will not be disregarded, that their demands will not be made in vain, that their rights will be protected, and that any rights which have been denied to them will be restored.

Justice and peace are intimately related. When justice is jeopardized and destabilized, peace is automatically endangered. This being the case, all legitimate measures, including military force, to prevent and terminate the source of such jeopardy and instability – be this source injustice, oppression, coercion, or otherwise – must be taken.

2. Equality and human fraternity

Because the principle of "the unity of humanity" as defined above is central to the founding members' view of the world, it follows that equality is also a value intrinsic to their vision. Their party is committed to applying this value of equality both in internal affairs and foreign relations.

The unity of the human race dictates, in the view of the of the founding members, that there be complete equality between all human beings, groups and peoples. This equality means all human beings should have an equal opportunity to have and enjoy basic human rights. When equal opportunity exists, differences between human beings are the result of differences in levels of work, effort and productivity and intellectual capabilities.

In the realm of foreign affairs and policies, the principle of equality dictates that: we should not accept any situation that leads to a diminishing of any people's basic rights; we should take initiatives in presenting ideas and proposing solutions and policies that contribute towards eradicating all forms of racial or ethnic discrimination; we should not become party to any form of international agreements – whether a treaty, alliance, agreement... etc – that aims at negating the principle of equality or at establishing a situation of racist discrimination; and we should not assist a group or state in implementing policies of ethnic cleansing or persecution based on differences in religion, sect or creed. The world continues to suffer from the destructive repercussions of such phenomena, phenomena which globalization has been unable to eradicate, but on the contrary may possibly have caused to multiply by nourishing their root causes.

3. Freedom

The principle of freedom has as its main source the principle of human equality. All humans are born free and should remain so for the entirety of their lives; the subjugation of one human being by another is completely unacceptable nor is it a part of a true, balanced human nature. The fact remains, however, that subjugation does exist and that it exists as a result of aggressive inclinations and the desire to control others and to pursue selfish economic interests. The founding members of the party believe in the imperative of eradicating all forms of subjugation.

"Freedom", according to the founding members, is not a door to chaos or to aggression; if this were the case, freedom would become "a war of all against all" to use the terms of the modern philosopher Thomas Hobbes. Rather, true freedom, in the founding members' view, is characterized by responsibility and is regulated by the principle of "justice" and by the limits imposed by the concept of human "equality" and ethical behavior. These are values which, contrary to what many naturalist and materialist philosophers have claimed, are not the offspring of material nature, but are central and innate to human nature as created by God.

In light of the above definition of freedom, we propose the application of the following in the realm of international relations:

1. The establishing of open door policies and the repudiation of xenophobic, isolationist and exclusivist policies because the former afford individuals, groups and peoples equal opportunities to practice freedom of mobility, residence, entry and exit from one country to another, work, ownership... etc, whereas the latter policies restrict, and even deny, these rights.

2. The nullifying of conditions in treaties or agreements which have resulted from subjugation and coercion, and which hence contradict the principle of freedom in accordance with which our foreign policies must work to ameliorate reality.

3. "Freedom", in its social and political dimensions, according to the view of the founding members of the party, is not merely an internal issue related to Egyptian society, but it is directly connected to important aspects of international relations with other peoples and nations or, more precisely, with the institutions and organizations and authorities which represent them and express their interests.

The founding members of the party believe that spiritual censorship and the imposition of restrictions on a human being's conscience and religious beliefs is an insult to human dignity and a negation of the principle of the human right to freedom, and that it involves a trespassing of the divine will. Thus, the party insists that, in the realm of international relations, this principle should be taken into careful consideration. The party aims to apply this principle in the service of Egypt, the Arab Muslim nation and all the peoples of the world.

4. Honoring obligations stipulated by conventions and covenants

The founding members of the party believe that in order for the principles of justice, equality and freedom to be realized and not remain mere hopes, it is necessary that they be translated into actual, real–life practices, at the level of individual and group behavior as well as at the level of international relations and politics. In ordinary circumstances, such practices regulate and organize social relations in a natural and spontaneous manner. Relations between individuals, states, institutions, and organizations, however, also often necessitate the enshrinement of these principles in the form of agreements, conventions and covenants which take into consideration numerous practical, psychological and ethical factors and which may vary according to temporal and geographical circumstances. While such conventions and agreements must be honored, it is also necessary to be on guard against the eventuality of treachery and a breach of such agreements.

We assert that the honoring of conventions and covenants is essential and decisive if international relations and interactions are to be consistent. Honoring what is stipulated in an agreement is not merely an issue of formalities and legalities, but rather, it involves an entire set of principles and values and includes the broader dimension of coexistence and cooperation. It is thus an essential factor in the consolidation of the culture of peace. The breach of agreements and covenants is one of the reasons for war and the renewal of conflicts. Conversely, whenever war breaks out most covenants and agreements are automatically rendered null and void, until the war takes its full course and new agreements for the sake of achieving peace are

reached... and so on, until agreements are honored and conventions are respected in accordance with the principles of justice, equality and freedom.

5. The acknowledgement of pluralism and the respect for cultural specificity

Cultural, political and religious pluralism must be acknowledged and respected since variety and difference are part of the very nature of social life. The obliteration of differences and the imposition of homogeneity never comes about except through force and coercion. This is against the principle of freedom. From this it follows that the cultural specificity of each country and region must be respected and that no single culture has the right to impose its own cultural or epistemological paradigms on other cultures.

6. Cooperation and mutual dependence

The founding members believe that international relations must be based upon cooperation, which enhances and safeguards mutual benefits and interests and occurs within the continuous endeavor to achieve general human welfare.

Cooperation is a general policy of interdependence amongst all parties to social existence – be they individuals, groups or states. By definition, cooperation is a process involving more than one party; cooperation means that each concerned party cannot achieve a task or attain a particular goal on its own, and that each depends on the other to achieve some of its goals. When cooperation and mutual dependence are based on beneficial interests, the end result works in the interest of humanity at large, or at least does not harm entities who are not party to that particular form of cooperation. Cooperation thus defined – and in the light of current unjust globalization policies that have resulted in making the weak weaker and the strong stronger – is something the world is in dire need of.

The cooperation we seek in international relations must be regulated by the dictates of justice, human equality and fraternity, freedom, a principled commitment to conventions and agreements and a respect for cultural specificity. We stress that any breach of these principles, even if it takes the form of a relation of cooperation, makes that relation lose its legitimacy for, in our view, principles are not relative and cannot exclude or negate each other.

The main challenge in the realm of international relations today and in the near future lies in the fact that the reality of international relations is as far as can be from the principles and values that would guarantee cooperation, peace and freedom to all nations and peoples. This gap between the contemporary reality of international relations, on the one hand, and the principles and standards in which the founding members of the party believe, on the other, is far wider than the acceptable, reasonable bounds of the distance between ideals and reality, or theory and practice, and it is widening even more, a phenomenon which, in our opinion, is causing a further unbalance in international relations.

The challenge is to transform this reality and contribute towards building a world order according to the standards of justice, equality, freedom, the honoring of agreements and constructive cooperation.

The founding members assert that the great revolution in modern communications systems must be put to the service of deepening the knowledge peoples and nations have of each others' cultures, instead of being exploited in the service of selfish purposes and interests and indirect cultural hegemony which – alongside and reinforcing more blatant forms of hegemony – seeks to stamp out the identities and cultures of the weaker members of the world order.

B. The future of international relations

The vision of the founding members of the party, as we have stated, aims mainly to achieve world peace for humanity. Our vision, and the system of principles and values underpinning it, encompasses all of humanity. Peace, security, freedom and equality are all values and principles that must occupy a central place in the structure of the world order for which our party – through cooperation with local, regional and international institutions, governments and organizations – is striving.

Our vision contains much that could contribute towards a better future for international relations at the regional and global levels in the political, economic, cultural and scientific fields – all the more so given that all attempts at reforming the world order, whether in the form of a new international world order or the call to globalization, have not only failed, but have even led to an exacerbation of existing tensions and conflicts

and have opened new doors to instability and to the violation of the principles of justice, human equality and fraternity, freedom and mutual cooperation.

In order to move towards the desirable future of international relations as envisioned by the founding members of the party, collective strategies based on a paradigm containing theoretical principles shared by all nations and peoples – east and west, north and south – must be formulated. It should not be left up to a single, hegemonic power to select these strategies. Collective strategies must be structured in such a way as to invalidate and refute the laws of sheer power, discrimination (based on race, religion, culture… etc), double standards and the split between ethics and politics – all of which permeate the current scene of international relations, constitute the source of many tensions, conflicts and wars, and bring injustice and oppression to weak nations.

This future challenge envisioned by the founding members of the party requires intensive and sincere efforts from all members of the international community. We believe that the Arab Muslim nation – its peoples, scholars, states and governmental and non–governmental organizations – bears a great responsibility in this endeavor not only towards itself, but also towards the other nations of the world. This is because the message that the Arab Muslim nation bears is universalist and because the general values and principles contained within this message are capable of achieving humanity's hopes for a better world and for establishing the just, and secure world order to which all peoples of the earth aspire, a world order where stability and the laws of cooperation prevail, where progress is possible and where the laws of subjugation and forced dependency are negated.

C. The Palestinian cause

The Palestinian cause occupies a central place in the thought and preoccupations of the founding members of the party – as is the case with most Egyptian intellectual currents and political forces. This is because the Palestinian cause is an issue of national security for both Egypt and the Arab world at large, a cause of national liberation and, for the Palestinian people, a human rights cause. The Palestinian cause has been a central issue for the Arab world at large and for Egypt throughout modern times, before the state of Israel was established and after it was established, throughout the many wars in which Egypt has been engaged: 1948, 1956, 1967 and 1973. The Palestinian cause has been, and remains, a central axis of Egyptian foreign affairs.

The Palestinian question, the question of illegal occupation of the land of Palestine, is a cause which concerns Egyptians as much as it concerns Palestinians, all Arabs, and the Muslim world. It is the key to stability in the region, and hence has an impact on the level of stability in the world. The founding members believe that the Palestinian cause requires action and not mere talk, now and in the near future. Such action must be taken in the light of the following principles:

1. Emphasizing the Arab nature of Palestine and that it constitues an integral part of the Arab world.

2. In addition to being the responsibility of the Palestinian people, the Palestinian cause is an Arab responsibility concerning every Arab; it is also the responsibility of the Muslim world and of every free person in the world because, given how much the Palestinians have suffered, it is a human cause with which every human being ought to be concerned.

3. The founding members stress that the sacred places of all religions in Palestine have a sanctity that must be protected with all legitimate and legal measures.

4. According to international conventions and religious and human values and standards, the right of all Palestinians (whether in Palestine or in the diaspora) to self–determination and to the formation of an independent state is a right that must be acknowledged and implemented.

5. The founding members affirm the right of return, a natural right, for all Palestinian refugees, as well as all related rights (reparations, for example).

6. The founding members also affirm the inalienable right of the Palestinian people to resist the occupation with all legitimate means, including armed struggle, which, according to international resolutions and conventions, is the inalienable right of any people under occupation and which is not, as the occupying state and those supporting it claim, a form of terrorism.

D. The relation with the West and the clash of civilizations

Intellectual trends and political forces in the Arab region are often divided into two groups according to their view of the West. One group sees the West as an enemy that must be boycotted altogether, and even fought against. The other group believes that complete assimilation with the West is necessary, hence accepting cultural and political dependency.

But there is a third group in the region, the group to which the founding members of this party belong. This group believes that relations with the West must take a form completely different from total rejection or total acceptance, and that they must be built on the principles and values put forward in the beginning of this section. The founding members believe that relations with the West should be dictated by the following ideas and principles:

1. The West is not one homogenous entity, but like the East, and like our country, consists in numerous political, religious and sectarian trends and powers. In our dealings with the West these differences must be taken into consideration. In the West, there are forces and individuals who take balanced positions, many of whom are sympathetic to the Arab and Muslim world and to our just causes. Our position towards them should be different from our position towards the forces and currents which are hostile to our interests and just causes.

2. Egypt's relation to political forces and currents in the West must be based both on the principles of justice and on the actions they take and decisions they make concerning us, our causes and the cause of world peace and justice.

3. Another criterion according to which whether or not relations with a western country should be accepted or rejected is that of respect for mutual interests. There is a long history of condescension towards countries of the South, including ours, wherein these countries are viewed as sources for raw materials and a market for goods without taking into consideration the national interests of the people of those countries.

4. The founding members believe that "wisdom is the goal of the believer", and therefore seek wisdom, benefit and experience everywhere. Without doubt the western world has experience, knowledge and culture from which we must learn and benefit, transmit and build upon so that we could also make a contribution towards the continuity of the history of human civilization.

5. The founding members are aware that the world civilization is a continuity and that all cultures and civilizations have contributed towards building this common human civilization, and that, therefore, much of what belongs to the West today is the fruit of numerous contributions and a variety of experiences by many nations and peoples, at the forefront of which is our Arab Muslim nation.

6. The founding members believe that the essence of religion is human connectivity and cooperation based on justice, righteousness and charity and, hence, that any call to war – unless for the legitimate purpose of self–protection from enemy powers or resistance to occupation – contradicts the spirit of religion and faith. We therefore do not agree with the ideas put forward by those western intellectuals and thinkers, and by the extremists in the Arab world, who speak of "the clash of civilizations". We refuse this idea of a "clash" and support the principal current in both the Arab and western world, namely, the current to which belong all reasonable human beings worldwide who object to the idea of a "clash of civilizations" and who call for the cooperation, mutual knowledge and complementarity of all cultures.

Programme de 2009

بسم الله الرحمن الرحيم.

تمهيد

يؤمن مؤسسو حزب الوسط الجديد أن الأوطان الحرة لا تملك ترف الاستغناء عن جهود أحد من أبنائها، ولا تستطيع إهمال رأي فريق منهم. ويعتقدون أن الأمة تكون أقوى عزما وأعظم شأنا عندما تتضافر جهود أبنائها وتتعدد اجتهاداتهم على اختلافاتهم.

ومصر العزيزة أغلى على أبنائها وبناتها من أن يقعد عن المساهمة في إقالتها من عثرتها الراهنة قادر على ذلك بالفكر والرأي والعمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

وقد شهدت مصر تحولات عميقة بفعل عوامل داخلية وخارجية. ويؤمن مؤسسو الحزب أن من واجبهم الإسهام في توجيه هذه التحولات الوجهة الصحيحة إلى تخدم جميع أبناء الأمة خاصة بعد أن تدهورت من ناحية الأحوال الاقتصادية لأبناء الطبقتين الوسطي والفقيرة وازدادت الفجوة بين الأغنياء والفقراء اتساعا صار ينذر بالخطر وشهدت الحياة السياسية من ناحية أخرى تكلسا واضحا تزامن مع تراجع غير مسبوق في مكانة مصر الدولية والإقليمية.

ومصر لأتعيش في فراغ. فما يجرى في العالم من تحولات كبرى من شأنه أن يؤثر تأثيرا كبيرا على حاضرها ومستقبلها. والوضع الحالي للعرب والمسلمين عموما يعكس أزمة حقيقية تتجلى في القابلية للاستعمار المباشر وغير المباشر الناتج عن الوهن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي. وهو الأمر الذي يغرى الطامعين ويدفعهم إلى التداعي علينا كما تتداعى الأكلة إلى قصعتها.

ورغم أن هناك اتجاها عالميا متناميا نحو الهيمنة والاستبداد والتعصب، فإن هناك أيضا قوى وحركات اجتماعية شتى تزداد قوة حول العالم وتتحدي الطغيان بشتى صوره وتنتصر لقيم العدل والحرية والتأكيد على المشترك الإنساني العام. ونحن، إذ ننحاز لتلك القوى التي تكافح من أجل العدل والحرية والسلام نجد أن مصر في حاجة أولا لبناء الذات حتى تتمكن من الإسهام الفعال في الكفاح العالمي من أجل نظام دولي أكثر عدلا وإنسانية.

ومن هنا نؤمن – نحن مؤسسو الوسط – بضرورة بلورة رؤية وطنية واضحة تستوعب متغيرات الواقع المحلي والدولي وتكون قادرة على بناء النهضة المصرية الحقيقية التي هي أيضا المفتاح الوحيد لاستعادة المكانة الدولية لمصر ولمواجهة الهيمنة الأجنبية.

ويرى المؤسسون أن النهوض بمصر وإخراجها من عثرتها أمر لا يمكن لتيار واحد أن يقوم به وإنما هو عمل يحتاج إلى فكر الكل وجهدهم. ومن هنا، فهم يرفضون العمل السياسي القائم على الاستحواذ أو الاستئصال. ويؤمنون بأنهم ليسوا في صراع ولا تصادم مع أي من التيارات الوطنية، وإنما يقدمون الوسط باعتباره اجتهادا يطرح رؤية وطنية حضارية تمثل إسهاما تحتاجه الحياة السياسية في مصر ويهدف للبناء مع الآخرين من أجل خير الوطن ورفعته.

ويؤمن المؤسسون بأن مصر لديها ما تقدمه للعالم. فقد أضفت من روحها وشخصيتها كمركب حضاري ثري بعناصره المتعددة طابعا مميزا على الحضارة العربية الإسلامية، الأمر الذي جعلها صاحبة ثقافة ثرية أسهم في صقلها أبناؤها – مسلمون وأقباط – عبر العصور المختلفة. وتلك الحضارة العربية الإسلامية ذات النكهة المصرية المتميزة التي تتسم باعتدالها ووسطيتها، هي جوهر الإسهام المصري إذا ما نفضنا عنه الغبار ونجحنا في أن نخلص مصر من الوهن والتراجع

الذي تعاني منه في الوقت الحاضر كي تواصل الخبرة المصرية التراكم على ما أنجزته من خلال النضال الوطني لكل المصريين.

والوسطية من منظور وطني حضاري تعنى – عند المؤسسين – أن مصر لن تنهض إلا بالعدل والحرية معا وليس بأحدهما دون الأخرى. والوسطية تعنى أيضا إن طريق البناء الذاتي يؤسس على الثقة بالذات الوطنية والحضارية التعددية وينبع من قيم الحضارة العربية الإسلامية ذات الطابع المصري المتميز بخصوصيتها الثقافية المستمدة من المرجعيات التي ارتضاها المجتمع ونص عليها الدستور المصري.

وعلى هدى ما تقدم، صاغ مؤسسو حزب الوسط الجديد المعالم الرئيسية لبرنامجهم. والبرنامج لا بالضرورة كل القضايا المهمة، وإنما عنى أساسا بشرح رؤية المؤسسين وتوضيح منهجهم وأولوياتهم وخياراتهم الفكرية والسياسية، مقرونا بالقدر العملي المناسب من القضايا.

أولا ـ المحور السياسي

يؤمن المؤسسون بأن الإصلاح السياسي هو أحد المداخل المهمة للنهضة التي ننشدها والشرط الضروري لتحقيق المصلحة العامة.

ولأن الهدف الأساسي لأية عملية تنمية هو البشر فلا يمكن حدوث تلك التنمية دون حفظ كرامة هؤلاء البشر وحقوقهم وحرياتهم. ومن هنا يؤمن المؤسسون بأن إطلاق الحريات العامة شرط ضروري لتحقيق النهضة وهو مدخل لا غنى عنه لتفجير طاقات الإبداع والتفكير الخلاق لدى أبناء أي مجتمع.

ورغم أن هدف أي إصلاح سياسي ودستوري هو المواطن المصري المنوط به رفعة شأن وطنه، فقد ثبت أيضا بالدليل الواقعي من تجارب دول أخرى أن غياب الديمقراطية يؤدى إلى ضياع الأوطان أو على أقل تقدير إلى وقوعها في براثن التدخل الأجنبي الذي يتخذ من غياب الديمقراطية ذريعة لتحقيق مآربه الخاصة الدولية والإقليمية وهذا التدخل الأجنبي لا يراعي – في جميع الأحوال – خصوصية المجتمع المصري، ولا يقيم وزنا لتاريخه السياسي ونضاله الوطني والديمقراطي.

ومن هنا يرى المؤسسون أن إطلاق الحريات العامة وتحقيق الإصلاح السياسي والدستوري من شأنه أن يزيد قوة المجتمع في مواجهة التحديات الخارجية، التي تأتى في مقدمتها الهيمنة الأجنبية على مقدرات الشعوب والأوطان. كما أن إطلاق الحريات يؤدي إلى دعم الاستقرار، ويحمى المجتمع من التعرض لهزات وقلاقل نتيجة استمرار الأوضاع الراهنة.

ويؤكد المؤسسون التزامهم بالمبادئ والأسس التالية التي يؤمنون بأنها السبيل نحو النهضة المنشودة :

1. الشعب مصدر جميع السلطات التي يجب الفصل بينها واستقلال كل منها عن الأخرى في إطار من التوازن العام، وهذا المبدأ يتضمن حق الشعب في أن يشرع لنفسه وبنفسه القوانين التي تحقق مصالحه.

2. المواطنة أساس العلاقة بين أفراد الشعب المصري، فلا يجوز التمييز بينهم بسبب الدين أو الجنس أو اللون أو العرق أو المكانة أو الثروة في جميع الحقوق والالتزامات وتولى المناصب والولايات العامة بما في ذلك منصب رئاسة الجمهورية.

3. المساواة الكاملة بين المرأة والرجل في الأهلية السياسية, والقانونية ؛ فالمعيار الوحيد لتولي المناصب والولايات العامة مثل القضاء ورئاسة الدولة هو الكفاءة والأهلية والقدرة على القيام بمسؤوليات المنصب.

4. تأكيد حرية الاعتقاد الديني, وحماية الحق في إقامة الشعائر الدينية بحرية للجميع.

5. احترام الكرامة الإنسانية وجميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية, التي نصت عليها الشرائع السماوية والمواثيق الدولية.

6. احترام حق التداول السلمي للسلطة عبر الانتخاب الحر المباشر، ووجوب تحديد حد زمني أقصى لشغل المواقع الأساسية في قمة السلطة السياسية.
7. التأكيد على مبدأ سيادة القانون.
8. إقرار التعددية الفكرية والسياسية والتأكيد على احترام حرية الصحافة والإعلام وإلغاء القوانين المقيدة لهما.
9. تأكيد حرية الرأي والتعبير عنه والدعوة إليه. وتعتبر حرية تدفق المعلومات – بما في ذلك تلك التي تأتى عبر الشبكة الدولية للمعلومات – وإنشاء وسائل الإعلام وتملكها ضرورة لتحقيق ذلك.
10. الحق في تشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني كافة، على أن تكون الجهات الإدارية عونا في أداء مهماتها. ولا يكون لأية جهة إدارية سلطة التدخل بالحرمان من هذا الحق أو تقليصه. وتكون السلطة القضائية المستقلة هي المرجع لتقرير ما هو مخالف للنظام العام والمقومات الأساسية للمجتمع والسلم والأمن الداخلي.
11. تفعيل مؤسسات الأمة من اتحادات ونقابات وجمعيات ونواد وغيرها, بما يعيد التوازن إلى علاقة الدولة بالمجتمع المدني.
12. إقرار حق التظاهر والإضراب السلميين والاجتماعات العامة والدعوة إليها والمشاركة فيها.
13. التوسع في تولي المناصب بالانتخاب, وخاصة المناصب ذات العلاقة المباشرة بجماهير المواطنين [عمد القرى ـ رؤساء الأحياء ـ المحافظون – رؤساء الجامعات – عمداء الكليات...].

إن تهيئة الأوضاع لتحقيق هذه المبادئ العامة يتطلب الإسراع في تطبيق مجموعة كبيرة من الإجراءات من أهمها :

1. إلغاء جميع القوانين الاستثنائية والمحاكم الاستثنائية أو الخاصة, ورفع حالة الطوارئ عن البلاد, وعدم العودة إليها إلا في حالات الحرب أو الكوارث الطبيعية وبمقدار ما تمليه الضرورة الناشئة عن أي منها وفق ما يراه ممثلو الشعب في المجالس النيابية، وتعديل القانون بما يقيد فرض حالة الطوارئ، إن فرضت، بمناطق معينة وبأعمال محددة على سبيل الحصر.
2. تجريم الاعتقال السياسي وحظر حبس أصحاب الرأي والممارسات التي تنتهك حقوق الإنسان، ومعاقبة من يثبت اعتدائه على تلك الحريات.
3. توفير الضمانات لنزاهة الانتخابات العامة بإنشاء هيئة مستقلة تختص بالإشراف على جميع مراحل العملية الانتخابية دون أي تدخل من أي سلطة من سلطات الدولة والنص على تجريم التزوير بشتي صوره واعتباره جناية مضرة بأمن الوطن.
4. إطلاق حرية العمل الطلابي والنشاط الجامعي.
5. تعزيز آليات الشفافية والمحاسبة بما يحول دون ظهور الفساد فضلا عن استشرائه.
6. توفير الضمانات اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة للنقابات المهنية وكذا العمالية.
7. تحقيق استقلال القضاء استقلالا تاما عن السلطة التنفيذية على النحو الذي أكدته مؤتمرات القضاة وبياناتهم العديدة، وإنهاء سلطات وزارة العدل في الشئون القضائية وشئون القضاة كافة ؛ وبحيث لا يكون لأية جهة ـ سوى مجلس القضاء الأعلى ـ أي اختصاص يتعلق بالعمل القضائي أو تعيين القضاة أو ندبهم وإعارتهم أو توليتهم مناصب إشرافية، أو توزيع العمل عليهم أو اختيار رؤساء المحاكم الابتدائية أو الاستئنائية.
8. تحقيق الاستقلال المالي للسلطة القضائية بإدراج ميزانيتها رقما واحدا مجملا في ميزانية الدولة.
9. استعادة الضمانات القانونية بحيث لا يعامل العاملين بالدولة إلا بموجب القواعد القانونية العامة والمحررة في شأن مدة خدمتهم وترقياتهم ومنحهم مزايا الوظائف وتكليفهم بالمهام الوظيفية.

10. تقليص السلطات الممنوحة في الدستور لرئيس الجمهورية وتحديد حد أقصى لتوليه المسئولية بفترتين مدة كل منهما أربع سنوات.

ثانيا: المحور الاقتصادي

يؤمن المؤسسون بأن مصر ليست بلدا فقيرا. فهي ثرية بتراثها الفكري والحضاري وغنية بمواردها المختلفة. ولعل أهم ما تمتلكه مصر من ثروات هو أبناؤها. فهذه الثروة البشرية، وفق منظور الحزب، هي عماد أية نهضة اقتصادية حقيقية وهي هدفها النهائي. والتجربة المصرية خير شاهد على ذلك، فقد ظلت مصر لسنوات طويلة – قبل كبوتها الأخيرة – مصدرة للخبرات والكفاءات الفكرية والمهنية والحرفية لكل محيطها الإقليمي العربي والأفريقي.

ويرى المؤسسون أن النهضة الاقتصادية الحقيقية لن تحققها إلا عقول أبناء مصر وسواعدهم. ومن ثم فإن تلك النهضة مشروطة بالاستثمار الجاد في البشر عبر محورين الأول هو ضمان الحياة الكريمة لهم والثاني هو تنمية ملكاتهم وصقل مهاراتهم وإطلاق مواهبهم لتحقيق النهضة.

وعلى ذلك يقدم المؤسسون فيما يلي مجموعة من المبادئ العامة والسياسات المقترحة لحل الأزمة الاقتصادية المصرية. ونحن لا نرسم سياستنا الاقتصادية في فراغ. فهي من ناحية ترتبط ارتباطا وثيقا بقراءتنا لطبيعة الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها مصر في اللحظة الراهنة, بينما ترتكز من ناحية أخرى على علم الاقتصاد بل وعلى الاستفادة من التجارب المختلفة حول العالم، بما فيها التجربة المصرية ذاتها عبر العصور المختلفة.

بعبارة أخرى، فإننا نفرق بين المبادئ العامة للحزب وبين السياسات التي يتبناها. فالمبادئ العامة تمثل رؤيتنا السياسية لإدارة الاقتصاد وهي ثابتة من زاوية تعبيرها عن الأولويات المصرية من وجهة نظرنا. أما السياسات المقترحة فهي متغيرة بتغير الظروف الاقتصادية.

المبادئ العامة

أولا : الهم الأساسي الذي يشغل المؤسسين هو البحث في سبل النهوض بأبناء الطبقتين الوسطي والفقيرة لأنهما تتحملان أعباء تردى الأوضاع الاقتصادية في مصر. والاهتمام بأولئك الذين يمثلون الأغلبية من الشعب المصري من الفقراء وأصحاب الدخول الثابتة والمتوسطة وهو أمر لا يتعارض مع حرية السوق ولا مع مصالح الرأسمالية الوطنية. فالهدف هو سد الفجوة بين الأغنياء والفقراء عبر رفع مستوى معيشة الفقراء وأبناء الطبقة الوسطي ودعم الخدمات المقدمة لهم وإعادة الاعتبار للطبقة الوسطي واستعادتها إلى قلب المجال العام ويرى المؤسسون أن الدولة مسئولة عن حماية الثروات الخاصة التي تكونت في إطار مشروع ومطالبة بتقديم الحوافز المناسبة لأصحاب رؤوس الأموال لاستثمارها في مشروعات تنموية. وهي مسئولة بالدرجة نفسها عن تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية الفئات لأضاعف في المجتمع من العوز والفاقة.

ثانيا : دور الدولة : يؤمن المؤسسون بأن الحرية الاقتصادية هي أحد مفاتيح بناء النهضة الاقتصادية المنشودة. ولكن البعض يتحدث عن اقتصاد السوق وكأنه يعني الشيء نفسه في كل بلدان العالم بغض النظر عن ظروف كل دولة ومستوى تطورها الاقتصادي. فمصر تتساوى مع دولة كالولايات المتحدة وأخرى كالكونغو، فعلى هذه الدول الثلاث – رغم الاختلافات الواضحة بينها – اتباع السياسات والآليات نفسها. والأخطر من ذلك أن يتبنى البعض الآخر اقتصاد السوق بمعنى تقليص دور الدولة إلى حد الدعوة لانسحابها شبه الكامل وتخليها عن أغلب مهامها.

ويرفض المؤسسون كلا المنهجين في التعامل مع السوق الحر لأنه لا ينافي فقط ما يجمع عليه كبار علماء الاقتصاد وإنما يتجاهل أيضا ما ثبت من خلال التجارب الاقتصادية حولنا. ومن هنا يرى المؤسسون أن الدولة منوط بها القيام بالمهام التي لا يمكن للسوق القيام بها، وتتمثل في أمور أربعة.

1. وضع الرؤية السياسية التي تحكم عمل السوق، وهي الرؤية التي تحدد الإطار القيمي والأولويات السياسية. فبغير تلك الرؤية الحاكمة تصبح كل الغايات مباحة بغض النظر عن أخلاقيتها أو إضرارها بالصالح العام. وتصبح كل الأهداف متساوية بغض النظر عن أثر بعضها السلبي على شرائح بعينها في المجتمع. وتصبح أيضا كل الوسائل مشروعة ما دامت تحقق الغاية بغض النظر عن تأثيرها على نسيج المجتمع وقيمه.

2. تحقيق العدالة الاجتماعية. فالسوق لا يمكنه أن يقوم بهذه المهمة وهو عاجز عن إحداث التوازن الاجتماعي اللازم لاحتفاظ المجتمع بعافيته وامتلاك أفراده للأمل الذي يشحذ الهمم. والعدالة الاجتماعية هم رئيسي يشغل المؤسسين. وهي من وجهة نظرهم من أهم مكونات الاقتصاد السياسي للدولة وليست مجرد نوع من "الرعاية الاجتماعية". والعدالة الاجتماعية في نظر المؤسسين ليست مشكلة توزيع وإنما هي مسألة تتعلق بانخفاض مستوى معيشة قطاعات واسعة من أبناء مصر ومن ثم فإن العلاج يكمن في النهوض بتلك الفئات.

3. حماية البيئة وهي عند المؤسسين هدف في حد ذاته لا وسيلة من أجل تحقيق التنمية. فالإنسان وفق منظور الحزب مكلف بحماية البيئة والحفاظ عليها. والسوق لا يمكنه القيام بهذه المهمة. فما لم يكن هناك دور للدولة فإن المشروعات الاقتصادية لا تأخذ في اعتبارها عند حساب المكسب والخسارة التكلفة المتمثلة في تدمير البيئة. وهي في الواقع تكلفة باهظة يدفعها المجتمع كله.

4. إقامة البنية الأساسية وصيانتها المستمرة. والبنية الأساسية لا تشمل فقط المتعارف عليه بالبنية التحتية كالمرافق العامة وإنما المقصود هو البنية الأساسية اللازمة لأي تطور اقتصادي عموما وهو ما يتضمن البنية التعليمية والتكنولوجية فضلا عن البحث العلمي.

وفضلا عما تقدم، يتعين القول إنه في لحظات الأزمات الكبرى يكون للدولة دور استثنائي ينتهى بعد تجاوز الأزمة. وهو ما فعلته مثلا الولايات المتحدة الأمريكية في الثلاثينات مع أزمة الكساد العظيم حيث قامت الحكومة الفيدرالية بتبني مجموعة من المشروعات والبرامج الهدف منها القضاء على البطالة ومساعدة الفئات الأكثر تضررا من الأزمة، وهو ما تكرره بأشكال مختلفة لمواجهة الأزمة المالية التي عصفت بها مؤخرا.

ثالثا : رفع معدلات النمو لابد وأن يصاحبه ارتفاع محسوس في مستوى المعيشة. ففي بلد مثل مصر لا يمكن الاعتماد فقط على معدل النمو دليلا على التحسن الاقتصادي. ومن ثم، فإن معيار التنمية الذي يتبناه المؤسسون يضم إلى جانب رفع معدل النمو إشباع الحاجات الأساسية لدى الغالبية العظمى من المواطنين والمتمثلة في المأكل والملبس والمسكن فضلا عن الصحة والتعليم. ومن المهم أن يصاحب العمل على رفع معدل النمو سعى مماثل لإيجاد فرص عمل تحقق ذلك الحد الأدنى المطلوب للحياة الكريمة.

رابعا : سوق المال : يرى المؤسسون أنه من الضروري ترشيد السياسة النقدية عبر دعم العملة الوطنية والتحكم في مستوى الأسعار عند حدود مناسبة من خلال معالجة التضخم. وتلك هي مسئولية البنك المركزي التي يستطيع القيام بها عبر الاستخدام السليم للأدوات المالية المتاحة له مثل سعر الفائدة وسعر الخصم. ومن هنا يرى المؤسسون أنه لا يمكن تحقيق سياسة نقدية سليمة وناجحة إلا إذا تمتع البنك المركزي باستقلالية تامة وحقيقية تحميه من تدخل الحكومة وتأثيرها على قراراته. والبنك المركزي باستقلاليته يستطيع أيضا الإسهام الجاد في عملية التنمية عبر تقديم الحوافز للبنوك

لاتباع سياسات تحد من الإقراض الاستهلاكي وتتوسع في الإقراض الإنتاجي.
ويرى المؤسسون ضرورة احتفاظ الدولة بملكية حصة مؤثرة في القطاع المصر في تتناسب في كل مرحلة مع درجة النمو الاقتصادي، بما يسمح بتوفير التمويل اللازم للصناعات والمشروعات الاستراتيجية التي تحجم البنوك الخاصة والأجنبية عن الانخراط فيها لأنها ليست مربحة أو تنطوي على مخاطرة.
أما فيما يتعلق بالبورصة، فيرى المؤسسون أنه من الأهمية بمكان توفير الأطر التشريعية والرقابية والمحاسبية اللازمة لدعم هذا السوق. ومن المهم أن تتسم المعاملات بأعلى درجات الشفافية بحيث تتم كافة الممارسات الإدارية في ظل تبنى مبدأ الحكومة.
خامسا : دعم الاستثمار الخاص وتشجيعه: إن جذب الاستثمارات الحقيقية العينية لا يتأتى دون إلغاء حالة الطوارئ وإيجاد مناخ مؤسسي وقضائي وتشريعي مستقر ويتسم بالشفافية. ويرى المؤسسون أن تشجيع الاستثمار لابد أن يتم في إطار أولويات الخريطة الاستثمارية التي تحددها الرؤية السياسية وفق طبيعة المرحلة. كما يرون أن من واجب الدولة أن تسعى لتنفيذ تلك الأولويات عبر الحوافز لا عبر الحظر والمنع. فللدولة مثلا أن تقدم الحوافز للمشروعات الاستثمارية الإنتاجية وتلك التي تقام في الصعيد والأماكن النائية، بينما تقلصها في حالة المشروعات الاستهلاكية. ولها مثلا أن تقدم حوافز أكبر للمشروعات ذات العمالة الكبيرة كونها تسهم في حل مشكلة البطالة بينما تقلصها للحد الأدنى أو تمنعها بالنسبة للمشروعات التي تقوم على العمالة الأجنبية أو التي تتبنى أساليب تكنولوجية متطورة قليلة العمالة.
سادسا: التوازن القطاعي : يرى المؤسسون أن تحقيق النمو الاقتصادي الحقيقي الذي يقف بمصر على أرضية صلبة يقوم على تحقيق توازن في النمو بين قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة كالزراعة والصناعة والتشييد والخدمات لأن مثل هذا التوازن هو الذي يخلق قوة الاقتصاد الوطني. ومن ثم يعطي المؤسسون أولوية كبرى لعلاج الخلل الراهن الذي انحسر فيه قطاعا الصناعة والزراعة بشكل فادح. فقطاعا العقارات والخدمات على أهميتهما لا يمكنهما وحدهما النهوض بالاقتصاد المصري.
سابعا: محورية قطاع الزراعة : يولى المؤسسون أهمية خاصة لقطاع الزراعة, ليس فقط لأهميته التاريخية بالنسبة لمصر, وإنما أيضا بسبب المشكلات العديدة التي عانى منها في الفترة الأخيرة الأمر الذي يحتاج معه إلى علاج سريع.

وتقوم رؤية المؤسسين للنهوض بهذا القطاع على محاور خمسة رئيسية.
1. النهوض بالمزارعين : لا يمكن النهوض بقطاع الزراعة دون إعادة الاعتبار للفلاح المصري وضمان الحياة الكريمة له ولأسرته. فالمعاناة التي يعيشها الفلاح هي جوهر أزمة الزراعة المصرية بل هي المسئولة أيضا عن الهجرة من الريف المصري إلى الحضر وخلق أحزمة من العشوائيات حول المدن الكبرى خصوصا القاهرة. ومن هنا، يتحتم أن تقدم الدولة دعما معتبرا للمزارعين، وهي مسألة لا تتناقض مع اقتصاد السوق ولكنها جوهرية بالنسبة لضمان النهوض بقطاع الزراعة. لذلك، من المهم أن يتولى بنك التنمية والائتمان الزراعي توفير الأسمدة بأسعار ميسرة وتوفير القروض للمزارعين بفوائد تصل إلى الحد الأدنى بدلا من الانشغال بتحقيق أرباح في ميزانية البنك.
2. حسن استغلال الموارد المائية : يعتبر الاستخدام الرشيد للموارد المائية المصرية من أولويات الحزب عموما وهو ما يعكس نفسه بصورة خاصة في رؤية الحزب في مجال الزراعة. ويرى المؤسسون أن هناك ضرورة لحملة شعبية كبرى لتوعية المواطنين بضرورة ترشيد استهلاك المياه عموما. أما في مجال الزراعة يرى المؤسسون ضرورة التوقف عن ري الدلتا باستخدام أسلوب الغمر واللجوء إلى أساليب الري الأخرى كالرش والتنقيط. هذا فضلا عن الاتجاه للاستفادة

القصوى من المياه الجوفية في الري بدلا من نهر النيل كلما كان ذلك ممكنا.

3. المحافظة على الرقعة الزراعية : تتعرض الرقعة الزراعية في مصر للتآكل بسبب سوء التخطيط العمراني والتعديات المستمرة. ومن هنا يؤمن المؤسسون بضرورة تفعيل القوانين التي تجرم البناء على الأرض الزراعية أو الاعتداء عليها تحت أي مسمى. ومن الضروري إضافة مساحات جديدة للأرض الزراعية وعلى رأسها أرض سيناء والمنطقة المحيطة ببحيرة ناصر.

4. الاكتفاء الذاتي في الغذاء : يؤمن المؤسسون بأن تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء قضية تتعلق بالأمن القومي المصري بشكل مباشر. ومن هنا يولى المؤسسون أهمية محورية لتحقيق الاكتفاء الذاتي المصري من القمح، خصوصا وأنه من المحاصيل التي لا تستهلك مياه كثيرة. ويرى المؤسسون أيضا ضرورة تنمية الثروة السمكية والحيوانية والداجنة. أما بالنسبة للثروة السمكية فلا يمكن تطويرها دون تفعيل قوانين البيئة بشكل صارم, وتقديم الدعم الحكومي للعاملين في ذلك المجال. أما الثروة الحيوانية فيمكن تنميتها عبر تقديم الدعم اللازم فضلا عن فتح المجال لمراع جديدة خصوصا في العيونات والمنطقة المحيطة ببحيرة ناصر. كما يرى المؤسسون أهمية تحقيق الاكتفاء الذاتي من الزيوت التي تستورد مصر الأغلبية الساحقة منها وذلك عبر زراعة الزيتون بالذات في أرض سيناء المؤهلة بشكل خاص لزراعته ثم تطوير صناعة زيوته.

5. إعادة الاعتبار لإنتاج القطن : يتحتم أن تعود مصر لعرشها في مجال إنتاج القطن طويل التيلة الذي طالما احتفظت في إنتاجه بمزية نسبية، ولا يجوز في الواقع أن ينهار الإنتاج المصري من القطن تحت أي مسمى. ومن هنا يرى المؤسسون حتمية تغيير السياسات الحالية التي دفعت المزارعين المصريين دفعا بعيدا عن زراعة القطن رغم خبرتهم الطويلة به. ومن المهم تشجيع المزارعين عبر رفع ربحيتهم من زراعة القطن وليس العكس وعبر توفير الأسمدة والكيماويات التي يحتاجونها بأسعار مناسبة.

ثامنا: دور المجتمع : لا يمكن للنهضة الاقتصادية أن تتحقق دون مجتمع حي يدعمها ويسهم في إنجازها. وللمجتمع من وجهة نظر المؤسسين، مهام بالغة الأهمية في دعم الاقتصاد القومي نوجزها فيما يلي :

1. المجتمع هو المولد الرئيسي للأفكار ومن ثم يرى المؤسسون أن على الدولة بمؤسساتها المختلفة أن تنفتح على كل مؤسسات المجتمع الأهلي وتشجعها وتتعامل بجدية مع الأفكار والاقتراحات التي يقدمها المواطنون بشأن التطور الاقتصادي. ويؤمن المؤسسون بأن قدرة المجتمع على جذب الابتكارات وتشجيع القدرات الإبداعية لأبناء الوطن لا يتأتى إلا في مناخ موات يسمح لتلك الأفكار أن تخرج إلى حيز التنفيذ. وعلى ذلك فإن تفعيل القوانين الخاصة بحقوق الملكية الفكرية تسهم ليس فقط في تدفق الأفكار الإيجابية ذات القيمة المضافة, بل يشجع أيضا على جذب الاستثمارات وتوطينها، خاصة المتقدم تكنولوجيا منها.

2. إطلاق حرية إنشاء الجمعيات الأهلية بشتى أنواعها من شأنه أن يؤدى إلى تفجير طاقات المجتمع وإسهامه في إنشاء المشروعات التي توفر فرص العمل وتدعم المشاركة الشعبية في المجال العام وتسهم في تطوير الثقافة المدنية.

3. يجب تشجيع المؤسسات الأهلية التي تجمع أموال الزكاة على توجيهها ليس فقط للمؤسسات الخيرية وإنما أيضا لمشروعات تنموية.

تاسعا : مصر والاقتصاد العالمي : مصر لا تعيش في فراغ دولي وإنما تتأثر بالاقتصاد العالمي. ويرى المؤسسون أن اتباع المبادئ السابق ذكرها يحسن من الشروط التي تتفاعل فيها مصر مع الاقتصاد العالمي. والمؤسسون ينتمون لذلك التيار الذي يزداد قوة حول العالم والذي يرى أن نوع العولمة الاقتصادية الجاري صنعها من جانب القوى الكبرى عولمة غير

عادلة. فهي تنحاز للمشروعات العملاقة والنخب على حساب صغار المنتجين والشعوب في الشمال والجنوب لا في الجنوب وحده. وهي نوع من العولمة يزيد الفجوة بين الأغنياء والفقراء. ولئن كان المؤسسون مع العولمة الاقتصادية من حيث المبدأ إلا أنهم مع الاتجاه الذي يعمل على فرض قيود تتعلق بضمانات حقوق العمال وصغار التجار والمنتجين فضلا عن حماية البيئة.

السياسات

1. علاقة التعليم بالاقتصاد : ما جاء في رؤية الحزب ومبادئه العامة بشأن إدارة العملية الاقتصادية يعني بالضرورة أن الاهتمام بتطوير التعليم يقع في القلب من رؤيتنا الاقتصادية. فلا يمكن حدوث أية نهضة سياسية أو ثقافية أو اقتصادية دون اهتمام جدي بتطوير التعليم. ويرفض المؤسسون أن توجه متطلبات السوق عملية تطوير مضمون التعليم. ذلك لأن متطلبات السوق متغيرة باستمرار ومن ثم فإن الارتباط الوثيق بين النهضة الاقتصادية والتعليم إنما يأتى من الدور المهم الذي يلعبه التعليم في زرع قيم بعينها هي التي تجعل الشباب فاعلا في عملية التنمية بل وقادرا على المنافسة بغض النظر عن تقلبات السوق. وأهم تلك القيم هي استقلالية الفكر والقدرة على التفكير النقدي والعمل بروح الفريق واحترام الوقت وإتقان العمل. فتطوير التعليم – الذي يأتى الحديث عنه لاحقا في جزء مستقل من هذا البرنامج – لا يقتصر على الاهتمام بإدخال التكنولوجيا الحديثة وتطوير المباني والمعدات وإنما يتضمن وهو الأهم خلق جيل معتز بهويته وعلى وعى بقدرات مصر وإمكاناتها ويمتلك من المهارات ما يمكنه من المشاركة في عملية التنمية.

2. مكافحة الفساد : يعطي الحزب أولوية قصوى لمكافحة الفساد الذي صار هيكليا، وذلك عبر وسيلتين الأولى هي التفعيل الصارم لمبدأ سيادة القانون والثانية هي إعطاء كل صاحب جهد ما يستحقه من أجر يحفظ كرامته ويغنيه عن غض الطرف عن انتهاك القانون ناهيك عن مشاركته في انتهاكه لسد حاجاته الأساسية.

3. محاربة الفقر : رغم أن مصادر الزكاة والصدقات مقدرة ويجب تشجيعها، إلا أن محاربة الفقر ومساعدة الفقراء هي إحدى أهم مسئوليات الدولة في كل بلدان العالم بما فيها أعتي الرأسماليات. والفقر لا تكون معالجته عبر إعادة التوزيع. أو عبر زيادة متوسط الدخل الكلي للدولة وإنما عبر برامج تنموية هدفها زيادة دخل الفقراء أنفسهم ودعم الخدمات المقدمة لهم.

ويدرك المؤسسون أننا إزاء نوع جديد من الفقر في العالم. فهو فقر لا يمكن فهمه إلا من خلال فهم طبيعة العولمة الجاري صنعها اليوم. فعلى سبيل المثال، فإن تركز إنتاج الغذاء في إيدى عدد محدود من الشركات العملاقة تحدد ما يتم إنتاجه وتسيطر على بيعه وتتحكم في أسعاره إنما يجعل إنتاج الغذاء مرهونا فقط بمنطق الربح والخسارة. وقد أدى ذلك لا فقط إلى إفلاس الملايين من المزارعين الصغار حول العالم وإنما إلى خلق أزمة غذائية في العالم كله. وقد ازدادت حدة الأزمة مؤخرا بعد أن بدأت بعض الدول في استخدام الحبوب لإنتاج الوقود الحيوي لمواجهة أزمة الطاقة وهي جريمة في حق الإنسانية ينبغي مواجهتها دوليا. ففضلا عما يؤدى إليه ذلك من فناء ملايين الأطنان من الحبوب في عملية إنتاج الوقود، فإنه يؤدى بالضرورة إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأخرى. بعبارة أخرى، فإننا إزاء فقر له أسباب محلية وعالمية في الوقت ذاته.

ويعني كل ذلك أن على الدولة أن تستخدم كل أدواتها من حوافز ضريبية وجمركية وغيرها من الأدوات المالية والاقتصادية لمواجهة تلك التهديدات التي تنذر بتفاقم الأزمة الغذائية التي يعتبر موضوع رغيف العيش في مصر مجرد واحدة من تجلياتها.

وفضلا عن ذلك، فإن العولمة الجاري صنعها تروج لفكرة الإصلاح الاقتصادي الموجه نحو التصدير وفق المزية النسبية، وهو توجه إذا لم يتم ضبطه يؤدى لمزيد من الإفقار. والمؤسسون وإن كانوا مع فتح أبواب الإنتاج والتصدير إلا أنهم يؤمنون بأن على الدولة أن تحدث – من خلال الحوافز والإعفاءات – التوازن الدقيق بين إدارة العجلة الاقتصادية بهدف التصدير وبين الوفاء بالحاجات الأساسية للمواطنين وخصوصا ما يتعلق منها بالإنتاج الغذائي.

4. الحد الأدنى للأجور : إصدار قانون ملزم لكل من القطاعين العام والخاص بحد أدنى للأجور وربطه بمعدل التضخم والتعامل مع الفجوة الهائلة بين أعلى الأجور وأدناها في بعض المؤسسات.

5. دعم الرعاية الصحية : التعليم والصحة هما عماد النهضة الاقتصادية ومن ثم يتحتم توفير الموارد اللازمة من الميزانية العامة للدولة لتغطية نفقات زيادة موازنة هذين البندين. وقد أفرد البرنامج جزءا خاصا لكل من هذين الموضوعين نظرا لأهميتهما.

6. التأمينات والمعاشات : يرى الحزب ضرورة فصل موازنة الرعاية الاجتماعية (إيرادا وإنفاقا) عن الموازنة العامة للدولة ؛ حفاظا على حقوق الفقراء ومحدودي الدخل. ويرفض المؤسسون بقوة محاولات ضم أموال التأمين والمعاشات إلى الموازنة العامة للدولة لأن استخدامها لسد العجز في الموازنات العامة أو تقليص الدين العام من شأنه أن يعرض تلك الأموال للضياع وهو الأمر الذي يفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية لا يساعد في حلها بل ويلقى بأعباء تلك المديونيات على أجيال متتالية قادمة مع ربط الزيادة السنوية للمعاشات بقيمة معدل التضخم السنوي.

7. منع الاحتكار : يرى المؤسسون أن الاحتكار جريمة ذات عواقب اقتصادية وخيمة تحاربها النظم السياسية في شتى أنحاء العالم. ولعل منع الاحتكار هو أكثر المجالات التي تختبر مدى الالتزام بمبدأ سيادة القانون، ذلك أن المحتكر عادة ما يكون من أصحاب القوة والنفوذ. ومن هنا، يرى المؤسسون ضرورة تفعيل قانون الاحتكار ضمانا لدعم العملية الاقتصادية. وفى سبيل الكشف عن ظواهر الاحتكار المدمرة للاقتصاد والتوازن الاجتماعي ينبغي أن يكون جهاز مراقبة الاحتكار جهازا قويا وتابعا لواحد من أجهزة الدولة ذات الاستقلالية مثل الجهاز المركزي للمحاسبات.

8. الضرائب : يرى المؤسسون أن المنظومة الضريبية هي أحد أهم عناصر السياسة المالية لأنها الأداة التي تحقق التوازن بين دفع النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية. ومن هنا يرى المؤسسون أن السياسة الضريبية لابد وأن تقوم قبل كل شيء على خلق مناخ من الثقة مع قاعدة الممولين عبر تفعيل مبدأ سيادة القانون من ناحية ورسم سياسة ضريبية عادلة من ناحية أخرى. ولا يجوز أن تتحمل الفئات لأضاعف في المجتمع العبء نفسه الذي تتحمله الفئات الميسورة ولذلك، يرى المؤسسون أن يتم رفع حد الإعفاء الضريبي بحيث يشمل متوسطي الدخول مع كون الضريبة تصاعدية على دخول الأفراد مع الإبقاء عليها متساوية على المشروعات الخاصة كي تهدف لخلق الثقة بين الحكومة والممولين. ومن المهم أيضا أن تميز السياسة الضريبية بين المشروعات الإنتاجية والاستهلاكية عبر الحوافز والإعفاءات المختلفة. ويرى المؤسسون تعديل المنظومة الضريبية على نحو يسعى لعلاج الخلل الشديد في التركز السكاني في مصر. ومن ثم يتبنى الحزب مشروعا لخلق نظام ضريبي يختلف باختلاف المنطقة الجغرافية وهدفه تشجيع الانتشار المتوازن في كل مناطق الجمهورية.

9. حماية المستهلك : يرى المؤسسون أنه مع صدور القانون رقم 67 لسنة 2006 لحماية المستهلك، وإنشاء جهاز حماية المستهلك، صار واضحا أن العبرة الحقيقية هي مدى التطبيق الفعلي لهذا القانون على أرض الواقع. ومن هنا يؤكد المؤسسون على أهمية إطلاق قوى المجتمع الأهلي والسماح لها بالعمل في إطار من الشرعية. فالمجتمع هو الرقيب الأهم على الإطلاق القادر على حماية المستهلك.

10. مواجهة البطالة : تمثل أزمة البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية في آن واحد. وتحتاج تلك المشكلة إلى مواجهة في الأجلين القصير والطويل. أما في الأجل القصير، فيتحتم على الدولة دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة والإسهام في المشروعات متناهية الصغر. أما في الأجل المتوسط والقصير، فيتحتم على الدولة توسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وذلك عبر مناخ سياسي واقتصادي وتعليمي وتشريعي يشجع على نمو الاستثمارات الحقيقية العينية المحلية والأجنبية.

ثالثا : المحور الاجتماعي : التعليم والصحة

التعليم

يؤمن المؤسسون أن التعليم هو عصب النهضة وماء حياتها. ويرون أن المحنة التي تعيشها مصر ناتجة في قسم كبير منها عن انهيار نظمها التعليمية والتربوية وما ترتب على ذلك من تراجع مذهل في مستوى المعرفة والكفاءة لدى القطاعات الأوسع من المجتمع.

فقد تحولت العملية التعليمية في بلادنا إلى آلية يتم من خلالها التعامل مع الطلاب وكأنهم شاحنات يتم تحميلها طوال العام بالمعلومات التي يتم تفريغها على أوراق الامتحان في نهايته، وذلك بزعم الإعداد لمتطلبات السوق. وهو زعم باطل ولا يجوز أن يكون مدخلا لعملية التعليم، ذلك لأن أهداف العملية التعليمية لابد أن ترتبط في جوهرها بالمشروع الوطني وبمتطلبات النهضة وشروطها والتي على أساسهما تتحدد متطلبات السوق، هذا فضلا عن أن متطلبات السوق متغيرة باستمرار في عصر العولمة الذي نعيشه.

وقد أدى ذلك التحول إلى تفريغ العملية التعليمية من أي محتوى قيمي وحرم الشباب من تنمية مهاراتهم ومواهبهم. ويستحيل تحقيق النهضة دون خروج التعليم من محنته ومن ثم يحتل التعليم لدى المؤسسين أولوية قصوى ويؤمنون بالحاجة إلى مراجعة شاملة لتوجهاته وإصلاح جذري لكافة مكوناته.

ويدرك المؤسسون أن تلك عملية طويلة الأجل لن تحدث بين ليلة وضحاها, وتحتاج إلى دراسات مستفيضة تستلهم باستمرار الجديد من تجارب الدول الأخرى وتستفيد من الخبرات المصرية الكثيرة في هذا المجال.

ويقدم الحزب فيما يلي الرؤية التي تنبني عليها تلك المراجعة من وجهة نظر مؤسسيه.

وبادئ ذي بدء، ينطلق المؤسسون من إيمانهم العميق بأن التعليم حق لكل مواطن على أرض مصر وهو هدف في حد ذاته لا فقط مجرد وسيلة للتوظيف أو الترقي الاجتماعي أو الوفاء باحتياجات السوق. فإذا كان الإنسان المصري هو هدف أية نهضة يصبح العلم قيمة عليا والتعليم أحد الحقوق الأساسية.

ومن هذا المنطلق ولأن الأسس التي تقوم عليها المنظومة التعليمية والتربوية برمتها في حاجة إلى مراجعة جذرية، يرى المؤسسون أن الأمر يحتاج إلى حشد إمكانات الدولة بكل وزاراتها وهيئاتها وطاق المجتمع بكل فئاته وعناصره. بعبارة أخرى، فقد بلغت أزمة التعليم مبلغا لا يمكن معه أن تتولي إصلاحه وزارتا التعليم وحدهما دون تنسيق وتعاون وثيق مع كافة أجهزة الدولة الأخرى أو في غياب الدعم الواسع من جانب قطاعات المجتمع المختلفة.

ومن هنا، فإن تلك العملية الشاملة من الإصلاح لا يمكن أن تتم دون التوصل إلى إجماع وطني حول أهدافها. لذلك يرى المؤسسون أن أية خطة مقترحة لتطوير التعليم – بما فيها تلك التي يقدمها الحزب هنا– لابد وأن يتم عرضها للنقاش

المجتمعي واسع النطاق في إطار يتسم بالشفافية ويسعى لتعديل تلك الخطة بناء على الرؤى المختلفة التي يتلقاها من المجتمع ويقوم في الوقت ذاته بإعداد المجتمع لاستقبال التغيير والإقبال عليه ودعم أهدافه.

المحتوي القيمي

يؤمن المؤسسون بأهمية الاستفادة من خبرات الدول التي حققت نهضة تعليمية. لكن الجوانب الفنية والمنهجية التي يمكن الاستفادة منها في تلك الخبرات لا تنهض وحدها بالتعليم. إذ أن الاهتمام بالقيم التي يبثها النظام التعليمي لا يقل أهمية عن الجوانب التقنية والفنية في إصلاح التعليم. ورغم أن هناك مجموعة من القيم الإنسانية التي يمكن أن تشترك في التركيز عليها المنظومة التعليمية في أكثر من دولة، إلا أن واقع كل دولة وطبيعة مشكلاتها قد يحتم التأكيد على قيم بعينها في مرحلة ما. ثم أن لكل أمة حضارتها وتاريخها الذي يمكن أن يسهم في بناء نهضتها.

وبناء على مشكلات مصر الراهنة في مجال التعليم، يرى المؤسسون أن هناك مجموعة من القيم التي يتحتم أن يعني التعليم بالتأكيد عليها وهي قيم الانتماء والجمال والعمل والعلم والمصلحة العامة والمواطنة.

وتحتل قيمة الانتماء أهمية قصوى في العملية التعليمية المنشودة. فلا قيمة لتعليم لا يدرك فيه النشء من نحن وماهي أهدافنا. والانتماء لمصر هو وحده الذي يغرس في النشء الثقة بالذات الحضارية ويسمح بالتفاعل الصحي مع العالم دون انسحاق أمام الأقوى ولا حساسية من الاستفادة من خبرات الآخرين. ومن هنا يولى المؤسسون أهمية لدراسة التاريخ المصري بكل مراحله دراسة جادة نقدية تهدف إلي دعم الشخصية القومية المصرية المركبة ذات العناصر المتعددة، والاستمرارية الحضارية التي ربطت بين الحلقات التاريخية المتعاقبة في تاريخ مصر. فضلا عن إعادة الاعتبار للغة العربية.

ولا يمكن للنشء الاستفادة الحقيقية من المعارف المختلفة دون تنمية قيمة الجمال بمعناها الواسع وهو ما يتطلب اهتماما بالفنون بكافة أنواعها من المسرح والشعر إلى الخطابة والخط... الخ.

وبسبب الفساد والواسطة، انهارت قيمتا العلم والعمل الجاد. فقد صارت الشهادة العلمية لا العلم نفسه هي الهدف ولم يعد العمل الجاد والإتقان والتميز والتفوق هو سبل الترقي في العقل الجمعي المصري.

وفضلا عن كل ذلك تراجعت قيمة المصلحة العامة وصارت المنافسة لا العمل بروح الفريق هي معيار النجاح، الأمر الذي أدى إلى تدهور في الأداء بل وانهيار أخلاقيات المنافسة وقيمها.

ومن المهم للغاية أن يغرس النظام التعليمي قيم المواطنة لدى النشء، بما تعنيه من المساواة وتكافؤ الفرص بين كل أبناء الوطن فضلا عن حقهم المشروع في المشاركة الفعالة في إدارة شئونه وإعادة اندماج المواطنين في المجال العام/السياسي باعتباره المكان الطبيعي للقاء المختلفين وليس الانكفاء/العزل أو الارتداد لدوائر الانتماء الأولية.

ويرى المؤسسون أن تلك قيم لابد من إعادة الاعتبار لها عبر العملية التعليمية بكل مراحلها وهو مالا يمكن حدوثه فقط من خلال المناهج الدراسية وإنما من خلال إعادة الاعتبار للنشاط المدرسي بكافة أنواعه، في إطار سياسة متكاملة للتربية المدنية.

وينبغي للنظام التعليمي أن يؤكد على القيم التي اتسمت بها الحضارة العربية الإسلامية وأضفت عليها الشخصية المصرية طابعا مميزا. ولعل أهم هذه القيم هي تلك المتعلقة بالتكافل الاجتماعي والعلاقات الأسرية القوية والاحتفاء بالتعددية.

وهي كلها قيم تعرضت للانهيار لأسباب كثيرة ولابد من بذل الجهد الكافي لإعادة بنائها وتقويتها.

وهناك مجموعة من القيم السلبية إلى تسربت للعقل الجمعي المصري في العقود الأخيرة وأثرت تأثيرا بالغا على العملية التعليمية برمتها. فلا يمكن التقليل من أثر الاستهانة بقيمتي العلم والعمل، والحط من شأن مهنة التدريس والنظرة الدونية

للتعليم الفني، هذا فضلا عن تحول التعليم إلى سلعة تدر الربح. ويحتاج تطوير التعليم إلى مواجهة تلك القيم السلبية، وهو ما لا يتأتى إلا من خلال خطة توعية شاملة تعمل فيها أجهزة الدولة ومؤسساتها بالتنسيق العمدي لتكمل بعضها بعضا بدلا من أن تضر كل منها بما تسعى الأخرى لتحقيقه. فلا يعقل مثلا أن يكون النظام التعليمي يهدف للتأكيد على قيمة العلم والعمل الجاد بينما يروج الإعلام لقيم الكسب السريع والاستهلاك وينشر ثقافة مؤداها أن الحظ أساس الثروة.

دور الدولة

للدولة مسئولية أساسية في مجال التعليم لا يجوز أن تتخلى الدولة عنها. ويرى المؤسسون أن الشعب المصري قد اكتسب الحق في التعليم العام. والحقوق الشعبية لا يمكن التراجع عنها ولا التلاعب بها. صحيح أن مجانية التعليم صارت تواجه مشكلات كبرى، إلا أن الحل يكون في معالجة تلك المشكلات لا إلغاء المجانية التي هي الأمل الوحيد لملايين الأسر المصرية من أجل تعليم أبنائهم.

ورغم كل ما يقال في هجاء مجانية التعليم فإن البيانات الرسمية تؤكد أن الإنفاق المصري على التعليم العام يظل محدودا للغاية بالمقارنة بالدول المتقدمة بل بالمقارنة بالكثير من الدول النامية. ففي الوقت الذي تنفق فيه مصر 129 دولار تقريبا على تعليم الفرد الواحد (وفق إحصاءات 2002) تنفق الولايات المتحدة 4763.4 دولارا وتنفق السعودية 1337.6 دولارا وتونس 289.5 دولارا.

والإنفاق على التعليم ليس من بين البنود التي يمكن أن ينطبق عليها مبدأ الخصخصة. فإنفاق الدولة على التعليم موجود حتى في أعتي الدول الرأسمالية. بل أن إنفاق الولايات المتحدة – قلعة الرأسمالية – على التعليم العام يظل هو الأعلى بين كل الدول الصناعية الكبرى.

ويرى المؤسسون ضرورة زيادة النسبة المخصصة للتعليم في الميزانية العامة للدولة زيادة معتبرة لتغطية كل البنود التي يحتاجها تطوير التعليم. وتتوزع تلك البنود بين إنشاء المدارس الجديدة وصيانة المدارس القديمة وتجديد معاملها وورشها ومكتباتها فضلا عن زيادة الأموال المخصصة لمرتبات المدرسين والإداريين العاملين في مجال التعليم.

ويرى المؤسسون أن مشكلة التعليم في مصر لا تتعلق بوجود أشكال مختلفة ومتوازية من التعليم، كالتعليم العام والخاص والأجنبي والأزهري، وإنما المشكلة هي انسحاب الدولة وتجاهلها وضع المعايير العامة التي تحكم العملية التعليمية أيا كان نوع مقدم الخدمة التعليمية. فالدولة مسئولة بالكامل عن انضباط العملية التعليمية وفرض معايير صارمة على الأداء والجودة وإيجاد آليات فعالة للرقابة. فمن غير المعقول على سبيل المثال أن توجد على أرض مصر مدارس لا يدرس طلابها المصريون اللغة العربية ولا يجوز ألا تخضع المناهج في بعضها لأية رقابة. ومن المرفوض أيضا أن يتحول التعليم إلى سلعة هادفة للربح على حساب مستقبل مصر. ومن هنا يجد المؤسسون أن إصلاح العملية التعليمية يبدأ بوضع الدولة لمعايير قيمية وفنية يلتزم الكل بها ويعاقب من يحيد عنها. عندئذ فقط يمكن فتح الباب أمام كل أنواع التعليم السابق ذكرها طالما التزمت بتلك المعايير.

التعليم ما قبل الجامعي

المناهج

في عصر المعلومات، لم يعد من الممكن أن تقوم العملية التعليمية على تلقين المعلومات ولا أن يكون معيار نجاح الطالب هو مدى قدرته على سردها. لذلك فإن مناهج التعليم المصرية في حاجة إلى إعادة نظر شاملة هدفها ليس تلقين المعلومات وإنما تعليم النشء كيفية تحديد ما يحتاجه من المعلومات ثم كيفية الحصول عليها وتدريبه على اختبار

مصداقية المصادر، ثم كيفية فرز المعلومات وتصنيفها بشكل نقدي خلاق وبمنهج مقارن يسمح بالاستفادة منها ويضمن تحويل التعليم إلى عملية حياتية مستمرة لا تنتهي عند سور المدرسة والجامعة. ولا يكفي تدريب الطلاب على البحث عن الإجابة عن أسئلة تطرح عليهم وإنما يتحتم أيضا تدريبهم على طرح الأسئلة الصحيحة وتنمية قدراتهم على التمييز بين الأهم والمهم والهامشي فيما يتعرضون له من بيانات وموضوعات.

والدروس الخصوصية آفة لها أسباب متعددة، منها بالقطع الأوضاع البائسة للمعلم، وازدحام الفصول ولكنها ناتجة أيضا عن منهج فكري يعتبر أن المنهج الدراسي يقدم للطالب "الحقيقة المطلقة" الأمر الذي يعني بالضرورة أن هناك "إجابة نموذجية واحدة". بعبارة أخرى، إذا صار معيار النجاح هو القدرة على إعمال العقل والتفكير النقدي، انتفى أصلا الغرض من الدروس الخصوصية لأنه يقوض العملة التي يتم تداولها في تلك التجارة.

وبناء على الأهداف السابق ذكرها، يمكن تحديد منظومة من القيم والمهارات المطلوب تنميتها في كل مرحلة تعليمية فضلا عن مجموعة من الموضوعات الواجب طرحها ومناقشتها من جانب الطلاب، ثم يفتح الباب أمام مؤسسات المجتمع المدني للتنافس على تقديم مشروعات مختلفة للمناهج وهي التي يتم تقييمها والموافقة على المقبول منها من جانب الجهات المعنية. بعبارة أخرى، يرى الحزب ضرورة فتح الباب لتعدد المناهج وتنوعها طالما توافرت فيها الشروط السابق ذكرها، وهو ما يشجع الابتكار ويساعد في القضاء على منظومة الإجابة النموذجية الواحدة

ويتضمن المنهج الدراسي لا فقط الكتاب المدرسي وإنما يظل الكتاب أحد عناصر المنهج إلى جانب النشاط المدرسي الذي تقلص بشكل كبير والذي سوف يأتى ذكره لاحقا.

وتتطلب تلك الرؤية للمناهج تغييرا بالضرورة في نظام التقييم القائم بالأساس على الامتحان التحريري، والذي يكون وحده الفيصل خاصة في الشهادات العامة بالمقارنة بسنوات النقل. ويرى المؤسسون ضرورة الجمع بين نظام الامتحان التحريري وغيره من النظم مثل اختبارات المهارات فضلا عن تقييم أداء الطالب في مختلف أوجه النشاط المدرسي والخدمة الاجتماعية.

ولعل النشاط الطلابي هو أحد المفاتيح الرئيسية للوصول للنهضة التعليمية المنشودة. ومن هنا يولى المؤسسون أهمية للتعامل بجدية مع الأنشطة الطلابية فهي التي يمكن من خلالها للطلاب اكتساب المهارات الحياتية والتعرف بصدق على قضايا مجتمعهم والتفاعل معها. وهي أيضا المفتاح الذي يمكن من خلاله اكتشاف المواهب والقدرات الخاصة.

ومن أهم الأنشطة الواجب العناية بها تلك التي تدرب الطلاب على التعبير عن الرأي بشجاعة ووضوح وتلك التي تدربهم على المشاركة السياسية والعمل بروح الفريق. ولا يقل أهمية عن ذلك الأنشطة الهادفة إلى تعريف الطلاب بالبيئة المحيطة بالمدرسة (أو الجامعة) وخدمتها ومناقشة قضاياها ومشكلاتها.

ولا يتأتى كل ذلك إلا بتبني مشروع اليوم الدراسي الكامل. وهو الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالعمل على زيادة عدد المدارس وتقليص عدد الطلاب في الفصول والتخلص تدريجيا من العمل بنظام الفترات الذي يحد من ساعات وجود الطلاب بالمدارس.

المدرس

يؤمن المؤسسون بأن أحد القضايا الأكثر إلحاحا هي مسألة إعادة الاعتبار إلى مهنة التدريس. ففي كل الدول التي تبنت إصلاحا تعليميا ناجحا تمت العناية الفائقة بالمدرس. ومن هنا يرى المؤسسون أن هناك ضرورة قصوى لإعادة تشكيل الثقافة المصرية فيما يتعلق بمهنة التدريس. وهي مهمة للدولة دور فيها عبر استخدام أدواتها المختلفة. فكما تم تشكيل الوعي المصري في مرحلة تاريخية سابقة على نحو صار فيه المهندس والطبيب يحتلان قمة الهرم المهني في العقل

الجمعي، آن الأوان لإعادة تشكيل الوعي إيجابيا في اتجاه المدرس. ويمكن للدولة على سبيل المثال أن تحول كليات التربية إلى كليات القمة في التنسيق للجامعات، فضلا عن رفع أجور المدرسين على نحو يجعل المهنة نفسها مجزية تحفز الأجيال الجديدة على الرغبة في ممارستها. بعبارة أخرى، في ظل محنة التعليم الحالية لا يكفي في الواقع الكادر الخاص، إذ ينبغي رصد ميزانية تسمح بإعادة نظر شاملة لمهنة التدريس من حيث الأجور والتدريب. فالتعليم يعاني أزمة تمس الأمن القومي المصري ذاته وليس أقل من تخصيص ميزانية استثنائية لإنقاذه لتطوير مصر
المدرسة.

يستحيل في ظل الإعداد الضخمة للتلاميذ في الفصول توقع تحقيق أي إنجاز تعليمي. فلا المدرس قادر على إعطاء الانتباه الواجب لستين تلميذا في ثلاثين دقيقة ولا الطالب قادر على الاستيعاب وسط تلك الضوضاء. والعدد يؤدى في حد ذاته إلى الميل للتلقين لا تنمية المواهب والقدرات العقلية لأنه يستحيل على المدرس أن يناقش الطلاب، ناهيك عن أن يعرف ملكاتهم في ظل ذلك المناخ المزدحم.

ومن هنا، لابد من وضع خطة للتوسع في المدى المتوسط في أعداد الفصول.

التعليم الفني

تتجلى أزمة التعليم الفني في التناقض الذي يتجسد في الواقع الذي تعيشه مصر. ففي حين تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن التعليم الثانوي الفني يستقطب في المتوسط ثلثي الطلاب بينما لا يلتحق بالتعليم الثانوي العام سوى الثلث فقط، تعاني مصر من نقص الكفاءات الفنية وانهيار مستوى الأداء لدى الفنيين عموما. ومشكلة التعليم الفني ذات أبعاد متعددة. فالالتحاق به لا يعبر بالضرورة عن ميول الطالب بقدر ما يكون نتيجة عجزه عن الالتحاق بالثانوي العام. ومن ناحية أخرى تعاني المدارس الفنية من نقص في الموارد وفقر في المعامل والورش الملحقة بها وعدم تجديدها، هذا فضلا عن إهمال العناية بالمدرس.

ويرى مؤسسو الحزب ضرورة العناية بالتعليم الفني حيث تعاني كل فروعه من انخفاض مستوى الأداء وتدهور التكوين المهاري للطلاب. وفضلا عن ذلك فإنه من المهم السعي لإحداث بعض التوازن في الالتحاق بأنواعه المختلفة – التجاري والصناعي والزراعي. فالتعليم الزراعي يعاني من انحسار واضح في عدد الملتحقين به لصالح التعليم التجاري والصناعي.

التعليم الجامعي

يبدأ تطوير التعليم الجامعي بإعادة الاعتبار إلى مفهوم الجامعة أصلا وإحيائه. فالجامعة في كل المجتمعات ليست فقط مؤسسة تعليمية وتربوية وإنما هي أيضا معقل الفكر والرأي الحر وحاضنة البحث العلمي الذي يسهم في نهضة المجتمع والدور الرئيسي للجامعة هو فتح آفاق المستقبل للأجيال الشابة عبر تلقيهم المعارف المختلفة بناء على أسس علمية ومنهجية سليمة وتدريبهم على التفكير الحر وعلى المشاركة في حل قضايا وطنهم.

ومن هنا يصبح المفتاح الأول لإصلاح التعليم الجامعي هو تحرير الجامعة من كل القيود المفروضة على حرية الفكر. ويتحتم تشجيع الطلاب على التفكير بحرية وممارسة حرية التعبير لا فقط داخل قاعات الدرس وإنما في كل الأنشطة الجامعية على اختلافها.

والمفتاح الثاني لتطوير التعليم العالي يتمثل في إعادة الاعتبار لعضو هيئة التدريس على نحو يمكنه من العطاء. فمن الضروري أن تتوفر الميزانية التي تسمح لعضو هيئة التدريس بأن يتقاضى مرتبا يضمن له الحياة الكريمة ويمكنه من التفرغ

الكامل لدوره في الجامعة. هذا فضلا عن ضرورة توفير الموارد المالية والتقنية والإدارية التي تمكنه من توزيع وقته بين طلابه وبحوثه العلمية. فانقطاع الأستاذ الجامعي عن البحث العلمي يحد من تطوره الأكاديمي بما يؤثر بالضرورة سلبا على طلابه.

ولا يمانع الحزب من إنشاء الجامعات الخاصة التي تلتزم بالمعايير التي تضعها الدولة وهي المعايير التي يرى المؤسسون أن تتضمن ما يلي.

اكتمال العناصر الأساسية للعملية التعليمية من حيث المنشآت والمباني والبرامج الدراسية والخدمات الأكاديمية كالمعامل والمكتبات، فضلا عن وجود هيئة تدريس متخصصة ومتفرغة.

الالتزام الكامل بالمعايير الأكاديمية المتعارف عليها سواء في مجريات العملية التعليمية ذاتها أو في شروط القبول ومستوى المناهج ونوعيتها ومعايير منح الشهادات العلمية.

التميز من حيث التخصصات التي توفرها الجامعة الخاصة، بمعنى أن تقدم كل جامعة خاصة ضمن أوراقها مشروعا يتضمن توفيرها لتخصصات علمية لا تقدمها الجامعات العامة أو غيرها من الجامعات الخاصة، الأمر الذي يضمن ألا تتحول الجامعات الخاصة إلى باب خلفي للحصول على الشهادة الجامعية لمن لم تقبلهم الجامعات العامة بسبب تدنى مستواهم العلمي.

مكافحة الأمية

رغم الجهود التي بذلت منذ الخمسينات من القرن الماضي، لم تنجح مصر في القضاء على الأمية، الأمر الذي يجعل هذه القضية تتصدر أولويات النهوض بالتعليم. وفي هذا السياق يمكن تبنى حملة قومية تستغرق فترة تتراوح بين 5 وعشرة سنوات يتم فيها الاستعانة بخريجي الجامعات والمعاهد العليا الذين يبحثون عن عمل لمدة عام أو عامين للمشاركة في محو الأمية وذلك مقابل أجر معقول يزداد وفق استعداد الخريج للانتقال إلى المناطق النائية والأكثر احتياجا

وتتضمن الحملة القومية برنامجا لمكافحة التسرب من التعليم عبر تعميم الوجبات الغذائية وتطبيق نظام اليوم الكامل حتى يتسنى إيجاد الوقت للتدريب على الحرف إلى جانب حصص التعليم الأساسي, وهو الأمر الذي يقلل من رغبة الأهل في إخراج أولادهم من التعليم بسبب الضغوط الاقتصادية. ومن المهم للغاية أن تشمل تلك الحملة القومية برنامجا مخصصا لمواجهة التسرب الخاص بالفتيات يقوم على التوعية بأهمية تعليمهن ويضع منظومة من الحوافز خصوصا في الريف والمناطق الفقيرة لتعليم الفتيات كالحصول على مزايا عينية أو غذائية للأسر. ويرى المؤسسون أنه لابد من تحديد مدى زمني لإعلان مصر خالية من الأمية وفق معايير ومؤشرات دقيقة يضعها الخبراء المختصون في هذا المجال.

الرعاية الصحية

عند معالجة أية مشكلة يكون التشخيص الدقيق هو أهم مفاتيح التوصل إلى حل لها، ذلك لأن التشخيص الخاطئ يؤدى بالضرورة لتعقيد المشكلة. ويصدق ذلك على توجهات الحكومة بشأن تطوير نظام التأمين الصحي. فالرؤية التي تقدمها الحكومة والمنهج الحاكم لها يعالجان مشكلة ليست موجودة أصلا في مصر بينما تظل أغلب المشكلات الحقيقية بلا حل الأمر الذي يعقد من تلك المشكلات ويؤدى لتفاقمها. فالعلاج الخاطي لايؤدى فقط للإضرار بصحة "المريض" وإنما يؤدى أيضا إلى خلق أعراض جانبية نحن في غنى عنها.

فالرؤية المطروحة تقوم في جوهرها على منهج الفصل بين الممول ومقدم الخدمة. "فالهيئة العامة للتأمين الصحي" هي

"الممول" الذي يجمع الاشتراكات وغيرها من موارد تمويل التأمين الصحي، ومهمتها الأساسية هي التعاقد مع مقدمى الخدمة الذين يتقاضون من الهيئة مقابل توفيرهم الخدمة للمواطنين.

ومنهج الفصل بين الممول ومقدم الخدمة متبع في عدد من الدول الغربية التي تعاني من ارتفاع عظيم في تكاليف العلاج يفوق ما يمكن أن تفى به ميزانية التأمين الصحي. غير أن هذه ليست المشكلة التي تعاني منها الرعاية الصحية في مصر ! صحيح أن مشكلات الرعاية الصحية في مصر كثيرة ومعقدة لكن ليس من بينها في الواقع ارتفاع التكاليف على نحو يعرض صندوق التأمين الصحي للإفلاس !

أما ما تعانيه الرعاية الصحية في مصر فهو يتمثل في انهيار الخدمات الصحية المقدمة عبر التأمين الصحي خصوصا للفقراء، وغياب الحد الأدنى من الرعاية الصحية في المستشفيات العامة. وتتمثل أزمة الرعاية الصحية أيضا في ارتفاع مذهل في أسعار الأدوية على نحو تعاني منه الطبقة الوسطي والدنيا. وإضافة لكل ذلك هناك نقص واضح في نسبة الممرضين إلى مجموع السكان وإلى مجموع الأطباء فضلا عن انهيار في مستوى كفاءة كل أطراف الفريق الطبي (الطبيب – الممرض – التقنيون من مستخدمى الأجهزة الطبية – المستشفى).

بعبارة أخرى فإن المنهج الحكومي يعالج مشكلة للرعاية الصحية لا تعاني منها مصر ولا يعالج المشكلات القائمة. فهو منهج يفترض أن خفض التكاليف سوف يتحقق لأن الممول يضع سقفا للإنفاق يلزم به مقدم الخدمة. ولأن مقدم الخدمة يتنافس مع غيره على التعاقد مع الهيئة فإن تلك المنافسة ستؤدى بدورها لرفع الجودة فيتحقق هدفان معا هما خفض التكلفة ورفع الجودة.

لكن أحد العيوب المعروفة لهذا المنهج هو أنه في سعيه لخفض التكاليف يؤدى لانهيار الخدمة الصحية وليس العكس. فلأن هذا النظام يدار وفق عقلية السوق فإن الممول حين يضع سقفا لما يمكن أن ينفقه مقدم الخدمة لعلاج المنتفع ويلزمه به فإنه يدفعه لأن يسعى – حتى يحقق لنفسه هامشا من الربح – إلى تقليل الخدمات التي يقدمها للمشترك إلى حدها الأدنى. فقد يكون العلاج مثلا في عقاقير أو إجراء عملية جراحية تلتهم كل المبلغ المخصص لعلاج ذلك المريض أو أكثر قليلا فيقرر مقدم الخدمة بمنطق السوق علاجا أقل تكلفة يحقق نصف النتيجة العلاجية حتى يرفع من هامش ربحه. فبدلا من أن يكون القرار طبيا فإنه يتحول إلى قرار اقتصادي ويتحول العلاج إلى سلعة.

بعبارة أخرى، يؤدى تبنى هذا المنهج إلى تخفيض تكاليف التأمين الصحي التي لم تكن هي المشكلة أصلا ويفاقم من أزمة الجودة – التي هي إحدى المشكلات – عبر إضافة اعتبارات المكسب إليها.

وبناء على ما تقدم، يرفض المؤسسون الرؤية الحكومية ويتبنون رؤية مختلفة نوجزها فيما يلي :

إن الإنسان هو الثروة الأولى التي تمتلكها مصر. غير أنه لا يجوز أن نتوقع من الإنسان المصري أن يسهم بشكل فاعل في تحقيق التنمية ولا القيام بواجباته دون أن يحصل على حقوقه الأساسية التي تضمن له حياة كريمة من ناحية وتمكنه من العطاء من ناحية أخرى. ويقع الحق في التعليم والرعاية الصحية – كما سبقت الإشارة – في القلب من تلك الحقوق الأساسية غير القابلة للمساومة.

ومن هنا يتحتم أن تمتد مظلة التأمين الصحي لتشمل كل مواطن مصري وهو ما يعني بالضرورة أن يكون التأمين الصحي إجباريا، بمعنى أن يشترك فيه كل المواطنين، الأصحاء والمرضى على السواء.

ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا من خلال دور الدولة. فآليات السوق لا يمكنها القيام بهذه المهمة لأن اعتبارات السوق من شأنها أن تحرم أصحاب الأمراض المزمنة ممن لا يملكون تأمينا صحيا من الحصول على مثل ذلك التأمين. ولا يمكن لآليات السوق أيضا أن تجبر الأصحاء على الاشتراك في التأمين الصحي. واشتراك الأصحاء شرط ضروري

للتكافل الذي هو جوهر أية عملية للتأمين الاجتماعي. وعلى ذلك فإن التأمين الإجباري فضلا عن أنه يمثل استثمارا في البشر له مردود إيجابي على عملية التنمية برمتها فهو أيضا أهم سبل خفض الإنفاق على الرعاية الصحية عموما
ومن هنا يرى المؤسسون ضرورة مد مظلة التأمين لتشمل كل مواطن في مصر وذلك عبر إلزام صاحب العمل بتوفير التأمين الصحي لعامليه عبر النظام المتعارف عليه والقائم على حصة يدفعها العامل وحصة يدفعها صاحب العمل، ودعم البرنامج الصحي الحكومي ومد مظلته لتشمل العاملين بالأجر اليومي والعاطلين عن العمل الذين يدفعون اشتراكات رمزية عند طلب الخدمة.

وفي بلد يعيش أكثر من ثلث سكانه تحت خط الفقر، ليس لنا أن نحلم بنهضة تنموية حقيقية دون بشر أصحاء قادرين على العطاء. ومعنى ذلك أنه يتحتم رفع النسبة المخصصة للرعاية الصحية في الموازنة العامة للدولة وليس خفضها بشكل مطرد كما هو الحال في الوقت الراهن. وينبغي أن يوجه إلا نفاق العام إلى القنوات التالية على أن يراعى فيه عدالة التوزيع على المناطق الجغرافية المختلفة.

1. دعم الرعاية الصحية الأولية الأساسية والوقائية خصوصا في المناطق العشوائية والفقيرة فضلا عن الريف.
2. إعادة الاعتبار لوظيفة الممارس العام. فيمكن الاستثمار في جيوش شباب الأطباء الذين يعانون البطالة عبر رفع أجورهم بشكل معقول وتشجيعهم على مهنة الممارس العام في الوحدات الصحية والمستوصفات في كل بقاع الجمهورية.
3. تطوير المستشفيات العامة ومستشفيات التأمين الصحي وتمويلها.
4. زيادة عدد معاهد التمريض والعمل على إعادة الاعتبار لتلك المهنة في الثقافة العامة فضلا عن رفع أجور المنتمين للمهنة، بما يضمن لهم حياة كريمة.
5. الاهتمام برفع كفاءة التقنيين وفنيي الأجهزة الطبية وتوجيه جزء من الميزانية لذلك الغرض.
6. تقديم الدعم لشركات الأدوية المصرية وتشجيع البحث العلمي في مجال الدواء في مصر. إذ لا يجوز مع تزايد نسبة الفقر بين المواطنين أن يتم خصخصة قطاع حيوي كقطاع الدواء وفتح الباب على مصراعيه أمام شركات الأدوية الأجنبية العملاقة دون أن يكون هناك على الأقل منتج مصري معقول التكلفة يلجأ إليه محدودو الدخل وهو ما لا يتأتى دون توفير الدعم المالي الحكومي لشركات الأدوية المصرية حتى تستطيع البقاء في السوق.
7. الاهتمام بتطوير أداء قطاع الإسعاف بكافة عناصره وأقسام الطوارئ بالمستشفيات العامة، هذا فضلا عن إصدار تشريع يضع أمام المستشفيات الخاصة بديلين للاختيار بينهما إما علاج حالات الطوارئ التي ترد إليها بغض النظر عن قدرة المريض على دفع التكلفة، وبين دفع ضريبة يحدد القانون نسبتها عن كل حالة ترفض المستشفى استقبالها.

رابعا : في الثقافة والفنون

الثقافة والهوية

يرى المؤسسون أن غياب "مفهوم الهوية الثقافية المصرية" عن معظم المشروعات الإصلاحية والتنموية كان عاملا رئيسيا من عوامل إخفاق هذه المشروعات. وإذا كان البعض يفترض أن الهوية دائرة واحدة مغلقة, فإن المؤسسين يرون هذا التوجه من قبيل الفهم المجتزأ والمنقوص ؛ ولهذا فإن المؤسسين يرون أن الانتماء للدائرة الحضارية العربية/الإسلامية لا يعني استبعاد المكون القبطي من الثقافة المصرية, ويؤكدون على أن الوعاء الثقافي المصري نجح في صهر المكونات الثقافية المتعددة وصنع منها مزيجا متماسكا, وهذا ما منح الثقافة المصرية خصوصيتها وفرادتها بين ثقافات العالم.

وينطلق المؤسسون من هذا المفهوم المنفتح المركب للهوية الذي يركز على أن تنمية الهوية المصرية لا يتأتى إلا بتنمية كل أبعادها وجوانبها ومكوناتها (فرعونية , وقبطية , ونوبية , وبدوية, وحضرية وجميعها داخل المكون العربي الإسلامي)ا ويرتبط بقضية الهوية عنصران أساسيان هما :

1. اللغة العربية : يعرب المؤسسون عن قلقهم من تراجع اللغة العربية, وهي الوعاء الذي تصب فيه مكونات الهوية المصرية, والتي بدونها ينفرط عقدها, وهو ما يشكل خطرا يتمثل في أن إهمال اللغة العربية أو تهميشها يعني تهميش التراث المكتوب, ومن ثم فقدان الذاكرة التاريخية, وتحول الإنسان المصري إلى وحدة اقتصادية جسمانية استهلاكية وقد انعكس غياب الاهتمام باللغة في طرق التدريس والكتب المدرسية والمنشورات الحكومية ووسائل الإعلام ؛ وهو الأمر الذي يدفع المؤسسين للأخذ على عاتقهم إعادة الاحترام للغة العربية وتفعيلها كأداة للتواصل بين المواطنين كافة, والتواصل مع تراثنا وهويتنا التاريخية.

2. الخصوصية التاريخية والمشترك الإنساني : يدرك المؤسسون أن قضية استيراد نظم الغرب الحضارية المعرفية وتعميمها على العالم تحت ستار العولمة والانفتاح على الآخر أصبحت مثار اهتمام كبير في الآونة الأخيرة. وأنه بفعل الإخفاقات السياسية والتراجعات الحضارية المتوالية صارت الثقافة العربية محل تساؤل عما إذا كانت تصلح لأن تكون ركيزة للنهضة أم لا ؟ بل وجرى التشكيك في صلاحيتها وفي قدرتها على استيفاء شروط النهضة, ونعتت بالتقليدية والركود, وبأنها إحدى مورثات عصور الانحطاط والتخلف. ومن هنا كانت الدعوة إلى تهميشها وتحويلها إلى مجرد تراث أو فلكلور. وكلها دعوات وأفكار لا تتفق مع الرؤية التي يتبناها المؤسسون ويسعون لترجمتها على أرض الواقع من خلال منظومة متكاملة من السياسات والمشرعات الثقافية.

وإذا كنا نؤيد الانفتاح على الثقافات الأخرى فهذا يعني ألا نقصر اهتمامنا على الثقافة الغربية وحدها بزعم أنها الثقافة العالمية الوحيدة, بل علينا أن نتجه شطر الحضارات الشرقية والأفريقية المجاورة لنا ونوليها اهتماما أكبر، وخاصة أنها ثقافات عريقة وثرية, وتحوي رؤية للطبيعة وللإنسان تتفق مع كثير من عناصر رؤيتنا العربية الإسلامية.

الفن والقيمة

يؤكد المؤسسون على أن قضايا الفن ليست منعزلة عن قضايا الثقافة الأخرى ؛ فالفن لغة الروح ودعوة للتسامي بالإنسان وتعميق فهمه لنفسه وللكون بأسره. ويدعون إلى ضرورة أن يكون الفن متحرراً ومنفتحاً, ولكن هذا لا يعني أن الفن متجرداً من القيمة تحت شعار "الفن من أجل الفن", ولا يعني أن الإبداع الفني أمر مطلق لا علاقة له بالمجتمع أو بالقيم الإنسانية أو الأخلاقية, لكن لابد من التوازن بين تشجيع الآداب والفنون والإبداع من ناحية, والالتزام بقيم المجتمع وثوابته من ناحية أخرى.

ويرى المؤسسون ضرورة تشجيع الجمعيات الأدبية والثقافية التي هي بمثابة المحضن الذي يفرخ جماعات من الباحثين والمبدعين الشبان, ويسمح لهم بالاحتكاك مع أجيال الرواد. كما يرون أن المركزية الثقافية التي ركزت كل المؤسسات الثقافية في القاهرة هي أحدى العلل الأساسية لتراجع الثقافة التي تعبر عن هوية الإنسان المصري, وأنه يجب تنشيط المراكز الثقافية والفنية في مدن الأقاليم ومراكزها وقراها وتشجيع المؤلفين والفنانين المحليين على الإبداع, وتوظيف إبداعاتهم في خدمة جهود التنمية الشاملة لمختلف مجالات الحياة في المجتمع.

خامسا : إدماج الأخلاق في سياسات الإصلاح

يرى المؤسسون أنه لا يمكن فصل الجانب القيمي والأخلاقي عن عملية التنمية. فانهيار المنظومة الأخلاقية في المجتمع تؤدى إلى الإخلال بقيم العدل والمساواة وتؤدى بالتالي إلى تثبيط الهمم وسيادة الشعور العام باليأس.

وإذا اختلت القيم يحدث التحلل الاجتماعي وتكون تصرفات وسلوكيات, وحتى تطلعات, مجموعات كبيرة من الأفراد والجماعات والتكوينات المهنية محكومة بمنظومات من القيم والمعايير السلبية ـ المعلنة وغير المعلنة ـ مثل :

ـ الحنث بالعهود والتعاقدات والشهادة الزور.

ـ الرشوة والمحسوبية والاختلاس والنصب.

ـ التسيب والإهمال واللامبالاة.

ـ ضعف الميول نحو المشاركة والمبادرة والاهتمام بالشأن العام.

ـ غلبة النزعة المادية والاستهلاك الترفي.

ـ زيادة معدلات الجريمة والعنف.

ـ ضمور معنى المصلحة العامة لدى قطاعات واسعة من المواطنين.

ـ انخفاض قدرات المواطنين ـ وأحيانا رغباتهم ـ على العمل المنتج النافع.

ـ اختلال ميزان العدالة (في توزيع الدخل, وفي تطبيق القانون, وفي توفير فرص العمل وفى القدرة على النفاذ إليها)

ـ ولأن الفنون والآداب كثيرا ما تعكس أمراض المجتمع فإن انهيار القيم يدفع بها بعيدا عن مقاصدها النبيلة, ويجعلها تتجه نحو التركيز على التفكير الخرافي ومخاطبة الغرائز.

وتؤدى تلك الأمراض الاجتماعية وغيرها ليس فقط إلى اختلال ميزان العدالة وإنما أيضا إلى فوضى اجتماعية حيث يميل المواطنون إلى اليأس أو إلى السعي للحصول على حقوقهم بالقوة أو بطرق أخرى غير مشروعة. ولذلك لو افترضنا جدلا أننا أفلحنا في إنجاز الإصلاح السياسي والاقتصادي والتشريعي على النحو الذي ترجوه القوى والتيارات الوطنية والإسلامية المطالبة بالإصلاح في مصرنا الحبيبة, مع بقاء الأوضاع على ما هي عليه في الجوانب الأخلاقية السائدة, فإن إمكانية تفعيل برامج الإصلاح في تلك الجوانب ونجاحها في الواقع ستكون قليلة, وستكون فرصتها في تحقيق مقاصدها محدودة للغاية.

إن إدماج الإصلاح الأخلاقي في مختلف المداخل الإصلاحية السياسية والاقتصادية والتشريعية والثقافية والاجتماعية, أمر ضروري ولازم, لأنه الضمان الرئيسي الذي يحفظ تماسك المجتمع ويشكل المناخ الملائم لتقدمه.

ومهما كانت صعوبة عملية إدماج الأخلاق في مداخل الإصلاح المختلفة عامة, فإنها عملية تستحق ما سيبذل فيها من الجهد والوقت لأنها من وجهة نظر المؤسسين شرط ضروري ولازم لنجاح الإصلاح وإدراك مقاصده.

آليات الإصلاح الأخلاقي.

تنبغي الإشارة إلى أن مبحث "الأخلاق" محل إجماع أو توافق فكري كبير بين مختلف التوجهات الفكرية، وهو مطلب الجميع ـ أو هكذا يفترض ـ سواء كانوا من السلطة أو من المعارضة. كما أن مسؤولية القيام به تقع على عاتق الجميع من الأفراد والمؤسسات الأهلية والمدنية والحكومية وتشمل مختلف المستويات من قمة المجتمع وأعلى هرم السلطة والمسؤولية إلى القاعدة العريضة من جمهور المواطنين.

ومن المداخل المقترحة لتفعيل الإصلاح الأخلاقي, وربطه في الوقت نفسه بمداخل الإصلاح الأخرى الآتي.

1. المدخل التربوي التعليمي : يرتكز هذا المدخل على الدور الكبير الذي تقوم به مؤسسات التربية والتعليم في بناء العقليات وتوجيه السلوك الفردي والجماعي. ومن خلال هذه المؤسسات يدعو المؤسسون إلى غرس منظومة القيم والمبادئ والمعايير التي تحقق الإصلاح الأخلاقي المرغوب في عقول الناشئة والأجيال الجديدة
وإذا كانت أغلب البرامج التربوية والثقافية وغيرها من برامج التنشئة الاجتماعية ـ في وضعها الحالي ـ تفتقر إلى المضمون الأخلاقي المطلوب ؛ فمن الضروري تطوير المناهج الدراسية والأنشطة الترفيهية والتربوية في هذا الاتجاه. وتقع مسؤوليات إنجاز هذه المهمة التطويرية في مناهج التربية والتعليم على الهيئات والمراكز التربوية والإعلامية والتعليمية الحكومية وغير الحكومية، كما تقع أيضا على المفكرين ودعاة الإصلاح وصانعي الرأي وقادة المجتمع المدني ومنظماته وهيئاته.

2. المدخل الثقافي الإعلامي : نظرا لضعف الخطاب الثقافي الذي تبثه وسائل الإعلام المصرية عامة, والأجنبية ـ على وجه الخصوص ـ فيما يتعلق بالمضامين الأخلاقية الإصلاحية بالمعنى السابق شرحه ؛ فإن المطلوب وفقا لرؤية المؤسسين هو صياغة ونشر خطاب ثقافي إعلامي يركز على تلك المعاني الغائبة, ويهدف إلى بناء صورة ذهنية صحيحة وواقعية عن القيم والمعايير الأخلاقية الواجب احترامها والالتزام بها. وليس المقصود هنا إنتاج برامج ذات طابع تعبوي خطابي ولا مادة فنية تلقى على الناس محاضرات في الأخلاق والقيم، وإنما المقصود هو رؤية إعلامية متكاملة تضع البعد القيمي في قمة أولوياتها وتبث عبر برامجها الثقافية والفنية القيم المراد دعمها وتكريسها.

3. مدخل تجديد الخطاب الديني : يرى المؤسسون أن الخطاب الديني السائد في مصر منذ فترة طويلة يحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى إصلاح أساليبه, وتجديد مضامينه وتنحية المفاهيم السليبة واللغة الاعتذارية والمعاني الانعزالية التي يحتويها ؛ وذلك بهدف استيعاب متغيرات الواقع, وتفعيل دور الخطاب الديني في مواجهة المشكلات التي يعاني منها المجتمع, وبخاصة فئة الشباب, كما أن هذا التجديد يجب أن ينعكس بشكل إيجابي على مكانة المؤسسة الدينية (الأزهر – الكنيسة) ودورها في جهود التنمية والإصلاح الاجتماعي العام. وهذا التبني من قبل المؤسسين ليس جديدا ولا مرتبطا بدعوات حديثة قادمة من الخارج, ولكنها دعوة قديمة ومتأصلة تبناها المصلحون والمفكرون قديما وحديثا ؛ لأنه واجب ديني ووطني لإدراك الواقع والتفاعل معه وتطويره بما يخدم مصالح الأمة ولا يصطدم بغير مبرر مع العالم
وفي هذا السياق يصبح تطوير الأزهر مسألة بالغة الأهمية. ويدعو المؤسسون إلى استقلال مؤسسة الأزهر ماليا وإداريا عن بيروقراطية الدولة, مع السعي الحثيث لإصلاحه وتدعيم دوره في تقديم الفكر المعتدل ؛ بما يكفل قيامه بالمهام المنوطة به في الدعوة والإرشاد والتعليم محليا وإقليميا وعالميا, ومن ثم دعم مكانة مصر إقليميا وعالميا.

4. القدوة والشفافية : يرى المؤسسون أن المبادئ والقيم والمعايير الأخلاقية مهما كان نبلها وسموها تظل قليلة التأثير في الواقع ما لم تتجسد قدوات حسنة يقتدي بها جموع المواطنين على كل مستوى من المستويات, على أن يجري دعم هذا التوجيه بمجموعة من إجراءات الشفافية (مثل إعلان الذمة المالية, ومصادر الدخل قبل تولي الوظائف العامة أو الولايات النيابية وبعدها...) وغيرها من الإجراءات التي تبرهن على صدقية هذه القدوات الحسنة ومن يليها من المقتدين بها في مختلف مواقع المسؤولية.

سادسا: السياسة الخارجية

تنبع رؤية مؤسسي الحزب في مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية من أصل قيمي من جهة، ومن إدراك واع بحقائق الواقع الدولي من ناحية أخرى. ويؤمن المؤسسون بأن العلاقات الدولية، شأنها شأن كل العلاقات البشرية تقوم

على مبادئ عامة، بغض النظر عن حكمنا القيمي على تلك المبادئ المتبعة. ومن هنا فإن للحزب مبادئه التي تحكم رؤيته في العلاقات الدولية وهي كالتالي.

1. العدل :

وهو قيمة إسلامية وإنسانية عليا ونعني بها، في مجال العلاقات الدولية، أن تبنى العهود والمواثيق والاتفاقات الدولية على أساس كفالة العدالة للأطراف المختلفة، وعدم الجور على طرف فيها. وثمة علاقة وثيقة بين إقرار العدل, ووجود السلام لأن غياب العدل يخلق الصراع ولا يمكن للسلام أن يدوم إلا إذا كان عادلا.

2. الحرية :

ويعني مبدأ الحرية في مجالات العلاقات الدولية ما يلي :

أ ـ الانفتاح على العالم شرقه وغربه، شماله وجنوبه، والتفاعل معه والاستفادة من خبرات شعوبه. وهو تفاعل مبنى على الثقة بالذات الحضارية والإيمان بأن لدينا أيضا ما نسهم به في عالم اليوم.

ب ـ بطلان الأوضاع التي تنشأ نتيجة للقسر والإكراه ؛ حتى لو تكرست عبر اتفاقيات أو معاهدات أو بحكم الأمر الواقع, فهذه كلها تتنافى مع قيمة الحرية, ولابد لسياستنا الخارجية أن تعمل لتصحيح الأوضاع بما يتفق مع هذه القيمة الإنسانية العليا.

3. احترام العهود والمواثيق :

ويؤكد المؤسسون بقوة وبوضوح على أن احترام العهود والمواثيق "يعد عاملا أساسيا وحاسما في عملية التفاعل المنتظم" في العلاقات الدولية. وهو لا يقتصر فقط على الجوانب الشكلية أو القانونية, وإنما يمتد ليصبح أداة من أدوات ترسيخ مبادئ التعاون والتعايش، وعاملا أساسيا لترسيخ ثقافة السلام لأن الإخلال بالتعهدات ونقض المواثيق هو أحد الأسباب التي تؤدي إلى تجدد النزاعات واندلاع الحروب.

4. الاحتفاء بالتعددية واحترام الخصوصية الثقافية :

يؤمن المؤسسون "بالتعددية" الحضارية، والثقافية والسياسية والدينية ؛ ذلك لأن التنوع والاختلاف من سنة الحياة الاجتماعية, ومن ثم لا يجوز السعي إلى طمس الاختلافات وتنميطها في قالب واحد لأنه مخالف للطبيعة البشرية من ناحية ولأنه لا يأتى إلاّ عن طريق الجبر والإكراه. ومن هنا أيضا، يدعو الحزب لحماية الخصوصية الحضارية والثقافية واحترامها.

5. التعاون والاعتماد المتبادل :

ويرى مؤسسو الحزب أن "التعاون" المبنى على تبادل المنافع ورعاية المصالح المشتركة, في إطار من السعي الدائب إلى تحقيق الخير الإنساني العام، هو الأساس المنشود للعلاقات الدولية.

ويدرك المؤسسون أن العلاقات الدولية في واقعها تبتعد كثيرا عن تلك المبادئ والقيم التي تكفل التعاون والسلام والحرية لجميع الأمم والشعوب. ومن ثم، فإن التحدي الحقيقي هو التفاعل الناجح في الساحة الدولية بواقعية ومن منطلق قيمي في آن معا. ومن هنا، يفرق المؤسسون بين الواقعية والانهزام. فالواقعية تقتضى الكفاح من أجل حماية المصالح العليا للوطن في ظل الظروف الدولية أيا كانت طبيعتها وبغض النظر عن الموقف منها. إلا أن تلك الواقعية لا تعني بالضرورة الاستسلام للواقع الدولي بكل آفاته. فالواقعية التي تسعى لتعظيم المنفعة الوطنية تعني أيضا امتلاك روح المبادرة والتفكير في السبل التي من خلالها يمكن العمل مع دول وشعوب أخرى من أجل تغيير واقع دولي ظالم يضر بها كما يضر بنا. فلا يجوز المصادرة على حق الشعوب في أن تحلم بواقع أفضل.

الأمن القومي المصري

ومن خلال تلك الرؤية والمبادئ العامة، يرى المؤسسون العالم باعتباره يحمل لمصر شأنها شان الدول الأخرى منظومة مركبة من الفرص والتحديات.

ولا يمكن لمصر أن تضع يدها على الفرص التي تخدم مصالحها أو ترصد التحديات التي تواجهها إلا من خلال رؤية واضحة مستمدة من السؤال الرئيسي المتعلق بهويتنا ومشروعنا الوطني. ولما كان برنامج الحزب ينبع من المشروع الحضاري الإسلامي الذي يعتقد المؤسسون أنه قادر على نهضة مصر، فإننا نرصد الواقع الدولي المتغير حولنا فنجد أن العالم قد صار إزاء عودة للاستعمار بأشكال مختلفة. فإلى جانب الاستعمار الاستيطاني على حدود مصر الشرقية، عاد الاحتلال بصورته التقليدية المباشرة ليسيطر على أكثر من بلد عربي وإسلامي. ولكن إلى جانب هذه الأشكال الصريحة، توجد أشكال أخرى منها هيمنة القوى الأجنبية على صناعة القرار السياسي، ومنها الهيمنة الاقتصادية بأشكالها المختلفة فضلا عن الاستعمار الثقافي.

ومن هنا يتبنى المؤسسون تعريفا للأمن القومي المصري يتضمن العمل على حماية مصر من كل ما يهدد استقلالها سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا.

ومن المهم التفرقة بين ما يمثل تهديدا للأمن القومي وما يشكل تحديا ينبغي الاستعداد لمواجهته، هذا فضلا عن إدراك أن سبل مواجهة التهديدات ليست كلها واحدة. ففي حين تتطلب بعض تهديدات الأمن القومي تعبئة شاملة للمجتمع، يتعين في حالات أخرى اتخاذ خطوات متعددة في إطار خطة طويلة الأجل. أما التحديات فهي قد تكون بمثابة عقبة في وجه مصلحة مصرية ينبغي إزالتها، أو قد تمثل فرصا ينبغي بذل جهود حثيثة لاقتناصها.

وتأتى قضيتا العلاقة مع السودان ودول حوض النيل والقضية الفلسطينية على قمة أولويات الأمن القومي المصري على الإطلاق.

فإلى جانب علاقات الأخوة العميقة التي تربط الشعبين برباط وثيق، فإن السودان يمثل العمق الاستراتيجي لمصر. ويؤمن المؤسسون أن السياسة المصرية تجاه السودان في حاجة إلى إعادة نظر شاملة تحقق التوازن الدقيق بين حماية الأمن القومي المصري من ناحية وبين احترام المصالح العليا لشعب السودان من ناحية أخرى. فرغم أن السودان هو قضية الأمن القومي الأولى لمصر من وجهة نظرنا إلا أن هذا لا يعني أن تعطي مصر لنفسها الحق في أن تعرف المصالح العليا للسودان نيابة عن شعبه. والأمن القومي المصري لا يتحقق إلا من خلال ثقة شعب السودان في احترام مصر لإرادته المستقلة. وبناء على الاحترام والثقة المتبادلة، يمكن لمصر من خلال علاقات مصرية متوازنة بكافة الفرقاء السودانيين أن تلعب دورا مؤثرا يحمى مصالحها من ناحية ويسهم في الوقت ذاته في دعم المصالح العليا لشعب السودان. وينبغي في هذا الإطار التشديد على أن مقتضيات الأمن القومي المصري تفرض التعامل مع أي نظام حكم في السودان أيا كانت طبيعته أو طريقة وصوله للحكم، لكن هذا التعامل لا يشمل بالضرورة الإقرار بتجاوزاته الداخلية في حق قوى وأطراف سودانية أو مساعدته على مثل تلك الممارسات. فمصر لا تملك رفاهية الانحياز لأحد أطراف الصراع الداخلي في السودان بالضبط مثلما لا تملك رفاهية الوقوف على الحياد إزاء ما يدبر للسودان من أطراف وقوى دولية

أما العلاقة بدول حوض النيل فيتحتم أن تحتل أولوية قصوى لدى صانع القرار المصري لأنها تتعلق بشريان الحياة الرئيسي لمصر، أي نهر النيل فضلا عن الروابط الحضارية والتجارية والدينية التي تربط مصر بهذه الدول، وهي علاقة لا ينبغي أن

تقتصر فقط على التوصل إلى اتفاق عادل بشأن المياة والصرف، وإنما تشمل أيضا البحث في المشروعات المشتركة التي تعود بالنفع على كل دول وأدى النيل كالمشروعات الزراعية والكهربية فضلا عن مشروعات تنمية الثروة الحيوانية والسمكية.

وبالقدر نفسه من الأهمية، تعتبر القضية الفلسطينية قضية محورية في رؤيتنا للأمن القومي المصري. لأن حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة معناه استمرار انتهاك القانون الدولي والإنساني على حدود مصر الشرقية، الأمر الذي يمثل تهديدا صريحا للأمن القومي المصري. ويؤكد المؤسسون تأييدهم الكامل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة لديارهم. كما يؤكد المؤسسون على حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال بكل الوسائل المشروعة، بما فيها القوة المسلحة التي يعتبرها الحزب مقاومة مشروعة نصت عليها المواثيق والمقررات والأعراف الدولية كحق ثابت لأي شعب في مواجهة الاحتلال

ولكن فوق كل هذا وربما قبله فإن الوضع الحالي لسيناء يمثل خطرا حقيقيا يهدد الأمن القومي المصري. فقد مر أكثر من ربع قرن على تحرير تلك الأرض العزيزة على كل مصري دون تقدم يذكر في تنميتها وتعميرها رغم أن أفضل وسيلة لحماية أراضينا الشرقية من إعادة احتلالها أو الاعتداء عليها هو تعميرها. فتركها بلا بشر ولا تنمية هو دعوة لكل طامع فيها وهو وضع يجعلها لقمة سائغة لمن يخطط للاستيلاء عليها ونهبها.

وليس سرا أن إسرائيل لها مطامع متجددة في أرض سيناء الأمر الذي يتحتم معه إعطاء الأولوية القصوى لتعميرها وتنميتها. وليكن ذلك هو المشروع الوطني لمصر في العقد القادم.

السياسة الخارجية المصرية

وفضلا عن هاتين القضيتين، يتعين على صانع القرار المصري العمل على تعميق العلاقات المصرية العربية لا فقط في الجوانب العسكرية والسياسية والاقتصادية وإنما ضرورة الاهتمام بالتفاعل الثقافي والشعبي أيضا. فمن أهم ما فقدته مصر في كبوتها الأخيرة هو ما يطلق عليه "القوة الناعمة" أو "القوة الرخوة" أي نفوذها المعنوي والثقافي. ومن هنا يؤمن المؤسسون بأن التفاعل المصري في الثقافة والفنون والآداب من شأنه أن يسهم في استعادة مصر لهذا النفوذ وهو الذي يساعد بالضرورة على تدعيم قدرتها على لعب دور عربي وإقليمي مؤثر.

وبناء على التعريف السابق ذكره للأمن القومي المصري، يتحدد موقف الحزب من القضايا المختلفة بل ومن دول العالم على اختلافها. فالحزب لا يتخذ موقفا موحدا من دول الغرب مثلا أو من دول الشرق، فهي علاقات تبنى مع كل دولة على حدة بناء على المصالح العليا المصرية من ناحية وبناء على مدى احترام تلك الدولة لاستقلالية مصر ومصالحها من ناحية أخرى، وذلك في إطار علاقة تقوم على تبادل المصالح ولا تتعارض مع المبادئ العامة السابق ذكرها في هذا الجزء، وعلى رأسها احترام المواثيق والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها مصر. ويعني ذلك أنه باستثناء الدول الغاصبة المعتدية لا يوجد خصومة دائمة ولا تحالف دائم فهي مسألة تحددها أولويات الأمن القومي المصري والمصالح العليا كما يراها شعب مصر وحكومته المنتخبة انتخابا حرا.

ومن أجل أن يتم بناء مثل تلك العلاقات التي يسودها الاحترام المتبادل للمصالح العليا، فإن مصر في حاجة ماسة إلى استعادة مكانتها الإقليمية والدولية. وهو ما لا يتأتى دون استعادة المجتمع المصري ذاته لعافيته عبر نهضة اقتصادية شاملة وتحول ديمقراطي حقيقي. فالنهضة الذاتية هي مفتاح النفوذ الإقليمي والدولي وهي التي تفرض على الآخرين دولا ومنظمات احترام مصالحنا العليا.

وفى إطار هذه الرؤية، ينظر المؤسسون بعين الاعتبار إلى التحولات الكبرى في النظام الدولي وما يفرضه ذلك على مصر من تحديات وما يتيحه من فرص. فعلى المستوى الدولي، صار انحسار الامبراطورية الأمريكية واضحا بالقدر الذي يشير إلى أن مرحلة القطب الواحد مرحلة انتقالية سوف تليها على الأرجح مرحلة جديدة من مراحل تعدد الأقطاب، لا تملك فيها حتى الآن أي من القوى الصاعدة كل المفردات التي تجعلها منافسا كاملا للولايات المتحدة الأمريكية. فروسيا مرشحة للعب دور سياسي أكبر بينما تمثل الصين والاتحاد الأوربي التحدي الاقتصادي الأكبر للولايات المتحدة. وعلى المستوى الإقليمي، من المهم لمصر أن تأخذ في اعتبارها صعود كل من تركيا وإيران وانهيار العراق وما لذلك من تداعيات على التوازن الإقليمي.

ويستدعى كل ذلك اهتماما مصريا مناسبا واستعدادا لما يفرضه ذلك من تحديات وما يتيحه من فرص. فعلى سبيل المثال، من المهم إخضاع العلاقات المصرية الأمريكية لإعادة نظر شاملة تليق بمصر. فالعلاقة بين البلدين علاقة مهمة ينبغي تنميتها. ولكن العلاقة بقوة عظمى ذات طابع امبراطوري يستلزم وعيا بأهمية بناء تلك العلاقة على أسس تضمن لمصر الحفاظ على استقلالية قرارها الذي هو في الواقع المفتاح لعلاقة قوية بالولايات المتحدة وليس العكس. فمصر نبعت أهميتها تاريخيا بالنسبة للقوى العظمى عموما من أنها قوة إقليمية ذات علاقات متشعبة ومعقدة بمحيطها الإقليمي الأمر الذي يجعل بناء علاقات معها مفيد لتلك القوى. ومن ثم فإن اتخاذ مصر المواقف الأمريكية نفسها إزاء مختلف القوى والأطراف الإقليمية يقلل من قيمتها لدى أمريكا لا العكس ويضعف من قدرتها على المناورة مع الطرف الأمريكي ويجعلها بلا أوراق حين تسعى لتحقيق مصلحة مصرية تعارضها أمريكا.

وفى ظل هذه التحولات الدولية والإقليمية، يرى المؤسسون أن هناك عشرات الفرص المبنية على التعاون المشترك ليس فقط مع دول الجوار المباشر وإنما مع دول الجنوب عموما. فمن غير المعقول أن يظل الاهتمام المصري مسلطا على دول الغرب وحده، إذ أن فرص التعاون مع دول آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا الجنوبية ذات أهمية قصوى ليس فقط اقتصاديا وإنما لاستعادة مصر لنفوذها. فثقل مصر نبع تاريخيا من أنها قوة ذات نفوذ إقليمي قوى وعلاقات متشعبة ومعقدة ليس فقط مع جوارها الإقليمي وإنما مع الدول النامية عموما.